وزارة التعليم العالي و البحث العلمي – الجزائر –
جامعة أحمد زبانة – غليزان –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
بالتنسيق مع
مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضيات و الاعلام الالي
بالتعاون مع
مخبر بحث إدارة الأفراد و المنظمات LARMHO

تأليف كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي
ISBN 978-9931-9730-2-7

حول :

دور تطبيق آليات الحوكمة المالية في إدارة المخاطر المالية
تأصيل نظري وتجارب رائدة

The role of applying finacial governance mechanisms in managing financial risks
Theoretical rooting and pioneering experiences

تحرير وإعداد : د . نمر ربيحة

إصدار جانفي 2022

تعبر البحوث و الدراسات المنشورة في الكتاب الجماعي

عن أراء كاتبيها ويتحملون مسؤوليتها كاملة، كما أن ترتيب البحوث

يخضع لأهمية البحث وليس لمكانة الباحث

الإشراف العام:

د.نمر ربيحة / أستاذة محاضرة –أ- بجامعة أحمد زبانة- غليزان

الجمع والإخراج:

د.حجار آسية / أستاذة محاضرة –أ- بجامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم

د.قارة ابتسام / أستاذة محاضرة –أ- بجامعة أحمد زبانة -غليزان

شروط الكتابة:

تخضع البحوث المرسلة للتحكيم العلمي و كل مهتم بنشر بحثه في صفحات هذا الكتاب الالتزام بالشروط التالية:

- ترسل الور قة البحثية في شكل Word وبخط Sakkal Majalla بحجم 14، إذا كان البحث باللغة العربية وبخط Times New Roman إذا كان البحث باللغة الفرنسية أو الانجليزية؛
- حجم الورقة طول 24 وعرض 17.
- لا يتجاوز البحث 20 صفحة ولا يكون أقل من 10 صفحات، ترقم الجداول والأشكال ترقيما متسلسلا؛
- على البحث أن يحتوي ملخصين بلغتين مختلفتين.
- يرفق البحث المرسل بكتابة الاسم واللقب والدرجة العلمية والوظيفة والهيئة المستخدمة والبريد الالكتروني إضافة إلى رقم الهاتف في ورقة مستقلة عن البحث.

فهرس الكتاب

عنوان المقال	الصفحة
دور الحوكمة في تحسين أداء البنوك -نزعي مروة - دربال أمينة	05
الحوكمة المصرفية كحتمية لمجابهة الأزمات عبر تبني الإصلاح المالي –بلحرش عائشة-حوالف حليمة-مسعد خالد	22
أثرالحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية– لزرق فاطيمة –بسويح منى	48
إدارة الكفاءات في المؤسسات المالية -كرزازي حنان – فاندي نزيهة	62
التوجهات المحتملة لابتكارات التكنولوجية المالية الرقمية لتوسيع خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك التقليدية – بوزانة أيمن –حمدوش وفاء	74
اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري – بودلال علي –براحي خير الدين	96
دور وسائل الدفع الالكترونية في استقطاب الكتلة النقدية من القطاع غير الرسمي –بن دراوي رشيدة- دوش ليلى – سنوسي قويدر	107
التأصيل النظري لإدارة المخاطر المالية في البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية-طهراوي دومة علي-بلمشري بشرى- بن عوالي الجيلالي	123
الرفع المالي كأساس لتقييم البدائل التمويلية في المؤسسة –حنان سعيدي سياف	144
واقع وتحديات وسائل الدفع الحديثة في الجزائر –العشعاشي مريم - علام أسماء - علام فطيمة	167
واقع الابتكارات المالية المصرفية في البنوك الجزائرية –بزاوية محمد –ماحي نادية	180
واقع استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر -بن عياد وفاء –بلمقدم مصطفى –حليمي وهيبة	193
دور وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمة السيولة في الجزائر –راقي دراجي –زروقي محمد الامين	203
وسائل الدفع الالكتروني في بريد الجزائر: الواقع والتحديات –بلعة جويدة –قيمش خولة	227
اثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك دراسة حالة مصرف السلام – قليل زينب –بوري صراح	245
الالتزام بمتطلبات الحوكمة كمدخل لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009- 2018 -فاطمة بن شنة – تبرزغود	258
دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية – دراسة حالة شركة المراعي بالسعودية – يزيد تقرارت –بن زعمة سليمة –زينب تمرابط	283
رقمنة وتحديث أنظمة وسائل الدفع في البنوك الإسلامية الجزائرية –بنك السلام الجزائر- بن طرشة نريمان هاجر- يحياوي سليمان	312
تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في استقطاب الكتلة النقدية حالة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام فترة 2007-2019 –بن عزة اكرام –بن خالدي فضيل –بن معمر عبد الباسط	327
تقييم مستوى الحرية النقدية بالجزائر مقارنة بتونس والمغرب(على ضوء مؤشر الحرية النقدية العالمي) -بن يخلف زهرة-بيلامي مريم –جمعي سميرة	346
دور جودة الخدمات المصرفية في تحقيق رضا الزبون وولائه (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري عين تموشنت) –جباري فادية – جباري سعاد	367
معالجة القروض المتعثرة آلية لاستقطاب الكتلة النقدية –دراسة حالة بنك BADR وكالة مغنية- بن شعيب فاطمة الزهراء-درفوف محمد الامين	374
Le rôle de la gouvernance sur l'amélioration de la performance bancaire- BENCHERIET Zahra- BENSAHLA TANI Tewfik	392
La réglementation prudentielle et la performance du système bancaire Algérien- OUSSOUNI Habiba- TLEMCANI Hanane- BENDEHINA Meriem	406

دور الحوكمة في تحسين أداء البنوك

- نزعي مروة[1]
- دربال أمينة[2]

الملخص:

لقد أصبح موضوع الحوكمة المصرفية محور اهتمامات معظم المنظمات العالمية والهيئات الدولية خاصة إثر التقلبات والانهيارات المالية المتتالية، وفي هذا السياق تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الإطار ألمفاهيمي للحوكمة وأهمية تطبيقها، ومحاولة إبراز مساهمتها في تحسين أداء البنوك ، ،حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التطبيق الجيد لمختلف هذه المبادئ يعمل تحسين أداءها من خلال: الرفع من قيمة المؤسسة، مواجهة المنافسة، محاربة الفساد المالي والإداري، تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح، تطوير الأداء الاجتماعي بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، الأداء، تحسين الأداء.

Abstract

The issue of banking governance has become the focus of concerns of most international organizations and international bodies, especially after the successive financial fluctuations and collapses. In this context, this study aims to define the conceptual framework for governance and the importance of its application, and try to highlight its contribution to improving the performance of banks. For various of these principles the improvement of its performance works through: increasing the value of the institution, facing competition, combating financial and administrative corruption, improving the relationship with all stakeholders, developing social performance by adopting the concept of social responsibility.

Keywords: Banking governance, Performance, Performance improvement.

المقدمة:

يعتبر مفهوم الحوكمة أحد الأسس التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية في البيئة الاستثمارية التي تتصف بالديناميكية، ليس ذلك فحسب بل قامت الكثير من المنظمات و الهيئات بتأكيد مزايا و ايجابيات هذا المفهوم و أصرت على تطبيقه في كافة المؤسسات، و ذلك بعدما أظهرت الأزمات أن أهم أسبابها هو غياب دور الحوكمة في المؤسسات، و ضعف الرقابة على السلوكيات الإدارية، والفشل في التنفيذ الفعال لآليات و مبادئ الحوكمة، و غياب الدور الاجتماعي للمؤسسات كشريك استراتيجي للقطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وهو ما أدى إلى انهيار كبرى الشركات والمؤسسات المالية في العالم و ضياع حقوق المساهمين والعاملين فيها.

تركز هذه الدراسة على أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة على أداء المؤسسات المصرفية حيث ينظر للحوكمة على أنها عملية يتم من خلالها تنظيم العلاقات وتحديد الأدوار و

[1] جامعة *دكتور الطاهر مولاي* سعيدة (الجزائر)

[2] جامعة *دكتور الطاهر مولاي* سعيدة (الجزائر)

المسؤوليات بين مجلس الإدارة والملاك والإدارة التنفيذية للبنك مع مراعاة أصحاب المصالح وذلك في جو من الشفافية والإفصاح والمسؤولية الجماعية، وبما يقود البنك إلى الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وبالتالي تحقيق الأهداف، وتحسين أداءها، ومن جهة أخرى قد يؤدي ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة أو عدم وجودها إلى نتائج سلبية كثيرة على مستوى أصحاب المصالح و المؤسسات، والاقتصاد الوطني، مما جعل مصير البنوك واقتصادياتها مرهونا بمدى تطبيقها لمبادئ حوكمة البنوك الصادرة عن العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة، وبالتالي تتمثل إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هو دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك ؟

- **أهمية البحث:**

تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى التحسين من أداة المصارف، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات القومية، وعليه فان تفعيل مبادئ الحوكمة، والبدء بتطبيق قواعدها في الجهاز المصرفي يعمل على تطوير أداء الإدارة المصرفية، مما ينعكس إيجابا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي، وبالتالي تنشيط الاقتصاد.

- **أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة بصفة عامة والحوكمة في المصارف بصفة خاصة.
- تحديد أهمية تطبيقها على مستوى المؤسسات المصرفية.
- محاولة ابراز مساهمتها في تحسين الأداء في البنوك.

- **خطة الدراسة:**

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور وجاءت كالتالي:

المحور الأول: حوكمة المؤسسات ومبادئها.

المحور الثاني: الحوكمة المصرفية و مبادئها.

المحور الثالث: الأداء المصرفي ودور الحوكمة في تحسينه.

المحور الأول: حوكمة المؤسسات ومبادئها.

بناءً على مفهوم مناهضة الفساد وأساليب إصلاحه ، ظهر مفهوم حوكمة الشركات ، ويمكن إرجاع جذوره إلى مفهوم "الحكم الرشيد". بناءً على الأخلاق المهنية ، وهذا ما يجعله يكتسي أهمية بالغة، وخاصة عقب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى إبراز مدى أهمية الحوكمة على العديد من النواحي الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس سنحاول استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات وأهم المبادئ في نطاق هذا المحور. كما يلي:

1. مفهوم حوكمة المؤسسات

لفظ الحوكمة هو ترجمة للمصطلح الانجليزي (Governance)، وقد توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح إلى استخدام مصطلحات أخرى تعبر عن هذه الكلمة مثل:الإدارة الرشيدة، الحاكمية، الحوكمة، الحكم الراشد، الحكم الصالح أو الجيد، لذا يطلق على مصطلح (Corporate governance) بحوكمة الشركات[1].

بحيث يعود مفهوم حوكمة المؤسسات إلى كلمة يونانية "Kyberman" بمعنى التوجيه والإرشاد والحكم، وفي اللغة اللاتينية كانت باسم "Gubernare" وعلى وجه الدقة مصطلح حوكمة المؤسسات هو عملية اتخاذ القرارات، والعملية التي يمكن من خلالها تنفيد القرارات، وبالتالي نجد معاني مختلفة تختلف باختلاف المنظمات و الهيئات التي تستخدم هذا المصطلح.[2]

عرف تقرير كادبيري (Cadbiry) حوكمة الشركات بأنها "نظام متكامل للرقابة يشمل النواحي المالية وغير المالية التي بمقتضاها تدار الشركات وتراقب"[3]

أما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فقد قدمت تعريفا مطابقا تقريبا للتعريف السابق حيث عرفت حوكمة الشركات بأنها" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها[1]"

---

[1] - كمال بوعظم وعبد السلام زايدي:حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات -مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية -،الملتقى الدولي حول:الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، يومي 18 و2009/11/19 جامعة باجي مختار، عنابة، ص 04

[2]- Nwakama.p.c, et al, an emperical evaluation of corporate governance mechanism in banking sector impact and implication in Nigeria, asian journal of business and management sciences, Vol 1, No 2,2011 .p 203.

[3]- قطاف عقبة، "دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة :شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر ، 2019، ص 10.

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها" :مجموعة العلاقات التي تربط بين كل من إدارة المؤسسة ومجلسها الإداري تحكم قيادتهم للمؤسسة، وتعرف مجال سلطاتهم"[2].

ويعرفها (G.Charreaux) بأنها":مجموعة الميكانيزمات التي تهدف إلى تحديد السلطات والتأثير على قرارات المديرين، أي بعبارة أخرى تحكم قيادتهم للمؤسسة، وتعرف مجال سلطاتهم"[3].

كما تعرف حوكمة الشركات أيضا على أنها [4]:

"•نظام متكامل للرقابة المالية والغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها."

"مجموعة الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم."

2. محددات حوكمة المؤسسات

هناك اتفاق على أن التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات وهما:

2-1-المحددات الداخلية:

وتشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل[5].

2-2-المحددات الخارجية:

---

[1] -Alotaibi Mohamed Meteb, The Economic Impact of Corporate Governance in Saudi Arabia Economy, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), .Volume 7, Issue 5 Ver. II (Sep. - Oct. 2016),P: 40.

[2]- Alain jounot et Christaine Lallement:Développement durable vers une nouvelle gouvernance des entreprises,Afnor, France,2003,p75

[3]- Gérard Sharreaux:Le gouvernement des entreprises «corporate governance théories et faits»,Economica,Paris,1997,p421-422

[4]- د .أمال عياري، أبوبكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر– ، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر، 06و2012/05/07.

[5]- .أمال عياري، أبوبكر خوالد ،مرجع سبق ذكره، ص

إن وجود مثل هذه المحددات ضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة، وتشمل هذه المجموعة[1]:

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات.
- المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
- كفاءة وجود القطاع المالي، الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات.
- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل: الجمعيات المهنية والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.
- وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل: مكاتب المحماة ومكاتب استشارية المالية الاستشارية.

تعتبر حوكمة المؤسسات عنصرا مهما في زيادة الفعالية الاقتصادية، وذلك من خلال تمكين الإدارة ومجلس الإدارة من تعقب الأهداف ذات الفائدة لكل من الشركة والمساهمين، كما تسهل بشكل فعال الرقابة، وهذه الطريقة تشجع الشركات على الاستخدام الأمثل لمواردها[2].

3. مبادئ حوكمة المؤسسات

هناك مبادئ أساسية للحوكمة حددتها منظمة التعاون والتنمية، وهي[3]:

3-1-ضمان إطار أساسي فعال لحوكمة الشركات

تتطلب الإدارة الفعالة للشركات وجود إطار قانوني وتنظيمي سليم يمكن للمشاركين في السوق الاعتماد عليه عند قيامهم بتأسيس علاقاتهم التعاقدية الخاصة. ويجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية ويزيد من كفاءة الأسواق، وأن يحدد بوضوح تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

3-2- المعاملة المتساوية لحملة الأسهم

---

[1]- samiha fawzi ,Assessement of corporate governance in Egypt, working paper n82,the Egyptian center for economic studies,Egypt,april,2003,p04.

[2]- Adrian Fares:Gouvernance from banking perspective, center for international private enterprise, workshop(2),2003,p01.

[3]- علي سليمان النعامي، اسكندر محمود نشوان، أثر تطبيق آليات الحوكمة على قرارات الاستثمار في رأس المال الفكري " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين" قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، جامعة الأزهر – غزة ، 2018، ص 30.

يجب أن يحقق إطار حوكمة الشركات المساواة في معاملة حملة الأسهم، مع إتاحة الفرصة لجميع المساهمين للحصول على تعويض فعال في حال انتهاك حقوقهم.

3-3- المستثمرين المؤسسين، أسواق الأسهم، والوسطاء الآخرين

يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحوافز الإيجابية على مدار فترة الاستثمار، وكذلك توفير مناخ مناسب لأسواق الأوراق المالية لأداء وظيفتها بطريقة تسهم في إدارة الشركات بشكل جيد.

3-4- دور أصحاب المصالح

يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو من خلال الاتفاقيات المتبادلة، وأن يعمل على تنشيط التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل.

3-5- الإفصاح والشفافية

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات أن يتم الكشف في الوقت المناسب عن جميع الأمور المادية المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركة.

3-6- مسئوليات مجلس الإدارة

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات التوجيه الاستراتيجي للشركة، كما يجب أن يضمن متابعة مجلس الإدارة للإدارة التنفيذية، وكذلك مسائلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

المحور الثاني: الحوكمة المصرفية و مبادئها.

يعتبر وجود نظام مصرفي سليم من الركائز الأساسية للسلامة المؤسسية ، لأن الصناعة المصرفية توفر الائتمان والسيولة اللازمين لعمل المؤسسات ونموها ، تعتبر الصناعة المصرفية السليمة من أهم الركائز التي تساهم في إنشاء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات. وهذا يدل على أن أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الصناعة المصرفية واضحة ، وفي هذا المحور سنحاول توضيح طبيعة حوكمة في المؤسسات المصرفية وأهم مبادئها.

1. مفهوم الحوكمة المصرفية

يعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في المصارف بأنها " الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا

والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين[1] "

تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة على مستوى البنوك بأنها الطريقة التي يدير بها كل

من مجلس الإدارة والإدارة العامة العمليات والنشاطات الأخرى، وتنعكس أيضا في الطريقة التي تتبعها

البنوك في[2]:

- وضع أهدافها بما في ذلك تحقيق الأرباح للمساهمين .
- إدارة أعمالهم اليومية .
- مراعاة مصالح أصحاب المصالح(الموظفين، العملاء، الموردين، المجتمع)، وبالنظر إلى الدور الفريد للبنوك في الاقتصاديات الدولية والمحلية وفي النظم المالية فإن سلطات الرقابة والدولة تعتبران أيضا من أصحاب المصالح.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الحوكمة المصرفية ما هي إلا نظام يتم من خلاله توجيه ورقابة مختلف المؤسسات، فالحوكمة تحدد توزيع الواجبات والمسؤوليات بين مختلف المشاركين والمساهمين فيها، نذكر منها على سبيل المثال مجلس الإدارة والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح المشتركة، كما تضع أيضا القواعد والأحكام لاتخاذ أنسب القرارات، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله أي مؤسسة كانت وضع أهدافها وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وفق الوجه الصحيح والمنهج السليم[3].

2. أهمية الحوكمة في المصارف:

وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله وموجداته، ممايعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي.

---

[1]- بن علي بلعزوز ،عبد الرزاق حبار ، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية(مدخل للوقاية من الأزمات المالية-والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر) ،الملتقى العلمي الدولي المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية يوم21 – 20 أكتوبر 2009 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ، ص. 5

[2]- كتيفي خيرة، جبار محفوظ، " دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية-دراسة مقارنة-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص :الحوكمة ومالية المؤسسة، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، 2016، ص68.

[3]- شريفة بوعبيدة، " دعائم الحوكمة وفعالياتها في تحسين الآداء المصرفي"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (**02**) العدد (**03**) جوان **2018**، ص248.

ومن أهم مزايا تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف نجد[1]:

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن تم الدول.
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- الشفافية والوضوح في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار.
- تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.
- تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف.
- الحصول على مجلس إدارة قوي، يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

3. محددات حوكمة المؤسسات المصرفية

يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات المصرفية على جودة مجموعتين من المحددات، هما[2]:

3-1- المحددات الداخلية: تتمثل في القواعد التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين، بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف. وهي:

3-1-1- حملة الأسهم: يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف.

3-1-2- مجلس الإدارة:وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك.

3-1-3- الإدارة التنفيذية:لا بد أن يكون لهم الكفاءة المطلوبة لإدارة المصرف، كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.

3-1-4- المراجعين الداخليين:أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.

---

[1]- إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات الم راجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة" دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009 ، ص 20-21.

[2]- أمال عياري، أبوبكر خوالد ،مرجع سبق ذكره،

3-2-المحددات الخارجية:وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف، وتضم:

3-2-1- الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف أمرا هاما وحيويا.

3-2-2- دور العامة :إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثيرا أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء المصرف، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي:

- **المودعين** :يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال المصرف على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.
- **شبكة الآمان وصندوق تأمين الودائع**: يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الآمان(نظام التأمين الضمني - نظام التأمين الصريح)
- **وسائل الإعلام**: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام.
- **شركات التصنيف والتقييم الائتماني** :تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات للمستثمرين وبالتالي زيادة درجة الشفافية.

4. مبادئ الحوكمة في المصارف :

حسب التقرير الأحدث للجنة بازل الصادر في شهر جويلية 2015 ، تم تلخيص مبادئها إلى ثلاثة عشر مبدأ والتي نوجزها فيما يلي[1]:

4-1-المسؤولية الكاملة لمجلس الإدارة : يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة على المصرف، حيث يعتبر المكلف الوحيد عن وضع الأهداف الإستراتيجية للمصرف ومتابعة تنفيذها في إطار مفهوم الحوكمة.

4-2- تركيبة وكفاءة مجلس الإدارة : يجب أن يمتلك أعضاء مجلس الإدارة المقومات اللازمة التي تمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم، كما يجب أن يكونوا مدركين لدورهم في مجال الرقابة والحوكمة، إضافة لقدرتهم على إصدار القرارات المناسبة فيما يتعلق بمختلف الأنشطة التي يمارسها البنك.

[1]- شريفة بوعبيدة، مرجع سبق ذكره، ص 249.

4-3-القواعد والممارسات الخاصة بمجلس الإدارة: على مجلس الإدارة أن يحدد من أجل مهامه الخاصة، قواعد وممارسات للحوكمة تكون ملائمة لطبيعة هذه المهام.

4-4-الإدارة العليا : تخضع الإدارة العليا لسلطة ورقابة مجلس الإدارة، كما يجب عليها أن تعمل على ضمان تنفيذ وتسيير أنشطة البنك بما يتوافق مع كل من إستراتيجية الأعمال ونزعة المخاطر.

4-5- هياكل المجموعة: في هياكل المجموعة يتحمل مجلس الإدارة للشركة الأم المسؤولية التامة على أنشطة المجموعة التابعة لها، كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك معرفة هيكل المجموعة والمخاطر التي يمكن أن تشكلها له.

4-6- وظيفة إدارة المخاطر: على كل بنك أن تتوفر على مستواه وظيفة لإدارة المخاطر تكون مستقلة فعالة، وتحت وصاية مدير إدارة المخاطر، مع حصول هذه الوظيفة على المكانة الملائمة لها.

4-7- رصد، متابعة ومراقبة المخاطر: يجب على البنوك رصد، ومتابعة المخاطر بصفة دورية، حيث نجد أن درجة تعقيد البنية التحتية للبنك الخاص بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية تكون ملزمة بمواكبة جميع التغيرات الحاصلة على كل من مستوى بيانات المخاطر الداخلية للبنك، بالإضافة للمخاطر الخارجية .

4-8- التبليغ عن المخاطر: يستوجب على البنك توفير إطار فعال لحوكمة المخاطر ،من خلال تصميم نظام اتصال داخلي قوي وفعال حول جميع المخاطر وذلك بين مختلف أقسام البنك ومن خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

4-9-الامتثال : يُشرف مجلس الإدارة على إدارة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك في حالة عدم امتثاله لمختلف القوانين التي تنظم العمل البنكي، كما يجب على المجلس أن ينشأ وظيفة الامتثال في الهيكل التنظيمي باعتبارها الخط الدفاعي الثاني للمخاطر التي يواجهها البنك، من خلال متابعتها لمدى توافق أنشطة البنك مع القوانين المعمول بها، وكذلك توافقها مع السياسة الداخلية للبنك.

4-10- المراجعة الداخلية : تمثل هذه الوظيفة الخط الدفاعي الثالث للبنك، ويجب عليها أن تعمل على مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا على تطوير إطار فعال للحوكمة وتقوية المركز المالي للبنك على المدى الطويل.

4-11- نظام التعويضات : إن تصميم نظام التعويضات وهيكل الأجور والمكافئات الخاص بالموظفين عليه أن يساهم في إرساء نظام حوكمة جيدة ،وإدارة محكمة لمخاطر البنك، لدى يجب تطويره.

12-4-الإفصاح والشفافية : حتى تكون هناك حوكمة بنكية فعالة يجب أن تتسم بالإفصاح والشفافية الكاملة اتجاه كل من المساهمين، المودعين، أصحاب المصالح المشتركة وكافة الأطراف المتدخلة.

13-4- دور السلطات الإشرافية : **بحيث** يمكن أن تقدم التوصيات والتوجيهات للبنك في كل ما يتعلق بمجال تطبيق الحوكمة ومتابعة تنفيذها، كما تقوم بإجراء تقييمات شاملة وتفاعلات منتظمة مع مجلس الإدارة والإدارة العليا ،بالإضافة إلى إجراء تحسينات وتصحيحات إن اقتضت الحاجة، وكذلك مشاركة المعلومات المتعلقة بالحوكمة مع السلطات الإشرافية الأخرى.

المحور الثالث: الأداء المصرفي ودور الحوكمة في تحسينه

1. **مفهوم الأداء:**

يعرفه : **Robem et Wirsema** "الأداء بكونه قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة المدى[1]".

يعرفه كل من : **Miller et Nromily** بأنه" انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيقي أهدافها"[2].

1 1- ***مفهوم الأداء المصرفي:*** الأداء هو جملة من الأبعاد المتداخلة والتي تتضمن كيفية الإنجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، ومدى تطابق ما تم إنجازه مع المعايير والمقاييس المحددة والمتعلقة بالكمية والنوعية والتوقيت ،هذا من الجانب المادي ،أما من الجانب المعنوي فذلك يعني مدى حماس العامل ورغبته في انجاز المهام الملقاة على عاتقه ، واستعداده لإتقان العمل وسلوكه مع رؤسائه وزملائه ،والوسائل التي يتبعها لتحسين وتطور مهاراته[3]" .

2. **تحسين الأداء:** إن تحسين الأداء هو استخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات، وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلى[4].

---

[1] - .وائل محمد صبحي إدريس وآخرون، أساسيات الأداء بطاقة تقويم متوازن ، ط 1 ، دار وائل للنشر والطباعة، 2009 الأردن، ص. 38

[2] - نوي فاطمة الزهراء،رايس حدة، "دور الحوكمة في تحسين أداء البنوك الجزائرية"، مجلةالحقوق و العلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية- 28(1)، ص131.

[3] - صالح خالد صافي ،تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية- الواقع وتحديات- ،يوم 03 - جولية 2013 ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،الجزائر ، ص. 387

[4] - نوي فاطمة الزهراء،رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص132.

ومن المبادئ الأساسية لتحسين الأداء[1]:

- الوعي بتحقيق احتياجات وتوقعات الزبون (داخلي/خارجي).
- إزالة الحواجز والعوائق وتشجيع مشاركة جميع العاملين.
- التركيز على النظم والعمليات.
- القياس المستمر ومتابعة الأداء.

3. دور مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك:

تنطلق حوكمة المؤسسات المصرفية من كونها توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة البنك وتسهل إيجاد عملية مراقبة فعالة، ومنه تمكن البنك من الرفع من أداءه باستغلال موارده بأحسن طريقة، وبذلك يسمح تطبيق مفهوم الحوكمة البنوك من تحسين أداءها من جوانب مختلفة نذكر منه:

3-1-الحوكمة والأداء الاقتصادي والمالي:

تساهم حوكمة المؤسسات في رفع رأس المال المستثمر من الخارج، حيث أن الحوكمة الجيدة تساهم في تخفيض مخاطر الاستثمار، كما أن تطبيقها يساعد المؤسسات في المرحلة الانتقالية للاقتصاديات لكي يكون الانتقال ناجح ومرن[2]، وتساهم حوكمة المؤسسات في تحسين أداء هذه المؤسسات، وضمان حصولها على الأموال وبتكلفة معقولة، حيث أن هناك علاقة طردية أثبتت من العديد من الدراسات بين نوعية الحوكمة والأداء الاقتصادي للمؤسسة، وهذا يمكن تلخيصه النقاط التالية[3]:

- تمتع المؤسسة بحوكمة جيدة يعطي لحملة الأسهم والمتعاملين الآخرين ثقة ناتجة عن الإدارة الجيدة والشفافية، الأمر الذي يخفض المخاطر وتكلفة رأس المال.
- كما تقوم الحوكمة بتقديم الضمان للمستثمرين لتحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات في الأسواق المتقدمة والناشئة التي ربطت بين تحقيق أعلى

---

[1]- مومن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، رسالة ماجستير قسم علوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتجية، سطيف، 2012 ، ص54

[2]- نوي فاطمة الزهراء،رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص 135

[3]- جاوحدو رضا، مايو عبد الله، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية المؤسسية واقع ورهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 8/7 ديسمبر 2010، ص5.

عوائد الاستثمار والحوكمة الجيدة المبنية على أساس الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، النزاهة، والمسؤولية الاجتماعية.

- قدرة أكبر في الحصول على التمويل اللازم، ويخفض تكاليف رأس المال، ومعاملة أفضل للفئات المختلفة من أصحاب المصالح، وتخفيض تكاليف مشكلة الوكالة[1].

3 2 - الحوكمة والأداء الإداري:

هنا تظهر أهمية الحوكمة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة المصرفية من خلال مايلي[2]:

- العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف المنشأة وسبل تحقيقها، من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية.
- وضع أسس للعلاقة بين مديري المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين، مما يؤدي إلى وضوح حقوق وواجبات كل طرف، مما يسمح بالاستغلال الأمثل لإمكانيات وموارد المؤسسة .

وهناك أهداف أخرى تسعى إليها المؤسسة، وتساهم الحوكمة في الوصول إليها وهي[3]:

- ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسة، بدءا من مجلس الادارة، والمديرين التنفيذيين، حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.
- تفادي وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغوط من مجلس الادارة أو المديرين التنفيذيين.
- محاربة الفساد المالي والاداري في المؤسسات، وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.

---

[1]- نوي فاطمة الزهراء،رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص 135

[2]- كتوش عاشور، ولد قادة أمال، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الاسلامية، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف، يومي 20/19نوفمبر2013، ص 22.

[3]- نوي فاطمة الزهراء،رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص 135

3 3 - الحوكمة و الأداء الاجتماعي:

استمرارية المؤسسة حسب فريدمان مرتبط بدرجة كبيرة بعلاقتها مع مختلف أصحاب المصالح، الذين لهم تأثير على مستوى أداءها بمعنى أن أداء المؤسسة اليوم امتد ليشمل الأداء الاجتماعي في إطار المسؤولية الاجتماعية، حيث أن هذه الأخيرة تعرف حسب الاتحاد الأوروبي بأنها تطبيق لمبادئ التنمية المستدامة على المستوى الجزئي، بمعنى على مستوى المؤسسة [1]. تكمن أهمية الحوكمة من الناحية الاجتماعية في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات، وجعلها مواطن صالح (تطبيق مفهوم مواطنة الشركات)، وذلك من خلال الأعمال الخيرية للمؤسسة، وأيضا تحقيق الرجاء والازدهار، والمساهمة في خلق مجتمعات أفضل تمثل "مواطنة الشركات" بالنسبة للمؤسسات الكبرى في العمل وفقا لممارسات تجارية أخلاقية، ومعاملة العاملين معاملة جيدة، وتحقيق الأرباح وتسديد الضرائب، وتوفير الوظائف، وتقديم منتجات وخدمات أمنة جديرة بالثقة، والعمل على تحسين ظروف المجتمع بما فيها الظروف البيئية. وهذا يدخل في إطار أهمية المسؤولية الاجتماعية، والتي تهدف إلى تحسين رفاهية المجتمع[2].

4. واقع تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية:

4-1- أسباب تبني مبادئ الحوكمة في الجزائر:

سنحاول التطرق لأهم الأسباب التي تدفع السلطات الجزائرية إلى الإسراع في تبني مبادئ الحوكمة3:

- أزمة البنوك الخاصة في الجزائر: منذ سنة 1990 شرعت السلطات العمومية في إجراء تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي، بهدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق جودة الخدمات المصرفية وخلق منافسة بين المصارف، ومن بين أهم المصارف التي ظهرت في هذه الفترة، نجد" بنك الخليفة "و"البنك التجاري والصناعي الجزائري، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ضعف رقابة بنك الجزائر لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها، مما أدى إلى أزمات مالية هزت القطاع المصرفي الجزائري.
- سوء حوكمة البنوك العامة : ويظهر ذلك من خلال عمليات الاختلاس التي وقعت ببعض البنوك، حيث أنها تعاني باستمرار من إشكالية القروض المتعثرة، كما تعاني البنوك

[1]- عبدلي مباركة، دور وكالات التقييم الاجتماعي في قياس الأداء الاجتماعي لأصحاب المصالح حالة المؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار ، يومي 16/15 فيفري 2012،ص03.

[2]- نوي فاطمة الزهراء،رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص136.

[3]- أمال عياري، أبوبكر خوالد ،مرجع سبق ذكره، ص13-14.

العمومية من ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى عدم تطبيقها لجميع قواعد الحيطة والحذر المعتمدة دوليا.

- غياب ميثاق الحوكمة لدى البنوك الجزائرية: لعل أول شيء يلاحظه الباحث في مجال حوكمة البنوك الجزائرية هو غياب ميثاق أو دليل موحد يجمع ويلخص أهم النصوص والأحكام التي تنظم أعمال البنوك، ويحدد حقوق وواجبات جميع الأطراف ذات العلاقة بالبنك، وذلك على خلاف بعض الدول العربية التي قطعت أشواطا مهمة في إرساء مبادئ حوكمة البنوك انطلاقا من وضع المواثيق المتعلقة بها

2-4- الإجراءات المتبعة لتطبيق مبادئ الحوكمة:

من أهم ملامح تطبيقها في الاطار التشريعي نحد العناصر التالية[1]:

- اعتماد الجزائر على القانون 07 - 11 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي الذي يتلاءم والمعايير المحاسبية الدولية.
- تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي، والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية أي اللجنة المركزية واعطاء صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك وتجلى ذلك من خلال الأمر 03 - 11 المؤرخ في 2003 المعدل لقانون النقد والقرض، الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية.
- استفادة الجزائر من برنامج دعم النظام المالي الذي أقره الاتحاد الأوربي من اجل مساعدة البنوك على إجراء عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد محاسبية سليمة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ووضع مخطط التسيير الداخلي.
- اعتماد مقترحات لجنة بازل وسن تشريعات فيما يخص ظاهرة غسيل الأموال التي كان آخرها 12 - 02 المؤرخ في 02 فيفري 2012 ومعدل تموجب القانون رقم 15 - 06 الصادر في 15 فيفري 2015.
- وضع نظام مركزية المخاطر ونظام لضمان الودائع المصرفية.

وفي الأخير يمكن القول أن التطبيق في المنظومة المصرفية الجزائرية لا تزال في مرحلته الأولية إلا انه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل العولمة المالية أين تصبح الحوكمة الجيدة خط الدفاع الأول لاستمرارية البنك ونجاحه.

الخاتمة:

[1]- نوي فاطمة الزهراء،رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص133-134.

إن الأحداث والأزمات المتسارعة التي شهدتها بيئة الأعمال وأسواق المال الناشئة والمتقدمة، أظهرت بوضوح أهمية الحوكمة للمؤسسات، حيث أن ضعف النظام القانوني وضعف نوعية وجودة المعلومات، تؤدي إلى عرقلة الإشراف والرقابة، فضلا عن انتشار الفساد وانعدام الثقة، فحوكمة المؤسسات تعمل على ترسيخ قيم العدل والمساءلة والمسؤولية والشفافية، وتضمن نزاهة المعاملات، وبالتالي تعزيز سيادة القانون ضد الفساد.

تلجأ معظم المصارف الدولية إلى إتباع أساليب محكمة ومدروسة من طرف مختلف الهيئات المختصة في تسييرها، ومن بين أهم هذه الأساليب التقيد بالتطبيق الجيد للمبادئ الحديثة الخاصة

بالحوكمة المصرفية الصادرة عن هذه الهيئات و المنظمات مثل لجنة بازل، حيث تظهر انعكاساتها الإيجابية جليا في تحسين الأداء المصرفي من خلال ما يلي:

- محاربة الفساد المالي والاداري في المؤسسات، وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- تعتبر الحوكمة المصرفية كنظام يفصل في العلاقة الرابطة بين كل من المساهمين والمسيرين ومختلف أصحاب المصلحة المشتركة داخل المصرف ، بما يضمن لهم حقوقهم المادية والمعنوية.
- تطبيق الحوكمة المصرفية يؤدي إلى انخفاض كلفة رأس المال وما يصاحبه من ارتفاع في تقييم جدارة المصارف الأمر الذي يزيد من جاذبية الاستثمار من قبل المستثمرين ويؤدي بالتالي إلى النمو والتوظيف واستخدام جميع الإمكانات المتاحة.
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.

المراجع:

1 - قطاف عقبة، "دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة :شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر ، 2019.

2 - إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات الم راجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة" دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

3 - أمال عياري، أبوبكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر– ، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر، 06و2012/05/07.

4 - بن علي بلعزوز ،عبد الرزاق حبار ، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية(مدخل للوقاية من الأزمات المالية- والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر) ،الملتقى العلمي الدولي المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية يوم21 – 20 أكتوبر 2009 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر .

5 - جاوحدو رضا، مايو عبد الله، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية المؤسسية واقع ورهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 8/7 ديسمبر 2010.

6 - شريفة بوعبيدة، " دعائم الحوكمة وفعالياتها في تحسين الآداء المصرفي"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (**02**) العدد (**03**) جوان 2018.

7 - صالح خالد صافي ،تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية- الواقع وتحديات- ،يوم 03 - جولية 2013 ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،الجزائر .

8 - عبدلي مباركة، دور وكالات التقييم الاجتماعي في قياس الأداء الاجتماعي لأصحاب المصالح حالة المؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار ، يومي 16/15 فيفري 2012.

9 - علي سليمان النعامي، اسكندر محمود نشوان، أثر تطبيق آليات الحوكمة على قرارات الاستثمار في رأس المال الفكري " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة ، جامعة الأزهر- غزة ، 2018.

10 - كتوش عاشور، ولد قادة أمال، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف، يومي 20/19نوفمبر2013.

11 - كتيفي خيرة، جبار محفوظ، "دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية-دراسة مقارنة-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص :الحوكمة ومالية المؤسسة، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، 2016.

12 - كمال بوعظم وعبد السلام زايدي:حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات - مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية -،الملتقى الدولي حول:الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، يومي 18 و2009/11/19 جامعة باجي مختار، عنابة.

13 - مومن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، رسالة ماجستير قسم علوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتجية، سطيف، 2012 .

14 - نوي فاطمة الزهراء،رايس حدة، "دور الحوكمة في تحسين أداء البنوك الجزائرية"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية- 28(1).

15 - وائل محمد صبحي إدريس وآخرون، أساسيات الأداء بطاقة تقويم متوازن ، ط 1 ، دار وائل للنشر والطباعة، 2009 الأردن.

16- Adrian Fares:Gouvernance from banking perspective, center for international private enterprise, workshop(2),2003.

17- Alain jounot et Christaine Lallement:Développement durable vers une nouvelle gouvernance des entreprises, Afnor, France,2003,

18- Alotaibi Mohamed Meteb, The Economic Impact of Corporate Governance in Saudi Arabia Economy, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), .Volume 7, Issue 5 Ver. II (Sep. - Oct. 2016.

19- Gérard Sharreaux:Le gouvernement des entreprises «corporate governance théories et faits»,Economica, Paris,1997,

20- Nwakama.p.c, et al, an emperical evaluation of corporate governance mechanism in banking sector impact and implication in Nigeria, asian journal of business and management sciences, Vol 1, No 2, 2011 .

21- samiha fawzi ,Assessement of corporate governance in Egypt, working paper n82,the Egyptian center for economic studies,Egypt,april,2003.

الحوكمة المصرفية كحتمية لمجابهة الأزمات عبر تبني الإصلاح المالي

- بلحرش عائشة [1]
- حوالف حليمة[2]
- مسعد خالد [3]

الملخص:

تأخذ تطبيقات الحوكمة المصرفية أهمية كبيرة جداً لطبيعة العمل المصرفي الذي تكتنف أنشطته مخاطر كبيرة ويتطلب أداء أنشطته تحقيق درجة عالية من الكفاءة والدقة ، إذ تتطلب تبني رؤية أوسع وأعمق ، وتهتم الحوكمة المصرفية بتطوير الهياكل الداخلية للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة ، وقد تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم نحو النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على المشاريع الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي ، وقد أدى اتساع حجم تلك المشاريع إلى انفصال الملكية عن الإدارة ، وشرعت تلك المشاريع إلى البحث ف آليات الرقابة على تصرفات المدرين ووقوع الكثير من الشركات في الأزمات المالية ، ومن ثم البحث عن مخرج لهذه الأزمة والتركيز على برامج الإصلاح الهيكلي ، لإصلاح الإختلالات المختلفة التي سببتها الأزمة المالية .

الكلمات المفتاحية:الحوكمة المصرفية،الإصلاح المالي، الأزمات المالية

Abstract

Banking governance applications take very great importance to the nature of the banking business that beset its significant risks and requires the performance of its activities to achieve a high degree of efficiency and accuracy, requiring the adoption of a broader and deeper vision and is interested in banking governance to develop the internal structures of the banks leading to achieve transparency in the performance and development of the management level, has increased the importance of governance as a result of the direction of many of the countries of the world toward capitalism and economic systems that greatly depends on the special projects to achieve high and sustainable rates of economic growth, has resulted in widening the size of these projects to the separation of ownership from management, and embarked on such projects to search for sources of funding less expensive than banking sources appealed to financial markets, prompting the weak control over the actions of managers and the occurrence of a lot of companies in the economic crisis mechanisms, and then search for a way out of this crisis and to focus on structural reform programs, to repair the various imbalances that caused the financial crisis.

Key words : Banking governance. Financial reform. The financial crisis

المقدمة

الحوكمة هي مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفاعلة لتحقيق خطط وأهداف المصارف ، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية كما أن المقصود

[1] أستاذة محاضرة أ كلية الاقتصاد جامعة تلمسان

[2] أستاذة محاضرة أ كلية الحقوق جامعة تلمسان

[3] طالب دكتوراه كلية الاقتصاد جامعة تلمسان

بالحوكمة المالية مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة وحماية حقوق حملة الأسهم و المودعين, فضلاً عن الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين, والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي و سلطات الهيأة الرقابية و تنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة و الخاصة و المشتركة ، وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة في أعقاب حالات عدم الاستقرار الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين ، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية خلال عام 2008 ، ونتيجة لذلك جاءت هذه الدراسة لتتناول موضوع الحوكمة المصرفية بخاصة بيان دورها في معالجة الأزمات المالية والإصلاح ، وفي ضوء ما تقدم استندت الدراسة إلى الأساسيات التالية:

- **مشكلة الدراسة**

شهد العالم تسارعاً كبيراً في وتيرة التطور الاقتصادي وقد رافق ذلك العديد من الأزمات الاقتصادية التي كان للمصارف فيها الدور الكبير ، مما دعا إلى تبني أساليب جديدة للعمل على حل الأزمات الاقتصادية والعمل على تنمية رأس المال والحفاظ على حقوق المساهمين بالشكل الذي يدعم عملية الائتمان .

نظرا لأهمية هذا الاصطلاح و حاجة المؤسسات عامة و البنوك بشكل خاص إلى تطبيقه سنحاول من خلال البحث الموالي الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن للبنوك أن تحمي نفسها من الأزمات المالية من خلال تطبيق أسس و مبادئ الحوكمة؟

- **أهمية الدراسة**

تستأثر حوكمة المصارف باهتمام واسع في أوساط الاقتصاديين والمصرفيين والمراقبين من خارج المصرف (السلطات الرقابية المركزية) ، أو من داخل المصرف (الرقابة المصرفية الداخلية) ، وتظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام لتطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي ، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، بخاصة وأن التجارب في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات ، وان تفعيل مبادئ الحوكمة ، والبدء بتطبيق قواعدها في الجهاز المصرفي يعمل على تطوير أداء الإدارة المصرفية ، مما ينعكس إيجابا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي وبالتالي تنشيط الاقتصاد .

- **فرضية الدراسة**

تستند الدراسة إلى فرضية مفادها أن حوكمة المصارف من شأنها العمل على حل المشكلات التي تتعلق بالائتمان والشفافية وتساهم بشكل فاعل في علاج الأزمات المالية .

- **أهداف الدراسة**

تحاول الدراسة الوصول إلى مجموعة الأهداف الأساسية التالية:

- تحديد وتوضيح مفهوم الحوكمة وبيان محدداتها.
- التركيز على الحوكمة المصرفية وبيان أساليبها.
- بيان دور حوكمة المصارف في علاج الأزمات المالية .

- **منهجية الدراسة**

تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي ، وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل الدراسة، لأننا بصدد عرض بيانات وحقائق مرتبطة بحوكمة المؤسسات ومدى تطبيق مبادئها في القطاع المصرفي ، ومن ثم استخلاص أهم النتائج نظرا لحداثة موضوع الحوكمة المصرفية .

- **هيكل الدراسة**

يقوم هيكل الدراسة على أساس تقسيمها إلى ثلاثة محاور وبحسب التالي :

المحور الأول : أساسيات الحوكمة

المحور الثاني : الحوكمة في النظام المصرفي

المحور الثالث : دور حوكمة المصارف في معالجة الأزمات والإصلاح المالي

المحور الأول : أساسيات الحوكمة

1. **نشأة مفهوم الحوكمة:**

انتشرت مفاهيم و أسس الإدارة الرشيدة الترجمة المعبرة عن المصطلح ***(good governance)*** في البلدان المتقدمة منذ ما يقرب 15 عاما، و انتقلت إلى فضاء الإدارة العربية منذ عدة سنوات و خاصة عبر نشاطات المنظمة العربية للتنمية الإدارية في عام 2002 من خلال منشوراتها ***كتاب:"الحكمانية: قضايا و تطبيقات"*** ، و كذلك مؤتمراتها الهادفة إلى تعميم ذلك المصطلح و مكوناته.

بدأ التحول نحو استخدام طريقة الإدارة الرشيدة بالمؤسسات و الإدارات العالمية المتقدمة لمواكبة المتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية و السياسية و التقنية في العالم، و التي فرضها بشكل أساسي المستثمرون القلقون على رؤوس أموالهم و كذلك رجال التشريع و علماء التنظيم الإداري و المدافعون عن البيئة.

في عام 1999، حدد قادة الدول السبع الكبار في العالم عمليات الإصلاح جراء اعتماد أساليب ممارسة الإدارة الرشيدة بالشركات باعتبارها أحد أعمدة الإدارة و الاقتصاد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و العمل على تأكيد نهج منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية باعتماد مجموعة المعايير العالمية في الإدارة الرشيدة.

و طالب هؤلاء القادة كلا من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بتقييم المدى الذي وصلت إليه الدول في تطبيق المعايير الجديدة للإدارة (الإدارة الرشيدة) باعتبار تلك الأساليب أساسا لزيادة الازدهار و خلق فرص العمل و دعم قدرات الشركات على المنافسة لاجتذاب رؤوس الأموال العالمية في الدول النامية، تعززت ممارسات الإدارة الرشيدة في كوريا الجنوبية و البرازيل و تركيا و غيرها.[1]

2. مفهوم الحوكمة:

يُعدُّ موضوع الحوكمة بعامة وحوكمة المصارف بخاصة من المواضيع التي برزت على الساحة بعد سلسلة من المشكلات والأزمات المالية التي اجتاحت الاقتصاد العالمي بدءاً من الأزمة المالية الأسيوية في عام 1997 ، وما رافقها مشاكل مالية أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمصارف الكبرى على مستوى العالم وكانت ناتجة بالدرجة الأساسية من التلاعب في أسعار الصرف وانعكست على أسواق المال ، والتي أسهمت في هز ثقة المساهمين والمستثمرين بالشركات والمصارف سواء كانت وطنية أم متعددة الجنسية وانتهاء بأزمة الرهن العقاري الأمريكية ، ونتيجة لذلك ظهر مصطلح الحوكمة وهو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance ، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح ، والتي اتفق عليها ، فهي : أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ، وقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح باختلاف وجهة النظر المختلفة فقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.[2]

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح [3] ، وهناك من يعرفها بأنها مجموعة قواعد إدارية تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ، ولقيام

[1] د.طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادىء، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005

[2] محمد حسن يوسف ، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ، بنك الاستثمار الدولي ، 2004 ، ص 4 .

[3] مركز أبو ظبي للحوكمة ، أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، غرفة أبو ظبي ، ص 5 .

مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين [1] ، كما تعرف الحوكمة بأنها الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة [2] ، وعلى ذلك فان الحوكمة وبخاصة حوكمة الشركات تعني تطوير بيئة قانونية واقتصادية ومؤسسية تساعد الشركة على النمو والتطور وتحقيق الأهداف طويلة الأجل كتعظيم قيمة الشركة وتعزيز أرباحها مع التزامها بتحقيق مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة ، هذا فضلاً عن إن النظام القانوني للحوكمة قد يبدو في جانب منه في صورة قواعد غير ملزمة (استرشادية) إلا أنها تمثل قواعد من الضروري على الشركات تطبيقها إذا ما أرادت زيادة نشاطها وتعظيم قيمة أسهمها وتدعيم الثقة[3].

وان موضوع الحوكمة يرتكز على كيفية الموازنة بين الصلاحيات التي تتمتع بها الإدارة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين ، لذلك فإن الحوكمة تتركز على عنصرين أساسيين هما الإدارة السليمة والشفافية ، وأن المفهوم الضيق للحوكمة ينص على أنها النظام الذي بموجبه يتم توجيه الشركات والمصارف والرقابة عليها ، وبالتالي فهي مجموعة من العلاقات بين الجهاز التنفيذي لإدارة أي شركة ومجلس إدارتها والمساهمين بها ، أما المفهوم الواسع لها فهو يشير إلى أن الحوكمة هي مجموعة القواعد والإجراءات التي تتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين ، وأصحاب المصالح الآخرين ، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة [4].

كما وتعرف**لجنة كاد بوري** [5] في تقريرها عن الجوانب المالية لحاكمية الشركات في المملكة المتحدة المرفوع إلى المجلس الاستشاري والتقارير المالية في عام 1991 حاكمية الشركات بأنها ذلك النظام الذي يحقق التوافق بين مصالح الإدارة والمساهمين فضلاً عن الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية [6] ، وان تقوية وتعزيز نظام الحاكمية يحقق الميزة التنافسية للأعمال وتقوية الاقتصاد ، وتوسيع أسواق رأس المال وجذب تدفقات رأس المال طويل الأجل ، وتعزيز وتيرة النمو الاقتصادي ومنع عمليات الغش والتلاعب وسوء استخدام السلطة وسوء الإدارة .

---

[1] د. محمد ياسين غادر ، محددات الحوكمة ومعاييرها ، بحث مقدم إلى مؤتمر عولمة الإدارة في عصر المعرفة (15- 17 ديسمبر 2012) ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، 2012 ، ص 12 .

[2] د.أمين السيد احمد لطفي ،المراجعة وحوكمة الشركات،الطبعة الأولى،(الإسكندرية،الدارالجامعية،2010)،ص 132 .

[3] أ.د.هاشم رمضان الجزائري ، م.د.حسين عبد القادر معروف،ماهية حوكمة الشركات مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة البصرة ،2009 ، المجلد السابع ، العدد 25 ،ص 13 .

[4] التعريف بالحوكمة ، هيأة سوق رأس المال الفلسطيني متاح على الموقع الالكتروني www.hawkama.ps.

[5] تشكلت لجنة كادبوري في عام 1991 من قبل مجلس التقارير المالية وبورصة لندن برئاسة (Adrine Cadbury) وذلك على أثر الفضائح المالية التي هزت الشركات في بريطانيا خلال مدة الثمانينات من القرن الماضي مما أدى إلى فقدان الثقة بين المساهمين والمصارف من جهة وبين الشركات من جهة أخرى.

[6] د. حاكم حسن الربيعي ود. أحمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك ، الطبعة الأولى ، (عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2011) .

3. **عوامل فرض الحوكمة:**

ومن أهم العوامل التي فرضت قضية الحوكمة[1]:

سيطرة المديرين التنفيذيين على مقدرات الشركة، واستغلالها لصالحهم بالدرجة الأولى، وذلك إما لضعف مجالس الإدارة أو بالتواطؤ معه، الذي يكون أعضاؤه من كبار المساهمين.

وبالتالي تحقق ما تنبأ به آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» عام 1776 حيث قال: إن مديري الشركات المساهمة لا يمكن أن يتوقع منهم مراقبتها بنفس الحماس الذي يراقب فيه الشركاء في شركة خاصة مصالحهم عادة، ذلك لأن هؤلاء المديرين يقومون بإدارة أموال الغير وليس أموالهم الشخصية الخاصة، ومن الطبيعي أن يستتبع هذا شيوع الإهمال والتفريط بشكل أو بآخر في إدارة شؤون هذه الشركات الصورية في مراجعة الحسابات والفساد المحاسبي، بتواطؤ مكاتب المحاسبة مع الإدارة التنفيذية، لإخفاء انحرافاتها بالتلاعب في الحسابات.

وتشير الدراسة إلى عوامل أخرى، منها شراسة المنافسة بين الشركات، التي تقوم على الإستراتيجية العسكرية، التي تعنى إلحاق الهزيمة بالعدو، والعدو هنا هو الشركات المنافسة، وإلحاق الهزيمة بها هو العمل بكل السبل لإقصائها من سوق السلعة أو النشاط، وكل ذلك جعل السوق ساحة حرب لا مكان رزق، مما عمق تعارض المصالح حتى بين المساهمين والإدارة التنفيذية وسائر أصحاب المصالح الآخرين، ومن هنا كانت الحاجة ماسة لوجود ضوابط لتنظيم العلاقات بين هذه الأطراف، وهو ما تعمل **الحوكمة** على إيجاده.

وقد أدى الفساد الذي استشرى في المجال الاقتصادي والمالي إلى سلسلة من الانهيارات، وحالات الإفلاس العديدة لكبريات الشركات والمؤسسات في العالم، من أبرزها ما يلي انهيار وإفلاس بنك الاعتماد التجاري الدولي عام 1991،

وانهيار وإفلاس مؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية عام1994 ، بخسارة قدرت بمبلغ 179 مليار دولار، والأزمة التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا عام 1997، وأدت ليس فقط إلى إفلاس بعض الشركات, وإنما إلى انهيار اقتصاديات الدول ذاتها.

ومن ضحايا الفساد الإداري انهيار وإفلاس شركة إنرون للطاقة، التي تعمل في مجال توزيع الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلى جانب انهيار وإفلاس شركة وورلد كوم للاتصالات، ثاني أكبر شركة في هذا المجال، ولها سبعون فرعًا في نحو 65 دولة، وهكذا توالت

[1] د.طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادىء، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 03

سلسلة الانهيارات للعديد من الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم, فعلى سبيل المثال، فإنه في عام 1997 انهارت وأفلست 82 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ رأسمالها نحو 17.2 مليار دولار، ثم ارتفع العدد عام 2000 ليصل إلى 176 شركة برأسمال يقدر بنحو 94 مليار.

4. أهداف الحوكمة:

وتتمثل أهداف الحوكمة بشقين ، أولهما:على مستوى الاقتصاد وثانيهما:على مستوى المصرف ، وتتركز أهداف الحوكمة على مستوى الاقتصاد بالتالي :

- زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وتعميق دور رأس المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية (صغار المساهمين)[1]

- نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق معدلات النمو المطلوبة.

أهلى مستوى المصرف فتتمثل أهداف الحوكمة بالتالي :

- تحقيق الشفافية والإفصاح والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة.

تحقيق الحماية للمساهمين و مراعاة مصالح العمل والعمال.

- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

تعظيم الربح والالتزام بأحكام قانون العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي.

- وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تكون لها مهام واختصاصات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة عن التنفيذ .[2]

5. **الخصائص العامة للحوكمة:**

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الخصائص التالية[3]:

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح.
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات و ضغوط غير لازمة للعمل.
- المساءلة: أي إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.
- المسئولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

[1] حوكمة الشركات ودورها في تعزيز التنمية ، مجلة المركزي،2009 ، السنة 35، العدد 3، ص 12 .
[2] حوكمة الشركات متاح على الموقع الالكتروني www.falawnet/law
[3] د.طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص : 03

- العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.
- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

الشكل رقم 01 : مبادئ حوكمة الشركات

المصدر: **http://www.cipe-arabia.org/**

و نشير إلى أنه في الآونة الأخيرة، فقد تعاظمت بشكل كبير أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصافة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات.

6. **مزايا حوكمة الشركات:**

تهدف مبادئ الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، هذا يحقق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ. إذا الهدف الحقيقي للحوكمة هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال

تحسين الأداء المالي للشركة. وبناء علي هذا فإن آثار آليات الحوكمة تصب عادة في قيمة الشركة ، كما تعكسه أسعار الأسهم ، أو في الأداء المالي لها ، كما تعكسه التقارير المالية للشركة[1].

المحور الثاني : الحوكمة في النظام المصرفي

أهم ما يميز نشاط المصارف هو كيفية إدارة المخاطر ، ومن هنا تأتي أهمية توصيف هذه المخاطر و قياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يُمكّن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها ولتوضيح ذلك سنركز على التالي :

1. **تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي :**

إن وجود نظام مصرفي سليم يعد احد الركائز المهمة والأساسية لسلامة عمل المؤسسات ، إذ يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة لعمل المؤسسة ونموها ، كما أن القطاع المصرفي السليم هو احد أهم الركائز التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات ، ومنه تظهر أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي ، وان مفهوم حوكمة المصارف في معناه العام لا يخرج عن مفهوم حوكمة الشركات ، حتى أن بعضهم يذهب إلى اعتماد حاكمية الشركات للمنظمات المصرفية ، أو حاكمية الشركات في القطاع المصرفي ، إذ تعرف لجنة **بازل للرقابة المصرفية**[2] حاكمية المصارف بأنها الطريقة التي تتم بها إدارة أعمال وشؤون المؤسسات المصرفية من لدن مجالس الإدارة ، والإدارات العليا والتي تؤثر في كيفية قيام المصرف بوضع الأهداف والخطط وتحديد السياسات والإصلاحات والمسؤوليات والرقابة والتحكم في المخاطرة الائتمانية وغير ذلك.

2. **عناصر الحوكمة في الجهاز المصرفي :**

وترتكز الحوكمة في المصرف على عدد من العناصر تتمثل في مجموعتين رئيستين هما :[3]

- **المجموعة الأولى / الفاعلون الداخليون** : وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون .
- **المجوعة الثانية / الفاعلون الخارجيون** : الذين يمثلون المودعين ، وصناديق تأمين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف وتقييم الائتمان، فضلاً عن الإطار القانوني التنظيمي والرقابي .

---

[1] www.ikhwan.net

[2] د.أمال عياري وأبو بكر خوالد ، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية ، دراسة حالة الجزائر ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، الجزائر ، 2012 ، ص 8 .

[3] مقدم وهيبة ، احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات الاقتصادية ، بحث مقدم إلى مؤتمر (الأوراق المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2012 .

3. آليات الحوكمة في الجهاز المصرفي:

إن آليات الحوكمة هي عبارة عن أسلوب يضعه أصحاب المصالح لرقابة أداء الوكلاء وتحقيق التوازن بين الحوافز الخاصة بهم ، وبين الوكلاء الذين يتخذون القرارات نيابة عنهم ، والتأكد من أن هؤلاء يعملون لتحقيق وتعظيم العائد لأصحاب المصالح في المصرف [1] ، وتزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة إذ أن إفلاس المصرف لا يؤثر فقط في الأطراف المعنية من مودعين وزبائن ومقترضين وإنما يؤثر أيضاً في استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم وبالتالي يؤثر في الاقتصاد ككل ، كما إن إشكالية الحوكمة تعد أكثر تعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى بوصف المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال الذي يتشكل بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة ، كما إن مصادر الأموال في المصارف تكون أغلبها على شكل ودائع يشترط أن تكون متوافرة عند الطلب من طرف المودعين ، في حين إن أصول المصرف تكون في اغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل ، وبالتالي تكون المراقبة أكثر تشددا على مستوى المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى ، وان التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يتوقف على جودة مجموعتين من المحددات وهي :[2]

3-1- المحددات الداخلية : تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين ، بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

3-2- المحددات الخارجية : تتمثل في عناصر تنظيمية تتضمن المُناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشتمل على القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشاريع ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيآت الرقابية والمنشآت العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار،والى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمنشآت الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم.

---

[1]) أ.م.د. أكرم محسن الياسري،((أثر الخصائص التكنولوجية للمعلومات المصرفية وحكومة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية))،مجلة دراسات إدارية ، جامعة البصرة ، 2012،المجلد الخامس،العدد 9 ، ص 48.

[2] المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، نظام حاكمية البنوك، العدد 6،متاح على الموقع الالكتروني www.ebi.gov.eg

4. مبادئ الحوكمة في المصارف :

شارك صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية في دراسة آلية حوكمة المصارف ومدى فاعليتها في الدول المتقدمة والنامية في عام 1999 ، وانتهت الدراسة إلى صياغة المبادئ بعنوان

Corporate governance for Banking principles

ويتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في التالي[1] :

المبدأ الأول : حماية حقوق المساهمين :

اعتماد آليات تكفل المحافظة على حقوق المساهمين ، وذلك في أثناء نقل وتسجيل ملكية الأسهم والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية والحصول على الأرباح ومراجعة القوائم المالية ، لضمان حسن استغلال أموال المصارف وتعظيم العوائد وقيمة أسهم المصرف في الأجل الطويل.

المبدأ الثاني : المعاملة المتكافئة للمساهمين :

أي تحقيق العدالة والشفافية في معاملة المساهمين كافة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية ، ويجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القوانين سارية في المصرف، ويجب أن تمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة .

المبدأ الثالث : الإفصاح والشفافية :

وتُعدُّ الشفافية ضرورية للحوكمة الفاعلة والسليمة ، فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفاعل أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية ، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية المصرف وأهدافه،ويعد الإفصاح العام ضروريا وبخاصة للمصارف المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع المصرف على الإنترنت وفى التقارير الدورية والسنوية .

[1] أ.م.د.موفق احمد السيدية ، م.م.سجى فتحي محمد ، ((الحوكمة والعقلانية المصرفية)) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد 4 ، العدد 10 ، 2008 ، ص ص 38 – 39 .

المبدأ الرابع : مراعاة الآخرين من أصحاب المصالح مع المصرف :

أي احترام حقوق ومصالح الآخرين الذين يتعاملون مع المصرف والتعويض في حالة انتهاك حقوقهم وتشجيع التعاون الفاعل بينهم وبين المصرف من اجل إنجاح المصرف ، وخلق فرص استثمار وضمان استمرار قوة المركز المالي وتحسين مستويات الأداء.

المبدأ الخامس : مسؤوليات مجلس الإدارة:

على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة ، للمديرين وللعاملين وان يضع هيكلاً إدارياً يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات ، ويتأكد من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسؤولون المهارات الضرورية لإدارة أعمال المصرف ، ويجب على مجلس الإدارة للمصرف التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للمصرف في جميع جوانبه ، وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة ويشاركون في عمليات الرقابة الداخلية بالمصرف المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية .

5. الانعكاسات الأساسية للحكومة في المصارف:

- ارتفاع قدرة المصارف في الحصول على التمويل الخارجي الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والنمو والتوظيف والاستخدام الأمثل لجميع الإمكانات .
- انخفاض كلفة رأس المال وما يصاحبه من ارتفاع في تقييم جدارة المصارف المقترضة الأمر الذي يزيد في جاذبية الاستثمار من قبل المستثمرين بالتالي النمو والتوظيف والاستخدام للإمكانات المتاحة .
- تحسين أداء العمليات من خلال توزيع وإدارة أفضل لزيادة الثروة وتقليل الأزمات المالية.
- علاقات أفضل بين الأطراف ذات المصلحة لتحسين العلاقات الاجتماعية .

6. الدور الاقتصادي للحوكمة[1] :

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في تبني الحوكمة أو الحكم الصالح من قبل الكثير من الدول ولاسيما النامية منها وغالباً ما كان يتم الربط بينه وبين التنمية والإصلاح الاقتصادي فضلاً عن دوره في إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية إذ تشهد المؤسسات والآليات التقليدية للحكم والمساءلة تغيرا سريعا في العديد من البلدان ذات الموقع المتقدم في الاعتراف بأهمية

[1] الدورالاقتصادي للحوكمة متاح على الموقع الالكتروني http://almadapaper.net/ar/news/257357

الحوكمة أو الحكم الصالح بما يهدف إلى تقليل الأزمات الاقتصادية والحكم الصالح ينجم عن إخضاع الحكومات لمزيد من التقصيات وإلزامها بتحسين الإدارة وبإتباع سياسات اقتصادية تتسم بقدر كبير من المسؤولية مع مشاركة اكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ، وفي ظل المشروع التنموي الجديد فأن نموذج الحكم أصبح ذا ثلاثة مستويات الأول هو الحكم العالمي والثاني هو الحكم الوطني والثالث هو الحكم على مستوى القاعدة الشعبية ، وعليه فأن نجاح هذا المشروع في الدولة النامية يتطلب العمل على مجموعة اتجاهات يأتي في مقدمتها , الانفتاح والشفافية , توفير الإطار التنظيمي والقانوني المناسب لعمل القطاع الخاص , وجود حكومة مسؤولة وسريعة الاستجابة , إصلاح الخدمة المدنية على وفق آلية جديدة تكفل توظيف وترقية الموظفين الحكوميين على وفق معايير الكفاءة والشفافية , المشاركة الشعبية في صنع القرار الوطني , اهتمام حكومي وشعبي بالبيئة.

7. دور حوكمة المصارف في استقرار السوق المالي:

المتتبع لتطورات الاقتصاد العالمي يمكنه ملاحظة أن الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشكلات المصارف قاسما مشتركا فيها, ويعود ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الائتمانية، ونتيجة لهذه الأزمات ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الدول المتقدمة والنامية ولاسيما بعد الأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا , وما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية بسبب الإقراض المفرط من طرف المصارف ، ونتيجة لهذه التطورات أصدرت لجنة بازل للرقابة والإشراف على المصارف عدة أوراق عمل في سنة 1998 تم التركيز فيها على أهمية الحوكمة المصرفية .

8. أهمية الحوكمة الجيدة في المصارف:

- تعدُّ الحوكمة المصرفية نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف.
- تمثل الحوكمة المصرفية الجيدة عنصرا رئيساً في تحسين الكفاءة الاقتصادية ولاسيما في المصارف يمكن أن يؤثر في الاستقرار الاقتصادي والمالي وخير دليل ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية، للمصرف المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية وذلك للأسباب:
- إن تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للمصرف المركزي.

- إن المصارف التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر, فضلاً عن كون هذه المصارف مسؤولة عن المحافظة على أموال المودعين.
- نتيجة لتعرض المصارف لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية, فإن وجود الحوكمة مسألة مهمة وضرورية لهذه المصارف.
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في المصارف ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمالهم تدار بشكل سليم, وأن لدى المصرف المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.

9. الأطراف الأساسية في الحوكمة المصرفية:[1]

*9-1-**السلطات التنظيمية*** : بناء إطار للحوكمة وإدارة المخاطر إن منظمي المصارف لهم دور فاعل في بناء إطار لحوكمة المصارف وإدارة مخاطر المصارف , إذ تتركز جهود الجهات التنظيمية على المحافظة على ثقة الجمهور في القطاع المصرفي وعلى خلق سوق عادلة للمؤسسات المالية والهيآت التي تقدم خدمات مالية وتهدف الهيآت التنظيمية أيضا إلى إيجاد سوق حرة نحو الإشراف على المصارف والوظائف المهنية الإشرافية وكذلك العمل على خلق وعي لدى الجمهور بمسؤولية إدارة المصرف في عملية إدارة المخاطر ، أما من حيث إدارة المخاطر المالية فتتركز مسؤولية الجهات التنظيمية حول تحسين الجودة من خلال متطلبات الترخيص والحد الأدنى لرأس المال وقواعد كفاية رأسمالية وتشديد المسؤوليات والمعايير الائتمانية وتوفير قواعد إرشادية حول إدارة المخاطر والسياسات ذات الصلة.

*9-2- **السلطات الإشرافية** :* مراقبة إدارة المخاطر إن معاملات المصارف الكبيرة بالغة التعقيد ومن ثم يصعب تتبعها وتقييمها إذ يعتمد المشرفون بدرجة كبيرة على نظم الرقابة الإدارية الداخلية ، وقد تسبب المدخل التقليدي للتنظيم والإشراف في بعض الأوقات في إحداث تحريفات في الأسواق المالية عن طريق تقديم حوافز سلبية للتهرب من تطبيق القواعد التنظيمية بدلا من التشجيع على كفاية إدارة المخاطر المالية ، ومنذ أواخر الثمانينات حدث إدراك متزايد بأن المدخل القديم للإشراف على المصارف

لا يستطيع الصمود في وجه تحديات البيئة المصرفية المعاصرة والأسواق المضطربة, وفي بعض الجهات أدى هذا الإدراك إلى حدوث عملية مكثفة من التشاور بين السلطات التنظيمية والمصارف الساعية لإيجاد إطار قانوني من اجل التحول إلى مدخل موجه نحو السوق وقائم

[1] http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/157496

على المخاطرة للإشراف على المصارف , ولإرساء مثل هذا الإطار يجب تحديد مسؤوليات مختلف الأطراف في عملية إدارة المخاطر بوضوح.

9-3- المساهمون: يؤدي المساهمون دورا مهماً في تقرير حوكمة المصارف وذلك من خلال انتخاب المجلس الإشرافي والموافقة على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين, ويكون المساهمون في وضع يسمح لهم بتحديد توجه المصرف .

المحور الثالث:دور حوكمة المصارف في معالجة الأزمات والإصلاح المالي :

إن التغيرات الاقتصادية والأزمات المالية التي ضربت كثيراً من الدول وبخاصة تقلبات أسعار البترول ، دفعت صندوق النقد الدولي إلى إجراء مجموعة من التعديلات ، وذلك حتى يضطلع إلى تحقيق أهدافه نتيجة عدم استقرار نظام النقد الدولي وفي بداية السبعينات من القرن العشرين بدأ الصندوق في تكييف إمكاناته على وفق أهدافه وبخاصة اتجاه الدول النامية فأنشأ برنامج تسهيلات السحب الطويلة باستهداف تمويل الإصلاح في الدول النامية ، وتقديم قروض كبيرة لمدة تتراوح من أربع سنوات إلى ثماني سنوات ، ثم امتدت المدة إلى عشر سنوات سنة 1979 ، وأن تركيزه على الإصلاح الهيكلي ، ووضع برنامج لإصلاح الاختلالات المختلفة ،[1]وقد أدت أزمة التضخم الركودي عام 1974 إلى انهيار المدرسة الكينزية وصعود المدرسة النقدية الحديثة التي يتزعمها فريدمان بجانب المدرسة الاشتراكية .

وقد تعاظم الاهتمام بالحوكمة بعامة وبالحوكمة المصرفية بخاصة في معظم الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود السابقة , بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1994 , 1998, 1997, 2008 ويعود احد أهم أسباب هذه الانهيارات إلى الفساد الإداري والمالي والافتقار إلى الإدارة السليمة

في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والكفاءة ، ومن هذه الأزمات أزمة الرهن العقاري الأمريكية ، إذ بدأت الأزمة المالية نتيجة فقاعة لارتفاع مغالى فيه في أسعار العقارات ، بما لا يتناسب مع العرض والطلب الحقيقي في أمريكا نتيجة سهولة الحصول على القروض ، وعندما عجز المقترضون عن سداد الدين كانوا قد رهنوا المنازل إلى المصارف التي لم تجد من يشتريها ، وتفاقمت المشكلة مع عجز الشركات عن تسويق وإعادة بيع هذه العقارات نتيجة لارتفاع أسعارها بشكل مبالغ فيه , وكذلك إلى تراجع القدرة الشرائية لمشتري العقارات من ناحية أخرى

[1] د.مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،(الأردن،دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009)،ص81.

ما أدى إلى انتقال العدوى إلى سائر المؤسسات المماثلة [1]، ونتيجة للأوراق التي باعتها المصارف إلى مؤسسات أخرى أو ما يسمى (توريق الديون) وهي الديون المدعومة بالرهون العقارية والتي بدأت تتحول إلى (الرهون عالية المخاطر) ، بدا المستثمرون في جميع أنحاء العالم أكثر حذرا في استخدام هذه الأوراق المالية ولم يعد هناك مشترون لها ، وقد أدى ذلك إلى شبه تجميد في توافر الائتمان في جميع أنحاء العالم ، إذ يمكن تحديد تلك الأسباب بما يلي :[2]

- إن الأزمة المالية بدأت نتيجة توافر ما يعرف بالأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1%) في عام 2003، مما رفع الطلب على القروض وبخاصة القروض العقارية ، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة ، هذه الفقاعة في قطاع العقار الأمريكي أغرت المصارف الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي ، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.

- الرهون العقارية الأقل جودة subprime، وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من المصرف مقابل رهن هذا العقار،حين يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار ونتيجة لسهولة الحصول على قرض فإن صاحب الرهن يسعى للحصول على قرض جديد ، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية،ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية،أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار،وتوسعت المصارف في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض[3].

- الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية Securitization، وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد ، ولم تكتف المصارف بالتوسع في القروض الأقل جودة ، بل استخدمت المشتقات المالية [4]لتوليد

---

[1] د.أزاد أحمد سعدون الدوسكي،((واقع الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد العراقي))، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد 18 ، 2010 ، جامعة تكريت ، الإدارة والاقتصاد ، ص 127 .

[2] احمد عطا ، ((لماذا صناديق الاستثمار)) ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، البورصة المصرية ، مصر ، 2007، العدد 533 ، ص 32 .

[3] د.زايري بلقاسم ، الأزمة المالية الدولية رؤية في ضوء النظام المالي الإسلامي والنظام الوضعي ، جامعة وهران ، كلية العلوم الاقتصادية ، متاح على الموقع الالكتروني www.aleq

[4] د.منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر بأستخدام التوريق والمشتقات ،الجزء الأول،(مصر ، سلسلة الفكر الحديث في الهندسة المالية ، 2006).

مصادر جديدة للتمويل ، وبالتالي للتوسع في الإقراض،وذلك عندما تتجمع لدى المصرف محفظة كبيرة من الرهونات العقارية،فإنه يلجأ إلى استخدام هذه(المحفظة من الرهونات العقارية) ، لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة ، وهو ما يطلق عليه التوريق،فكأن المصرف لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل استخدم هذه القروض كرهن على قروض أخرى،هذا وتُعرف المشتقات المالية التي ظهرت في الأسواق المالية إحدى ثمرات الهندسة المالية،والتي تعني تصميم وابتكار الأدوات المالية وتطوير القائم منها وقد استمدت هذا الاسم لكون قيمتها مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية كالأسهم والسندات،أي انها ليست ذات قيمة سوقية في الأصل ، ولكن عمد إلى ما هو ذو قيمة سوقية ، فاشتقت منه أشياء صيّر إلى بيعها وتداولها ، فكان لها قيمة ، والذي يميزها انها ليست جزءاً مما اشتقت منه على نحو مشتقات المعادن مثلا ، بل هي ان صح التعبير إلتزامات ينشأها المتعاقدان على اشياء لها قيمة كالسلع [1]،وتكثيف التداول في المشتقات المالية ظاهرة بدأت بخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية السبعينات[2] ، وهي إلتزام بالشراء أو البيع لأصل ما وتسمى بالمشتقات لأن قيمتها تتحدد بشكل كبير في ضوء قيمة أصل أخر[3]،أو هي عبارة عن عقد ثانوي ينشأ على عقد أساسي يتعلق بورقة مالية(الأسهم العادية)،في وقت محدد بالمستقبل[4]،وتعرف أيضا بأنها أدوات مالية تشتق قيمتها من الموجودات الضمنية أو الأوراق المالية والأرقام القياسية والمؤشرات الاخرى [5]،وعرفتها المجموعة الاستشارية لنظم المحاسبة القومية بأنها:أدوات مالية ترتبط بأداة معينة أو مؤشر أو سلعة والتي من خلالها يمكن بيع وشراء المخاطر المالية في الأسواق المالية [6]،وتعرف كذلك بالأوراق المالية التي لا يتم تداولها بالبورصات ولا يتم تحديد أسعارها من خلال الأسواق المالية المنظمة ويتم التفاوض على أسعارها بين الأطراف المعنية[7].

- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة ، حيث لا تخضع المصارف الاستثمارية للمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على

---

[1] عبد العظيم ابو زيد ، التحليل الفقهي والمقاصدي للمشتقات المالية ، مجلة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي ، مجلد 27 ، العدد 3 ، ص 4 .

[2] د.خالد وهيب الراوي ، ادارة المخاطر المالية ، الطبعة الاولى ، (الاردن ، دارة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2009) ، ص 297 – 298 .

3 أ.حسين عطا غنيم،دراسات في التمويل،الطبعة الأولى،(مصر ، المكتبة الأكاديمية ، 2005) ، ص 599

[4] د. ارشد فؤاد التميمي ،الاستثمار في الاوراق المالية،الطبعة الأولى،(الأردن، دار المسيرة للنشر ، 2004)،ص 71 .

[5] د.مدلول العارضي،الإدارة المالية المتقدمة،الطبعة الأولى،(عمان،دار الصفاء للنشر ،2013)،ص 505.

[6] سطم صالح ، ((معالجة مشاكل المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية)) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، العراق ، 2009 ، المجلد 5 ، العدد 13 ، ص 158 .

7 د.فريد النجار ، التمويل المعاصر ، الطبعة الأولى ، (دار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2009)،ص 488 .

الهيآت المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية ، كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل ، لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت المصارف الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي ، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.

وذلك ما جعل انهيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل المصارف المركزية ، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي ، وذلك لشراء أصول راكدة من المصارف ، كما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكية ، وإن للحوكمة آثاراً جدا مهمة لمنشآت الأعمال والقطاع المصرفي ، إذ إن حوكمة الشركات والمصارف الجيدة ، في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية ، يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة كما وتساعد أيضا على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية ، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال ، ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو، وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم [1]، فإن التمويل لن يتدفق إلى المنشآت ، وبدون التدفقات المالية لا يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة لنمو المنشأة ، وإحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي ازدياد إتاحة التمويل وإمكان الحصول على مصادر أرخص للتمويل ، وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بخاصة بالنسبة للدول النامية ، فضلاً عن ذلك فأن للحوكمة بعامة تأثيرات أخرى تتمثل في التالي :[2]

1 - تعمل الحوكمة على ضمان حقوق الجهات المتعددة مثل حملة الأسهم ومجالس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والمصارف وغيرهم من أصحاب المصالح ، فالقوانين والتشريعات والأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات والمصارف تعد العمود الفقري للعلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل ، ومن أهم هذه القوانين:

قوانين الشركات وأسواق المال والمصارف, والمحاسبة, والمراجعة, ومنع الاحتكار, والضرائب, والعمل وغيرها، وفي هذا المجال أكدت مؤسسة التمويل الدولية على ضرورة إصدار تشريعات لحوكمة الشركات والتركيز على دعامتين مهمتين هما الإفصاح والمعايير المحاسبية السليمة ، وعلى الرغم من تعدد القوانين والتعليمات والإجراءات المرتبطة بحوكمة الشركات بين الدول إلاّ أن هذه الأنظمة والقوانين هي صمام الأمان لضمان حوكمة جيدة للشركات.

---

[1] زينب عبد النبي ناهي،((الأزمة المالية الأمريكية))،مجلة الاقتصادي الخليجي ،مركز دراسات الخليج العربي ، 2011،العدد 20،ص291 .

[2] مقدم وهيبة ، احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات الاقتصادية ، بحث مقدم إلى مؤتمر (الأوراق المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ،2012

2- ظهرت الحاجة إلى حوكمة المصارف العربية والعالمية بعد الإصلاح الاقتصادي بداية القرن الجديد وإعطاء دور للقطاع الخاص في تنفيذ سياسة التنمية،ومن المعروف إن الشركات والمصارف تقوم في نهاية كل عام بإعداد حساباتها الختامية وما تتطلبه من الإفصاح والشفافية عند إعداد هذه الحسابات لأن إتباع مبادئ سليمة وواضحة للحوكمة ستؤدي إلى خلق الاحتياطيات الضرورية لمحاربة ومكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ، وعلى ذلك فان تطبيق معايير الحوكمة في الشركات والمصارف من شأنه الحد من تأثير الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها أغلب البلدان .

1. ضوابط الحوكمة درع واقي من الأزمات المالية

1-1-بُعد المصارف الأمريكية عن أهم مبادئ الحوكمة و تطبيقاتها

1-1-1-غياب السلوك الأخلاقي في المعاملات:

تتميز إدارة النشاط الاقتصادي في أمريكا بأنها تتم بعيدا عن القيم الأخلاقية الإنسانية السامية، كان هذا عاملا حاسما ومهما في حصول وتفاقم الأزمة وظهرت بوضوح معالم الفساد في الأزمة المالية في سلوك الأفراد والمؤسسات المالية في عدة مجالات منها تقدير قيمة الضمانات التي يتم بموجبها تقديم القروض والرشاوى والمصالح المتبادلة في اتخاذ القرارات بمنح التمويل، وإرسال العطاءات، وعمليات الاحتكار والغش والتدليس.

لقد قامت البنوك الأمريكية باقتراض مبالغ تزيد بمقدار 40% عن رأسمالها الاسمي، وبذلك تحوّلت البنوك الأمريكية إلى مؤسسات أقرب إلى الكازينوهات منها إلى مؤسسات اجتماعية مسؤولة.

السلوكيات غير السوية من جانب المتعاملين في المجال المالي كانت السبب الرئيس في الأزمة، مثل الطمع والجشع والفزع والهلع إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي استشرت في المؤسسات والأسواق المالية، مثل الفساد والمعلومات المضللة والكذب والاحتيال .

حيث سعت البنوك تسعى إلى حصد مزيد من الفوائد بتدوير القروض مرةً بعد أخرى، ويدفعهم إلى ذلك الطمع والجشع لتحقيق المزيد من الأرباح لأنفسهم على حساب الآخرين [1].

1-1-2-غياب ضابطي الشفافية و الإفصاح في البنوك الأمريكية:

يعتبر الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية و الإدارة و هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات المختلفة للمنظمة و يعينها على اتخاذ القرار، فهو إذن إظهار الشيء

[1] www.alaswaq.net

بحيث يكون معلوما وواضحا، و يشكل هذا المبدأ حماية للمساهم العادي من التضليل و كذلك الأطراف الأخرى حيث أظهرت العديد من الحوادث حدوث تضليل في المجتمع المالي.

أما مفهوم الشفافية فظهر في ظل حالات التداخل بين الفساد و الرغبة في توسيع دائرة الحريات و الحكم ، و نعني بالشفافية تدفق المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الشاملة في الوقت المناسب و بطريقة يمكن الاعتماد عليها ، فالشفافية إذن هي النظام اللازم و الإجراءات العملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن النشاطات المختلفة.

و بالقياس على وضعية البنوك الأمريكية عشية الأزمة نجد ما يلي[1]:

- تعدد الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية و اختلاف قوة الالتزام و من بين هذه الجهات: مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB)، المفوضية لمنظمة تداول و الأوراق المالية(SEC)، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، و هذا جعل المتطلبات المطلوبة للإفصاح رغم أن عليها اتفاق يمكن أن نجد بعض الشركات تستغل المرونة المتاحة.
- تم الكشف عن تواطؤ واحدة من كبريات شركات المحاسبة والمراجعة في العالم (آرثر أندرسون) في عمليات التدليس و الغش في القوائم المالية و تضخيم الأرباح و إخفاء العجز، وهي الجهة المفترض أنها تدقق الحسابات وتشهد بسلامة المركز المالي للشركة التي تراقب حساباتها وتفصح عن أي مخالفات أو أي تدليس مالي في قائمة الأرباح والخسائر، باعتبارها جهة مراجعة خارجية تحصل على أتعاب مهنية هائلة مقابل القيام بتلك المهمة الدقيقة والمسؤولة أمام جمهرة المساهمين والمستثمرين وموظفي الشركة وصناديق التقاعد.

وتكتمل <<حلقات الفساد>> بالدور المهم الذي لعبته شركة عملاقة للخدمات والاستشارات المالية في العالم المعروفة باسم <<ميرل لينش>> التي اعترفت علانية بقيام أحد أقسام <<خدمة المستثمرين>> بتضليل عملائها من المستثمرين، وأوصتهم بشراء أسهم معروف أن قيمتها السوقية المستقبلية سوف تتدهور. بل تم التنكيل ببعض الموظفين والمحللين الماليين الذين جرؤوا على تخفيض التصنيف الائتماني لشركة كبرى مثل <<إنرون>>، قبل افتضاح أمرها في العلن. وهكذا لم تلعب الشركة العملاقة ذات الشهرة الواسعة في عالم المال دور <<الوسيط النزيه>> بين سوق المال وعملائها من المستثمرين الساعين للمشورة والنصح السديد.

[1] *الدكتور سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح و الشفافية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث ، عمان، الأردن، 2009.*

- تأثير أصحاب المصالح على المؤسسات الواضعة للمعايير المحاسبية كي تتناسب مع ما تسعى المؤسسات المالية لإظهاره مما يخل الشفافية و الإفصاح.
- عدم التزام مدقق الحسابات بقواعد و سلوكيات مهنة تدقيق الحسابات
- فجوة التوقعات و ما ينشا عنها من مشاكل في القياس و الإبلاغ إضافة إلى عدم توفر المعلومات للدائنين و المستثمرين حيث انتشرت الفوضى و الإشاعات، و توجه المستثمرون للتداول خارج الأسواق من دون قواعد و بيانات يرتكزون عليها في اختياراتهم و ما نتج عن ذلك من خفض الرقابة على التعاملات.
- إعطاء القروض المضاعفة ، التوريق، رهن القروض لضمان للحصول على قروض جديدة كلها عمليات ترتكز أساسا على معلومات غير دقيقة
- وجود ديون كثيرة خفية لم تخصص لها نسبة كديون معدومة.
- عدم توفر المعلومات للمستثمرين و الدائنين في الوقت المناسب و التجهيز في توفيرها مما أدى إلى الفوضى و الإشاعات و قلل الثقة في الجهاز الاقتصادي.
- عدم عرض البيانات الحقيقة باستعمال الحيل المحاسبية، حيث بلغت الديون الفردية 9.2 تريليون دولار تشكل الديون العقارية 6.6 تريليون دولار أما ديون الشركات 18.4 تريليون دولار، الديون الحكومية 12 تريليون المجموع الكلي للديون 39 تريليون دولار و هي تمثل 3 أضعاف الناتج المحلي.
- ازدياد عدد البنوك اضعف المعلومات الشخصية و المالية المطلوبة مما انعكس على جودة المعلومات.
- عملية الإقراض تتم من دون النظر على قدرة المقترض على السداد
- قضية رهن القروض، حيث تم بناء هياكل مادية متعددة على أصل واحد فقط و هو القروض و هو أساسا أصل ضعيف و مهدد.
- حالات العجز في البنوك تمتد إلى أكثر من سنة قبل الأزمة حيث قامت البنوك بشطب ما يزيد عن 500 مليار دولار من أحوالها دون أن يظهر ذلك ضمن تقويم الأداء.

الخلاصة مما تقدم:

- ضعف الالتزام بمبادئ الشفافية من حيث ملائمة جودة المعلومات ، رافقها السماح لأنواع مختلفة من البنوك بالاندماج و دخول مجالات تجارية دون أي إجراءات محاسبية أصولية

- الجهات المسئولة عن عرض المعلومات المحاسبية أو الكشوفات تسعى للالتفاف حول عرض المعلومات و قد لا تعكس المعلومات حقيقة الأمر مما يسبب فجوة في التوقعات.
- ضعف النظام الرقابي خصوصا فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالديون المعدومة و نسبتها في محفظة المصرف الائتمانية، و ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية و عدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة للمقترض الواحد و نسبتها من رأس مال المصرف
- ضعف الإفصاح عن المعلومات الواجب عرضها عن حركة النشاط و الأصول و مصادر التمويل المركزي

3-1-1:التصرفات اللامسؤولة من قبل الإدارة في البنوك و ضياع حقوق المساهمين:

تمتع رؤساء الشركات و البنوك الأميركية الكبرى بما يسمى (**Stock options**)، أي التمتع بالحصول على حوافز في شكل مجموعة من أسهم الشركات أو البنوك التي يعملون بها، وبالتالي تكون مصلحتهم في الحفاظ على مستوى أسعار مرتفع لتلك الأسهم، لتتم تصفيتها في وقت الذروة، وجني الأرباح.

لذلك كان من مصلحتهم إخفاء الحقائق عن المودعين، وهو أمر بالغ الخطورة لأنه يهز ثقة المودعين في النظام المصرفي، و يبعد المساهمين عن التعرف على حقيقة ما هو كائن و يمثل تهديدا لممتلكاتهم.

2. الأزمة المالية....تدق ناقوس الخطر و تستدعي احترام مبادئ الحوكمة

مع انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، و من أهم المشكلات التي برزت أثناء هذه الأزمة عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، كما أن الأحداث الأخيرة ابتداء بفضيحة شركة إنرون Enron وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقا مالية "قريبة من الكمال".

إن حوكمة الشركات ليست مجرد شعارات أخلاقية جيدة يجب تطبيقها ، بل إن لها آثار جد مهمة لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات، بل عليها تبنيها طواعية.

وعلى سبيل المثال، فإن حوكمة الشركات الجيدة، في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة كما و هي تساعد أيضا على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو.

وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم، فإن التمويل لن يتدفق إلى المنشآت، وبدون التدفقات المالية لن يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة لنمو المنشأة، وإحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي ازدياد إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية [1].

الخاتمة:

إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر من الركائز الأساسية لسلامة عمل الأسواق المالية و الاقتصاد ككل، كما أن توفير الممارسات السليمة المتناسبة مع المبادئ التي تتضمنها الحوكمة يساعد في تنظيم إدارة البنك و عمله. توفر الحوكمة هيكلا منضبطا و منظما يضع البنك من خلاله أهدافا و سبلا لتحقيقها، و كذلك مراقبة أداء تلك الأهداف ، كما تشجع البنك على استخدام موارده بدرجة أكبر و أكثر كفاءة.

تعتمد الحوكمة في المصارف على مبادئ أساسية ترتكز في الأساس على:

تأكيد أهمية الشفافية من أجل ضمان الإدارة الفعالة و السليمة في البنوك، و احترام قوانين الإفصاح، و كذا وضع معالم واضحة لحدود و مسؤوليات مجلس الإدارة في البنوك ووضع هيكل إداري يحدد المسؤوليات و يحدد المهام بدقة.

و قد أثبتت الأزمة المالية عددا من الحقائق من أهمها تحول البنوك إلى أداء كافة الأعمال المالية من مضاربة و استثمار و إقراض و بيع و شراء مما أدى ذلك إلى تشابك و تعقد أنشطتها و بالتالي ضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها و غياب الحوكمة و ما يرتبط بها من شفافية و إفصاح.

كما أن التداخل بين مختلف الأدوات و الأسواق المالية أضعف من أدوات الرقابة و قلل من فاعليتها، و لم تعد مجالس الإدارات و هي المسؤولة عن الحوكمة و الشفافية على استعداد للإفراج عن المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب، و لم يعد هؤلاء على استعداد للإعلان عن

[1] د.طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص : 03

أهداف مؤسساتهم ووسائل و أدوات تحقيق هذه الأهداف و لا عن كيفية تنظيم العلاقات مع الشركات الأخرى ، و غابت عنهم خطوط المسؤولية و كيفية تطبيق القوانين أو الالتزام بها.
يمكن أن نصل إلى أن من أهم أسباب الأزمة المالية غياب الشفافية وغياب تطبيق ضوابط و معايير الحوكمة و ما نجم عنه من إخلال بأهم مبادئ هذه الأخيرة.
و نخلص إلى أن تعزيز و إدخال ثقافة الحوكمة في المؤسسات المالية و البنوك كمفهوم من ضمن المفاهيم الثقافية السائدة لدى مسئولي و مدراء الائتمان يعتبر أمرا ضروريا باتجاه تدعيم و تعزيز مكانة البنوك في الاقتصاد و ضمان تجنب مختلف المخاطر بما فيها المخاطر المالية، إن الحوكمة هي درهم الوقاية الذي يقي البنوك من قنطار علاج.

الاستنتاجات :

- الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفاعلة لتحقيق خطط وأهداف الشركات.
- ترتكز الحوكمة على كيفية الموازنة بين الصلاحيات التي تتمتع بها الإدارة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين ، لذلك فأنها تتركز على عنصرين أساسيين هما الإدارة السليمة والشفافية.
- إن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم الركائز التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات.
- يمكن للحوكمة أن تعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة كما تساعد أيضا على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية ، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال .
- هناك ارتباط وثيق بين حوكمة المصارف والنظام الاقتصادي للبلد , فتحسين الحوكمة , يمثل كسبا من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على رأس المال , ويعد كسبا لحملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة في المدى الطويل , ويعد كسبا للاقتصاد القومي من خلال النشاط المستقر والمستمر والأكثر كفاءة .
- نستنتج بأنه من الأسباب الرئيسة التي ساعدت على ظهور الأزمة داخل الاقتصاد الرأسمالي والتي أشعل شرارتها قطاع العقارات وبخاصة في المؤسسات المالية الأمريكية هي إن بيع الرهونات العقارية ما بين المؤسسات المالية والمصارف الرئيسة، أدت إلى تضاعف قيم العقارات بشكل غير حقيقي داخل البورصات وأسهمت بشكل مباشر في انفجار الأزمة داخل

الاقتصاد الأمريكي ، وأن ما ساعد على ذلك هو حالة توقف الرقابة والمتابعة داخل البورصات الأمريكية .

المراجع:

1 – د. ارشد فؤاد التميمي ، الاستثمار في الأوراق المالية ، الطبعة الأولى ،(الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2004) .

2 - د. أمين السيد احمد لطفي ، المراجعة وحوكمة الشركات ، الطبعة الأولى ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2010).

2 - د. حاكم حسن الربيعي ود. أحمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك ، الطبعة الأولى ، (الأردن ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2011) .

3- أ.حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل،الطبعة الاولى،(مصر،المكتبة الاكاديمية، 2005).

4 - د.خالد وهيب الراوي ، ادارة المخاطر المالية ، الطبعة الاولى ، (الاردن ، دارة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2009) .

5 - د.سالم محمد عبود ، الأزمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة ، الطبعة الأولى ، (بغداد ، دار الدكتور للطباعة والنشر ،2011).

6 -عبد العظيم ابو زيد ، التحليل الفقهي والمقاصدي للمشتقات المالية ، مجلة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الاسلامي ، مجلد 27 ، العدد 3 .

7 - د. عبد المعطي رضا أرشيد وآخرون ، إدارة الائتمان ، الطبعة الأولى ، (الأردن ، دار وائل ، 1999).

8 - د.فريد النجار، التمويل المعاصر ،الطبعة الأولى،(دار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2009) .

9 - محمد حسن يوسف ، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ، بنك الاستثمار الدولي ، 2004 .

10 - د.مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ، (الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2009) .

11- د.مدلول العارضي ، الإدارة المالية المتقدمة ، الطبعة الأولى ، (عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2013) .

12 - مركز أبو ظبي للحوكمة ، أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة ، غرفة أبو ظبي 7 .

13– د. منير إبراهيم هندي ، إدارة المخاطر بأستخدام التوريق والمشتقات ، الجزء الأول ، (مصر ، سلسلة الفكر الحديث في الهندسة المالية ، 2006) .

14- د.طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادىء، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005

15 - أحمد عطا ، ((لماذا صناديق الاستثمار)) ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، البورصة المصرية ، مصر ، 2007، العدد 533 .

16 - أ.د.م. أكرم محسن الياسري ، ((أثر الخصائص التكنولوجية للمعلومات المصرفية وحكومة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية)) ، مجلة دراسات إدارية ، جامعة البصرة ،2012 ، المجلد الخامس ، العدد9 .

17 - حوكمة الشركات ودورها في تعزيز التنمية، مجلة المركزي ، العدد 3، السنة 35، .2009

18 - زينب عبد النبي ناهي ، ((الأزمة المالية الأمريكية)) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، مركز دراسات الخليج العربي ، 2011 ، العدد 20 .

5 - سطم صالح،((معالجة مشاكل المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية))، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، العراق ، 2009 ، المجلد 5 ، العدد 13.

19- أ.م.د.موفق احمد السيدية ، م.م.سجى فتحي محمد ، ((الحوكمة والعقلانية المصرفية)) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد 4 ، العدد 10 ، 2008 .

20- د. محمد ياسين غادر ، محددات الحوكمة ومعاييرها ، بحث مقدم إلى مؤتمر عولمة الإدارة في عصر المعرفة (15- 17 ديسمبر 2012) ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، .2012

21 - أ.د.هاشم رمضان الجزائري ، م.د.حسين عبد القادر معروف ، ((ماهية حوكمة الشركات)) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ،2009 ، المجلد السابع ، العدد 25 .

22 - د. أمال عياري وأبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، الجزائر ، .2012

23 - التعريف بالحوكمة ،هيئة سوق رأس المال الفلسطيني www.hawkama.ps. 24 - حوكمة الشركات ،متاح على الموقع www.falawnet/law:

25 - المعهد المصرفي المصري، مفاهيم، نظام حاكمية البنوك، العدد 6،www.ebi.gov.eg

26 - د.زايري بلقاسم ، الأزمة المالية الدولية رؤية ضوء النظام المالي الإسلامي والنظام الوضعي ، جامعة وهران ، كلية العلوم الاقتصادية ، www.aleq

27 - مقدم وهيبة ، احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات الاقتصادية ، بحث مقدم إلى مؤتمر (الأوراق المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2012 .

28 - مقتطفات من كتاب مذهب الحوكمة الاستراتيجي للمؤلف الدكتور مهند العزاوي
http://www.algardenia.com/maqalat/15231-2015-03-01-17-51-18.html

أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- ط.دلزرق فاطمة[1]
- ط.د بسويح منى[2]

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر مبادئ الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لإدارة الشؤون المالية و تحسين من أداء المالي كإطار فعال و نزيه لإدارة المؤسسات و حمايتها من مختلف الأزمات ضمن معايير و قواعد و مبادئ الحوكمة المالية التي تتخللها الشفافية و العدالة و الإفصاح و حماية المصالح بهدف تحقيق التطور و التنمية المالية و الرفع من الأداء المالي للمؤسسات و بالتالي السياسة التنموية باعتماد على المنهج الوصفي لتطرق لأدبيات الدراسة .

الكلمات المفتاحية:الحوكمة المالية، الأداء المالي، الإفصاح و الشفافية.

Abstact :

the studyaimed to demonstrate of financialgovernance principales on the financial performance of the economie institution for financial performance of the economie institution for financial management and to improvefinancial performance as an effective and impartial framework for managing institutions and protectingthemfromvarious crises within the criteria and principale of financialgovernanceinterspersedwithtransparency, justice, disclosure and protection of interests in order to archievedevelopment and financial and raise the financial performance of the institution and thus the development

Key words : financialgovernance ,financial performance

المقدمـــة

نظرا للأزمات المالية والاقتصادية التي شهدتها العديد من دول العالم والتي أدت إلى انهيار وافلاس العديد من الشركات الكبيرة سببها التصرفات اللاأخلاقية من نقص افصاح وانعدام الشفافية التي تعبر بصدق عن الأوضاع المالية للمؤسسات من طرف المديرين التنفيذيين ومجالس إدارة والمحللين الماليين ومراجعي الحسابات.

هذا ما دفع بالمنظمات الدولية المتخصصة للبحث على آليات حديثة للإدارة والرقابة تساهم في معالجة هذه الاختلالات يطلق عل هذه الاليات وأساليب التي تدير المؤسسات الحوكمة المالية.

[1] جامعة أحمد زبانة غليزانfatima.lazreg@univ-relizane.dz

[2] Mouna.bessouyah@univ-relizane.dz

ومن هنا تزايد الاهتمام مفهوم الحوكمة المالية وحث على تطبيقه في جميع المؤسسات لإيجاد سبل كفيلة لتحسين أداء المالي للمؤسسة والتوصل إلى أهم عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء وتنمية الاستثمار وتعظيم الربحية وضمان للمستثمرين حقوقهم.

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع:

- **إلى أي مدى تؤثر مبادئ الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟**

من خلال إشكالية المطروحة يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الحوكمة المالية؟
- ماهي مبادئ واليات الحوكمة المالية في مؤسسة الاقتصادية؟

الفرضية:من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة يمكننا وضع الفرضية التالية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال البحث:

- تؤثر مبادئ الحوكمة المالية بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في كشف عن أثر مبادئ الحوكمة المالية عل أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية موضوع ذات أهمية بالغة لذا وجب التركيز على تطوير وإثراء محتواه كونه آلية لمواكبة التطورات الاقتصادية.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى

- تحديد مفهوم الحوكمة ومعرفة آلياتها.
- معرفة أثر الحوكمة على أداء مالي للمؤسسة اقتصادية وطبيعة العلاقة بينهما.

منهجية الدراسة:نظرا لطبيعة الموضوع ووفقا للإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة وللوصول الى أهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف حيثيات الدراسة.

الدراسات السابقة:

هيكل الدراسة: للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية وتقسيم الموضوع كالتالي:

المحور الأول: حوصلة حول الحوكمة مالية ومبادئها.

المحور الثاني:أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المحور الثالث: أثر مبادئ الحوكمة المالية على أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المحور الأول: الحوكمة المالية

تزايد استخدام مصطلح الحوكمة بصفة عامة والحوكمة المالية بصفة خاصة انطلاقا من التسعينيات من قبل منظمات الدولية من خلال هدا الفصل سنتطرق الى مفهوم الحوكمة والحوكمة المالية مبادئها و أساليبها.

1 - مفهوم الحوكمة:

في البداية يجدر الإشارة إلى أنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه للحوكمة ويرجع ذلك الى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية للهيئات، وبالتالي يؤثر على المجتمع والاقتصاد.(سليمان، 2006، صفحة 15)

عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها " ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسة والإدارية ولإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته،أي أنه يتكون من آليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من المواطنون والجماعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتهم وتسوية خلافاتهم"(UNDP, 1997, p. 03)

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فعرفت اللجنة الوزارية للمنظمة في اجتماعها المنعقد بباريس في ممارس 1966 على أن الحوكمة هي: استعمال السلطة السياسية واجراء الرقابة في المجتمع مع استعمال الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية".

وعرفت أيضا هي إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير افصاح وشفافية.(غضبان، 2015، صفحة 16)

2 - مفهوم الحوكمة المالية:

ظهرت الحوكمة المالية من خلال مختلف الأزمات التي واجهتها الدول وخاصة يعد الأزمة المالية الأخيرة وذلك من أجل محافظة على استقرار النظام المالي والمؤسساتي للدول وحمايته من الانهيارات وتحقيق معدلات نمو مستدامة، تعددت مفاهيم الحوكمة المالية نذكر منها:

عرفت بانها: "جميع العمليات والقواعد والمعايير والقيم والمؤسسات التي تمكن من خلالها مختلف الجهات الفاعلة(الهيئات العامة المحلية والدولة والمؤسسات) على العمل على إدارة النظم المالية والأسواق في جميع الأقاليم على الصعيدين العلمي والمحلي" (abdesselam, 2012, p. 03)

يوجد نوعين من الحوكمة المالية:(abdesselam, 2012, p. 3)

الحوكمة المالية الخاصة: تتضمن كل آليات وإجراءات التي تصاحب عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء القيمة ومواجهة المخاطرة، وضع استراتيجيات المالية المختلفة لتسيير المؤسسة.

الحوكمة المالية العامة: تتمثل في استخدام السلطة من أجل إدارة الموارد المالية لبلد ما باعتماد على معايير الشفافية والنزاهة والمساواة والمسؤولية الاجتماعية.

من خلال التعريف يمكننا استخلاص أهداف الحوكمة المالية:(بن درويش، 2007، الصفحات 31-32)

- العمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة.
- تدعيم تنافسيتها في الأسواق.
- تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تعزيز دور مراقبة أداء الشركة والتأكيد على الشفافية.

3 - آليات ومبادئ الحوكمة المالية:

يعتمد نظام الحوكمة بشكل كبير على مزيج من التنظيم الداخلي و الخارجي لزيادة مردودية المؤسسات وقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD مجموعة من المبادئ الأساسية للحوكمة المالية.

3-1-آليات الحوكمة المالية:

تنقسم آليات الحوكمة إلى آليات داخلية وأخرى خارجية كمايلي:

3-1-1-الآليات الداخلية: تنصب آلياتها على أنشطة وفعالية الشركة، يمكن تصنيف آليات الحوكمة المالية إلى مايلي:

- **دور مجلس الإدارة:** يعد أحسن إدارة لمراقبة سلوك الإدارة، يحمي رأس المال المستثمر من سوء الاستخدام، ليستطيع مجلس من تحديد انجاز واجباته يلجأ لتحديد ولجان من غير إدارة التنفيذية يتمحور دورها في رفع تقارير المفصلة إلى مجلس الإدارة والقرار النهائي له.
- **لجنة التدقيق:** هي أداة تعزز وتزيد من حجم المعلومات المالية المفصح عنها، حيث تعد التقرير المالي وتشرف على عملية التدقيق(شبير، 2017، صفحة 31)،يتمثل دور اللجنة في:
  - ضمان استقلالية محافظي الحسابات.(ZIANI, 2014, p. 87)
  - رصد فعالية نظام الرقابة الداخلية، تدقيق داخلي وإدارة المخاطر.
- **لجنة المكافآت:** تتكون من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين ، بأن تكون المكافآة الممنوحة معقولة لأعضاء مجلس الإدارة، وضمان مصالح المؤسسة في المدى الطويل.

- **التدقيق الداخلي:** تعمل المراجعة الداخلية على تعزيز قدرة على الرقابة والمساءلة للمؤسسة، وهذا بدوره يحسن سلوك الموظفين ويحد من مخاطر الفساد المالي و الإداري.

3-1-2-الآليات الداخلية:

تتمثل الآليات الخارجية في الحوكمة بالرقابيات التي من خلالها يمارس أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة، منها:

- **منافسة سوق الخدمات وسوق العمل الإداري:** سوق المنافسة يهذب سلوك الإدارة.
- **الاندماج و الاستحواذ:** هما أحد أشكال دمج الأعمال للشركات و التي ينص عليها بعض القوانين للشركات .
- **التدقيق الخارجي:** حيث يحسن المدقق الخارجي من نوعية التقارير المالية و يحقق النزاهة و الشفافية ، و يغرس الثقة بين أصحاب المصالح و الأفراد.
- **التشريع و القوانين:** حيث تؤثر التشريعات على عملية الحوكمة في كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

3-2-مبادئ الحوكمة المالية:

لقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي OECD بالمشاركة مع صندوق النقد IMFدور في إرساء مجموعة من المبادئ الارشادية عام 1966 وتم تعديل هذه المبادئ سنة 2004 حيث تمثلت هذه المبادئ في الآتي:

- **<u>حقوق المساهمين</u>**: يتضمن حماية حقوق مساهمين في مشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، حق مشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
- **<u>المعاملة المتساوية للمساهمين</u>**: حقوق التصويت متساوية، منع استغلال المعلومات السرية في التعامل والبيع الصوري.
- **<u>الإفصاح والشفافية</u>**: احدى الركائز الأساسية للحوكمة المالية تمكن إدارة المؤسسة من تحقيق التوازن بين مصالح ادارتها ومساهميها وأطراف الأخرى ذات المصلحة من خلال الحصول على معلومات المطلوبة بشفافية وعدالة وذات نوعية تساعدهم في ترشيد قراراتهم، خلق الثقة بين المستثمرين المحتملين ودعم مشروعات المؤسسات.(سليمان، 2006)
- **<u>أصحاب المصلحة:</u>** هم من يقدمون للمؤسسة مصادر ملموسة وغير ملموسة ضرورية لنجاحها في عملها، فهم يتأثرون كما يملكون قدرة التأثير عليها لذا وجب احترام الحقوق أصحاب المصالح القانونية، حصول على تعويضات عن المخالفات.

- **مجلس الإدارة:** يتكون من ثلاث أعضاء على الأقل و من اثني عشر عضو على الأكثر، تنتخبه الجمعية التأسيسية أو الجمعية العامة العادية (المادة 611 ، 1993)،دوره العناية والحرص على مصالح الشركة، وضع إستراتيجية الشركة، متابعة الإدارة، تأكد من سلامة التقارير المالية، متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد الحوكمة.

المحور الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تتواجد المؤسسة في وسط دائم التغير والتطور، مما يفرض عليها مواكبته وفرض مكانتها في السوق في ظل المنافسة، وهو ما يحتاج إلى إدارة رشيدة لجميع وظائف المؤسسة وخاصة استغلال الجيد للموارد المالية بغية الوصول لأهدافها وإرضاء أطراف المساهمين باعتبارهم ملاك المؤسسة.

تهتم هذا الأخير بشكل كبير بالأداء المالي كونه مقياس مرتبط بمدى زيادة ثروتهم ويعتمد على مرجعية موثوقة تتمثل في القوائم المالية، من خلال هذا الفصل سوف نوضح ومفهوم الأداء المالي وخصائصه، الهدف منه معايير وطرق قياسه.

1 - مفهوم الأداء المالي:

تعددت مفاهيم الأداء المالي حسب رؤية الباحثين نجد منها:

- **تعريف (Miller&Dess 1996)**: هو المعبر عن أداء الاعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.
- **تعريف (الحسيني والدوري 2000)**: هو تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية.(طالب ، والمشهداني، و شيحان، 2011، الصفحات 67-68)

تختلف أيضا النظرة إلى الأداء المالي باختلاف الجهات المستفيدة منه فكل يسعى إلى استغلال موارد المؤسسة لتحقيق أهدافها ومصالحها ،فيمايلي تعريف الأداء المالي من وجهة نظر الجهات المستفيدة منه:

- **من وجهة نظر الإدارة:** هو تعبير على قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتشكيل الثروة من خلال توليد المبيعات.
- **من وجهة نظر الملاك:** يعبر عن قيمة الأرباح المحققة، حيث يهتم هؤلاء بمردودية الأموال المستثمرة.
- **من وجهة نظر المقرضون:** يرون الأداء المالي السليم يعتمد على تسديد ديونهم (زيادة الثروة).

- **من وجهة نظر العمال والموظفين:** يرون الأداء المالي الحسن للمؤسسة يشمل تحسن اجورهم وظروف العمل.(دادن، 2007، الصفحات 27-29)

مما سبق ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء المالي مؤشر يقصي قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرارية، يعكس كفاءة السياسة التمويلية من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات...الخ من خصائصه:

- أداة اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الاستمرارية.
- أداة لتدارك المعيقات الاستثمارية والمشاكل التي قد تعرقل مسار المؤسسة.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم ف المؤسسة.

2 - أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في تقويم أداء المؤسسات من عدة جوانب بطريقة تخدم مستخدمي البيانات (أصحاب المصالح المالية) بتحديد جوانب القوة والضعف واستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لاتخاذ أحسن القرارات المالية للمستخدمين، وبشكل خاص متابعة أعمال المؤسسة من خلال تفحص ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها من خلال تحديد عراقيل وبيان أسباب واقتراح الإجراءات التصحيحية لترشيد القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

يمكن حصر أهمية الأداء المالي للمؤسسة في تسليط الضوء على: (الخطيب، 2010، الصفحات 46-48)

الشكل رقم (01): يوضح كيفية تقييم الأداء المالي.

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على المعلومات النظرية السابقة.

3 - العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

تتمثل العوامل المؤثرة على الأداء المالي كالتالي:

- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي للمؤسسات من خلال مساعدة على تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها إضافة إلى تحديد دور المستخدمين والمساعدة في اتخاد القرارات.(الخطيب، 2010، صفحة 48)
- **المناخ التنظيمي:** يضمن سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من ناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات.(الخطيب، 2010، صفحة 50)
- **التكنولوجيا:** تعد من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات والتي لابد التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، لتغطي القدرة التنافسية، خفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.(الخطيب، 2010، صفحة 50)
- منافسة المؤسسات الأخرى في نفس نوع النشاط.

- القوانين والقواعد والسياسات الجمركية المطبقة.
- الحالة الاقتصادية والسياسية والمالية الدولية.(الأنصاري، 2015، صفحة 155)

المحور الثالث: أثر مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة

بسبب انهيارات الكبرى للشركات العالمية وإدراك مختلف الدول للدور الحيوي للحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لما له قدرة من تحسين وترشيد القرارات وتحقيق أرباح وتقليل المخاطر قصد البقاء والاستمرارية.

1 - دور مبادئ الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:

أثر مبادئ الحوكمة المالية في المؤسسة الاقتصادية بارز ويتمثل في تجنب وقوعها في الأزمات لذا سيتم توضيح أثر هذه المبادئ فيمايلي:

- **دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي:** يمارس مهامه وسلطاته من خلال تشكيل لجنة من أعضائه في اتخاذ القرارات من اهم هذه اللجان لجنة المراقبة تتكفل هذه اللجنة باختيار المراجع الخارجي و تتولى تقييم أدائه و الموافقة على اتعاب المراجعين، بحيث تعتبر صيغتي الاستقلالية و عمق النظر أهم صفاتها، الدراية المالية و الخبرة خاصة مع الأدوات المالية الحديثة، إعداد التقارير المالية من حيث الإشراف و الرقابة.(وهبي، 2016، الصفحات 67-68)

من أهم وظائف مجلس الإدارة:

- الإشراف على تحسين نوعية التقارير المالية والرقابة وتقييم التقارير المالية.
- تعمل على زيادة الثقة العامة بالمؤسسة.
- حماية أصول المؤسسة بما يخدم مصالح المساهمين والمستثمرين والمودعين.
- الالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات.

- **دور الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي:** لها دور فعال في أحكام الرقابة على إدارة المؤسسة لمنعها من إساءة استعمال سلطتها وحثها على:

- حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- تحسين أدائها وتنافسيتها وممارساتها المحاسبية.
- الشفافية في التقارير المالية لتجنب الغش والتلاعب.
- الإفصاح للتأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين
- خلق الثقة بين المستثمرين المحتملين واقناعهم بدعم مشروعاتهم مع حماية واستخدام

- الأمثل لأموالهم.(فروم، 2016، الصفحات 677-678)

- **دور أصحاب المصالح في تحسين الأداء المالي:** إن خلق علاقة مميزة بين أصحاب المصالح يعدا موردا هاما ينافس المورد المالي إضافة إلى علاقة المؤسسة بأصحاب المصالح يعتبر مؤشر لقياس قدرة المؤسسة على بلوغ مواردها المالية والبشرية والمعرفية الضرورية لتحقيق أهدافها.

الشكل رقم(02): العلاقة بين الحوكمة المالية وتطور القطاع المؤسسات

المصدر:بغو محمد الصغير،2018-2019، (أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة GPL أم بواقي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر الأكاديمي، كلية العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي ،ص 78

2 - إدارة المخاطر لتحسين الأداء المالي:

تتعرض مختلف المؤسسات الاقتصادية إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط التي تمارسه والخدمات التي تقدمها لدى وجب الاستعانة بلجنة المخاطر لتحسين الحوكمة في المؤسسة وتحديد المخاطر التي تتعرض لها بهدف:

- حماية مصالح أصحاب المصلحة.
- تنفيذ الضوابط التنظيمية والرقابية بشكل فعال.

- اتباع طرق إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية المتمثلة في نماذج الداخلية، اختيار التحمل، استخدام وكالات التنقيط في إدارة المخاطر (سليماني ، 2013، صفحة 70)

- تخفيض مستوى المخاطر المالية فبالتالي تخفيض علاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمرون في المؤسسة، تخفيض تكلفة التمويل.

ينبغي أن تشمل المخاطر في كل مؤسسة على ما يلي للمحافظة على أموال الشركة والتقليل من الخسائر المحتملة والمتمثلة فيما يلي:

- **الرقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا:** يجب على المجلس اعتماد أهداف و استراتيجيات تتناسب مع الوضع المالي لإدارة المخاطر، الرقابة و تنفيد الاستراتيجيات التي أقرها المجلس و تحديد الصلاحيات و المسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- **ضرورة تناسب العمل على إدارة المخاطر والمخاطر الناشئة في المؤسسة لضمان كفاءة الإجراءات في إدارة المخاطر.**
- **كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: ضرورة توفر معلومات وبيانات ونظم الكافية وقادرة على تزويد الإدارة والمجلس بالتقارير.**
- **كفاية أنظمة الرقابة الداخلية: للرقابة دور مهم في سير أعمال وإدارة المخاطر**.(سليماني ، 2013، الصفحات 70-71)

3 - **طرق الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي:**

أثر الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة يتمثل فيما يلي:

- التطبيق السليم للحوكمة يؤدي إلى زيادة فرص الدخول إلى أسواق رأس المال مع وجوب اتساق المعلومات بين الممولين و المقترضين حماية مصالح ذوي مصالح المرتبطين بالمؤسسة.
- زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية.
- ارتفاع قيمة الشركة بالتالي ارتفاع أسهم الشركات و بالتالي ميل المستثمرين.
- انخفاض التكلفة الاقتصادية يعمل على جذب الاستثمارات.
- تخفيض مخاطر الأزمات المالية.

الخاتمـــــة

تعتبر الحوكمة المالية مفهوم و منظور جديد لإدارة شؤون المالية في المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة و حمايتها من الأزمات التي عرفتها من قبل جراء سوء التسيير و الفساد باعتماد على القواعد وتطبيق الجيد لمعاييرها و مبادئها التي تتخللها الشفافية والوضوح ، المساواة ، العدالة و حماية مصالح مختلف أصحاب المصالح في المؤسسة.

فإن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة له تأثير إيجابي فهي سبيل لكل من الأفراد والمؤسسات و المجتمع ككل، لأن ذلك يضمن تحقيق ربحية المعقولة من الاستثمارات كما تضمن تلك الآليات قوة و سلامة أداء المؤسسات و بالتالي الهدف الأساسي لتطبيق الحوكمة المالية في المؤسسة الاقتصادية يتمثل في:

- رفع وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- توفير نظام مالي مؤسساتي فعال يساهم في عملية النمو الاقتصادي.
- إدارة المخاطر والتقليل من مختلف الأزمات المالية.
- تعزيز ثقة المستثمرين وتوسع الاستثمارات.
- يضاعف من فرص الوصول لمصادر تمويل خارجية.
- زيادة فرصة دخول أسواق رأس المال.
- رفع من قيمة الشركة وانخفاض كلفة رأس المال.
- القضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمال ومحافظة على المال العام.
- حماية مصالح المستثمر تزيد من ثقته في الأسواق مما تؤثر بشكل إيجابي على عائد الاستثمار.
- زيادة تدفقات النقدية وتحسين وضع المؤسسة
- تحقيق ربحية معقولة من استثماراتهم بالتالي قوة وسلامة أداء المالي للمؤسسة ودعم واستقرار الأسواق المالية.

المراجــع

قائمة المراجع باللغة العربية :

1. أسامة عبد الخالق الأنصاري. (2015). *إدارة المالية*. مصر: كلية تجارة جامعة القاهرة.
2. أسامة،ماهر شبير. (2017). أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض الوكالة(دراسة تطبيقية على شركات مدرجة في بورصة فلسطين). *رسالة مقدة لنيل شهادة ماجستير*. غزة، تخصص محايبة و تمويل، كلية علوم تجارية، فلسطين: جامعة الإسلامية.
3. الدين،حسام غضبان. (2015). *محاضرات في نظرية الحوكمة*. الأردن، الأردن: الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع.
4. المادة 611 . (25 أفريل, 1993). *المرسوم التشريعي رقم08-93* . القانون التجاري الجزائري .
5. بنحيدر,عدنان بن درويش. (2007). *حوكمة الشركات ودور مجلس إدارة*. لبنان: اتحاد مصارف العربية.
6. رشيدة سليماني . (2013). دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات تأمين (دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات). *مذكرة مقدة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية* . جامعة محمد خيضر، العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر.
7. عبد الغني دادن. (2007). قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات اقتصادية نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية(دراسة حالة بورصة الجزائر و باريس). *أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية* . كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، الجزائر .
8. علاء فرحان طالب ، والمشهداني، و ايمان شيحان. (2011). *الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي استراتيجي للمصارف* . أردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع .
9. ليندة وهبي. (2016). دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة NCAروبية). *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير* . كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و تسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر .
10. محمد الصغير بغو. (2018-2019). أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة GPL أم بواقي. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي* . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، أم بواقي.
11. محمد صالح فروم. (2016). أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة. *مجلة أردنية في إدارة الأعمال* ، العدد3 مجلد 12.
12. محمد محمود الخطيب. (2010). *أداء المالي و أثره على عوائد الأسهم شركات مساهمة* . أردن: دار حامد للنشر و التوزيع .
13. مصطفى محمد سليمان. (2006). *حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و إداري(دراسة مقارنة)*. مصر: دار الجامعية للنشر و التوزيع.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

14. abdesselam, a. (2012, 03 22). *ABHATOO*. Récupéré sur GOUVERNANCE FINANCIERE AU MAROC m ETAT DES LIEUX ET PERSPECTIVES: http://www.isa.ma/gouv fin maroc
15. UNDP. (1997). *GOVERNANCE FOR SUSTAINABLE HUMAN DEVELOPMENT*.USA : AUNDP POLICY DOCUMENT .

16. ZIANI, A. (2014). LE ROLE DE L'AUDIT INTERNE DANS L4AM2LIORATION DE LA GOUVERNANCE D'ENTREPRISE (CAS ENTREPRISE ALGERIEN). *THESE DE DOCTORAT* . TLEMCEN, SCIENCE ECONOMIE, ALGERIE: UNIVERSITE ABOUBAKR BELKAID .

إدارة الكفاءات في المؤسسات المالية

- د.كرزازي حنان[1]
- د.فاندي نزيهة[2]

الملخص:

من اكبر التحديات التي تواجهها المؤسسات في وقتنا الحالي خاصة المؤسسات المنخرطة في بيئة متغيرة ويسودها عدم اليقين ،تكمن في قدرة المؤسسة على التكيف مع هذه التغيرات وتعد الكفاءة الحل السحري لمواجهة هذا التحدي ولكن لابد من ادارة فعالة للكفاءات تسعى لاختيار الكفاءات اللازمة وتطويرها وأيضا تحليل للكفاءات حتى تتاقلم مع التغيرات باستمرار لكي تضمن المؤسسة نجاحه وبقاءها .وفي هذه المداخلة سنحاول اعطاء نظرة عامة عن عموميات حول الكفاءات ،والكفاءات المتوفرة في المؤسسة ،وايضا دراسة ادارة الكفاءات داخل المؤسسة.

الكلمات المفتاحية : الكفاءات ،انواع الكفاءات ،ادارة الكفاءات ،اختيار الكفاءات ، تطوير الكفاءات، تحليل الكفاءات .

المقدمة:

تهتم إدارة الموارد البشرية حاليا بإدارة الخبرة و الكفاءات، فالمؤسسات الحديثة لم تعد تهتم بالموارد البشرية الغير المؤهلة والغير الكفؤة ، إذ أن الكفاءات و أصحاب الخبرة و المهارات هم الذين يتحملون مسؤولية عوامل التغير و يسعون لتحقيقه.

ففشل الكثير من المنظمات يعود سببه الرئيسي لقلة أصحاب الخبرة و الكفاءات ،لا سيما ان الإدارات اهملت الموارد البشرية، لغرض تأهيلها لتكون كفؤة بالقدر الذي يسمح لها بتنمية المهارات المتوفرة ،اضافة الى استقطاب مهارات جديدة من خارج المنظمة ، بالمعنى ان الكفاءات في وقتنا الحالي أصبحت تمثل الميزة التنافسية بين المنظمات، وأيضا السبب الأساسي لبقاء المنظمة وتفوقها.

حيث نلاحظ ان المؤسسات الأكثر تنافسية ليست تلك التي لديها المعرفة وانما التي يمكنها إدارتها ،إذ يمكننا القول أن بقاء المؤسسة لم يعد يعتمد فقط على إنتاجها من حيث الجودة والكم ، بل أيضًا على الإدارة الفعالة لـ معارفها ومهاراتها.ومن هذا المنظور سوف نحاول في هذه الورقة البحثية إلى التعمق أكثر في موضوع إدارة الكفاءات في المؤسسة.

فتتضمن هذه الورقة البحثية ثلاث محاور ،ففي المحور الأول تم التركيز على مفاهيم الكفاءة ومكوناتها، وأنواعها ،المحور الثاني تم فيه إعطاء نظرة دقيقة عن إدارة الكفاءات ،والمحور الثالث تطرقنا فيه إلى المجالات الكبرى لإدارة الكفاءات في المؤسسات .

[1] مخبر LARMHO جامعة تلمسان kerzazi.hanane94@gmail.com

[2] مخبر LARMHO جامعة تلمسان

1. عموميات عن الكفاءات:

1-1-مصطلح الكفاءة:

الكفاءة هي مصطلح جديد أضيف لمفردات علماء النفس في العمل ، وبشكل اعم لمديري الموارد البشرية. وهي تشمل كل من القدرات، الاهتمامات، والسمات الشخصية التي تعتبر معيار لتحديد الاختلافات الفردية بينهم. لكن احيانا يتم تحديد متطلبات الوظيفة من خلال التسلسل الهرمي من حيث الكفاءة .

1-2- مفهوم الكفاءة:

اعتبر Guy Le Boterf ، المعترف به كواحد من أفضل الخبراء في إدارة وتطوير المهارات؛حيث أكمل التعريف بمصطلح "الموارد الشخصية والخارجية".

فالكفاءة هي قدرة الفرد على نقل ما لديه من موارد:

- موارده الشخصية (المعرفة والدراية ونوع التفكير ومهارات التعامل مع الآخرين)
- موارد الخارجية (قواعد البيانات ،التوثيق ، الزملاء ، الخبراء ، المهن المختلفة ...)

لحل المشاكل في سياق مهني تعطى بطريقة تلبي متطلبات المنظمة [1].

إن الكفاءة تلاحظ من حيث المعرفة ،السلوك المهني او الخبرة ، وأيضا كيف يتم حل المشكلات أثناء العمل. فالكفاءة تجمع بين كل من المعرفة (savoir)،الدراية الفنية (savoir-faire) والدراية الذاتية (السلوكية).[2]

أما في ما يخص الكفاءة في سياق المنظمة، فهي مجموع المعارف التي اكتسبها الموظفون والمستخدمة في حياتهم المهنية ، وهي مزيج من المعرفة ،الدراية والخبرة والسلوك الممارس في وظيفة معينة ، ويتم ملاحظتها والتحقق من صحتها في وضع مهني .[3]

ويمثل الثلاثي (savoir, savoir-faire, savoir-être) من أسهل وابسط التعاريف وأكثرها استخداما.

1-3-مكونات الكفاءة:

العناصر المكونة للكفاءة وفقًا للثلاثي (المعرفة ، والدراية ، والمهارات الشخصية[4]

---

[1] Guy Le Boterf, Ingénierie et évolution des compétences, Editions d'organisation, Paris, 1998

[2] Cohen-Heagi Annick . toutes la fonction ressources humaines, savoir-être DUNOD, 2èmeédition, paris, 2010, p 150

[3] Peretti Jean Marie, FAQ ressources humaines, DUNOD, paris, 2006, p.108

[4] Baraka toolah amina , valider les acquis et les compétences en entreprise, insep édition, paris, 2002, p 28)

- الدراية المعرفة (**savoir**):تتمثل في مجموعة من المعلومات تم استيعابها وهيكلتها ودمجها في ايطار مرجعي. يسمح للمنظمة بتسيير أعمالها وأنشطتها في ايطار خاص.
- الدراية الفنية (**savoir-faire**): تمثل قدرة التصرف تجاه موقف خاص بنشاط معين بصفة ملموسة وفعالة.فالتجربة العملية تؤثر جليا في تحديد مستواها.وهذا حسب الأهداف المسطرة. يعتبر(1995) Joras ,أن الدراية الفنية غير قابلة للتحويل ، حيث يتم بناؤها بطريقة فردية فهي ميزة لصورة الذات و كطريقة لمواجهة المشكلات وحلها، والاستغلال الأمثل للموارد ...الخ.
- الدراية الذاتية (السلوكية) (**savoir-être**)تسمى أيضا "الدراية العلاقتية" وهي مجموعة من السلوكيات ،المواقف والخصائص الشخصية المتعلقة بالفرد والقدرة على عرض سلوكيات تتكيف مع مواقف العمل

2 - مستويات الكفاءة:

2-1-<u>الكفاءة الفردية</u>:

حسب (1992) Parlier & Gilbertيعرف الكفاءة الفردية بأنها:"مجموعة معارف وقدرات إجرائية (قدرات على التنفيذ) وسلوكيات، مهيكلة في إطار تحقيق هد ف لوضعية ما ." حيث تلاحظ كفاءة الموظف من خلال قدرته على التنفيذ ، في حالة العمل ،عن طريق مجموعة من المعرفة والمعرفة الفنية والسلوكية ، لتحقيق النتيجة المتوقعة[1] .

2-2-<u>الكفاءة الجماعية</u>:

تم تعريفها من قبل C. Dejoux على أنها "مجموع المهارات التي يمتلكها الأفراد ، بزيادة "تأثير المجموعة" من الديناميكيات الجماعية للجهات الفاعلة ".[2]

كما يمكننا على مستوى هذه الكفاءات أن نجد المعايير ،القيم والمعرفة الجماعية الموجودة على مستوى المؤسسات.[3]

فالكفاءة الجماعية يمكن آن تكون هي النشاط الرئيسي للمؤسسة التي تتاجر في المعرفة الجماعية. فالمشاركون يستعملون مهاراتهم الفردية الخاصة ، ولكن اعتمادًا على الروابط التي

[1] Guillot-Soulez Chioé , 2004-2005
[2] Celile Dejoux, , p267
[3] Jean-François Amadieu, Loic Cadin, 1996, p 125

لم يتم تشكيلها ، والعلاقات السابقة التي تربط الأشخاص ، ودوافعهم وأهدافهم الشخصية ، والمهارات الجماعية الخاصة بالمجموعة.[1]

2-3-الكفاءة التنظيمية:

إن التقارب بين إستراتيجية إدارة الموارد البشرية في الثمانينيات أدى لظهور مفهوم الكفاءة التنظيمية. حيث يقوم المسيرون بتطوير المؤسسة من خلال مواردها الداخلية كعمل رئيسي ، وليس وضع نفسها فيما يتعلق بالسوق فقط.

الكفاءة التنظيمية تنفذ وتجمع الموارد المالية والتقنية وغير الملموسة من أجل تطوير أنشطة الشركة.[2]

3 - إدارة الكفاءات:

في الثمانينيات كانت أولى ممارسات إدارة الكفاءات ، في المؤسسات التي تسعى إلى الابتكار في تنظيم العمل. في هذا الوقت ظهر مفهوم الكفاءة ، كموضوع للإدارة. [3] تعتبر إدارة المهارات هي "مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى العمل والتطوير على النحو الأمثل لمهارات الأفراد والجماعات بهدف تحقيق رسالة الشركة وتحسين الأداء من المتعاونين".

بمعنى اخر، فالهدف يكمن في الاستخدام و التنمية الأفضل للكفاءات الحالية أو للتوظيف.

وعلى هذا الاساس فالتطوير الوظيفي ، التدريب ،التوظيف ،الاختيار أو إدارة الأداء لاتعد أهدافا بحد ذاتها وإنما هي سبل تحسين أداء المؤسسة كوحدة واحدة.

إن إدارة الكفاءات تتعلق بالتكامل الأفقي والعمودي. فالتنفيذ الناجح لإدارة الكفاءات المتماسكة يشترط تكاملًا أفقيًا وعموديا[4] ،كما هو موضح في الشكل الاول .

[1] DELUX Cécile ; 2013, p 22
[2] DEJOUX Cécile, Ibid, p 24
[3] Fejoux cécile, 2013, p 45
[4] 2007 .Pierre- Xavier MESCHI

الشكل (1) : التكامل الأفقي والعمودي لإدارة الكفاءات.

المصدر *Lou Van Beirendonck,* ***Tous compétents !: Le management***

: compétences des *de boeck, Belgique, 2006, p33* ***dans l'entreprise****, éd.*

حيث نقصد **بالتكامل العمودي** هو تكييف للكفاءات البشرية مع مهمة المنظمة ، رؤيتها واستراتيجيتها.ثم كيفية اختيار هذه الكفاءات وتنظيمها وتطويرها بطريقة تساهم في تحقيق أهداف االمؤسسة. اما **التكامل الأفقي** فنقصد به التكيف لشتى أنشطة إدارة الموارد البشرية. والكفاءات هي وسيلة مثالية لهذا التاقلم. فهي تمثل لغة لا لبس فيها ، أو كدبوس الربط..كما في الشكل(02)

الشكل(02):الكفاءات كدبوس الربط

المصدر:Lou Van Beirendonck, p34

أما من جهة اخرى ، "يعتبر S.MICHEL و M.LEDRU أن: إدارة المهارات هي في الواقع مصطلح عام يمكن تفصيله على النحو التالي:

- وصف المهارات المتعلقة بالوظائف الحالية والمستقبلية ؛
- تحليل المهارات التي يمتلكها الناس ؛
- مقارنة المهارات لاتخاذ القرار.
- إعداد المهارات اللازمة للتصرف.[1]

فلكي تتسم عملية إدارة الكفاءات بالفعالية والنجاح لابد من ملاحظة:

أن يتوفر لدى الموظف الدافع الكافي لتنمية قدراته الفكرية لتحقيق دروس تشغيلية نتيجة المواقف التي صادفها خلال حياته ، سواء كانت مهنية أو غير مهنية ...

- منظمة تجمع رأس مال بشري للكفاءات (التي تتعلم من نفسها بنفسها أي ذاتيا).[2]

[1] Celile Dejoux p5

[2] نفس المرجع السابق

4 - المجالات الكبرى لإدارة الكفاءات في المؤسسة:

ان رغبة المؤسسة في الاعتماد على الخدمات البشرية ، هذا يفرض عليها جذب موظفين اكفاء وتدريبهم وتحفيزهم ودفع رواتبهم. في مجال الموارد البشرية ، على هذا الاساس يمكننا تحديد المجالات الرئيسية لإدارة الكفاءات في النقاط التالية:

4-1-تطوير ملامح الكفاءات:

تتمثل أولى خطوات تنفيد ادارة الكفاءات في تطوير ملامح الكفاءات لتحديد المهارات المطلوبة لأداء جيد لوظيفة أو لمستوى وظيفي أو لعائلة وظيفية. وهذا مايطلق عليه "تحليل الكفاءات".

ومن ناحية اخرى وعلى المستوى التشغيلي ، تعتبر ملامح الكفاءة حجر الزاوية في إدارة الكفاءة. من خلال اعتبارها كنقطة مرجعية لتقييم المهارات وتنميتها ومكافآتها.

فهناك العديد من الأساليب (طرق تحليل الكفاءات) لجمع المعلومات المتعلقة بالوظيفة ، وسياق تنفيذها ، والمهام والمسؤوليات التي تنطوي عليها والكفاءات المطلوبة: الملاحظات في الميدان ، والمقابلات الفردية ، واللجان ، واستبيانات المهارات ، وتحليل يوميات رؤساء الوظائف ، والتشاور مع وثائق الشركة أو الرسوم البيانية الفنية.[1]

كذلك مهما كانت الطريقة المستخدمة ، لابد لتحليل الكفاءات التوصل للنتائج التالية:

- لمحة عامة عن الكفاءات الأساسية.
- وصف للمؤشرات السلوكية حسب الكفاءة.

وفي هذا المنظور يمكننا تحديد **بعض طرق تحليل المهارات** في النقاط التالية:(نفس المرجع السابق)

4-**1-1** ***المقابلة:*** تعد طريقة فعالة لمعرفة المزيد عن جميع العناصر المرتبطة بوظيفة ما وسياقها فمثلا موقع الوظيفة ،المهمة ،الأهداف ،الحوادث الخطيرة النموذجية لهذه الوظيفة.كذلك هي أيضًا وسيلة ممتازة للقيام بمقابلات فردية مع مجموعة كبيرة من الأشخاص حول تجاربهم في وظيفة معينة، أو مجموعة من الوظائف ، وكذا توقعاتهم لتطور الوظيفة ، وإعطاء تصور عن السلوك المستقبلي المرغوب فيه ، وايضا رؤيتهم الشخصية.

لكن من الناحية السلبية ، فالمقابلة الفردية تستغرق وقتا ،وأيضا لا تكفي فقط مقابلة واحدة في كثير من الأحيان.

[1] Lou Van Beirendonck, , pp52-55

4-1-2-*الاستبيان:* هي وسيلة تستخدمها المؤسسة ، لإلقاء نظرة عامة على الكفاءات ، فيُطلب من المشاركين تقييم الكفاءات وفقًا لأهميتها ، على سبيل المثال من خلال الدرجات من 1 إلى 5 ، وترتيبها وفقًا لتكرارها في شكل استبيان.

فهذه الاستبيانات تجمع المعلومات حول الوظيفة بسرعة. وتتطلب الإجابة على هذه الاستبيانات مواجهة نقدية ومناقشة. كذلك لابد من موثوقية النتيجة والأهمية الحقيقية للوظيفة في حدود ممارستها.

4-1-3-بطاقة الكفاءات :تحمل بطاقة الكفاءات تعريف للمهارة والمجموعة التي تنتمي إليها. فتعد هذه البطاقة أداة مفيدة أثناء المقابلة: من خلال تقديم قاموس لمحاورنا ،ومن ناحبة أخرى يكون اختيار وإزالة المهارات بسهولة ، وتعمل البطاقات المحددة كأساس لإجراء مقابلة أكثر تعمقًا.

وتعمل البطاقة على تسليط الضوء على المهارات الفردية التي يمكن نقلها وتنسيقها في أي وقت لصالح الشركة .[1]

أما الهدف من هذه البطاقة هو الحصول تفصيل لمختلف الكفاءات المهنية الموجودة (المعرفة والدراية ، مهارات التعامل مع الآخرين) (نفس المرجع السابق)

4-2-<u>تقييم الكفاءات</u>:

يعتبر التقييم كعملية مركزية لإدارة الموارد البشرية تشمل معظم أنظمتها الفرعية (التوظيف ، التدريب ، والتأهيل ، وما إلى ذلك).

ويتمثل التحدي الرئيسي في تصنيف وترتيب الأولويات ، من أجل"تنظيم" الموارد البشرية للمؤسسة لإعطاء معنى للتطورات المهنية الفردية.

فالمعنى والقيمة المعطاة للموظف أو لمجموعة العمل نابعة من إطار مرجعي يحمل أيديولوجية. والتقييم في الواقع ليس محايدًا. إنه يقدم طريقة لقراءة منظمة ، وهو فقط في سياق وصف لمؤشرات السلوك حسب الكفاءة.[2].

يمكننا ذكر **طرق التقييم** الأكثر شيوعًا في النقاط التالية:

4- 2-**1**- ***مركز التقييم***: ذكرت لأول مرة مراكز التقييم في أوائل الثمانينيات ، وكان أمرًا جديدًا. ومع بداية التسعينيات ، الكثير من الناس اعتبروا أن مراكز التقييم بدعة. اما حاليا ،

[1] Pierre- Xavier MESCHI, , p 13
[2] Valérie Marbach, , p11

يمكننا أن نرى أنها جزء جوهري من الإدارة المهنية للموارد البشرية خاصة في المنظمات الرائدة في العالم.

بالنسبة لمصطلح "مركز التقييم" حاليًا فهو يشيرالى طريقة تقييم متوازنة حيث يلجا العديد من المقيّمين بتقييم قدرات المرشحين ، بما في ذلك من خلال التدريبات العملية.

بامكاننا الاشارة الى تعريف شامل لمركز التقييم على أنه عملية تقييم، يتم خلالها تقييم فرد أو مجموعة من قبل العديد من المقيّمين (المقيّمين) الذين يستخدمون لذلك مجموعة متكاملة من التقنيات ، مما يشكل جزءًا مهمًا من التقنيات المستخدمة. ومن خلال نتائج مركز التقييم ، يتم إصدار الأحكام على المهارات البشرية في سياق الاختيار ، والترقية ، والخطة المهنية ، وتقييم الإمكانات واكتشاف الاحتياجات التدريبية.

خلال مركز التقييم ، يُعرض على المرشحين إمكانية الرد بحكمة على المواقف أو الأشخاص في سياق تمثيلي بشكل كافٍ للوظيفة أو مستوى الوظيفة في السياق الذي يتم تقييمه.

وقد تم تطوير الطريقة بحيث يمكن لمتخصصي الموارد البشرية والإدارة عبر الإنترنت المساهمة بشكل احترافي في تقييم المهارات البشرية ، بشرط أن يكونوا مدربين.

4-2-2-*صيانة النشاط السنوي* : ان مقابلة النشاط السنوي تسمح للمدير بكتابة التصنيف السنوي أو نصف السنوي ؛وفي وقتنا الحالي وفي المؤسسات المتقدمة في مجال إدارة المهارات ، تتم إدراج تكنولوجيا المعلومات في مراجعة النشاط السنوي من قبل المديرين، بطريقة تمكنهم من وضع رابط مهم بين المشاركة في التدريب وتطوير المهارات.

4-2-3-*الدعم الميداني:* يسمح الدعم الميداني أو التدريب للمديرين بتقييم مهارات عضو المجموعة بشكل دوري ، وتقديم المشورة المساعدة في التطوير،ومن خلال هذه الطريقة يمكن التحكم في التطورات التي يحدثها التدريب والتي لها مزايا مثل احتمال أن يكون حكم المدير أكثر شخصي، إضافة إلى أن سلوك الموظفين سيتغير أثناء مرافقة مدير التقييم.

4-2-4-*الإطار الوجعي للكفاءة* : هو أداة لإدارة وتحديث وبناء المهارات ، ويتم إعداده بشكل عام من قبل المسؤولين عن تنقل العمالة الذين وضعوا قائمة بجميع المهن (المبيعات ، الموارد البشرية ، الجودة ، الإنتاج ، التطوير ...) بعد ذلك يحددون نماذج العمل الأساسية لكل مجال من مجالات النشاط ويختارون المهارات اللازمة للقيام بعمل جيد. بمعنى اخر يمكن القول أن إدارة المهارات تصبح حقيقة فقط إذا تم اتباعها ؛ ولن يتم اعتبار الشركة على أنها تقوم بإدارة المهارات إلا بوجود موضع بين نتائج التقييم الدوري للموظف وتدريبه من جهة وترقيته من جهة أخرى.

5. تنمية الكفاءات:

إن التغييرات متزايدة الأهمية والسريعة التي نشهدها حاليًا (الهندسة المتزامنة ، والعولمة ، واقتصاد المعرفة ، وما إلى ذلك) ، وكذا الاهتمام بالقيمة المضافة ، والميزة التنافسية ، والخدمة ، والعميل الآن في المركز ، تحرص المؤسسات تكيف هياكلها و رأس المال البشري لديهم لمتطلبات جديدة من خلال تطوير مهارات المؤسسة لضمان الاستدامة والنمو وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة. فيما يلي بعض الطرق لتطوير المهارات.[1]

5-1*التدريب القائم على الكفاءة*:يتميز هذا النوع من التدريب بالاختلاف عن الإصدار الكلاسيكي ، حيث هو تدريب موضوعي بشكل أساسي. في التدريب الكلاسيكي ، ، يتم التركيز على سبيل المثال ، عن "التدريب على تقنيات المقابلة" ، وهنا سيكون التركيز على نماذج المقابلة ، ومهارات الاتصال العامة والقواعد الأساسية. عكس التدريب القائم على الكفاءة، يتم التركيز اكثر على الكفاءات ، مثل الإشارة لمهارات إجراء المقابلات وتحليل المشكلات والتعاطف والمرونة والقيادة التي تركز على الفرد .

5-2التوجيه القائم على الكفاءة: ان عملية التوجيه على التطور يتم عادة بطرق مختلفة. فتقليديا ، نحن نميز بين التوجيه وأسلوب المساعدة. حيث يقوم المدرب التوجيهي بوصف نفسه كخبير ، ويعمل على صياغة التوصيات ، ومشاركة الاقتراحات والنصائح ، فهو يعطي الدروس أو التعليمات إذا جاز التعبير. إضافة الى ان المدرب المساعد هو أكثر من شخص داعم. إنه يشجع ويحفز الموظف لإيجاد حلول لنفسه ، ويطرح الكثير من الأسئلة ويدعم الموظف في عملية التعلم الخاصة به. يقدم كل مدرب نمط سلوك ، بدرجة أكبر أو أقل ، اعتمادًا على أسلوبه المفضل والحاجة إلى التدخل بطريقة التوجيه أو مقدم الرعاية. .

5 – 3-*تنمية الكفاءات الفردية* :حتى يتم تطوير الكفاءات حقًا ، من الضروري أن يرغب الفرد في ذلك. وحتى يتم الوصول لهذه الغاية ، فيجب ان تكون المهارة التي يتم اكتسابها جزءًا من أهداف الشخص أو يصبح الشخص نفسه على دراية بالعجز الحالي ويعبر عن رغبته . ففي كلتا الحالتين ، لا بد أن يكون الفرد فاعلًا في تطوير حياته المهنية .[2]

ان المسألة اذن هي قيادة الفرد للنجاح ، من خلال:

- القدرة على تحديد أهداف المؤسسة اي (التوافق بين الأهداف الشخصية وأهداف المنظمة)

[1] Lou Van Beirendonck, , pp128, 132

[2] Daniel Held et Jean-Marc Riss

- زيادة قوتها من خلال (الأنشطة الممارسة) وإمكانياتها .
- التقدم الدائم من خلال تنمية المهارات كمرادفًا للمسؤوليات المتزايدة.

4-5 ***تنمية الكفاءات الجماعية***: يمكن النظر في تنمية الكفاءات الجماعية على **مستويين:**

- من حيث انه نتيجة للتفاعلات المهنية والعاطفية التي تتطور تلقائيًا ووفقًا للمحفزات التنظيمية بين أعضاء الفريق وما إذا كانت مهاراتهم مكملة أم لا.

تفترض الكفاءة الكلية تحفيز للقدرات المعرفية الفردية وتوجيهها ؛

- ولكن ، هو أيضًا على مستوى عالمي: فالكفاءة الجماعية للمؤسسة هي أيضًا نتيجة التفاعلات والتكامل بين الفرق المختلفة التي تشكل المؤسسة.

هذه الكفاءة ليست ظاهرة مضافة: لإنها ليست مجموع المهارات الفردية.[1]

فلا بد ان نضيف أن تنمية الكفاءات يستمر طوال الحياة المهنية للموظف (عملية دائمة).

6. التعويض للكفاءات:

يعتبر التعويض للكفاءات موضوعًا حساسًا ، وله قدر كبير من النقاش خاصة في إدارة الكفاءات. فيجب اخذ الحذر عندما يتعلق الأمر بدمج المهارات وتطويرها مع أي شكل من أشكال المكافآت. فعادة إدارة الكفاءات تكون أكثر نجاحًا إذا لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بالتعويض. أي هذا الارتباط لا يمكن إنشاؤه إلا عندما تكون جميع المكونات الأخرى لإدارة الكفاءة موجودة بالفعل.[2]

الخاتمة:

تمثل المعرفة ، الدراية ، والمهارات الشخصية مكونات الكفاءة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر هذا الثلاثي احد ابسط وأكثر المفاهيم استعمالا ، فممارسات إدارة الكفاءات في المؤسسة يكمن هدفها في الاستخدام و التنمية الأفضل للكفاءات الحالية أو للتوظيف.

وحتى تضمن المؤسسة فعالية تنفيذ إدارة الكفاءات لابد من التكامل الأفقي والعمودي اللذي يقوم على تكيف للكفاءات البشرية مع مهمة المنظمة ، وإستراتيجيتها.وطريقة اختيار هذه الكفاءات وتنظيمها وتطويرها بطريقة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة. اما التكامل الأفقي

[1] Roland Foucher, Normand Petterson, Abdlhadi Naji, p20
[2] Lou Van Beirendonck, , pp143-147

فيهدف إلى تكيف لشتى أنشطة إدارة الموارد البشرية. والوسيلة المثلى هي الكفاءات فهي كدبوس الربط..

يمكننا القول أنه يمكن للمؤسسة من خلال إدارة المهارات العثور على دليل يستخدم لتحديد الملفات الخاصة بالكفاءات وتقييمها ، وايضا تحديد إمكانيات التطوير الخاصة بهذه الكفاءات ، والتركيز اكثر على الرضا الوظيفي للكفاءات المتوفرة في المؤسسة، واضافة الى تحفيزًهم ومنح تعويضات لامتلاك كفاءات مفتاحية التي تمثل مصدرًا قويًا لرفع اداء المؤسسة وكسب ميزة التنافسية.

المراجع:

- Baraka toolah amina , valider les acquis et les compétences en entreprise, insep édition, paris, 2002, p 28.
- Boterf, Ingénierie et évolution des compétences ,Editions d'organisation, Paris, 1998.
- Celile Dejoux, Organisation qualifiante et maturité en gestion des compétences, p5 ; p267.
- Cohen-Heagi Annick . toutes la fonction ressources humaines, DUNOD, 2èmeédition, paris, 2010, p 150)
- Daniel Held et Jean-Marc Riss, Le développement des compétences au service de l'organisation.
- DEJOUX C.(2001),«Les compétences au cœur de l'entreprise ».Edition d'Organisation,Paris.
- DELUX Cécile, gestion des compétences et GPEC DUMOND, 2èmeédition, paris, 2013, p 22..
- Fejoux cécile, gestion des compétences et GEPC Dunod 2èmeédition, paris, 2013, p 45»
- Guillot-Soulez Chioé, la gestion des ressources humaines, Gualino lextenso édition, 2èmeédition, 2004-2005, p 106.
- Jean-François Amadieu, Loic Cadin, Compétence et organisation qualifiante, Economica, Paris, 1996, p 125.
- Lou Van Beirendonck, , pp143-147.
- Lou Van Beirendonck, pp52-55 , pp128, 132
- Peretti Jean Marie, FAQ ressources humaines, DUNOD, paris, 2006, p.1
- Pierre- Xavier MESCHI, Le concept de compétence en stratégie : Perspectives et limites www.stratégie-aims.com/montread/meschi.pdf, (02/02/2007), p12.
- Roland Foucher, Normand Petterson, Abdlhadi Naji, p20.
- Valérie Marbach, évaluer et rémunérer les compétences, Ed, d'organisation, Paris, p11.

التوجهات المحتملة لابتكارات التكنولوجية المالية الرقمية لتوسيع خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك التقليدية

- بوزانة ايمن[1]
- حمدوش وفاء[2]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ومعالجة التوجهات المحتملة لابتكارات التكنولوجية المالية الرقمية لتوسيع خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك التقليدية، وفقاً لأهم السيناريوهات المقدم من قبل لجنة بازل. تم التركيز على أهم الفروق بين الصيرفة الالكترونية التي كانت تقتصر فقط على توفير منافذ للخدمات المالية والمصرفية في البنوك، وخدمات التكنولوجيا المالية التي شملت العديد من المجالات: الإقراض، وإدارة الثورات، والدفع والتسوية، وحتى إدارة مخاطر الامتثال، وتم معالجة أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية من خلال دراسة وتحليل وواقع تطورها على المستوى العالمي. وقد خلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية غيرت كثيراً من مفهوم الخدمات المالية والمصرفية، وعززت من إمكانية إنشاء بنك رقمي بالكامل خاصة إذا توجهت البنوك نحو التعاملات غير الرقمية، والاعتماد على العملات الافتراضية، والذكاء الاصطناعي والصراف الآلي للبيتكوين، والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة...، أين يتحقق على الأقل سيناريو واحد من بين خمس سيناريوهات التي اقترحتها لجنة بازل، وذلك من خلال الجمع بين الأعمال المصرفية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية لتقديم حلول رقمية أكثر كفاءة من ناحية السرعة والتكلفة لعملاء البنوك حفاظاً على ثقتهم، خاصة أن مستقبل المعاملات المالية سوف يكون في كنف التكنولوجيا المالية، التي لن تعد خياراً بقدر ما هي مستقبل البنوك التقليدية لتعزيز الشمول المالي الرقمي.

الكلمات المفتاحية: ابتكارات مالية، تكنولوجيا مالية، صيرفة إلكترونية، بنوك تقليدية، سيناريوهات.

Abstract:

This study aims to highlight and address the potential trends of digital financial technology innovations to expand electronic banking services in traditional banks, according to the most important scenarios presented by the Basel Committee. Where was the focus on the most important differences between electronic banking, which was limited only to providing outlets for financial and banking services to traditional banks, and financial technology services that included many areas: lending, revolutions management, payment and settlement, and even compliance risk management ... Financial technology innovations by studying, analyzing and the reality of their development at the global level. The study concluded that financial technology has greatly changed the concept of financial and banking services, and strengthened the possibility of creating a fully digital bank, especially if banks went towards non-digital transactions, relying on virtual currencies, artificial intelligence and ATMs for Bitcoin, cloud computing, and big data ... Where at least one of the five scenarios proposed by the Basel Committee is achieved by bringing together traditional banking and fintech.

Keywords: Financial innovations, financial technology, electronic banking, traditional banks, scenarios.

المقدمة:

تنطلق دراستنا من فكرة مفادها أن العالم في تطورات متواكبة في القرن الواحد والعشرين وبوتيرة متسارعة، هذا راجع إلى مجموعة من العوامل التي تلح بالدرجة الأولى إلى ضرورة التأقلم

[1] طالب دكتوراه جامعة باجي مختار – عنابة

[2] أستاذ محاضر - أ- جامعة باجي مختار – عنابة

مع كل ما هو جديد في مختلف القطاعات. إن القطاع المصرفي لا يقل أهميتةً؛ كعنصر فعال لدى دول العالم لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وفي طريق تحقيق ذلك توجهت البنوك التقليديةِ نحو عصرنة الخدمات المالية والمصرفية، أين ظهر ما يُعرف بالصيرفة الالكترونية بهدف التقليل من التكلفتين المكانية والزمنية وتحقيق الملاءة الأدائية والقضاء على التعاملات غير الرسمية من قبل الأفراد، ظهر هذا التحول من أجل العمل على تحقيق شمول مالي رقمي لكافة فئات المجتمع، وإذا تحدثنا عن الشمول المالي فإن ما يعكس عمقه هو درجة القضاء على الحرمان المالي فكلما انخفضت درجة الحرمان المالي كلما أدى ذلك إلى تعزيز مستويات الشمول المالي، ومن أبرر آليات تعزيزه ومتطلبات تطبيقه هو الانتقال إلى توسيع خدمات الصيرفة الإلكترونية الحالية في البنوك التقليدية، واستخدام التقنيات المالية الحديثة المعروفة بابتكارات التكنولوجيا المالية، هذا ما يخلق العديد من التوجهات المحتملة لتبني البنوك التقليدية لإبتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية بهدف توسيع خدمات الصيرفة الإلكترونية حسب خصوصيات كل قطاع مصرفي. في هذا السياق يمكننا أن نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن الاعتماد على التوجهات المحتملة لإبتكارات التكنولوجية المالية الرقمية لتوسيع خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك التقليدية؟

معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هي أساسيات الصيرفة الالكترونية؟ ما هو واقع الاعتماد على منافذ/ قنوات توزيعها عالمياً ؟
- ما هي التكنولوجيا المالية ومجالات تطبيقها؟ ما هو واقع استخدام ابتكارات الـFintech عالمياً؟
- ما هي أبرز الاتجاهات المحتملة للبنوك التقليدية في ظل توسع ابتكارات التكنولوجية المالية الرقمية الحديثة وفق سيناريوهات لجنة بازل لسنة 2017 وسنة 2018؟

- **أهمية الدراسة:**

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات الحديثة التي تتناول موضوعاً جد حساس، لما له من الآثار الايجابية الكثيرة على المنظومة المصرفية العربية والعالمية، لمواكبة التطورات والتغييرات في فلسفة العمل المصرفي ومستقبل البنوك التقليدية، خاصة مع ظهور شركات تكنولوجيا مالية ناشئة مبتكرة.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ومعالجة التوجهات المحتملة لابتكارات التكنولوجية المالية الرقمية الحديثة التي شملت العديد من المجالات: الإقراض، وإدارة الثورات، والدفع والتسوية، وإدارة مخاطر الامتثال، لتوسيع خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك التقليدية، وفقاً لأهم السيناريوهات المقدم من قبل لجنة بازل لتوطيد العلاقة بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك التقليدية.

- **المنهج المتبع:**

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة، والإحصائي لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة.

- **تقسيم الدارسة:**

أولا: أساسيات الصيرفة الالكترونية؛

ثانيا: أساسيات إبتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية الحديثة؛

ثالثا: الاتجاهات المحتملة للبنوك التقليدية في ظل توسع ابتكارات التكنولوجية المالية الرقمية الحديثة.

أولا: أساسيات الصيرفة الالكترونية

سوف نتعرف في هذا العنصر على مفهوم الصيرفة الالكترونية ودافع اللجوء إليها، حيث سيتم دراسة واقع الاعتماد على خدماتها على المستوى العالمي انطلاقاً من منافذ/ قنوات توزيع الخدمات في البنوك.

1. **تعريف الصيرفة الالكترونية:**

لهذا المصطلح عدة تعاريف نذكر منها: الصيرفة الالكترونية هي: "إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني، حيث تعد الانترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهي بنوك افتراضية تُنشئ لها مواقع إلكترونية على الانترنت لتقدم خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها".

- وتعرف أيضاً على أنها: "تعتمد على إجراء العمليات البنكية بطرق إلكترونية، أي بإستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال البنوك، في ظل هذا النمط من

الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع بنكه وهو في منزله أو في مكتبه." [1]

- كما عرفت الصيرفة الالكترونية على أنها:" كافة العمليات أو النشاطات أو الخدمات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية مثل الهاتف، والحاسوب، والصراف الآلي، والانترنت والتلفزيون الرقمي وطرفيات البيع وغيرها، وذلك من طرف البنوك أو المؤسسات المالية." [2]

- وفي تعريف آخر تتمثل:" في مجموع العمليات الإدارية والمالية التي تتم في داخل بنك معين ارتبط بمجموعة من البنوك إلكترونيا، بإستخدام وسيلة إلكترونية حديثة (أي جهاز آخر يتم استحداثه)، وكان ذلك نتاجاً لمعالجة بطء أو قلة الكفاءة الإدارية والمالية للنشاط المصرفي على النحو العام." [3]

فالصيرفة الالكترونية تعبر عموماً على مجموع تقنيات وأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أدخلت على النظام المصرفي من أجل تسهيل العمليات المصرفية بين مختلف المتعاملين، أي استخدام البنوك التقليدية للأنترنت والأدوات الإلكترونية الأخرى لتعزيز خدماتها وإتاحتها للعملاء؛ وهذا الأمر أسس لظهور مفهوم المصارف الالكترونية التي تعني تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على ركائز إلكترونية، وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلى هذا الأساس؛ عرفت الخدمات المالية والمصرفية تطورات مستجدة مع بروز تقنيات مالية حديثة، تعتمد أساساً على الدمج بين التقنيات والتطبيقات المالية والتكنولوجيا لتسهيل التعامل بالخدمات المالية والمصرفية القائمة على الصيرفة الالكترونية، وبهذا تعتبر التكنولوجيا المالية ملاذ تطور التقنيات المالية التقليدية، وذلك مع بزوغ تقنيات مالية حديثة أقل ما يقال عنها أنها تواكب العصر بأقل التكاليف وبأكثر سرعة وأماناً، هذا ما سوف نتعرف عليه في فحوى المحاور اللاحقة من دراستنا.

2. تكنولوجيا المعلومات والاتصال كدافع للتحول نحو خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك:

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أبرز العوامل التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع البنكي والمالي، في خضم وجود المنافسة الشديدة بين البنوك التقليدية

[1] مسدور فارس، **(2005):** النشاط الالكتروني كأداة لتفعيل اندماج المصارف الجزائرية في الاقتصاد العالمي، مجلة آفاق، العدد 4، ص 21.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **(2008):** الصيرفة الالكترونية لأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع،الطبعةI ،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، ص 28.

[3] أحمد صبيح عطية، **(2015):** الصيرفة الالكترونية في العراق .. عناصر النجاح والإخفاق، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد 1 ص 4،

لتبني منافذ توزيع حديثة لتقديم خدمات بنكية ومالية متطورة ومتنوعة، واعتماداً على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات.

الشكل رقم (1): تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المستوى العالمي

المصدر: statista, (2020) https://www.statista.com/statistics/480063/worldwide-it-spending-t [1]

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ تطوراً ملحوظاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المستوى العالمي حسب بيانات موقع statista، هذا التطور كان دافعاً أساسياً لظهور الصيرفة الالكترونية حتى قبل سنة 2015، عن طريق إطلاق مجموعة قنوات توزيع سواء داخل البنوك أو خارج المبنى أو عبر الانترنت، و إدخل وسائل دفع تعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق الملاءة الأدائية والملاءة المكانية والملاءة الزمنية، كالصراف الآلي، طرفيات البيع، النقود الالكترونية..، الشكل التالي يوضح أهم تحولات البنوك التقليدية.

الشكل رقم (2): منافذ الصيرفة الالكترونية في البنوك الالكترونية E-banking

المصدر: Driga I, Isac C, E-banking services – features, challenges and benefits, 2014, p52 [2]

[1] statista, **(2020)**: https://www.statista.com/statistics/480063/worldwide-it-spending-forecast -12-04-2021.

[2] Driga I, Isac C, **(2014):** E-banking services – features, challenges and benefits, p52

3. واقع الاعتماد على منافذ/ قنوات الصيرفة الالكترونية على المستوى العالمي:

في هذا العنصر سوف نتعرف على واقع الاعتماد على منافذ/ قنوات الصيرفة الالكترونية على المستوى العالمي، انطلاقاً من توجهات العملاء ودرجة اعتمادهم على المنافذ المختلفة في البنوك، والتي حددت في خمس قنوات توزيع رئيسية وفقاً لمسح EY Global Consumer Banking لعام 2014.

الشكل رقم (3): واقع الاعتماد على قنوات توزيع خدمات الصيرفة الالكترونية بالنسبة للعملاء

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي:[1] Winning through customer experience, EY Global Consumer Banking Survey ; 2014, p1

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن الاعتماد على قنوات التوزيع الخاصة بالصيرفة الالكترونية في البنوك يختلف حسب رغبات العملاء عند استخدام الخدمات سواء كان مالية أو غير مالية/ استشارية، سجلت فيها الأنترنت نسبة 55٪ وهي الطريقة المفضلة للمستجيبين حول العالم لدفع الفواتير أو إجراء التحويلات و50٪ للاستعلام عن الرصيد، في حين أن الخدمات المصرفية للفروع البنكية فهي تكون مفضلة لادخار للودائع، وللمشورة سوى الشكاوي أو الاستفسار عن الخدمات والمبيعات.

بالنسبة للعمليات المصرفية اليومية، لدى العملاء العديد من القنوات البديلة للاختيار بينها اعتمادًا على احتياجاتهم وخبراتهم. حيث للاستعمال اليومي يفضل العملاء استخدام

[1] Winning through customer experience, EY Global Consumer Banking Survey , p11

الأنترنت والهواتف المحمولة وأجهزة الصراف الآلي، وبالنسبة للاستخدام الأسبوعي يفضل العملاء أجهزة الصراف الآلي والقنوات عبر الأنترنت بشكل متكرر أكثر من أي قناة أخرى.[1]

ثانيا: أساسيات ابتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية الحديثة:

مع ظهور التكنولوجيا المالية وتطورها، تغير مفهوم الصيرفة الالكترونية من مجرد الاعتماد على قنوات التوزيع داخل البنوك أو خرجها: المواقع التفاعلية المعلوماتية والتنفيذية عبر الانترنت، ووسائل وأنظمة الدفع الالكترونية، إلى الاعتماد على مجالات أوسع من ذلك من قبل الشركات العاملة في مجال النقد الآلي، والتي تعد مالكة لمثل هذه القنوات بتطبيقاتها ووسائلها النقدية الآلية، توسعت هذه الشركات ليظهر ما يُطلق عليه بشركات التكنولوجيا المالية الناشئة والتي عملت على توسيع مجال نماذج أعمالها في مجالات رئيسية عديدة لا تقل أهمية عن ما تقدمه البنوك التقليدية في بيئة استثمارية تعد الأسرع نمواً.

1- تعريف التكنولوجيا المالية ومجالاتها:

نتعرف في هذا العنصر على التكنولوجيا المالية ومجالاتها الأساسية، والتي تحتوي على كل ما هو مستجد في مجال العمال البنكي والمالي، خاصة مع بروز مجموعة من الشركات الناشئة في هذا المجال وتطوير شركات النقد الآلي لخدماتها لتدخل في عملية التمويل والإقراض منافسة للبنوك أو شريكة لها.

1-1- تعريف التكنولوجيا المالية:

يعرف قاموس **Oxford التكنولوجيا المالية** على أنها :" مجموعة من التطبيقات أو البرامج التي تعتمد على الآلة (كومبيوتر مثلاً) وغيرها من التقنيات الرقمية المتطورة التي تستخدم لتطوير وتوفير الخدمات المالية المصرفية، كما توصف بأنها واحدة من أفضل بيئات الاستثمار وأسرعها نمواً لأصحاب رؤوس الأموال.[2]

تعرف التكنولوجيا المالية حسب **معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية "دبلن"** على أنها :" عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال القطاع المالي، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي من ضمنها

[1] Ibid,p12.

[2]Definition of fintech in English,Date of, online: https://en.oxforddictionaries.com, 22-10-2020 .

المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل: تحويل الأموال وتبديل العملات وحساب نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية.[1]

وحسب **مجلس الاستقرار المالي** تعرف التكنولوجيا المالية على أنها:"استخدام التكنولوجيا لتحقيق ابتكارات مالية أو نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة،لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية"[2]

1-1-1-مجالات التكنولوجيا المالية:

للتكنولوجيا المالية مجالات عديدة نسلط الضوء على أبرزها والتي من خلالها يمكننا تحديد الفرق بين التكنولوجيا المالية والصيرفة الالكترونية، وما أدخلته التكنولوجيا المالية من مستجدات مقارنة بما قدم في مرحلة الاعتماد على الصيرفة الالكترونية.

الجدول رقم (1): مجالات التكنولوجيا المالية الرئيسية

المجالات	نموذج الأعمال
الإقراض والتمويل	اقتصار الإقراض على البنوك التقليدية التي توفر قرضًا للمستفيد لفترة معينة من الوقت، وتقوم من خلالها بفرض مقابل أحد الأصول عن طريق فوائد على المستفيد، ويمكن أن يكون القرض مضمونًا أو قرضًا غير مضمون، واليوم يمكن لحلول الإقراض في التكنولوجيا المالية بأن تزيد كفاءة المنهج الحالي للإقراض أو إنشاء نماذج أعمال جديدة تمكن مقدم القرض والمستفيد من التعامل تعاملاً مباشرًا فيما بينهم.
عمليات الدفع	تعرف عملية الدفع بأنها تحويل الأموال من كيان (فرد أو شركة)إلى كيان آخر وذلك مقابل الحصول على سلع أو خدمات، ويعرف صرف العملات بتحويل الأموال من عملة إلى أخرى مختلفة.
التمويل الشخصي / إدارة الخزينة	يتعلق التمويل الشخصي وإدارة الخزينة بإدارة مدخرات الأفراد والشركات، وتدعم شركات الفنتك في هذا المجال الشركات والأفراد كالتالي: الميزانية/الادخار: إتاحة حلول لإدارة الدخل الغير مخصص الاستهلاك، وتحسين التخطيط المالي والعوائد من هذه المبالغ؛ الاستثمار: تقديم حلول استثمارية تساعد في استثمار الأموال بشكل أمثل لتوفير عوائد أفضل للأفراد/شركات
البنوك وبنيتها التحتية	ترتبط الخدمات البنكية وبنيتها التحتية بالعمليات البنكية، حيث تشارك شركات الفنتك في هذا المجال في التالي: الخدمات البنكية: تعمل البنوك التنافسية أو الرقمية على توفير خدمات بنكية مثل :الإقراض، والادخار، صرف العملات وغيرها، للعملاء وتتنافس مع البنوك المنشأة.

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، (2019): التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية ، (صندوق النقد العربي، 2019)، ص15.

[2] Bank for international settlements, Implication if fintech developments for bank and bank supervision

	البنية التحتية البنكية: تقوم شركات الفنتك بتوفير حلول للبنوك مساعدتها على تحسين كفاءتها، أو خفض التكاليف، أو زيادة إيراداتها وغيرها، وقد يعاني بعض من تلك المؤسسات من النظم القديمة.
حلول الأعمال	إدارة الأنشطة التجارية بأكثر فعالية، تشمل التقنية المالية المقدمة في هذا المجال على حلول مخصصة وأقل تكلفة وأسرع للشركات، وتلبي احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
أسواق المال	جزء من قطاع الخدمات المالية التي تشارك في زيادة رأس المال من خلال التعامل بالأسهم والسندات والاستثمارات القابلة للتداول ومن خلال التقنية المالية ستعمل على تحسين أجزاء مختلفة من الأسواق المالية بما في ذلك إدراج الشركات وتنفيذ الاستثمارات والتجارة والخدمات الاستشارية والاستثمارية وغيرها.
جمع الأموال الخاصة	الشركات الخاصة أو المشاريع التي تجمع الأموال لدعم عملياتها وطورت التقنية المالية نماذج أعمال جديدة تسمح للشركات بجمع الأموال بشكل أسرع وأقل تكلفة مع إتاحة هذه الفرص الاستثمارية لعدد أكبر من الأفراد.
التأمين	يتلقى الفرد أو الشركة من التأمين حماية مالية أو تعويضات من شركة التأمين ضد المخاطر أو الخسائر التي قد تواجهها، كأن تقدم شركة التأمين الصحي للفرد التأمين مقابل دفعه لمبلغ مالي، وتتكفل شركة التأمين بتغطية تكاليف جميع ما يلزمه من علاج طبي وما إلى ذلك. وتستخدم حلول التقنية المالية المتخصصة في مجال التأمين التقنيات ونماذج الأعمال الجديدة لدعم الابتكار في مجال التأمين.
التنظيم وإدارة المخاطر	ويعنى به التنظيم وإدارة مخاطر الأنشطة المتعلقة بتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر في مجال الخدمات المالية، وتشمل الحلول التي تساعد شركات الخدمات المالية على إدارة المخاطر التشغيلية وتحسين التزامها التنظيمي وكذلك الحلول التي تساعد الهيئات التنظيمية على الإشراف على الشركات –الذكاء الاصطناعي.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي: فنتك السعودية، أوشن أكس، (2020): تقرير عن التقنية المالية الـ fintech، ص 7 - ص 10.

من خلال ما سبق؛ بما أن التكنولوجيا المالية والصيرفة الالكترونية تعتمد على التكنولوجيا، **إذا، ما هو الفرق بينهما؟.** يمكن أن نوضح أهم الفروق فيما بينهما من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أهم الفروق بين الصيرفة الالكترونية والتكنولوجيا المالية

الصيرفة الالكترونية	التكنولوجيا المالية
الاعتماد على المركزية وجود وسيط / التكلفة ثابتة	إلغاء الوسيط في المعاملات/ تقليص التكلفة
خدمات الكترونية	رقمنة نموذج الأعمال
الاعتماد على الايمايل الشخصي للعميل	الاعتماد على تقنية البلوكشين والبيانات الضخمة
الاعتماد على توفير وسائل الدفع وقنوات التوزيع	الاعتماد على مجالات متعددة – سبق ذكرها في الجدول رقم (1)

المصدر: من إعداد الباحثين [*]

2- ابتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية الحديثة وواقع تطورها على المستوى العالمي:

أصبح التحدي الحقيقي في التطور المصرفي هو محاولة إيجاد مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية، التي تلبي احتياجات نطاق عريض من العملاء باعتبارهم نقطة البدء والانتهاء في العمل المصرفي، حيث ظهرت مجموعة من ابتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية الحديثة على المستوى العالمي تميزت بالجدة والتنوع والشمول والابتكار تشكل في مجموعها ما أطلق عليه: بابتكارات التكنولوجيا المالية، والتي تعددت في العديد من المجالات المالية والمصرفية،التي سبق ذكرها، وشهدت قبولاً واسعاً على المستوى العالمي. سوف نتناول في هذا العنصر أهم هذه الابتكارات: العملات الرقمية، والصراف الآلي الحديث، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، والذكاء الاصطناعي: الخوارزميات، والمشورة، والروبوتات، وتعلم الآلة، وتقنية البلوكشين، الداعمة للصيرفة الالكترونية في البنوك وواقعها على المستوى العالمي.

2-1- <u>العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية</u>:

أصبح نمو العملات الرقمية مؤشراً على تقليص استخدام العملات التقليدية واقتصارها على كونها أداة سداد فقط لقيمة هذه العملات الرقمية، مما قد يفصل دور البنوك المركزية. تجدر الإشارة إلى أن هناك اهتمام كبير من قبل البنوك المركزية بإطلاق العملات الرقمية، والتي تختلف عن العملات الصادرة عن القطاع الخاص، التي لا تخضع في إصدارها أو إدارتها للبنوك المركزية. كما يطلق بنك التسويات الدولية على العملات الرقمية أنها إحدي أشكال النقود

[*] الفكرة مستوحاة من المرجع التالي:

حاتم داود اللواتي، **(2021)**: الخدمات المالية الالكترونية والتكنولوجيا المالية، غوازي للتكنولوجيا المالية،على الموقع التالي: https://www.youtube.com/watch?v=5UHGOEc1Z3c&ab_channel ، تاريخ الإطلاع: 15-04-2021.

الرقمية، لكنها تختلف عن الإحتياطات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية.[1]

الشكل رقم (4): ارتفاع الاهتمام بدراسة إمكانية إصدار العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية

المصدر: [2] IBIS (2021). Ready, steady, go – Results of the third BIS survey on central bank digital currency

إن الاهتمام المتزايد بالعملات الرقمية والاعتراف بها على مستوى العديد من البنوك المركزية الدولية، أدى إلى استحداث أدوات دفع خاصة بالعملات الرقمية البيتكوين مثلا: لتسهيل تبادل العملات بيعاً وشراءً بواسطة صرافات آلية حديثة سميت بـ: Bitcoin ATM.

2-2- الصراف الآلي الحديثة: Bitcoin ATM على المستوى العالمي:

يعرف الصراف الآلي الحديثة **BATM**: "بأنه جهاز يسمح بشراء أو بيع البيتكوين يعمل تقريباً مثل أجهزة الصراف الآلي العادية التي نستخدمها اليوم مع القليل من أوجه الاختلاف. فبدلاً من إدخال البطاقة البنكية في الجهاز والحصول على المال والقيام بالتحويلات المالية، يستخدم الصراف الآلي للبيتكوين بمجرد مسح رمز المحفظة الالكترونية للمستخدم التي تحتفظ بأرقام التشفير الخاصة بمحفظتة التي تحتفظ بعملته، وتسجيل المعاملات الواردة والصادرة عند الاستخدام. بعد قيام العميل ببعض العمليات البسيطة على الجهاز ليتحصل على المال (دولار أو أورو) مقابل البيتكوين، والعكس صحيح إذا كانت لدى العميل الرغبة في شراء البيتكوين؛ يقوم بإيداع عملات ورقية في الصراف الآلي مقابل القيمة التي يشتري بها البيتكوين، ويتحصل على تعليمات لترسل تلك القيمة إلى محفظة البيتكوين الخاصة به.[3]

---

[1] عبد المنعم هبة، **(2020)**: واقع وآفاق العملات الرقمية في الدول العربية، موجز سياسات، العدد 11، صندوق النقد العربي، ص 5.

[2] IBIS **(2021)**: Ready, steady, go – Results of the third BIS survey on central bank digital currency.

[3] Bitcoin.com, **(2020):** What is a Bitcoin ATM? **https://www.bitcoin.com/bitcoin-atm/** -10-04-2021.

الشكل رقم (5): عدد الصرافات الآلية BATM خلال الفترة 2014 إلى11 مارس 2021

المصدر: Coin ATM Radar (2021) Bitcoin ATM Installations Growth:
https://coinatmradar.com/charts/growth/[1]

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ وجود عدد متزايد بشكل مطرد من أجهزة الصراف الآلي لعملة البيتكوين خاصة بعد سنة 2014 التي تجسدت بظهور وبروز الموجة الثانية من ابتكارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، والتي عملت على تحقيق مجموعة من الأهداف أساسها تحقيق التحول الرقمي في التعاملات المالية والمصرفية، والانتقال من التعامل النقدي إلى التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة. ومع ظهور فيروس كورونا في نهاية سنة 2019، ونتيجة لتطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي، والإغلاق الكلي في العديد من الاقتصادات، توجه المتعاملون الاقتصاديون الفاعلون إلى إحترام هذا المبدأ وذلك باستخدام الحلول المالية، والتي من بينها العملات المشفرة بيعاً وشراءً عن طريق الصرافات الآلية، حيث ارتفع عدد الصرافات الآلية على المستوى العالمي بزيادة قدرت بـ 62% سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

2-3- تقنية البلوكشين: سلسة الكتل

إن الاعتماد على الصرافات الآلية يحتاج إلى بنية رقمية متطورة، تعتمد على التشفير والخصوصية والشفافية والمنطق الحسابي، ولكي يتحقق ذلك توجهت الدول المتطورة إلى الاهتمام بالنظام الرئيسي لتشغيل البيتكوين عبر الصرافات الآلية. هذا النظام متمثل في تكنولوجيا البلوكشين، التي زاد الإنفاق العالمي عليها إلى أكثر من 2.7 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2019 وفق إحصائيات موقع STATISTA. ومن المتوقع أن يشهد الإنفاق العالمي عليها

[1] Coin ATM Radar **(2021):**Bitcoin ATM Installations Growth https://coinatmradar.com/charts/growth/ 28-03-2021

خلال السنوات المقبلة تزايداً مطرداً إلى ما يقارب 15.9 مليار دولار خلال سنة 2023[1]، وذلك لضمان التوجه الفعلي إلى مثل هذه التعاملات مستقبلاً ولتحقيق الأمن والشفافية في التعاملات وتأمينها.

4-2- المدفوعات عبر الهاتف المحمول خلال الفترة (2013-2018):

يشمل مفهوم الخدمات المالية الرقمية، الخدمات المالية المتنقلة التي أصبحت اتجاها شائعاً للغاية في جميع أنحاء العالم مع ظهور استخدام الهواتف المحمولة للوصول إلى الخدمات الماليةK وتنفيذ المعاملات المالية مثل: المعاملات المصرفية والمدفوعات بالهاتف المحمول بواسطة الهاتف المحمول أو الخدمات المالية الرقمية الأخرى.[2]

الجدول رقم (3): حسابات النقود بالهاتف المحمول المسجلة في مناطق العالم

المناطق / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	98.3	146	222.8	277.4	348.60	395.70
جنوب آسيا	35.5	76.9	101.9	164.2	258.36	287.59
شرق آسيا والمحيط الهادي	23.7	21.8	26	36.6	68.55	94.61
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	35.8	37.9	41.7	44.1	47.27	48.89
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	8.3	14.9	17.3	23	23.53	26.99
أوروبا واسيا الوسطى	1.5	1.5	1.7	10.4	11.55	12.35

المصدر: الاتحاد الإفريقي، (2020): مشروع إستراتيجية التحول الرقمي في إفريقيا (2020-2023)، ص29.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن حسابات الدفع عبر الهاتف المحمول شهد ارتفاعاً مستمراً على المستوى العالمي خاصة في إفريقيا – جنوب الصحراء- ولنا في تجربة كينيا نموذجاً ناجحاً في هذا المجال عن طريق تطبيق ام بيزا الذي عرف رواجاً كبيراً لدى مختلف فئات المجتمع الكيني، تليها دول جنوب آسيا بقيم متقاربة، هذا التوجه نحو الاعتماد على الدفع بواسطة الهاتف المحمول سوف يعرف إقبالاً واسعاً خاصة مع ظهور فيروس كورونا، وكذلك مع التطور المتسارع لمؤشرات النفاذ إلى خدمات تقنية الانترنت، والهواتف النقالة وأدوات وسائط التواصل الاجتماعي وغيرها من التقنيات المبتكرة.

5-2- الذكاء الاصطناعي: الخوارزميات، والمشورة، والروبوتات، وتعلم الآلة هو ذكاء آلي، يأخذ بعين الاعتبار البيئة الحاضرة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أقصى قدر من إمكانية تحقيق

---

[1] **statista,(2021)**:Size of the blockchain technology market worldwide from 2017 to 2023 https://www.statista.com/statistics/647231/worldwide-blockchain-technology-market-size/ **-15-04-2021.**

[2] الاتحاد الافريقي، **(2020)**: مشروع إستراتيجية التحول الرقمي في إفريقيا (2020-2023)، ص27.

هدف معين، يستخدم على نطاق واسع لأجل تطوير برامج الكمبيوتر للوظائف المعرفية بإجراء بحوث في التخطيط والتعلم والمعالجة، والخوارزميات. توجد مجموعة من الخطوات لوضع برنامج حاسوبي لتحقيق مهمة في ظل ظروف معينة، تشمل مثلاً نظام الملاحة والطريق، فهي تسمح بتتبع مجموعة من التعليمات المشروطة لوضع نظام تجاري ذو تردد[1]، تستعمل مشورة الروبو دون تدخل البشر بالاعتماد على خوارزميات ربو، والذكاء الصناعي في عمليات صناعة التأمين، يستخدم بيانات الوضع الحالي من أجل التنبؤ بالأحداث، فهو منتشر على نطاق واسع ليس من أجل تسعير أفضل للمخاطر وإنما لمنع الغش، معالجة الطلبات والمشورة الوقائية.[2]

يستخدم الذكاء الاصطناعي كنموذج تقني له القدرة على تكرار التفكير البشري، بصورة عامة، حيث يكسب الذكاء الاصطناعي الآلة بصفة الذكاء، بما يجعلها قادرة على محاكاة قدرات البشر الذهنية. يأتي التعلم الآلي ضمن المجال الأوسع للذكاء الاصطناعي، وهو يختص بمنح الآلات القدرة على "التعلم"[3]. الشكل التالي يوضح نموذج أعمال الذكاء الاصطناعي وفق مجال تعلم الآلي، والمحادثة، والمرئيات، والربوتات والتخطيط والتحسين، ومعالجة البيانات الذي يعزز فرصة وصول العملاء لاستخدام المنتجات المالية والمصرفية بطريقة أسهل وبكل سرعة سواء عمليات مالية أو استشارات مالية.

الشكل رقم (7): منظومة الذكاء الاصطناعي عبر المستشار الآلي

المصدر:[4] علي محمد الخوري، (2020): الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارت التكنولوجية المتسارعة، ط1، مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدولة العربية، ص196.

---

[1] **Technology and innovation in the insurance sector**, p:11: date of view: 02/04/2021, available at: https://www.oecd.org/pensions/Technology-and-innovation-in-the-insurance-sector.pdf .-14-04-2021.

[2] Fintech developments in the Insurance Industry: IAIS "International Association of Insurance Industry,21/02/2021 : www.iaisweb.org/file/65625/report-on-fintech-developments-in-the-insurance-industry

[3] عبد الكريم احمد قندوز، **(2019):** التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية، صندوق النقد العربي، ص 57.

[4] علي محمد الخوري، **(2020):** الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارت التكنولوجية المتسارعة، ط1، مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدولة العربية،ص196.

ثالثا: الاتجاهات المحتملة للبنوك التقليدية في ظل توسع ابتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية الحديثة:

سوف نتعرف في هذا العنصر على توزيع ابتكارات التكنولوجيا المالية حسب موضوعات التأثير الأساسية: الفرص/ والمخاطر، وسيناريوهات تغيير نموذج أعمال البنوك التقليدية وفق لجنة بازل في ظل ظهور التكنولوجيا المالية.

1- توزيع ابتكارات التكنولوجيا المالية حسب موضوعات التأثير الأساسية: الفرص/ والمخاطر

يمكن عرض التأثيرات الأساسية على المستهلك والنظام البنكي والمالي لابتكارات التكنولوجيا المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): قائمة المخاطر والفرص الناشئة عن التقنيات المالية والابتكار حسب تقرير لجنة بازل

الفرص	المخاطر	
(+) تحقيق الشمول المالي (+) خدمات مصرفية أفضل وأكثر تفضيلاً (+) تكاليف معاملات أقل وخدمات مصرفية أسرع	(-) خصوصية البيانات وأمنها (-)عطب تقني في خدمة مصرفية تعتمد على التكنولوجيا (-) ممارسات تسويقية غير ملاءمة	**التأثير على المستهلك**
(+) عمليات مصرفية محسنة وأكثر كفاءة (+) الاستخدام المبتكر للبيانات لأغراض التسويق وإدارة المخاطر (+) التأثير المحتمل على تحقيق الاستقرار المالي بسبب زيادة المتنافسة	(-) المخاطر الإستراتيجية والربحية (-) مخاطر الانترنت، مخاطر الطرف الثالث/ البائع (-) مخاطر الامتثال (حماية المستهلك – والبيانات) (-) غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (-) مخاطر السيولة وتقلبات مصادر التمويل المصرفي	**التأثير على النظام البنكي والمالي**

المصدر: [1]**Implications de la technologie financière,** Atelier n° 5, assurer l'avenir **(2018):** de la réglementation et du control bancaires, international conférence of banking supervisors. P 20 avaible on : https://www.bis.org/bcbs/events/icbs20/ws5_fr.pdf, (بتصرف)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن التكنولوجيا المالية تمثل تحدياً بالنسبة للبنوك نظراً لاحتدام المنافسة، وتطور المنتجات الرقمية المالية التي تحقق مجموعة من الفرص التي تعمل البنوك التقليدية على تحقيقها وتعزيزها من بينها: تحقيق الشمول والاستقرار الماليين، وتعزيز المنافسة وتخفيض التكاليف، غير أن شركات التكنولوجيا المالية تفتقر إلى حد ما، إلى القوانين التشريعية التي تضمن التعاملات المالية والمصرفية مما يؤدي ذلك إلى مخاطر كثيرة تمثل تحدياً لهذه الشركات الناشئة، غير أن مواجهة هذه المخاطر في ظل تطور الاقتصادات

[1] **Implications de la technologie financière, (2018):** Atelier n° 6, assurer l'avenir de la réglementation et du control bancaires, international conférence of banking supervisors. P20 avaible on : https://www.bis.org/bcbs/events/icbs20/ws5_fr.pdf,(بتصرف)

الرقمية كانت فرصة لها للتوسع أكثر والانفتاح على تقنيات مالية تنظيمية – تكنولوجيا تنظيمية- حيث اعتمدت على تقنية البلوكشين في القضاء على المركزية، والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي لتحقيق الأمن السبراني للعملاء والمؤسسات المالية والمصرفية، لتشهد بعد ذلك؛ اعتماد العديد من الحكومات على هذه الابتكارات كونها تخلق قيمة أكثر من التقنيات المالية التقليدية. الشكل الموالي يوضح أهم تسعة تقنيات للتكنولوجيا المالية وتأثيراتها الأساسية:

الشكل رقم (9):أهم تسعة تقنيات للتكنولوجيا المالية وتأثيراتها الأساسية

المصدر: [1]IMOLA DRIGA, CLAUDIA ISAC,)2014(: e-banking services – features, challenges and benefits, Annals of the University of Petrosani, Economics, 14 (1), p59.

2- سيناريوهات تغيير نموذج أعمال البنوك التقليدية في ظل ظهور التكنولوجيا المالية وفق لجنة بازل:

وفق تقرير لجنة بازل لسنة 2018 وسنة 2017 حددت خمس سيناريوهات محتملة، تبين من خلالها أثر تطورات التكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية والتغيرات المحتملة في نموذج أعمال البنوك التقليدية. يمكن عرض هذه السيناريوهات كما يلي:

<u>السيناريو 1: أفضل مصرف</u> (the better bank): التحديث والرقمنة

في هذا السيناريو، تقوم البنوك الحالية (التقليدية) برقمنة وتحديث عملياتها المالية والمصرفية للاحتفاظ بالعملاء الحاليين والخدمات المصرفية الأساسية، والاستفادة من تقنيات التكنولوجيا لتغيير نماذج أعمالها الحالية، ومواجهة الضغوطات المحتملة من خلال تعزيز قدرتها الاستثمارية في السوق لتعزيز قدراتها في توفير الخدمات والمنتجات اعتمدا على

[1] IMOLA DRIGA, CLAUDIA ISAC, **(2014):** e-banking services – features, challenges and benefits, Annals of the University of Petrosani, Economics, 14 (1), p59

التكنولوجيا المستجدة، وتحديث النظم التقليدية، يعتمد هذا السيناريو في تطويره لعمل البنوك على: الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي.

السيناريو 2: المصرف الجديد (the new bank): استبدال البنوك التقليدية ببنوك منافسة

يرى هذا السيناريو أن عدم قدرة البنوك التقليدية التأقلم مع مستجدات التكنولوجيا قد يؤدي إلى استبدال البنوك التقليدية القائمة ببنوك جديدة، حيث لا يمكن للبنوك التقليدية أن تبقى في ظل موجة التكنولوجيا المالية الجديدة. إن اعتماد البنوك الجديدة على التكنولوجيا المتقدمة يؤدي إلى تقديم الخدمات المصرفية والمالية بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة وطريقة التعاملات الرقمية السريعة، والابتعاد عن نماذج أعمال البنوك التقليدية، حيث تقدم خدمات قائمة على تطبيقات الهاتف الذكي، وفق نظام تشغيل أساسي قائم على الانترنت.

السيناريو3: المصرف الموزع (distubutor bank): تجزئة الخدمات المالية بنك/ startup fintech

وفق هذا السيناريو تعمل البنوك وشركات التكنولوجيا المالية كشركاء، في إطار بنك موزع قائم على تقديم الخدمات المالية، وتوزيعها عن طريق شركات التكنولوجيا المالية التي تقوم بعملية التوصيل والتشغيل اعتماداً على تطبيقات واجهة العميل الرقمية، أو خدمات دفع مبتكرة، أو خدمات استشارية.

السيناريو4: البنك الهابط (The relegated bank): عدم منافسة البنوك لشركات الـ fintech

في هذا السيناريو تصبح البنوك القائمة مشاهدة غير منافسة لشركات التكنولوجيا المالية وتبقى غير قادرة على توفير بعض المنتجات، ويصبح دورها قائم على تقديم واستلام خدمة استمدت خبرتها بتصرف من شركات التكنولوجيا المالية، وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الكبرى التي تمتلك علاقة وثيقة مع عملاء البنوك، وبهذا يسعى البنك دائما نحو عقد علاقة تعاقدية مع شركات التكنولوجيا المالية. يؤكد التقرير إمكانية حصول هذا السيناريو استناداً إلى تجارب حالية، مثل تطور ونجاح انتشار خدمة منصات الدفع الالكتروني والقائمة على إمكانية احتفاظ البنك أو عدم احتفاظه بمخاطر الميزانية المتعلقة بهذه الأنشطة، وامتثالها للقواعد الرقابية.

السيناريو5: البنك الزائل (The disintermediated bank): القضاء على المركزية في البنوك

وفق سيناريو البنك الزائل لم تعد البنوك القائمة ذات أهمية لأن الوساطة المالية التي تعتمد

على المركزية تم تجاوزها بواسطة تقنيات مالية متطورة تعتمد على اللامركزية في تعاملاتها، أي تصب تعاملات العملاء نحو هذا الاتجاه نظراً لتوفر عاملين أساسيين: التكلفة الزمانية والمكانية، ومرونة تلبية احتياجاتهم عن طريق منصات التمويل الجماعي الإقراض والاقتراض، حيث يتعاملون مالياً عبر الانترنت بلا وسيطن غير أن هذا التوجه يعد تحديا في حد ذاته نظر للمخاطر التي يمكن أن تلحق بالعميل.[1]

يمكننا الوقوف على خمس احتمالات التي طرحتها لجنة بازل في تقريرها الصادر سنة 2017 وسنة 2018 لمصير البنوك التقليدية في ظل التكنولوجيا المالية، موضحة باختصار في هذا الشكل:

الشكل رقم (10): سيناريوهات تغيير نموذج أعمال البنوك التقليدية في ظل ظهور التكنولوجيا المالية وفق لجنة بازل

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الشكل أعلاه، يمكن أن نلاحظ أن احتمالية حدوث سيناريو من السيناريوهات الخمسة متساوية إلا أن أفكار العميل المسبقة وثقته بالتعامل مع البنوك التقليدية لسنوات، قد يجعل احتمالية التخلي عن البنوك التقليدية نهائيا صعبة إلى حد ما، خاصة أن البنوك تخضع لأطر وقوانين وتشريعات رسمية من قبل الحكومات، في حين لا تزال شركات التكنولوجيا المالية لم تُعتمد بعد في العديد من الدول خاصة العربية منها، وبالتالي عدم وضع قوانين ولوائح تنظيمية خاصة بها، غير أن الجهود تعكس غير ذلك من خلال التوجه لتوفير بيئات رقابية تجربية لاحتضان منتجات وخدمات شركات التكنولوجيا المالية وجعلها أكثر فعالية قبل انتشارها في السوق المالي والمصرفي.

[1] **Implications de la technologie financière, (2017):** Atelier n° 5, assurer l'avenir de la réglementation et du control bancaires, international conférence of banking supervisors. P 17 -P18 avaible on : https://www.bis.org/bcbs/publ/d415.pdf (بتصرف)

ولذلك؛ "سيكون من الممكن إنشاء بنك رقمي بالكامل عندما تتوجه البنوك نحو التعاملات غير الرقمية والاعتماد على العملات الافتراضية، أين يمكن الجمع بين الأعمال المصرفية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية لتقديم حلول رقمية أكثر كفاءة من ناحية السرعة والتكلفة لعملاء البنوك." [1]، كما أن للبنوك مجموعة من الأهداف للتأقلم مع قوى التغيير في مجال الصناعة المصرفية مع ظهور التكنولوجيا المالية، تتمثل الأهداف المتوخاة، فيما يلي: [2]

الهدف الأول: أن تصبح البنوك أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباع رغباته، فضلا عن الانتشار الجغرافي، والتنوع الابتكاري في الخدمة المصرفية التي تقدمها للعملاء؛

الهدف الثاني: زيادة كفاءة البنوك في استغلال إمكانياتها وتفعيل قدراتها وإتاحتها لقطاعات أوسع من الجمهور على مستوى العالم وبالتالي اكتساب المزيد من القدرة والكفاءة.

الهدف الثالث: أن تصبح المصارف أكثر اقتصادية من خلال الحصول على عائد أكبر من التكاليف التي تتحملها وبالتالي تعظيم الربحية، فضلا عن زيادة الثقة الجماهيرية فيها.

الخاتمة:

ختاماً، لا بد من القول بأن التكنولوجيا المالية أصبحت موضوعاً هاماً يتطلب منا مناقشة مستلزمات نجاحه ومقومات ديمومته، لذلك يتوجب على البنوك التقليدية أن تمنحه حقه من الاهتمام والدراسة، ومحاولة الاستفادة من ابتكارات التكنولوجيا المالية وتجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا المجال؛ للتخلص من التحديات والمشاكل التي تعيق تعميم استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية تعزيزاً لخدمات الصيرفة الالكترونية والارتقاء بها، لأن حسن استغلال هذه التقنية هي من عوامل عصرنة المنظومة المصرفية لمواكبة تحديات العصر ومواجهة ضغط المنافسة لجذب العملاء. توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أسهم تكنولوجيا المعومات والاتصال في تغيير ملامح الخريطة المصرفية وظهور ما يعرف بالصيرفة الالكترونية، حيث ساهمت في تغيير نمط عمل البنوك التقليدية، والتوسع في استخدام الصيرفة الإلكترونية وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة، كما حدث تغييرا جذريا من خلال التحول إلى الإعتماد على وسائل الدفع الحديثة عبر تطبيقات الهاتف المحمول.

---

[1] Vulfs Kozlinskis, **(2016):** Growing Instability Of The Socio- Economic System, Journal of business management, No 11, p32.

[2] مصطفى كمال السيد طايل ،**(2009)**: الصناعة المصرفية في ظل العولمة، الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت – لبنان، ص 159.

- هناك مجموعة من الفروق الواضحة بين الصيرفة الالكترونية وما جاءت به التكنولوجيا المالية في العديد من المجالات ليس فقط قنوات التوزيع وإنما عمليات التمويل أيضاً عن طريق مجموعة من المنتجات التي تعتبر الأقل تكلفة والأسرع؛ إذا تم مقارنتها مع منتجات البنوك التقليدية، مع إجراء العميل التعاملات المالية والمصرفية بدون وساطة أي القضاء على المركزية وتحقيق اللامركزية في التعاملات؛

- تسعى البنوك لتقديم خدمات تمكنها من اكتساب مزايا تنافسية عبر إرضاء عملائها والاحتفاظ بهم، وقد ساعدت التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال البنوك على خدمة عملائها في أي مكان في العالم، ومن خلال أي قناة أو وسيلة يهتم بها العميل؛ حسب مسح EY Global Consumer Banking لعام 2014: شهدت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول نمواً سريعاً بينما تراجع أهمية الفروع بسرعة. رغم أن هذه الخدمات توفر الكثير من الأموال والوقت سواء بالنسبة للبنك أو العميل؛

- تعد كل من: العملات الرقمية، والصراف الآلي الحديثة: BATM، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، والذكاء الاصطناعي: الخوارزميات، والمشورة، والروبوتات، وتعلم الآلة، وتقنية البلوكشين: سلسة الكتل، من أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية الداعمة للصيرفة الالكترونية في البنوك، خاصة مع ارتفاع حجم التعاملات وفق للموقع statista، وموقع الصرافات الآلية: Radar CATM، وبنك التسويات الدولية؛

- إن احتمالية حدوث سيناريو من السيناريوهات الخمسة متساوية إلا أن أفكار العميل المسبقة وثقته بالتعامل مع البنوك التقليدية لسنوات، قد يجعل احتمالية التخلي عن البنوك التقليدية نهائيا صعبة إلى حد ما، خاصة أن البنوك تخضع لأطر وقوانين وتشريعات رسمية من قبل الحكومات، في حين لا تزال شركات التكنولوجيا المالية لم تعتمد بعد في العديد من الدول خاصة العربية منها، وبالتالي عدم وضع قوانين ولوائح تنظيمية خاصة بها، غير أن الجهود تعكس غير ذلك من خلال التوجه لتوفير بيئات رقابية تجريبية لاحتضان منتجات شركات التكنولوجيا المالية وجعلها أكثر فعالية قبل تعميمها؛

- سيكون من الممكن إنشاء بنك رقمي بالكامل عندما تتوجه البنوك نحو التعاملات غير الرقمية، أين يمكن الجمع بين الأعمال المصرفية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية لتقديم حلول رقمية أكثر كفاءة؛

من خلال النتائج المعروضة سابقاً يمكن أن نوصي بـ:

- ضرورة عقد تشارك بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك التقليدية من أجل الحفاظ على ثقة العملاء من البنوك، وتحقيق رغباتهم المالية والمصرفية بما يواكب العصر، من خلال عملية ابتكار تكنولوجيات جديدة، لتخفيض المخاطر والتحكم في الضوابط التي تحكم شركات التكنولوجيا المالية لكي يكون هناك تكامل لدعم القطاع المصرفي وتحقيق الشمول والاستقرار الماليين للأفراد والقطاع المصرفي؛

- إيجاد البيئة القانونية والتنظيمية للمؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية على المستوى الدولي، مع الاعتماد على خارطة طريق واضحة تشجع الخدمات المصرفية الالكترونية، وتسمح بالتوسع في تقديم هذه الخدمات خارج الفروع المصرفية التقليدية؛

المراجع:

- مسدور فارس، **(2005)**: النشاط الالكتروني كأداة لتفعيل اندماج المصارف الجزائرية في الاقتصاد العالمي، مجلة آفاق، العدد 4.
- ناظم محمد نوري الشمري، **(2008)**: الصيرفة الالكترونية لأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع،الطبعة 1،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان.
- أحمد صبيح عطية، **(2015)**: الصيرفة الالكترونية في العراق .. عناصر النجاح والإخفاق، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد 1 .
- عبد الكريم أحمد قندوز، **(2019): التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية** ، (صندوق النقد العربي،2019).
- حاتم داود اللواتي، **(2021)**: الخدمات المالية الالكترونية والتكنولوجيا المالية، غوازي للتكنولوجيا المالية،على الموقع التالي: https://www.youtube.com/watch?v=5UHGOEc1Z3c&ab_channel ، تاريخ الإطلاع: 15-04-2021.
- عبد المنعم هبة، **(2020)**: واقع وآفاق العملات الرقمية في الدول العربية، موجز سياسات، العدد 11، صندوق النقد العربي.
- عبد الكريم احمد قندوز، **(2019)**: التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية، صندوق النقد العربي
- علي محمد الخوري، **(2020)**: الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارت التكنولوجية المتسارعة، ط1، مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدولة العربية
- مصطفى كمال السيد طايل،**(2009)**: الصناعة المصرفية في ظل العولمة، الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت – لبنان.
- الاتحاد الافريقي، **(2020)**: مشروع إستراتيجية التحول الرقمي في إفريقيا (2020-2023).
- statista, **(2020)**: https://www.statista.com/statistics/480063/worldwide-it-spending-forecast -12-04-2021.
- Driga I, Isac C, **(2014)**: E-banking services – features, challenges and benefits,
- Winning through customer experience, EY Global Consumer Banking Survey

• Definition of fintech in English,Date of, online: https://en.oxforddictionaries.com, 22-10-2020 .

• Bank for international settlements, **Implication if fintech developments for bank and bank supervision**

• IBIS (2021): Ready, steady, go – Results of the third BIS survey on central bank digital currency.

• Bitcoin.com, (2020): What is a Bitcoin ATM? **https://www.bitcoin.com/bitcoin-atm/** -10-04-2021.

• Coin ATM Radar (2021):Bitcoin ATM Installations Growth https://coinatmradar.com/charts/growth/ 28-03-2021

• **statista**,(2021):Size of the blockchain technology market worldwide from 2017 to 2023 https://www.statista.com/statistics/647231/worldwide-blockchain-technology-market-size/ -15-04-2021.

• **Technology and innovation in the insurance sector**: date of view: 02/04/2021, available at: https://www.oecd.org/pensions/Technology-and-innovation-in-the-insurance-sector.pdF .-14-04-2021.

• Fintech developments in the Insurance Industry: IAIS "International Association of Insurance Industry,21/02/2021 : www.iaisweb.org/file/65625/report-on-fintech-developments-in-the-insurance-industry

• **Implications de la technologie financière**, (2018): Atelier n° 6, assurer l'avenir de la réglementation et du control bancaires, international conférence of banking supervisors. avaible on : https://www.bis.org/bcbs/events/icbs20/ws5_fr.pdf,

• IMOLA DRIGA, CLAUDIA ISAC, (2014): e-banking services – features, challenges and benefits, Annals of the University of Petrosani, Economics,

• **Implications de la technologie financière**, (2017): Atelier n° 5, assurer l'avenir de la réglementation et du control bancaires, international conférence of banking supervisors. avaible on : https://www.bis.org/bcbs/publ/d415.pdf)

• Vulfs Kozlinskis, (2016): Growing Instability Of The Socio- Economic System, Journal of business management, No 11,

اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري

- بودلال علي[1]
- براحي خير الدين [2]

ملخص: يتطرق البحث في البداية إلى سرد مختصر لوسائل الدفع الالكتروني بالجزائر وما تحقق فيه من إنجازات، كما يبرز البحث أهم التحديات المستقبلية التي ستقلل من حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الإطار الرسمي ،والتوصيات المقترحة للتعامل مع هذا الإجراء وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً :ماهية وسائل الدفع الالكتروني: والذي يشرح وسائل ،خصائص و أنواع الدفع المسبق،ومزايا الدفع الالكتروني.

ثانيا:واقع الدفع الالكتروني في الجزائر:والذي يسرد ما توصلت إليه الجزائر في مجال التعاملات الالكترونية والتي لها انعكاس مباشر على فعالية النظام المصرفي الجزائري.

ثالثا :القطاع غير الرسمي في الجزائر: ويستعرض هذا المحور القضايا المتعلقة بالقطاع غير الرسمي ،أسبابه وعوامل استفحال الظاهرة في الاقتصاد الوطني خصوصا الكتلة النقدية المتداولة غير رسميا.

رابعا: الجهود المبذولة لاستقطاب الكتلة النقدية خارج الدورة الاقتصادية الرسمية: ويوضح هذا المحور الجهود المبذولة والمساعي الحثيثة التي تهيئ المناخ الملائم لتعبئة أكبر للموارد عن طريق وسائل الدفع الالكتروني.

خامسا: توصيات لتطوير أساليب الدفع الالكتروني المستقبلي: ويختم هذا المحور الورقة حيث يعرض مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير الدفع الالكتروني وتفعيل المنظومة البنكية.

الكلمات الدالة:وسائل الدفع الالكترونية, تحديث وسائل الدفع في الجزائر،القطاع غير الرسمي في الجزائر،النظام المصرفي الجزائري.

Résumé: L'etude toucher d'abord un bref compte rendu des moyens de paiement électronique en Algérie et vérifier les réalisations, souligne aussi l'étude des défis les plus importants de l'avenir, ce qui permettra de réduire la masse monétaire en circulation en dehors du cadre formel, les recommandations proposées pour faire face à cette procédure à travers les thèmes suivants:

Premièrement: quels moyens de paiement électronique: ce qui explique les moyens, les caractéristiques et les types de prépaiement, les avantages du paiement électronique.

Deuxièmement, la réalité du paiement électronique en Algérie: qui énumère les conclusions de l'Algérie dans le domaine du commerce électronique, qui ont une réflexion directe sur l'efficacité du système bancaire algérien.

Troisièmement: le secteur informel en Algérie: cet axe et examine les questions liées au secteur informel, ses causes et ses facteurs aggravants qui apparaissent dans l'économie nationale, en particulier la masse monétaire est pas officiellement.

Quatrièmement, les efforts pour attirer la masse monétaire en dehors du cycle économique officiel: explique cet axe efforts inlassables et les efforts qui créent un climat propice à une plus grande mobilisation des ressources par les moyens de paiement électronique.

Cinquième: recommandations pour le développement de futures méthodes de paiement électronique: Il conclut cet axe où le papier présente un ensemble de propositions qui pourraient contribuer au développement du paiement électronique et l'activation du système bancaire.

Mots clés: moyens de paiement, mise à jour et modes de paiement électroniques en Algérie, le secteur informel en Algérie, le système bancaire algérien.

---

[1] الأستاذ الدكتور: -جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان-

[2] الدكتور: - جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان-

المقدمة :

يعتبر نظام و وسائل الدفع الالكتروني لأي اقتصاد مؤشراً عن مدى سيره و تطوره ، و هو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن تطوير و تحديث وسائل الدفع أولوية، اعتبارا لوسائل الدفع التقليدية التي لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات و الصفقات وأيضا للتقليل من المعاملات النقدية البحتة و التخفيف من حدة القطاع غير الرسمي في الجزائر (الكتلة النقدية المتداولة غير رسميا) . و لقد سمح التطور التكنولوجي باستحداث وسائل دفع الكترونية، غير مكلفة ، لكن العمل بها يتطلب تنظيماً قانونياً محكما و الجزائر كباقي الدول مدركة تماما لهذه الضرورة، في ظل هذه الشروط نتساءل عما إذا كانت وسائل الدفع المعاصرة قد أثبتت فعاليتها مقارنة بالوسائل التقليدية مما سيسمح لها بأخذ مكان الوسائل التقليدية بصورة كاملة [1].

1.**تعريف الدفع الالكتروني** :

الدفع الإلكتروني هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها حكومة دبي الإلكترونية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة. وتدعم خاصية الدفع الإلكتروني البطاقات الائتمانية الرئيسة بالإضافة إلى الدرهم الإلكتروني، وبطاقات حكومة دبي الإلكترونية، والخصم المباشر من الحساب[2].

1-1-<u>وسائل الدفع الالكتروني:</u>

- **عن طريق البطاقات مسبقة الدفع** :

أداة دفع وسحب نقدي ، يصدرها بنك تجاري أو مؤسسة مالية ، تمكِّن حاملها من الشراء بالأجل على ذمة مصدرها ، ومن الحصول على النقد اقتراضاً من مصدرها أو من غيره بضمانه ، وتمكنه من الحصول على خدمات خاصة البطاقة مسبقة الدفع هي بطاقة ابتدائية تقوم فكرتها على أساس أن تُودع أنت مبلغ محدد في حساب بطاقتك الائتمانية مسبقة الدفع، و كلما قمت بعملية الشراء باستخدام البطاقة مسبقة الدفع يتم الخصم من الرصيد الائتماني المتوفر بها، هذا يعني أنه عندما تحصل على بطاقة ائتمان مُسبقة الدفع و جديدة فإن الرصيد المتوفر بها هو صفر و يحتاج الأمر أن تقوم بتعبئتها من حسابك الخاص.

---

[1] د.صالح الياس :"مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة"مداخلة في ملتقى دولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية عرض تجارب دولية (2014)

[2] بلهاشمي جيلالي طارق، "الإصلاحات المصرفية في الجزائر"، مجلة آفاق، العدد 04، الجمعية العلمية الثقافية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، سبتمبر 2005، ص 60.

- **خصائص البطاقات مسبقة الدفع:**

بطاقات الائتمان المدفوعة مسبقا أكثر آمنا من حمل المال لأن الرصيد الذي تودعه بها عادة ما يكون قليلاً، فإذا تعرضت لعملية احتيال على الانترنت أو أثناء سفرك جراء استخدامك للبطاقة فإن المبلغ الذي قد يضيع عليك سيكون قليل ·كما ذكرنا سابقاً بأنه لا فوائد على مُشترياتك التي تدفعها باستخدام بطاقة الائتمان مُسبقة الدفع، لأن البنك لم يقم بإقراضك بل أنت اشتريت من أموالك التي أودعتها في رصيد البطاقة عندما تشتري بواسطة بطاقة الائتمان المُسبقة الدفع فإنك تحصل على معظم مزايا بطاقة الائتمان العادية مثل التأمين على المُشتريات و التأمين أثناء السفر وحجز الفنادق وتأجير الانتقالات, والحالات الطارئة, والدفع الالكتروني والسحب من أجهزة الصرف الآلي و تنفيذ كافة تعاملات الشراء، لأن شركة بطاقة الائتمان (ماستركارد على سبيل المثال) و البنك يستفيدان من عمليات الشراء التي تقوم بها بأن يحصلوا على عمولة من الجهة التي باعتك نظير تقديمهم لتسهيلات الدفع مع بطاقة الائتمان مُسبقة الدفع ليس هناك أي رسوم تمويل أو فوائد ولن تتعرض لتراكم الديون, لأنه إذا اشتريت بكامل المبلغ الذي أنت قمت بإيداعه في حساب بطاقتك الائتمانية مُسبقة الدفع فسوق تتوقف عن الشراء، مما يعني أن عمليات الإنفاق تحت سيطرتك.

<u>أنواع بطاقات الدفع المسبق:</u>

يوجد هناك عدة أنواع من بطاقات الدفع التي تصدرها البنوك، إلا أن أكثر هذه البطاقات شيوعاً هي:***ATM Card*بطاقة الحسم- الصرّاف الآلي، *Crédit Card* بطاقة الائتمان ، *Débit Card* بطاقة القيد الائتمانية.***

عن طريق المواقع الالكترونية أو الحسابات:

وهي عبارة عن خدمة لنقل الأموال عن طريق الانترنت من طرف لطرف أخر و يتم استخدامها بشكل رئيسي للتسوق الالكتروني و الشراء الأمن عن طريق الانترنت ومن أهم هذه المواقع نذكر: موقع paypal

- ***خصائص موقع* paypal** : هذا الموقع ليس فقط وسيلة دفع ولكنه أيضا عبارة عن وسيلة إيداع بل هي أيضا وسيلة لاستقبال الأموال وهذه الخاصية فتحت مجالا واسعا لانتقال الأموال من فرد لفرد عن طريق الانترنت، و تعمل كوسيط بين البائع و المشتري وهي منتشرة عالميا لكنها غير متوفرة في كثير من الدول العربية.

- **Bank transfers :(عن طريق الحوالات المصرفية**

عن طريق شركات التحويل :

1-2- **تقسيم وسائل الدفع على حسب أشكال التجارة الالكترونية:**

وسائل الدفع الالكتروني في هذا النموذج تتمثل في : ·شبكات التحويل المالي و الالكتروني، الاعتماد البنكي، ·الشيكات الالكترونية

1-3-المعايير المعتمدة في اختيار وسائل الدفع:

هناك عدة معايير معتمدة في اختيار وسيلة الدفع لأكثر من نوع من أنواع التجارة الالكترونية **و نذكر أهمها** : طبيعة عملية التبادل الالكتروني

·طريقة التسوية أو المقاصة ، ·أسلوب حماية عملية الدفع الالكتروني و التأكد من هوية الدافع، ·المخاطرة المتعلقة بعملية الدفع الالكتروني و التزوير و الاحتيال.

1-4-مزايا وسائل الدفع الالكتروني :

- تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.
- تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

إن أسلوب الدفع بواسطة بطاقات الائتمان عبر الإنترنت هو أكثر أشكال السداد ارتباطاً بالتسويق الإلكتروني ، و تعتبر عملية تحويل النقود في صلب أي معاملات تجارية عبر الإنترنت من أكثر التحديات التي تواجه التسويق الإلكتروني ، لذا أصبح هناك اتجاه نحو استخدام برمجيات خاصة لتأمين وسائل السداد الإلكتروني ، وترسيخ ثقة العملاء بها مثل برنامج. Secure Electronic Transactions

1-5-عيوب الدفع الالكتروني:

- **بالنسبة لحامله:**زيادة الإنفاق عما يتجاوز القدرة المالية وعدم سداد حامل البطاقة في الوقت المحدد وهذا ما يضع حاملها في القائمة السوداء.
- **بالنسبة للتاجر:**إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويجعل اسمه ضمن القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

- **بالنسبة لمصدرها:**أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.[1]

2 - واقع الدفع الالكتروني في الجزائر:[2]

تعرف الجزائر تطورا متميزا بالنسبة لآليات الدفع الالكتروني فيهدا الميدان فبريد الجزائر الذي قد وزع قبل نهاية 2009 قرابة 4 ملايين بطاقة دفع الكتروني إلى جانب العديد من البنوك العمومية والخاصة التي تشارك في هذه العملية والتي قامت بتوزيع آلاف البطاقات الالكترونية على زبائنها، غير أن بطاقات الدفع الالكترونية تختلف تماما عن بطاقات الائتمان هذه الأخيرة عبارة عن قروض محددة بنقطة استدلالية حسب مداخيل كل زبون ويمكن للزبون أن يستعملها حتى ولو لم يكن في حسابه البنكي دينارا واحدا بينما بطاقات الدفع الالكترونية فهي مربوطة بالحساب البنكي للزبون، كما أنها محددة بمبلغ زهيد لا يتجاوز 5000 دينار شهريا كأقصى حد يمكن للزبون أن يسحب أمواله من الشباك الالكتروني، ولكن في بعض المناطق النائية تم فرض سحب أجور المتقاعدين بالبطاقة الالكترونية رغم أنه لا يوجد أي قانون يفرض ذلك، كما أن أجور المتقاعدين تتجاوز الحد الأقصى للسحب، مما يعني أن بريد الجزائر و رغم توزيعه لعدد معتبر من بطاقات الدفع الالكتروني إلا أنه لم يتمكن من إقناع الكثير من الجزائريين خاصة من كبار السن باستعمال البطاقة البنكية ستيم نظرا لعدم الثقة في هذه الآلية الجديدة للدفع والعمولة المرتفعة التي تقتطع من حساب الزبون عند كل عملية مالية والتي تفوق نظيرتها العادية[3].

كما أن آليات الدفع تطورت كثيرا في المطارات والفنادق الكبرى خاصة بالعاصمة فبإمكان صاحب حساب بنكي بالعملة الصعبة في بنك القرض الشعبي الجزائري أن يحصل على بطاقة ائتمان عالمية **ماستر كارد أو فيزا كارد** شريطة أن لا يقل حسابه البنكي عن 1500 أورو، كما أنه بإمكان المغتربين الجزائريين والسياح الأجانب الذين يأتون للجزائر استعمال بطاقات الائتمان لديهم بسهولة في المطار وفي الفنادق الكبرى خاصة بالعاصمة فبإمكان صاحب حساب بنكي بالعملة الصعبة فيبنك القرض الشعبي الجزائري أن يحصل على بطاقة ائتمان عالمية ماستر كارد أو فيزا كارد شريطة أن لا يقل حسابه البنكي عن 1500 أورو[4]، كما أنه بإمكان المغتربين

---

[1] عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية عرض تجارب دولية (2014) ل د.منصوري الزين :وسائل وانظمة الدفع والسداد الالكتروني-عوامل الانتشار وشروط النجاح"

[2] Modernisation Des Moyens De Paiement", BNA REPERE, 2eme Année, N°13, Février 2003, p 1.

[3] المادة 06 من نفس القانون تنص على "كل دفع بمبلغ أعلى من القيمة المحددة من قبل القانون يجب أن تتم عن طريق وسائل الدفع عبر الدوائر البنكية والمالية".

[4] www.bank.org/arabic/period3

الجزائريين والسياح الأجانب الذين يأتون للجزائر استعمال بطاقات الائتمان لديهم بسهولة في المطار وفي الفنادق الكبرى أخيرا و كخلاصة فإن ظاهرة العولمة عززتها التطورات الحاصلة في مختلف تكنولوجيا الاتصال ، مما سرع في وتيرتها غزى عدة ميادين منها الاقتصاد حيث جعل دولا تعرف تطورا رهيبا في مجال التجارة الإلكترونية و تشكل فجوة كبيرة بينها و بين الدول الأخرى تعرف تأخرا كبيرا و لم تصل دول العالم المتقدم إلى هذا المستوى إلا بالاهتمام بالعلم و تطبيقه في جميع المجالات .[1]

3 - القطاع غير الرسمي في الجزائر أهم التطورات:

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي القطاع غير الرسمي ، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية الخفية التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني و لم تخضع للضرائب.

و تؤكد الدراسات التي تمت في ذلك المجال ضخامة حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة القطاع غير الرسمي في الجزائر يمكن أن يتراوح بين 20% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام [2]. وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع حوالي 08 مليار دولار أمريكي من أجمالي الدخل الوطني [3].

بلغ حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر 60 مليار دولار، ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام نهاية 2011، وبات التوسع المتواصل لحجم الاقتصاد الموازي يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الجزائري. وقال وزير التجارة الجزائري مصطفى بن بادة، إن النشاطات الاقتصادية أصبحت تشمل جميع فروع النشاط من الخدمات إلى الصناعة والتحويل والفلاحة والتجارة الخارجية والتوزيع، بسبب التكلفة الباهظة للعمل في إطار القوانين التي تضعها الدولة (عبد الوهاب بوكروح2012)[4]

و كما أن ظاهرة القطاع غير الرسمي متعددة الأبعاد، فهي أيضا متعددة الأسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر على النسق ألقيمي و السلوك الاجتماعي، و أفرز أوجه نشاط لم تكن

[1] Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement", Document Interne De La Banque D'Algérie, Février 2005, p [19-23].

[2] : براهيم بن جابر رئيس الغرفة التجارية و الصناعية في الجزائر : **2007** .

[3] عبد الوهاب بوكروح2012 مارس جريدة الفجر

[4] Lautier B(1994) " L'économie Informelle dans le Tiers Monde Edit la découverte PP41-51

موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب ، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي و غير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة ، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، و مع تقلص القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي [1]. و الموضوع يخص معالجة السوق الموازية أو ما يعرف بالقطاع غير الرسمي من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والمعرفة وهي وجهة نظر مهمة بل لازمة لواضعي السياسات والحكومة في إداراتهم للشأن الاقتصادي والاجتماعي خاصة وأن القطاع المذكور يختزن كتلة نقدية مهمة تزيد قليلا عن 34 مليار دولار أي 27 بالمائة من حجم النقد المتداول في الاقتصاد و 46 بالمائة من إجمالي النشاط،أرقام كهذه تؤشر إلى نتيجة واحدة وهي أن النشاط الموازي في الجزائر لم يعد قطاعا غير رسمي فقط بل اقتصادا موازيا كاملا يتمتع بجميع قواعد السوق وتشكيل القيمة وتراكم رأس المال.

و على جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع و عوامل الإنتاج و الصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية و ذلك من خلا ل التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب و العرض و الأسعار في الأسواق الرسمية.

كما أن جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية و ارتفاع معدلات الإستقطاع الضريبي، و الأسعار الحدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية ، خلق في ظل ضعف العقوبات ، و تواضع إمكانيات الإدارة المنفذة حوافز قوية للتهرب و الغش الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة الخفية على مختلف المستويات.

أيضا اعترف الخبراء الاقتصاديين بفشل حكومة سلال في امتصاص نحو 4000 مليار دينار من التداول المشبوه في السوق الموازية، وهو ما تُرجم في تمرير قانون المالية 2016، الذي جاء بفرض رسوم جبائية وضرائب جديدة على أسعار الكهرباء ووقود المركبات.وحدث هذا بالرغم من الحملة التي شنها الطاقم الوزاري منذ أشهر من هذه السنة، مستعملين فيها كل الوسائل القانونية والإعلامية، من أجل استرجاع الكتلة النقدية من التداول غير الرسمي وإيداعها في المصارف لغرض استغلالها في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد جرّاء تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية ، **موازاة مع تقارير البنك المركزي الجزائري، التي**

كشفت عن حجم الأموال المتداولة خارج المصارف تقدر بنحو 1500 مليار، بينما تتطابق تقارير أخرى في التأكيد على أن المبلغ الحقيقي يتجاوز فعليًا 4000 مليار دينار.

وراهن وزير المالية السابق عبد الرحمن بن خالفة فور تعيينه بالتشكيل الحكومي، على إقناع السلطات العليا بالتسامح مع أصحاب "الأموال المشبوهة" التي تغرق السوق الموازية، عبر مخطط الامتثال الضريبي الطوعي، رغم عاصفة الانتقادات التي وجهتها أطراف سياسية بمبرر أن السلطة تتواطأ مع مئات رجال الأعمال الذين تلاحقهم شبهات الفساد لغرض "حمايتهم" بدل محاسبتهم عن مصادر جمع ثرواتهم الخيالية في ظرف وجيز.

-المكون غير المشروع من القطاع غير الرسمي في الجزائر :يتضمن ثلاثة عناصر: التهريب وأنواعه، تراكم رأس المال، مسؤولية القطاع الاستهلاكي.

4 - الأفاق المستقبلية للدفع والسداد الالكتروني في الجزائر لاستقطاب القطاع غير الرسمي:

والتي سوف نعرض فيها نوع من التفصيل: **الإجراءات الكفيلة لاستقطاب ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر و بالأخص الكتلة النقدية المتداولة خارج المجال الرسمي للاقتصاد:**

يعتبر مشكل الكتلة النقدية المتداولة في السوق غير الرسمية ، أحد أهم المشاكل التي تعيق تطور الاقتصاد الوطني، فضلاً عن حاجة البلاد الملحة لهذه الأموال بعد انهيار أسعار النفط وشح مدا خيل البلاد، وعليه نرى في استرجاع جزء كبير من تلك الأموال إتباع الإجراءات الآتية:[1]

من اجل الحد أو التخفيف من ظاهرة ا القطاع غير الرسمي في الجزائر ينبغي إتباع الإجراءات الفعالة الآتية:

-إصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العالمي.

-مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي.

-تشديد العقوبات على التهرب الضريبي.

-الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير القوانين التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة والنمو [2]

[1] -2016 8219الصادرة بتاريخ 24-جويليةجريدةالخبراليومية رقم

[2] **د.بودلال علي (2014)**: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة(2000-2010). "مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية_مقال بعنوان:" **العدد 65** ص ص 07-25.

- تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة في القطاع غير الرسمي كأول خطوة في الحل، حيث أن البنك المركزي (بنك الجزائر) يملك من الإمكانيات ما يؤهله لحساب وتحديد مبلغ هذه الكتلة بدرجة تقترب كثيراً من حجمها الحقيقي، وذلك بالتعاون مع البنوك التي يملك كل أرقامها، وأيضاً مع مصالح أخرى كمصلحة الضرائب.

فهناك تضارب كبير في الأرقام والبيانات بين مصالح الدولة الجزائرية وحتى الخارجية، مما أدى إلى عدم تحديد حجم هذه الكتلة بشكل يقترب كثيراً من حجمها الحقيقي، وبالتالي العمل على إعادتها إلى الدائرة البنكية، حسب **تصرّيح الوزير الأول بأنها تقدّر بحوالي 3700 مليار دينار**،. مع الإشارة إلى أن تقريراً نشرته الخارجية الأمريكية في أكتوبر 2015 حول تبييض الأموال والجرائم المالية في العالم أشار إلى أن **الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي في الجزائر** تقدّر **بين 30 إلى 50 في المائة من الناتج الداخلي الخام** للبلد، مما يعني أنها تتراوح بين 5000 و8000 مليار دينارجزائري.

- إلغاء نسبة الضريبة المفروضة على الأموال المطلوب إعادتها إلى الدائرة البنكية والمقدرة بـ 7 في المائة، في إطار ما يعرف بالتصريح الطوعي، إذ لم يعد لهذه الضريبة معنى بعد بدء العمل بالقرض ألسندي والذي يدعو إلى استقطاب الأموال مقابل عائد وليس ضريبة.
- تفعيل القوانين المجبرة على التعامل بالشيك ووسائل الدفع الكتابية والبطاقات البنكية للتقليل من التعامل الكبير بالسيولة خاصة في السوق الموازية.
- القضاء على سوق الصرف الموازية في الجزائر بتحرير سوق الصرف بشكل عام، حيث أضحت الجزائر من البلدان القليلة في العالم والتي لا زالت تعاني من هذه المشكلة، أي وجود سوقين للصرف وبينهما فارق كبير في السعر يصل إلى حوالي 50 في المائة، وذلك رغم وجود الأطر القانونية التي تسمح بإنشاء مكاتب صرف معتمدة، والتي تتطلب إعادة النظر في ظروف عملها من طرف السلطات .إنّ وجود سوق موازية للصرف والتي تستقطب أموالا كبيرة، سبّب عدة مشاكل للاقتصاد الوطني، وإن توحيد سوق الصرف من حيث السعر بين البنوك ومكاتب الصرافة المعتمدة، مع اختلاف بسيط في الهوامش بعد تحريرها كفيل بأن يجعل المتعاملين الاقتصاديين وحتى الأفراد يلجأون إلى البنوك لتقديم أموالهم من العملة الوطنية بغرض تحويلها، أو إلى مكاتب الصرافة، وهذه الأخيرة تكون مضطرة إلى تحويلها إلى البنوك بقوة القانون لإيداعها والتصريح بها، وهذا من شأنه أن يعيد جزءًا هامًا من الكتلة النقدية إلى الدائرة البنكية.

- التفكير في استبدال العملة الورقية المتداولة وذلك كآخر حل يمكن أن يلجأ إليه البنك المركزي، خاصة بعد أن بدت بوادر فشل عملية التصريح الضريبي الطوعي وبعده القرض ألسندي.
- التفكير في فتح بنوك إسلامية أو فتح المجال أمام الخواص المحليين أو الأجانب للاستثمار في هذا المجال وإذا تعذر الأمر من المفروض فتح مكاتب على مستوى البنوك المتواجدة تتعامل بالمنهج الإسلامي حتى تسمح لبعض المودعين إيداع أموالهم المتواجدة في القطاع غير الرسمي.

الخاتمة :

من خلال إعدادنا لهذا البحث لمسنا في دراستنا أنه أصبح من الضروري أن تنهض الجزائر باقتصادها و ترفع التحدي لتساير ركب الدول السارية إلى التقدم و الدخول إلى التجارة الإلكترونية واستعمال وسائل الدفع الالكترونية لما لها من ايجابيات وسرعة في أداء المعاملات ،و يكون هذا بإتباع أساليب حديثة بما يتلاءم مع الأوضاع و المتغيرات الجديدة للاقتصاد الجزائري في ظل تهاوي أسعار المحروقات ومحاولة استقطاب أكثر للكتلة النقدية الضخمة المحركة للقطاع الموازي.،كذالك على القائمين على تسيير الشؤون الاقتصادية خصوص المصرفية،فتح آفاق واسعة أمام الأعوان و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى اختراق الأسواق العالمية ومنح تسهيلات بنكية وفق الأطر الحديثة ، و تحديث المؤسسات المصرفية خاصة فيما يتعلق بأساليب الدفع الإلكترونية.

في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة **يوصي الباحث بما يلي**.

- ضرورة قيام البنك بدور توعوي أكبر للتعريف بالخدمات المصرفية لالكترونية.
- قيام الحكومة والمؤسسات المالية بتوفير بنية تحتية مناسبة.
- تسهيل الإجراءات الإدارية لإدماج القطاع غير الرسمي إلى الجانب الرسمي (التراخيص الإدارية-الإجراءات المالية والتجارية...الخ)
- ضرورة وجود تسيير جيد للحاكمية، مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها تسهل عملية الدفع الالكتروني وتفعيل المنظومة المصرفية في الجزائر.

المراجع:

1-يايسي فريد، الملتقى الذي نظمه مركز تطوير التكنولوجيا الحديثة بالتعاون مع الشركة الكندية لمحطات الدفع الالكتروني المباشر، 14 ديسمبر 2005.

2- بلهاشمي جيلالي طارق، "الإصلاحات المصرفية في الجزائر"، مجلة آفاق، العدد 04، الجمعية العلمية الثقافية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، سبتمبر 2005، ص .60

3- مرسوم تنفيذي رقم 05-442، مؤرخ في 06 فبراير 2005، الصادر بالجريدة الرسمية، رقم 75، بتاريخ: 20 نوفمبر 2005. - المادة 06 من نفس القانون تنص على "كل دفع بمبلغ أعلى من القيمة المحددة من قبل القانون يجب أن تتم عن طريق وسائل الدفع عبر الدوائر البنكية والمالية".

4- إبراهيم بن جابر رئيس الغرفة التجارية و الصناعية في الجزائر: 7**200**

5- **د.بودلال علي**: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقيمية للفترة(2000-2010). "مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية:**2014**" **العدد 65** ص ص 07-.25

6- د.بودلال علي:"**تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر** "دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير.جامعة تلمسان منشورة.ص ص بتصرف.2007.

7- د.صالح الياس :"مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة"مداخلة في ملتقى دولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية عرض تجارب دولية (2014)

عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية عرض تجارب دولية (2014) .

8-د.منصوري الزين :وسائل وأنظمة الدفع والسداد. الصادرة بتاريخ 24-جويلية 2016جريدة الخبر اليومية رقم 98219

1-"Système De Paiements éléments Pour Une Solution Interbancaire", BNA Finance, 2éme Année, N°6, Octobre/Décembre 2003,

2-"Trois Etapes Pour Un Nouveau Système De Paiement", BDL Revue, N°03, Décembre, 2004,.

3-"Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement", Document Interne De La Banque D'Algérie, Février 2005,

4-"Nouvelles Dispositions Pour Les Emission De Chèques", Media Banque, N°78, Juillet 2005,

5-"Les Existence D'une Economie Moderne Et Perforante", Media Banque, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N° 76, Février/Mars 2005,

6-"Modernisation Des Moyens De Paiement", BNA REPERE, 2eme Année, N°13, Février 2003,

7-"Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2002, Banque D'Algérie, Juin 2002

8-"Réforme De L'infrastructure Du Système Et Instruments De Paiements", BNA Finance, N° 3, Janvier/Mars 2005,

9-Abdelhamid Hadj Arabe, "Les Risques Lies Aux Systèmes De Paiement", Media Banque, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N°81, Décembre 2005/Janvier 2006,

10 -"Système RTGS", Document Interne De La Banque D'Algérie, 13 Mai 2005,

11-"Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2001,

12-"Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement", Document Interne De La Banque D'Algérie, Février 2005,

13- Lautier B(1994) " L'économie Informelle dans le Tiers Monde Edit la découverte

الأنترنت

www.merketing-etude.com1-
www.Bank.Of.cd.com
.

دور وسائل الدفع الالكترونية في استقطاب الكتلة النقدية من القطاع غير الرسمي

- بن دراوي رشيدة[1]
- دوش ليلى[2]
- د سنوسي قويدر[3]

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى عرض واقع وسائل الدفع الحديثة في المنظومة المصرفية الجزائرية وعوائقها، وأهم الجهود والإجراءات الكفيلة باستقطاب الكتلة النقدية من القطاع غير الرسمي من خلال هذه الوسائل. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية لا زالت تسعى إلى تطوير وسائل الدفع الالكترونية ومنظومتها المصرفية، كما أن هذه الوسائل تؤدي بتحويل الكتلة النقدية من القطاع غير الرسمي إلى القطاع البنكي وهو ما يتيح للبنوك فرصة تمويل زبائنها بأريحية.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الالكترونية، المنظومة المصرفية، القطاع غير الرسمي، الكتلة النقدية .

Abstract:
This study aims to present the reality of modern means of payment in the Algerian banking system, and the most important efforts and measures to attract the money supply from the informal sector through these means. The study concluded that Algerian banks are still trying to develop electronic payment methods and their banking system, and that these means lead to the transfer of money mass from the informal sector to the banking sector, which gives banks the possibility to comfortably finance their customers.

Keywords: electronic payment methods, banking system, informal sector, money supply.

مقدمة

تلعب النقود والمصارف دورا رياديا متميزا في عالم اليوم، كما تعد القلب النابض في الحياة الاقتصادية وحجر الزاوية في الاقتصاد المعاصر، إذ تعتبر من أقدم النظم الاقتصادية كما أنها عاصرت الإنسان منذ آلاف السنين. وقد مرت بتطور تدريجي مساير لتطور الاقتصاد فأصبح من أولويات البنوك تحديث وسائل الدفع للتقليل من المعاملات النقدية البحثة والتخفيف من القطاع غير الرسمي والذي انتشر في الجزائر بشكل واسع بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي في 1990، وقد ظهرت الأنشطة الموازية في معظم قطاعات الاقتصاد الجزائري وأصبحت جنبا إلى جنب مع قطاعات الاقتصاد الرسمي. في خضام هذه التطورات أصبح على الجزائر الارتقاء

[1] طالبة دكتوراه rachida.bendraoui@univ-tlemcen.dz
[2] طالبة دكتوراه leila.douch@univ-tlemcen.dz
[3] أستاذ محاضر – أ - senoucibdl@yahoo.fr مخبر إدارة الأفراد والمنظمات LARMHO" جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-"

بنظامها المصرفي وتحديث نظام الدفع، فتبنت العديد من التقنيات الحديثة وقامت بعصرنة البنوك كجزء من الإصلاحات المصرفية والمالية وشرعت في تنفيذ مشروع تحديث وسائل الدفع انطلاقا من سنة 2005.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع حديث ويحتل مكانة مهمة في اقتصاديات العالم بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، ويتمثل في وسائل الدفع وكيف لها أن تساعد في تسهيل العمليات الاقتصادية بالمزامنة مع استمرارية ظهور تطورات في هذا المجال، بالإضافة إلى محاولة إيجاد حلول تساعد على امتصاص الكتلة النقدية بواسطتها من القطاع غير الرسمي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق وفهم ما يلي:

- معرفة مختلف وسائل الدفع الحديثة في الجزائر؛
- التعرف على العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؛
- الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في زيادة وعي أصحاب القرار بأهمية وسائل الدفع الحديثة في استقطاب الكتلة النقدية.

الدراسات السابقة:

دراسة بودلال علي مقال منشور في مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة جامعة المسيلة سنة 2018 بعنوان " اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الإقتصاد الجزائري"

هدفت هذه الدراسة إلى سرد مختصر لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وما تحققه هذه الأخيرة من انجازات بالإضافة إلى التحديات المستقبلية التي ستقلل من حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الإطار الرسمي (السوق الموازية) وخلصت إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- قيام الحكومة والمؤسسات المالية بتوفير بنية تحتية مناسبة؛
- ضرورة قيام البنك بدور توعوي أكبر للتعريف بالخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية لإدماج القطاع غير الرسمي إلى الجانب الرسمي. (علي، 2018)

دراسة عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراف مقال منشور في مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية- المجلد 13 العدد 03 سنة 2020 بعنوان " فعالية وسائل الدفع

الإلكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا Covid-19 بطاقة الدفع الإلكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا

توصلت الدراسة إلى أن استخدام خدمات الدفع الإلكتروني التي تقدمها البطاقة الذهبية يساهم في تجنب الاحتكاك والطوابير داخل مكاتب البريد ويشجع الناس على المكوث في المنازل بإجراء المعاملات عن بعد كدفع الفواتير، تحويل الأموال ويقلل من خطر تداول العملات النقدية التي قد تكون موبوءة (لعراف، 2020)

محاور الدراسة:

من أجل معالجة ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

1. التأصيل النظري لوسائل الدفع الحديثة؛
2. واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر؛
3. دور وسائل الدفع الحديثة في استقطاب الكتلة النقدية.

المحور الأول :التأصيل النظري لوسائل الدفع الحديثة

1 - ماهية وسائل الدفع الإلكتروني

ظهرت وسائل الدفع منذ الأزل بداية بالتبادل السلعي أو ما يعرف بنظام المقايضة، لكن مع التقدم الاقتصادي وعدم إيجاد مقياس مشترك للقيم في كل الحالات أصبح ضروريا إيجاد طريقة جديدة للوفاء بالالتزامات سرعان ما ظهرت مرحلة النقود المعدنية من الذهب والفضة والبرونز وغيرها(النقود الموزونة، النقود الحسابية، النقود المسكوكة (المضروبة) (سعودي، 2018، الصفحات 30-31)، ثم ظهر نظام النقود الورقية تليها النقود الكتابية ومع ظهور عالم التجارة الالكترونية بات لزاما على المجتمع أن يطور وسائل دفع تناسب المعاملات الاقتصادية التي تتم الكترونيا، ومن هنا ظهرت وسائل الدفع الالكترونية. (مطر، 2013، صفحة 25) كان أول ظهور لهذه البطاقات في عام 1914 في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت في فرنسا وباقي الدول الأوروبية، ثم أخذت في الانتشار السريع والواسع لتشمل معظم بلدان العالم الإسلامية وغير الإسلامية(الحمادة، 2018، صفحة 11).

1-1 <u>تعريف الدفع الإلكتروني</u>:

هو عبارة عن عملة نقدية أو مال يتم تبادلها بصفة الكترونية، وهذا من خلال تحويل الأموال إلكترونيا من حساب المستهلكين إلى حساب التجار من أجل تسديد الخدمة أو السلعة (السليطي، 2021، صفحة 12)

2-1 تعريف وسائل الدفع الالكتروني:

تعرف بأنها "كل الوسائل والأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن شكل السند المستخدم، وسواء كانت الدعامة المستعملة في ذلك ورقية كالشيك والسند لأمر والسفتجة أو قيديه كالتحويل أو الكترونية كالبطاقات البنكية"(حسيبة، 2016، صفحة 1).

كما تعرف على أنها "وسيلة إلكترونية بها قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، تكون كبديل عن العملات النقدية والورقية بهدف إحداث تحويلات الكترونية للمدفوعات ذات قيمة محددة" (فوزي، 2013، صفحة 52).

تعرف المادة 02 من قانون التجارة الالكترونية التونسي " أنها وسيلة تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات" (الفتاح، 2003، صفحة 25)

3-1- أنواع وسائل الدفع الالكترونية:

- **البطاقات المصرفية (البطاقات البلاستيكية):**

تعددت أنواع البطاقات التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية لعدة أسباب ومن أهمها المزايا التي توجد في كل بطاقة (عيد، 2014، صفحة 61)وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

- بطاقة السحب النقدي DebetCard(A.T.M)
- بطاقة الخصم الشهري Charge Card
- بطاقة الائتمانCrédit Card(عيد، 2014)

وهذه البطاقات تكون إما ذهبية، فضية أو بلاتينية حسب مقدار القرض أو حد الائتمان.

- **الشيك الالكتروني:**

"محرر رقمي معالج الكترونيا بشكل كلي أو جزئي وفق شرائط مذكورة في القانون يتضمن أمرا من شخص هو الساحب إلى شخص آخر يكون مصرفا وهو المسحوب عليه يتضمن أمرا من شخص ثالث وهو المستفيد مبلغا معينا من النقود بمجرد الاطلاع على الشيك" (مطر، 2013، صفحة 23).

- **التحويل المالي الالكتروني:**

"تحويل أموال بين الأطراف دون استخدام الورق (كوبونات الودائع والشيكات). وهذه الإجراءات تسمى بتحويل الأموال الالكتروني وتستخدم الأسلاك والهاتف والكمبيوتر لتحويل رصيد النقدية من مكان لمكان آخر"(محمد.الشيباني، 2014، صفحة 312)

- **البطاقات الذكية:**

هي "بطاقات مدفوعة سلفا تكون القيمة المالية مخزونة فيها، ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الانترنت وغيرها من الشبكات، كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية، والأصل في فكرة هذه البطاقة أن تكون قادرة على تخزين نقد الكتروني يغني حاملها عن الذهاب إلى البنك أو جهاز صراف"(مروة.شبل، 2012، صفحة 115)

- **المحافظ الالكترونية:**

"بطاقة ذكية بلاستيكية ممغنطة يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي ويمكن استخدامها للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الالكتروني" (يوسف.كافي، 2012، صفحة 23)

- **النقود الإلكترونية:**

"تعتبر أحدث تطور وصلت إليه وسائل الدفع، ويقصد بها الوسائل الإلكترونية (الحاسوب) من أجل تحويل أية مبالغ مالية من جهة إلى أخرى كدفع رواتب الموظفين أو تسديد الديون أو دفع قيمة المشتريات خدمية أو سلعية، ويتم ذلك من خلال نظام إلكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الإلكترونية" (سعودي، 2018، صفحة 49)

المحور الثاني :واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر

منذ 2003 خولت المادة 52 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض لبنك الجزائر مهمة مراقبة أنظمة الدفع وتمنح له الأحكام التشريعية لشهر أوت 2010 (أمر رقم 10-04) صلاحيات أوسع في هذا المجال؛ بما في ذلك تشغيل ومراقبة وأمن أنظمة الدفع. في إطار مهامه هذه، عمل بنك الجزائر على عصرنة أنظمة الدفع ومركزيات المخاطر ونتيجة لهذا دخل، منذ 2006 نظامين حديثين للدفع (نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل؛ والذي يعتبر قاعدة عصرنة أنظمة الدفع، ونظام المقاصة للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض) قيد التنفيذ.(بنك.الجزائر، 2015، صفحة 109) تم ربط نظام التسليم مقابل تسوية السندات (حيز الخدمة منذ ديسمبر 2004) بنظام ارتس فور دخول هذا الأخير قيد التشغيل (البنك.الجزائر، 2017، صفحة 101)

1. نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة:

دخل نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (ARTS[1]) قيد التشغيل في فيفري 2006؛ وهو "نظام خاص بكل المدفوعات ما بين المصارف التي تعادل أو تفوق 01 مليون دينار والمدفوعات المستعجلة والمتمثلة في التحويلات لحساب المصارف والمؤسسات المالية ومركز الصكوك البريدية، المشاركة في هذا النظام، وكذا التحويلات لحساب زبائنها"(البنك.الجزائر، 2017، صفحة 102)

الجدول رقم (1): تطور عدد التحويلات على مستوى ARTS

السنوات	عدد العمليات (مليون عملية)	المبالغ (مليار دينار)	عدد الدفعات	القيمة
2014	314357	372394		
2015	334749	265141	+6.5%	-28.8%
2016	328404	201692.3	-1.9%	-23.9%
2017	339227	99896.3	+3.3%	-50.5%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر لسنوات 2014-2017

الشكل رقم 1: تطور عدد العمليات والمبالغ على مستوى نظام ARTS

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول وبرنامج Excel

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ انخفاض حاد في المبالغ من سنة 2014 أين كان يبلغ 372394 مليار دينار إلى سنة 2017 حيث بلغ 99896.3 مليار دينار ويفسر هذا التراجع للقيم

[1]ARTS: Algerian Real Time Settlement

بالانخفاض القوي المسجل في عمليات السياسة النقدية التي تقلصت بحدة خلال سنوات الدراسة وانخفاض العمليات بين المشاركين.

- **أهداف نظام ARTS:**

تتمثل أهم أهداف هذا النظام في:

- معالجة التحويلات للمبالغ الضخمة والمستعجلة المطلوبة من أحد المشاركين في النظام في وقت حقيقي
- تسوية عملية البطاقات المصرفية
- تلبية معظم احتياجات المستعملين(عامر.بشير، 2012، صفحة 257)
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات(فضيل.فارس، 2013، الصفحات 314-315)
- تقليص آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية
- تقوية العلاقات بين المصارف وتشجيع إقامة المصاريف الأجنبية (الهادي.مسعودي، 2016، صفحة 151)

2. **نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ATCI**[1]:(بنك.الجزائر، 2015، صفحة 111)

دخل حيز التنفيذ في ماي 2006، وانطلق في الإنتاج بإدراج عمليات مقاصة الصكوك المضبوطة وتم تدريجيا إدخال وسائل الدفع المضبوطة. يسمح هذا النظام بتبادل كافة وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (صكوك، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات).

يدار نظام ATCI من قبل مركز المقاصة المسبقة بين المصارف (CPI)، وهو فرع تابع لبنك الجزائر على صيغة شركة ذات أسهم فتح رأس مالها للمصارف.

يعمل النظام على أساس المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع، ويتم صب الأرصدة الصافية في نظام ARTS للتسوية المؤجلة في ساعة محددة مسبقا ضمن النظام.

-1-2 أهداف نظام المقاصة الالكترونية:(فضيل.فارس، 2013، صفحة 316)

تمثلت فيما يلي:

- انتقال عمليات الدفع بين البنوك من التبادل التقليدي إلى التبادل الآلي؛
- تقليص آجال التحصيل خاصة فيما يتعلق بالشيكات؛

[1]ATCI : Algérie Télé Compensation Interbancaire

- ضمان أمن المبادلات ما بين المشتركين في النظام؛
- تسهيل عملية تحكم البنك في الكتلة النقدية ومراقبتها بشكل فعال ومحاربة جرائم غسل الأموال.

-2-2 الصيرفة على الخط في الجزائر AEBS:[1]

أنشأت هذه الشركة في يناير عام 2004 عن اتفاق بين 3 مؤسسات جزائرية: MAGACT multimédia وSOFT engineering ومركز البحث في الإعلام التقني والعلمي (CERIST)، مع مجموعة فرنسية DIAGRAM- EDI فكانت وظيفة المؤسسة الناتجة عن هذه الشراكة والمسماة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية هي "إقامة بنية تحتية في نظم المعلومات، مرافقة ودعم البنوك في استعمال تقنية البنك عن بعد، وتكوين الإداريين على البرمجيات" (نور.الدين.إيمان، 2012، صفحة 90)

تقدم هذه الشركة نوعين من الخدمات: صنف خاص بالبنك Diagram e-banking والصنف الآخر التبادل الالكتروني للبيانات متعدد الوجهات والأقسام (الهادي.مسعودي، 2016، صفحة 154)

-2-3الشركة الجزائرية للوساطة في المعاملات البنكية SATIM:[2]

أنشأت سنة 1995 بناء على مبادرة من المجتمع المصرفي وتتكون من 8 بنوك، تعرف هذه المؤسسة بأنها إحدى الأدوات التقنية لدعم وتطوير البرامج وتحديث المصارف وتعزيز بطاقات الدفع، أعدت من أحل آلية ورقمنه المعاملات البنكية(الهادي.مسعودي، 2016، صفحة 155)

2-4بطاقات الدفع الالكترونية المستعملة في الجزائر:

- **بطاقة السحب والدفع الالكترونية Carte interbancaire CIB:**

لقد تم انشاء بطاقة السحب الخاصة بكل بنك في الجزائر إذ أنشأت شركة ما بين المصارف الثمانية في شركة SATIM سنة 1995 (سمية.عامر.بوران، 2016، صفحة 212)نميز نوعين منها هما:

- **البطاقات العادية الكلاسيكية La carte classique:**

تمنح للعملاء أصحاب الدخل أكبر أو يساوي 10000 دج

- **البطاقة الذهبية la carte gold:**

تمنح للأشخاص المهمين ورجال الاعمال وأصحاب الدخول المرتفعة

[1]AEBS:Algeria E-Banking Services

[2]SATIM: Société Algérienne d'automatisation des Transactions Interbancaire

- **الفيزا الدولية :visa international**

تتميز هذه البطاقة بالعديد من المزايا منها توفير الأمان لكل من المستهلك والتاجر وإمكانية القيام بالمشتريات الفورية والمدفوعات الآجلة باستخدام العملة المحلية، وتسمح هذه البطاقات بمعرفة رصيد حاملها باستخدام المعالج الالكتروني الموجود بداخلها كما تتميز بإمكانية شحنها عدة مرات(عبدالله، 2017، صفحة 259)

-5-2<u>الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة:</u>

- **الموزع الآلي للأوراق النقدية ([1]DAB):**

عبارة عن آلة أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقات الالكترونية

- **الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق ([2]GAB):**

آلات أوتوماتيكية تقدم خدمات متنوعة إضافة إلى خدمة السحب للأموال، قبول الودائع، عمليات التحويل من حساب لآخر وكل الشبابيك متصلة مباشرة مع الكمبيوتر الرئيسي للبنك

- **نهائي نقطة البيع الالكترونية ([3]TPV)**

6-2<u>أهمية الصيرفة الالكترونية:</u>

كان لتبني وسائل الدفع الالكترونية انعكاسات عديدة على الاقتصاد الوطني:

- توفير إمكانات للاقتصاد الوطني ومنحه قدرة تنافسية عالية من خلال الاستفادة من الخدمات المصرفية الحديثة
- تسهيل دخول النقود المتداولة في السوق الموازية إلى دائرة السوق المصرفي وبالتالي المساهمة في التقليل من حدة الاقتصاد الموازي وتفشي ظاهرة الاكتناز
- تدعيم الصيرفة ووسائل الدفع الالكترونية لتطوير حجم التجارة الالكترونية
- انتقال الاقتصاد الوطني نحو الاقتصاد الرقمي(عامر.بشير، 2012، صفحة 262)

3. العوامل المسببة لعرقلة وسائل الدفع في الجزائر:

من العوامل المعرقلة لهذه الوسائل نجد:

[1]DAB : Distributeurs Automatique de Billets
[2]GAB : Guichets Automatique de Banques
[3]TPV : le Terminal de Point de Vente

- **عدم اعتماد الجزائر على التجارة الالكترونية:** وهذا راجع لغلاء تكلفة استعمال الانترنت، عدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية بها في البلاد.... لكن لو تبنتها الجزائر فإن الاقتصاد سيستفيد من العديد من المزايا منها:

1 - فتح أفاق واسعة أمام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تشكو من مشكلة صعوبة دخولها إلى الأسواق العالمية لصغر حجمها وانخفاض مواردها؛

2 - الاستفادة من الخدمات والسلع الأجنبية التكنولوجية المتطورة وبالتالي توفر إمكانيات إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه؛

3 - تطوير الصادرات خارج المحروقات؛

4 - إمكانية تخفيض المشاكل الإدارية بين المكلفين بالضريبة والإدارة (عبدالله، 2017، صفحة 172)

- **مشاكل البطاقة الائتمانية:**

والمتمثلة في:

1. فقدان الثقة بين العميل والبنك الناجمة من عدم الدقة وارتكاب الأخطاء من الموظفين
2. سرقة وضياع البطاقة الائتمانية
3. زيادة التكاليف بالنسبة للبنك نتيجة طباعة وتوزيع البطاقات
4. مخاطر سيولة على البنك الناجمة من كثرة استعمال البطاقة من طرف العميل(عامر.بشير، 2012)

4. العقبات التي واجهت وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر:

-4-1<u>العقبات التقنية</u>:(عامر.بشير، 2012، الصفحات 256-257)

- ضعف المعلوماتية لدى البنك وقدم الأجهزة المعلوماتية والوسائل التقنية
- نقص التكوين المهني في مجال النقدية
- العطل المتكرر على المستوى الآلي

-4-2<u>العقبات التجارية</u>:

- ضعف السياسة التجارية للبنوك خاصة الاتصال والإشهار
- تضخيم الفاتورات من طرف البنوك فيما يخص الخدمات المقدمة بواسطة السحب وهذا لقلة البطاقات الموزعة

4-3<u>العقبات الثقافية</u>:

- تفضيل الدفع نقدا على استعمال الوسائل الالكترونية في التعاملات التجارية
- عدم ثقة الزبون في البنك والتخوف من التقنيات الجديدة

-4-4العقبات الأمنية:

- خطر عدم التسديد
- احتمال التعرض للسرقة والغش

-5-4العقبات البنكنة:

تظهر الدراسات أن الجزائر لازالت بعيدة كل البعد عن مواكبة التطورات في المنظومة المصرفية العالمية فحسب إحصائيات 2012 كانت توجد وكالة بنكية لكل 25500 نسمة وقد سعت الدولة لرفع هذه النسبة لجعل وكالة بنكية لكل 16000 نسمة رغبة منها في الوصول إلى المعايير الدولية التي تنص على وجود وكالة بنكية لكل 8000 نسمة، ولكن بالرغم من الجهود المبذولة لم تحقق هدفها

المحور الثالث: دور وسائل الدفع الحديثة في استقطاب الكتلة النقدية

1 - مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

يعد الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية التي تكتسي أهمية كبيرة، إذ يحتل مكانة موازية للاقتصاد الرسمي. وقد شهد هذا المفهوم عدة تعريفات حيث من الصعب الوصول إلى تعريف دقيق له لأنه يتطور حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي، من بين هذه التعريفات نجد:

يقصد بالاقتصاد غير الرسمي "كل الأنشطة التي يمارسها الأفراد والمؤسسات، ولا يتم إحصاؤها بشكل رسمي، ولا تدخل في حسابات المحاسبة الوطنية كما أنها لا تخضع للمنظومة الجبائية والتأمينية" (بن توتة و راتول، صفحة 174).

كما يعرف بأنه "مجموع النشاطات التي تضمن إنتاج وتوزيع خيرات أو خدمات اقتصادية، تفلت من رقابة الدولة ومن القياس الإحصائي" (بوزيدي، 2019، صفحة 96)

حسب صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد غير الرسمي هو الذي يشمل الأنشطة غير المشروعة إلى جانب كافة أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها من إنتاج سلع وخدمات مشروعة؛ أي جميع الأنشطة التي تخضع للضريبة إذا ما بلغت بها السلطات الضريبية.(دراجي، 2019، صفحة 14)

2 - الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والرسمي

يمكن توضيح الفرق بينهما من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الفرق بين الاقتصاد الموازي والرسمي

	الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد غير الرسمي
الأهداف الرئيسية	تحقيق أقصى حد من الأرباح في السوق؛ دخول مقنن، وجود نقابات؛ تطبيق تشريع العمل؛ الاستفادة من القروض؛ دفع الضرائب والرسوم؛ أجور وعقود العمل.	تحقيق مداخيل في السوق؛ سهولة الدخول وعدم احترام القواعد؛ انعدام تشريع العمل؛ التمويل الذاتي؛ عدم دفع أي رسوم أو ضرائب؛ التشغيل الذاتي.
تنظيم السوق	حواجز عند الدخول؛ علامات مسجلة، منتجات معمارية؛ أسواق محمية.	غياب الحواجز عند الدخول؛ منتجات تقليدية؛ أسواق غير محمية.
التكنولوجيا	عصرية ومستوردة؛ الاستعمال المكثف لرأس المال؛ تمهين رسمي لازم؛ إنتاج نطاق واسع	تقليدية، مكيفة، منشأة؛ الاستعمال المكثف للعمل؛ تمهين غير رسمي؛ وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.

المصدر:(منصر و طبيب، 2020، الصفحات 265-266)

3 - مجالات الاقتصاد غير الرسمي:

نوضح مجالاته من خلال الشكل التالي:

المصدر:(بودلة و كواديك، 2018، صفحة 164)

4 - القطاع غير الرسمي في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، والذي ظهر نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها البلاد مثل سياسة الانفتاح الاقتصادي مما جعل تنامي هذه الظاهرة سهلا. ويعود ذلك إلى عدة أسباب داخلية وخارجية نذكر منها:

- أزمة النفط (الارتفاع والانخفاض): نتيجة اعتماد اقتصاد الجزائر على النفط فإن إي تغير فيه سيؤثر على الاستثمار والإنتاج وجميع القطاعات الأخرى؛
- زيادة المديونية الخارجية وعجز الجزائر عن تسديدها بعد أزمة النفط 1986؛
- ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وتدني مستوى الدخل. (بودلة و كواديك، 2018، صفحة 167)

5 - إجراءات استقطاب الكتلة النقدية من القطاع غير الرسمي بواسطة وسائل الدفع الالكتروني:

للاستقطاب الكتلة النقدية من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي بواسطة وسائل الدفع الالكتروني وجب اعتماد بعض الإجراءات مثل:

- تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة في القطاع غير الرسمي،

- تفعيل القوانين المجبرة على التعامل بالشيك ووسائل الدفع الكتابية والبطاقات البنكية للتقليل من التعامل الكبير بالسيولة الخاصة في السوق الموازية؛
- القضاء على سوق الصرف الموازية في الجزائر بتحرير سوق الصرف بشكل عام؛
- التفكير في استبدال العملة الورقية المتداولة؛
- دعم فتح البنوك الإسلامية حتى تسمح للمتعاملين من إيداع أموالهم المتواجدة في القطاع غير الرسمي. (بودلال، 2018، الصفحات 223-224)

خاتـمة:

لقد عرف العالم تطورات تكنولوجية خاصة على مستوى المنظومة المصرفية فقد استحدثت وسائل دفع الكترونية قدمت مزايا عديدة لم تستطع وسائل الدفع التقليدية تقديمها فسهلت على الزبائن القيام بعمليات الدفع عن بعد. وفي ظل هذه التغيرات والتطورات التكنولوجية شرعت الجزائر في إحداث تغيير في نظامها المصرفي وتطوير وسائل الدفع وتحسين خدماتها لتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات وقد توصلنا من خلال الدراسة للنتائج التالية:

- للبنك موقع فعال ودائم ويقدم من خلاله خدماته المصرفية
- البنوك الجزائرية لازالت تسعى للوصول إلى التطورات التي وصلت إليها وسائل الدفع الالكترونية رغم الجهود التي واكبتها
- نقص الوعي والمعرفة في استعمال وسائل الدفع تحد من انتشارها بالرغم من تمتعها بمزايا عديدة
- وسائل الدفع تقلل الوقت والتكاليف
- تخوف العملاء من استعمال هذه الوسائل في تسوية معاملاتهم
- استعمال وسائل الدفع الحديثة يبعد الأعوان الاقتصاديين عن الاكتناز وبالتالي التعامل مع البنوك وهذا ما يبرز الشفافية في العمليات التجارية والمصرفية.
- وسائل الدفع المصرفية تؤدي بتحويل الكتلة النقدية من القطاع غير الرسمي إلى القطاع البنكي (أي الرسمي) وذلك ما يزيد من موارد البنوك، وهذا ما يتيح للبنوك فرصة تمويل زبائنها بكل أريحية.

قائمة المراجع

1. البنك.الجزائر. (2017). *التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر.

2. السليطي ,ش .ج .(2021) .الجوانب القانونية لوسائل الدفع الإلكترونية في ضوء القانون القطري . *رسالة ماجستير* .جامعة قطر :كلية الحقوق.

3. بنك.الجزائر. (2015). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر.

4. بوراس. أحمد سعيد.بريكة. (2013). *أعمال الصيرفة الالكترونية الادوات والمخاطر*. الجزائر: دار الكتاب الحديث .

5. حجازي بيومي عبد الفتاح. (2003). *النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية*. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي الجزء الاول الطبعة الاولى.

6. خشة حسيبة. (2016). وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري. مسيلة، جامعة المسيلة، الجزائر.

7. راقي دراجي. (2019). واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته. *مجلة ابن خلدون للابداع والتنمية، 1*(1)، الصفحات 11-28.

8. زغبة، طلال، وشوق فوزي. (2013). *أشكال النقد الحديثة كمدخل استراتيجي للحد من مشكلة نقص السيولة ومجابهة مخاطر الاصدار النقدي*. جامعة ام البواقي.

9. سعودي ,ع .ا .(2018) .*الإقتصاد النقدي والأسواق المالية*.عمان :الإبتكار للنشر والتوزيع.

10. سليمان بوزيدي. (2019). النشاط الاقتصادي غير الرسمي وحركية الأفراد العاملين في الوسط الحضري. *مجلة الحوار الثقافي، 9*(1)، الصفحات 93-112.

11. سمية.عامر.بوران. (2016). *ادارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة* . عمان الأردن : مركز الكتاب الاكاديمي.

12. شاهين محمد عبدالله. (2017). *التجارة الالكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو*. القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.

13. عامر مطر. (2013). *الشيك الالكتروني*. الاردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

14. عامر.بشير. (2012). دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك- دراسة حالة الجزائر-. جامعة الجزائر، الجزائر.

15. عبد العالي منصر، و عبد السلام طبيب. (2020). آليات انشاء وتنظيم الفضاءات التجارية في الجزائر كمدخل نحو دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي وتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة مدينة تبسة (الجزائر)-.*الأفاق للدراسات الاقتصادية، 5*(2)، الصفحات 263-286.

16. عبد الهادي.مسعودي. (2016). *الاعمال المصرفية الالكترونية*. عمان: مجموعة اليازوري للنشر والتوزيع.

17. عصمت عبد المجيد.بكر. (2015). *دور التقنيات العلمية في تطور العقد (دراسة مقارنة)*. بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.

18. علي بودلال. (مارس, 2018). اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كآلية للتقليل من الكتلة النقدية. *اقتصاديات الأعمال والتجارة*(5)، الصفحات 217-225.

19. علي ,ب .(2018) .اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني كالية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الإقتصاد الجزائري .*اقتصاديات الأعمال والتجارة* .225-217 ,

20. عيد ,ع .خ .(2014) .*البطاقات البنكية بين الفقه والقانون*.عمان :دار جليس الزمان.

21. فضيل.فارس. (2013). *التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات*. الجزائر: مطبعة موساك رشيد.

22. قنذز بن توتة، و محمد راتول. (بلا تاريخ). تفعيل التدابير الجبائية والمصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بالجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -العدد الاقتصادي-، 34*(2)، الصفحات 174-181.

23. لوصيف عمار. (2009). استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة إلى تجربة الجزائر. جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر.

24. محمد الفاتح المغربي. (2000). *التجارة الالكترونية*. الاردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

25. محمد غازي الحمادة. (2018). *العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الالكتروني*. مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع.

26. مروة.شبل. (2012). *التسويق الالكتروني في العالم العربي*. الامارات العربية: المنهل.

27. مصطفى يوسف.كافي. (2012). *النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة*. دمشق سوريا: مؤسسة رسلان للطباعة والنشر.

28. نور.الدين.إيمان. (2012). تطوير الخدمات في القطاع المصرفي العربي في ظل اقتصاد المعرفة- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

29. وليد محمد.الشيباني. (2014). *مبادئ المحاسبة والتقرير المالي* . الاردن : العبيكان للنشر.

30. يوسف بودلة، و حمزة كواديك. (ديسمبر, 2018). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي -دراسة تحليلية-. *مجلة مقار للدراسات الاقتصادية*(3).

التأصيل النظري لإدارة المخاطر المالية في البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية

- د. طهراوي دومة علي[1]،
- ط. د. بلمشري بشرى[2]،
- ط. د. بن عوالي الجيلالي[3]،

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على طرق وأساليب إدارة المخاطر المالية في البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية، وذلك للأهمية الكبيرة له في هذه المؤسسات من خلال الحد من المخاطر المالية والتخفيف منها وتعظيم عوائدها. ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية إدارة المخاطر المالية في البنوك التقليدية تعتمد على أساليب وإستراتيجيات تختلف عن المصارف الإسلامية والتي تعتمد على مبادئ إرشادية جاء بها معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهذا راجع إلى الاختلاف في طبيعة كل مؤسسة وفي طرق وصيغ التمويل والمخاطر التي تتعرض لها، فكلما اختلفت هذه المخاطر تنوعت أساليب إدارتها.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، إدارة المخاطر المالية، البنوك التقليدية، المصارف الإسلامية.

Abstract

This study aims to identify the methods and techniques of managing financial risks in traditional banks and Islamic banks, because of their great importance in these institutions by reducing and diminishing financial risks and maximizing their returns. We relied on the descriptive and analytical approach. We found that the process of managing financial risks in traditional banks depends on methods and strategies that are different in Islamic banks. These methods and strategies rely on the guidelines set by the Standard of the Islamic Financial Services Council. Moreover, this is due to the difference in the nature of each institution and in the methods and formulas of financing, and the risks that facing it. Therefore, if these risks vary, their management methods vary.

Keywords: financial risk, financial risk management, traditional banks, Islamic banks.

1. مقدمة:

إنطلاقا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية والتي تتزايد وترتفع لزيادة العولمة والإندماج بين الدول والأسواق، وبالرجوع للأزمات المالية التي تحدث تباعا كأزمة دول الأرجنتين، البرازيل، أزمة جنوب شرق آسيا، أزمة الديون السيادية في اليونان وأوروبا، الأزمة المالية 2008، والأزمة الصحية الحالية والتي أثرت على كل القطاعات الأخرى وغيرها من الأزمات الأخرى. وأمام هذه الأزمات كان لابد من القيام بإدارة هذه المخاطر ومحاولة تفاديها والتخفيف من حدتها وهذا من خلال إتباع العديد من الإجراءات والخطوات والإستراتيجيات التي تناسب كل نوع من المخاطر، وظهرت عدة لجان دولية وإتفاقيات كلجنة بازل بتقاريرها الثلاثة. والملاحظ خلال هذه الأزمات أن تأثر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية كان أقل درجة وحدة من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، وهو ما طرح العديد من التساؤلات حول

[1] مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضيات والإعلام الآلي، (الجزائر). جامعة أحمد زبانة غليزان

[2] مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضيات والإعلام الآلي، جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر).

[3] مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر).

ذلك. ومن خلال ما سبق كان من الضروري القيام بدراسة حول الأساليب المعتمدة في هذه المؤسسات والمخاطر التي يتعرض لها كل نوع من هذه المؤسسات والأساليب والخطوات التي يتم الاعتماد عليها.

1.1. الإشكالية:

وعليه كانت إشكالية الدراسة حول: **هل أساليب وخطوات إدارة المخاطر المالية في البنوك التقليدية هي نفسها المتبعة في المصارف الإسلامية؟**

2.1. الفرضية:

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية التالية والتي تعتبر منطلق لبحثنا:

_ تتبع البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية نفس الأساليب والخطوات لإدارة المخاطر المالية.

3.1. أهمية البحث:

تكتسي إدارة المخاطر المالية أهمية ومكانة كبيرة في البنوك والمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية، وهذا يرجع إلى دوره الكبير في الحد من هذه المخاطر والتخفيف منها وتعظيم عوائد هذه المؤسسات، وهذا بالنظر إلى تنامي هذه المخاطر وتنوعها وتأثيرها الكبير على هذا النوع المؤسسات والتي أدت إلى إنهيار وإفلاس بنوك ومؤسسات مالية عريقة. ومن خلال هذا تظهر أهمية الدراسة والتي تسعى لتوضيح الأساليب والإجراءات التي يتم الإعتماد عليها في إدارة المخاطر المالية في البنوك والمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية.

4.1. أهداف البحث:

- التعرف على مفهوم إدارة المخاطر المالية ومختلف أنواع هذه المخاطر في البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية؛
- محاولة توضيح الخطوات والإجراءات التي تتبعها البنوك والمؤسسات المالية التقليدية في إدارة المخاطر المالية؛
- التطرق إلى الإجراءات والمبادئ الإرشادية التي تتبعها المصارف الإسلامية لإدارة المخاطر المالية.

5.1. منهج البحث:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة، تحقيق أهدافها والإلمام بالجوانب النظرية لإدارة المخاطر المالية واختبار فرضية الدراسة، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والذي يساعدنا في تناول ووصف التأصيل النظري لموضوع الدراسة وتحليل مختلف جوانبه.

6-1 الدراسات السابقة:

- **دراسة محمد عبد الحميد عبد الحي (2014):** وكانت هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه والتي تحاول تقديم كيفية استخدام الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وتقديم نماذج كمية لقياس حجم التي يمكن أن تعترض النشاط المالي والمصرفي وتسعير المنتجات المالية، وقد اقترحت الدراسة نموذج كمي لقياس حجم المخاطر القصوى التي يمكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية بالاعتماد على معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- **دراسة حدوش شروق (2016/2015):** وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه والتي هدفت إلى دراسة النظم والمعايير الإحترازية في دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الاسلامية، ومن أهم محاور هذه الدراسة التطرق إلى إدارة المخاطر المالية في البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية وبالأخص وفق اتفاقيات بازل الثلاثة. وقد بينت الدراسة أن إدارة المخاطر تعتبر من أهم العمليات التي تحظى بإهتمام كبير لدى البنوك التقليدية والإسلامية وهذا بسبب تنوع المخاطر التي تتعرض لها. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن أساليب إدارة المخاطر في البنوك التقليدية تختلف عن تلك المستعملة في المصارف الإسلامية.
- **دراسة محمد البلتاجي (2012):** وهي عبارة عن مداخلة علمية والتي حاولت تقديم نموذج لقياس مخاطر المصارف الإسلامية بغرض الحد منها، وهذا من خلال توزيع استمارات استقصاء على المدراء والمتخصصين في العمل المصرفي الإسلامي وخاصة في مجال المخاطر والائتمان، وتوصلت الدراسة إلى إقتراح نموذج بهدف لقياس المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية من أجل التقليل منها، وأوصت بضرورة تنويع وإبتكار مصادر الأموال وأرباح المصرف والمنتجات المقدمة للعملاء حتى يتم الحد من المخاطر، ووجوب وجو رقابة على العمليات المصرفية الإسلامية من خلال قوانين خاصة بها ووجود نظام إدارة للرقابة على المخاطر.
- **دراسة فاطمة بوهالي (2018):** هذه الدراسة عبارة عن مقال علمي والتي تطرقت فيه إلى مختلف أنواع المخاطر المالية وطرق إدارة هذا النوع من المخاطر في المؤسسة الإقتصادية بدراسة حالة لعينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية. وتوصلت الدراسة إلى أن عينة الدراسة تواجه العديد من المخاطر المالية التي تعترض نشاطها، ومن أهمها مخاطر السيولة والمخاطر المتعلقة بتحصيل الديون. وقد أدارت المؤسسات هذه المخاطر المالية من خلال مزيج من الأدوات التحوطية بالرغم من محدودية الإدارة في الإحاطة بالإستراتيجيات الفعالة لإدارة هذه المخاطرة.

المحور الأول: ماهية إدارة المخاطر المالية:

من خلال هذا المحور سنقوم بالتطرق إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية كالمفهوم، خطوات وإجراءات إدارتها.

1- تعريف المخاطر المالية: قبل التطرق لتعريف المخاطر المالية لا بد من تقديم تعريف للمخاطرة، فلا يوجد تعريف موحد للمخاطر المالية في البحوث التي تم القيام بها، والإشكال العام ينطلق من تعريف المخاطر . إذ يوجد مفهومين فالأول يقصد بها الخسارة المحتملة، والتعريف الثاني يشير إلى أن المخاطرة هي فرصة وبالتالي إمكانية الحصول على نتائج مختلفة. وبالتالي فإن تعريف المخاطر يعتمد بشكل أساسي على نظرة الإدارة للمخاطر هل هي فرصة أو تهديد.[1] كما يقصد بمفهومها الواسع بأنها "مواجهة حالة فيها تهديد نتيجة مجهولية النتائج"، وفي العلوم المالية تعرف بأنها "عدم التأكد التي تؤثر على الثروات".[2]

يمكن تعريف المخاطر المالية بأنها "الخسائر التي قد تسببها الظروف الإقتصادية مثل التقلبات في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية، المشتقات المالية، مخاطر السيولة والإئتمان".[3] وتعرف أيضا بأنها "مصطلح لمجموعة متنوعة من أنواع مختلفة من المخاطر والتوقعات المتعلقة باستخدام الخدمات المالية للمؤسسة". [4] في نظرية التمويل يمكن أن نجد معنى مختلف للمخاطر المالية فتعرف بأنها المخاطر الإضافية التي يتحملها المساهمون بسبب استبدال الدين بالأسهم العادية". وبالتالي في هذا التعريف فإن المخاطر المالية تعادل مخاطر هيكل رأس المال . وبالمعنى الواسع يتم تعريف المخاطر المالية على أنها "التقلبات في التدفقات النقدية والنتائج المالية وقيمة الشركة بسبب تأثير أنواع مختلفة من العوامل". وفقا لهذا التعريف فإن المخاطر المالية هي المسؤولة عن أي تغييرات في الوضع المالي للشركة.[5]

من خلال ما سبق يمكن تعريف المخاطر المالية بأنها "مختلف المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها الشركة نتيجة لظروف إقتصادية ومالية معينة".

2- أنواع المخاطر المالية: وتنقسم المخاطر المالية إلى العديد من المخاطر فنجد من أهم هذه المخاطر، مخاطر السوق، المخاطر الإئتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر الأسواق المالية:[6]

1-2 المخاطر الإئتمانية: وهي تلك المخاطر التي تكون متعلقة بالكشف على حساب، السلفيات وأي تسهيلات تقدم للزبائن، وفي الغالب تنتج عن منح البنك قروض واجبة السداد في الوقت المحدد بالمستقبل ولا يستطيع الوفاء بإلتزاماته؛

2-2 مخاطر السوق: وهذه المخاطر تنشأ من السلوك السعري لأسعار الأصول التي هي محل التعاقد لأي تقلبات غير متوقعة، كما تنتج أيضا من خلال عدم توفر السيولة اللازمة والتي

تؤدي إلى تدهور في أسعار الأصول وصعوبة إبرام عقود جديدة، وهي تتكون من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف:

1-2-2 مخاطر أسعار الفائدة: وهي تكون نتيجة حدوث تغيرات في معدلات الفائدة لمجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية، والتي لها تأثير سلبي على قيمة بعض أصول البنك وعلى رأس ماله وهي تعبر عن هشاشة الوضعية المالية له؛

2-2-2 مخاطر أسعار الصرف: وتكون نتيجة التقلبات العكسية في أسعار صرف العمليات أو المراكز المحتفظ بها من تلك العملات، فإذا كان البنك يحتفظ بعملة أكثر من المطلوبات من نفس هذه العملة فإن الخطر هو إنخفاض سعر الصرف وإن كان عكس ذلك فإن الخطر هو إرتفاع سعر الصرف.

3-2 مخاطر السيولة: وهي تلك المخاطر التي ينتج عنها خسائر ناتجة عن عدم قدرة البنوك على الوفاء بإلتزاماتها في التاريخ المتفق عليه، أي عدم إمكانيته توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الإلتزامات بأقل خسائر ممكنة. ولهذا تظهر أهمية إدارة السيولة في البنوك، لإحتوائها على مخاطر مرتفعة وهذا لأن عدم المحافظة على مستويات مناسبة من السيولة بإمكانه أن يؤدي إلى فشل البنك وإنهياره؛[7]

4-2 مخاطر أسعار الأصول: وترتبط بخطر تقلبات الأسعار في لحظات، وبإمكانه أن يحفز لإتخاذ إجراءات وقائية من جانب المستثمرين للحد من هذا الخطر، وفي نفس الوقت بإمكانه أن يؤدي إلى توقع الآخرين بشكل كبير، وعليه فخطر تقلبات الأسعار عامل مهم في إتخاذ قرارات المضاربين والمستثمرين، وبذلك فمخاطر التقلبات في الأسعار ذات أهمية لتقييم أسعار مختلف الأصول، وهذا بسبب نمو التقلبات في الأسهم والعملات وغيرها من الأسواق؛[8]

5-2 مخاطر الأسواق المالية: وهي تنتج عن تأثر السوق بعوامل مختلفة كالمضاربة والتغيرات السياسية والحروب ...الخ، وهذا ما يؤثر على سلوك المستثمر والذي ينقل إلى التعامل مع السوق وهو ما يجعل الأسعار تتغير، وهذا يجعل السوق يتحرك إرتفاعا أو ركود في حجم التداول، فالأسعار ترتفع في حالة إرتفاع حجم التداول وتنخفض في حالة الركود والكساد، وعليه تكون عوائد المستثمر غير مستقرة؛[9]

3- تعريف إدارة المخاطر المالية:

قبل الشروع في تعريف إدارة المخاطر المالية لا بد من التطرق لتعريف إدارة المخاطر. فتعرف إدارة المخاطر بأنها "إجراء منظم للتخطيط من أجل تحديد، تحليل، الإستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع، وتتضمن الإجراءات والأدوات التي ستساعد مدير المشروع على

تعظيم إمكانية تحقيق نتائج إيجابية وتخفيض تحقيق نتائج غير ملائمة".[10] وتعرف كذلك بأنها "الإجراءات التي تتبعها المؤسسات لمواجهة الأخطار المتعلقة بأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط".[11]

أما إدارة المخاطر المالية فتعرف بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها مواجهة المخاطر وتحديدها، قياسها، مراقبتها، والرقابة عليها، وهذا بهدف ضمان فهم كامل لها".[12] كما تعرف أيضا بأنها "خطة تحديد الأدوات المناسبة في تحديد وقياس المخاطر المالية بما يمكن الإدارة المالية من التخفيف من حدتها إلى أدنى درجة ممكنة".[13] وتعرف كذلك بأنها "إدارة الخطر المتعلق بقدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية بدراسة الميزانيات، جدول التمويل، جدول حسابات النتائج".[14] في حين (Arun Bansal et al, 1991) قال بأنها وتعرف كذلك بأنها "إدارة موارد وإلتزامات الشركة من أجل تعظيم قيمتها، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثير الذي يمكن أن تحدثه النتائج أو الأحداث غير المتوقعة على أداء الشركة"[15].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر المالية بأنها "كل الأساليب والإجراءات التي تتبعها وتعتمد عليها الشركة في مواجهة الاخطار المالية المحتملة ".

4- خطوات إدارة المخاطر: وحتى تتمكن المؤسسات من إدارة المخاطر بشكل جيد يتطلب ذلك القيام بالعديد من الخطوات، والتي يمكن إختصارها كما يلي:[16]

1-4 تحديد المخاطر: كمرحلة أولى يجب القيام بتحديد وحصر لمختلف المخاطر التي تحيط بالمؤسسة والتعرف على مصادرها وأسبابها؛

2-4 التعرف على المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية: والتي يكون التعرف عليها من خلال ما يلي:

- التحديد المعتمد للأهداف؛
- التحديد المعتمد على عملية تحليل السيناريو لخلق سيناريوهات مختلف كبدائل لتحقيق الهدف المسطر؛
- التحديد المعتمد على التصنيف عن طريق تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.

3-4 المراقبة: وهي قدرة الإدارة على القيام بمراقبة تلك المخاطر بالإعتماد على معايير محددة ومناسبة وإتخاذ القرار الأمثل لتعظيم العائد ورفع الكفاءة الإقتصادية للمؤسسة المالية مقابل التحكم في المخاطر؛

4-4 التقييم: ويتم تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية من حيث شدتها في إحداث الخسائر وإحتمالية حدوثها، ويعتمد أساسا على تحديد أوجه النشاط التي تحمل المخاطر وقياسها، والتأكد من سلامة الرقابة الداخلية والعمليات التنظيمية والإدارية؛

5-4 القدرة على قياس هذه المخاطر بصفة دائمة ومستمرة من خلال الإعتماد على الأنظمة المعلوماتية المناسبة؛

6-4 وكمرحلة أخيرة تقوم المؤسسة بمراجعة كافة المخاطر التي من المحتمل أن تواجهها في الوقت الحالي أو مستقبلا.

5- إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية: تطرق العديد من الباحثين إلى إستراتيجيات مختلفة لإدارة المخاطر المالية، والتي تندرج أغلبها ضمن ثلاثة إستراتيجيات أساسية:[17]

1-5 إستراتيجية ترك الموقف مفتوح: وهي الإحتفاظ بمستوى الخطر كما هو، ويمكن أن تعتمد المؤسسة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر؛

2-5 إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة: ويقصد بها القيام بتحديد المستويات التي يمكن للمؤسسة أن تتحملها من المخاطر، ثم يتم إتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالمؤسسة، وتندرج ضمن هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر كالتنويع في المنتجات والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية بناء على ظروف الشركة والتغيير في مستوى الرافعة المالية وإستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار؛

3-5 إستراتيجية تغطية كل الخطر: ويقصد بها تدنية الخطر إلى الصفر، وتندرج ضمنها سياسات تحويل الخطر كالتأمين ضد الخطر بإستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين، والتجنب الكلي للأنشطة التي يتولد عنها الخطر، ويمكن إستخدام عمليات إعادة الهيكلة بشكل خاص لإنقاذ المؤسسة من حالة فشل مالي، والتي أصبحت أهم الإستراتيجيات المالية للمؤسسات بمختلف أنواعها منذ الثمانينات وحتى الآن، وتنقسم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات إلى نوعين أساسيين:

1-3-5 إعادة هيكلة الأصول: وتتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكل أصول المؤسسة لتحقيق الإستخدام الأكفأ لموارد المؤسسة أو لتوفير الضرائب، وتكون إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة كبيع جزء من الأصول أو طرح أسهم للإكتتاب العام أو فصل شركة تابعة، أو من خلال عمليات التصفية؛

2-3-5 إعادة هيكلة التمويل: وهي تركز على تغيير هيكل الملكية للمؤسسة وهذا بهدف إدارة المخاطر المالية وخاصة لتدنية خطر الإفلاس أو مشكلة تكاليف الوكالة المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم ورأس المال الخاص بالمؤسسة ويمكن تنفيذ إستراتيجية إعادة هيكلة التمويل للمؤسسة بالطرق الآتية:

- طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المؤسسة كالسندات القابلة للتحويل، الأسهم الممتازة بدل العادية؛
- إستبدال الأوراق المالية الحالية بأوراق مالية ذات خصائص مختلفة؛
- إعادة شراء الأسهم نقدا من السوق المفتوح.

تسعى إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة إلى تغيير شكل العلاقة بين العوائد والمخاطر من أجل تعظيم القيمة، وترتبط بكل القرارات والممارسات المالية التي تقوم بها المؤسسة وبجميع البنود التي تتكون منها الميزانية بشقيها الأصول (هيكل الإستثمار) والخصوم (هيكل التمويل).

6- إدارة المخاطر وفق اتفاقيات بازل:

في ظل التحديدات الجديدة التي عرفها النظام المالي والمصرفي مؤخرا، والمتمثل في العولمة والاندماج الإقصادي نشطت ما يعرف بلجنة بازل وهي مختصة في التعاون الدولي في مجال الرقابة الدولية للمصارف وإدارة المخاطر المالية، وتأسست اللجنة سنة 1974. وقدمت اللجنة أولى أعمالها وتوصياتها **(إتفاقيات بازل الأولى)** سنة 1988 ليكون إتفاقا عالميا، وقررت اللجنة تصنيف الدول إلى مجموعتين، فالأولى متدنية المخاطر وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية، والمجموعة الثانية تضم بقية دول العالم وهي عالية المخاطر واقترحت نموذج لحساب معدل كفاية رأس المال. وفي ظل ظهور مخاطر متنوعة والتي أصبحت تتعرض لها الدول والمؤسسات، خاصة بعد إنتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، أصدرت اللجنة إتفاقية لإحتساب الملائة المتعلقة بمخاطر السوق سنة 1996 وهي أكثر شمولية ودقة، والتي أصبحت تعرف **بإتفاقية بازل الثانية**. والتي تقوم على ثلاثة أسس رئيسية وهي طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الإئتمان، وضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، وأخيرا نظام فاعل لإنضباط السوق والسعي إلى إستقراره. [18] وقد سمحت هذه الاتفاقية بثلاثة مناهج لقياس **المخاطر الإئتمانية** (المنهج القياسي والذي يتميز بأنه أكثر حساسية للمخاطر، إذ يقوم البنك بتحديد وزن المخاطر لكل عنصر، ومنهج التقييم الداخلي للمخاطر، ومنهج التقييم الداخلي المتقدم للمخاطر) كما حددت طريقتين لإحتساب **مخاطر**

السوق ويتعلق الأمر بالمنهج المعياري ومنهج النماذج الداخلية. وأكدت الاتفاقيات على أهمية **المخاطر التشغيلية** وذلك لأنها من أهم المخاطر التي تواجه البنوك، ولتغطية هذه المخاطر إقترحت منهج المؤشر الأساسي، المنهج المعياري، منهج القياس المتقدم. [19] وعقب الأزمة المالية العالمية أعلنت لجنة بازل سنة 2010 عن سن قواعد أكثر صرامة بشأن إدارة البنوك، وهذا لجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وسميت **بإتفاقيات بازل الثالثة** ، وقد طرحت معايير جديدة لكفاية رأس المال والمديونية والسيولة بهدف تعزيز قدرة النظام البنكي على تحمل الأزمات وتحسين تسيير المخاطر وزيادة الشفافية.[20] وقد ركزت على عدة تعديلات وهي:[21]

- تغييرات على إطار مخاطر السوق؛
- تغييرات على إطار مخاطر التسديد؛
- السعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملاءمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية المخاطر في كل مصرف؛
- تحسين نوعية رأس المال وزيادة احتياطات رأس المال، إذ يحسن من نوعيتها ويقوي قدرة البنوك على امتصاص الخسائر والصدمات خلال فترات الأزمات.

المحور الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: تختلف إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية وهذا نظرا للخصائص التي تتميز بها هذه المصارف.

1- أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية: إن قاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغرم تفترض على طبيعة المعاملات المصرفية الإسلامية وجود مخاطر، ومن العناصر المهمة للتعرف على إدارة المخاطر فهم المفاضلة بين المخاطرة والعائد، فالمبدأ أن العائد المتوقع يفترض أن يرتفع مع زيادة المخاطر. ولهذا فالمصارف الإسلامية تتعرض لعدد من المخاطر فبعضها يشترك مع البنوك التقليدية فيها والتي قد سبق ذكرها، كما يفرد بمخاطر لها علاقة بصيغ التمويل الإسلامي والإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهمها نجد:[22]

1-1 مخاطر صيغ التمويل: بالرغم من وجود إختلاف في طبيعة التمويل من صيغة إلى أخرى، إلا أن هناك مخاطر تنتج عن صيغ التمويل، وهي:

1-1-1 مخاطر التمويل بصيغة المرابحة: وتعرف بأنها "بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع، مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع بناء على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة".[23] وهي مخاطر تتعلق بالصيغة نفسها وأخرى تتعلق بالعميل والبنك، وهي تعتبر من أكثر الصيغ انخفاضا في درجة المخاطرة، فنجد تعرض أموال المصرف للخطر في حالة عجز العميل عن السداد، تأجيل السداد عمدا لعدم

وجود عقوبات على التأجيل، الرجوع في الوعد نتيجة عدم إلتزام بوعود الأمر بالشراء، رفض السلعة لوجود عيب فيها؛

1-1-2 مخاطر التمويل بصيغة المشاركة: ويقصد بها "تقديم المصرف للتمويل الذي يطلبه المتعامل دون فائدة، وإنما يشارك المصرف العميل في الناتج المتوقع الحصول عليه للمشروع ربحا كان أو خسارة بناء على قواعد وأسس توزيع متفق عليها في بداية التعاقد".[24] ويتم التعامل بها في حدود ضيقة وهذا خشية المخاطر التي تحيط بهذا النوع من التمويل، ومن بين مخاطر هذه الصيغة نجد مخاطر الأعمال العادية (كالمنافسة، تغير أذواق المستهلكين، تغير الأسعار، تلف البضاعة) ونجد مخاطر تتعلق بالشريك من حيث إخلاله بالعقد وعدم إلتزامه بشروط المشاركة أو سوء إدارته للمشروع، فيجوز أخذ ضمان أو رهن على هذا الشريك ولكن لا يجوز أخذ الضمان مقابل الربح والخسارة التجارية؛

1-1-3 مخاطر التمويل بصيغة السلم: ويعرف بأنه "من البيوع المؤجلة الموصفة في الذمة المنضبطة بالوصف، ينعقد به البيع ويعد فيه من الشروط ما يعد في البيع". ويقدم فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع.[25] وتتعلق هذه المخاطر بالطرف الآخر في العقد بحيث تتفاوت من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما، إلى تسليم نوعية مختلفة نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد التسليم، ويقوم عقد السلم على بيع المنتجات الزراعية فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها علاقة بالملاءمة المالية للزبون، كما تتمثل مخاطر هذه الصيغة في كون العقد لا يتم تداوله في الأسواق المنظمة أو خارجها، بالإضافة إلى مخاطر الأسعار التي تقع على البنك الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم؛

1-1-4 مخاطر التمويل بصيغة المضاربة: وتعرف بأنها "عقد بين طرفين رب المال والمضارب بهذه الأموال والذي يشارك بعمله وخبرته، فإن تحققت الأرباح يتم تقاسمهما بناء على ما تم الإتفاق عليه، أما الخسارة فتقع على رب المال إذا لم يكن هناك تقصير من المضارب".[26] حسب هذه الصيغة فإن البنك سيتعرض إلى مخاطر حسب نوع النشاط الذي يمارسه العميل، فإذا كان النشاط في مشروع تجاري يمارس أعماله في السلع والأسهم ففهي هذه الحالة سيتعرض لتقلبات أسعار الأسهم أو السلع، مما سيعرضه لمخاطر السوق، أما إذا كان يمارس نشاطات أهرى فإنه عرضة لمخاطر عدم دفع العميل لمستحقات المصرف؛

1-1-5 مخاطر التمويل بصيغة الإستصناع: ويعرف "شراء شيء من الصانع يطلب إليه صنعه، فهذا الشيء ليس جاهزا للبيع بل يصنع حسب الطلب، أي هو إنتاج شيء لزبون وليس لصناعة اليوم إنتاجا للسوق لزبائن غير معنيين وهو يصلح في الصناعات اليدوية".[27] يتعرض البنك

لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر، فنجد مخاطر العجز عن السداد من جانب المشتري (عدم قدرته على السداد الكلي وفي الآجال المحددة)، ويواجه البنك مخاطر الطرف الآخر في هذا النوع من التمويل والخاصة بتسليم البضاعة المباعة، إذ يمكن أن يفشل الطرف الآخر بتسلم البضاعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة. وبصفة عامة فإن مخاطر الطرف الآخر في الإستصناع تكون أقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر الزبون في عقد السلم؛

2-1 مخاطر عدم الإلتزام بالشريعة الإسلامية: تنشأ هذه المخاطر عن الإخفاق في الإلتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي مماثلة لمخاطر السمعة والمصداقية، كإحتمالية وقوع ما قد يؤدي إلى ضرر يمس من الناحية الشرعية جانب التصرفات التنفيذية أو العقود المرتبطة بالمنتجات المالية وهو ما يؤدي إلى الإضرار بسمعة المؤسسة والقائمين على إدارتها، وبالتالي العمل المالي الإسلامي ككل، وتنتج عن عدم إلتزام المؤسسة المالية الإسلامية بالضوابط والمعايير الشرعية التي قد تؤدي إلى التأثير السلبي على سمعة المؤسسة المالية وفقدان ثقة المتعاملين معها وانخفاض حصتها السوقية وتحقيق خسائر مالية فيما بعد؛

3-1 المخاطر التجارية المنقولة: وهي تنشأ عند اضطرار المصرف الإسلامي تحت ضغط السوق لدفع عائد يفوق العائد الذي تم اكتسابه على الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار المشترك، وبالتالي إقتطاع جزء من أرباح المساهمين لتعويض أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، وهذا لغرض الحفاظ على زبائنه والاستمرار في استثمار أموالهم لديه بدلا من سحبها واستثمارها من جهة أخرى وهذا ما يعرض البنك لمخاطر الإزاحة؛

4-1 مخاطر إساءة الائتمان (الإستئمانية): قيام المصرف بالتصرف بشكل مخالف لنصوص عقد الاستثمار أو ارتكابه مخالفة أو إهمال في إدارة أموال المستثمرين، أو كان هناك تضارب في المصالح ما بين أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق الملكية.

5-1 مخاطر أخرى: يوجد مخاطر أخرى تنفرد بها كذلك المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية وهذا تبعا لخصوصيتها ومن أهمها نجد ما يلي:[28]

1-5-1 مخاطر مرتبطة بالرقابة الشرعية: إن عدم تبلور ووضوح مفهوم الرقابة الشرعي للمصارف الإسلامية أدى إلى وجود مخاطر منها:

- وجود عدد قليل من الفقهاء المختصين في المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية الحديثة؛
- التطور السريع الذي تعرفه المعاملات الاقتصادية وصعوبة متابعتها بالفتوى وبيان حكمها الشرعي؛
- الضغوط التي قد تمارسها إدارة البنك على الهيئة لإباحة بعض التصرفات وفقا لمصالحها؛

- إلزامية الفتوى في المصارف الاسلامية.

2-5-1 مخاطر الثقة: تتعرض المصارف الاسلامية لهذا النوع من المخاطر بسبب فقدان ثقة عملائها، وذلك راجع إما لغياب الفهم الصحيح والسليم للصيرفة الإسلامية والاعتقاد بأنه لا يوجد اختلاف بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، أو بسبب الشك في شرعية المعاملات المصرفية الإسلامية، وقد يكون بسبب ظن المودعين والمستثمرين بأن انخفاض العائد مرده تقصير وإهمال البنك في أداء عمله.

3-5-1 مخاطر الإزاحة التجارية: تعمل المصارف الإسلامية في بيئة تسودها المنافسة الشديدة، سواء من طرف المؤسسات المالية الإسلامية أو التقليدية، خاصة في مجال استقطاب أموال المودعين والمستثمرين، ومن أجل ذلك تسعى المصارف الإسلامية إلى استثمار أموالها في مشاريع ذات أرباح عالية ومنح عوائد مجزية ومحفزة للأطراف ذات الصلة. ولكن قد يضطر البنك الإسلامي نفسه تحت ظروف تجارية معينة لمنح معدل عائد لأصحاب الودائع أعلى من ذلك الذي تم تضمينه في العقد وتم الاتفاق عليه متنازلا في هذه الحالة عن جزء من حصته في الربح من أجل إقناعهم بالاستمرار في استثمار أموالهم لديه بدلا من سحبها واستثمارها في جهة أخرى، مما يعرض البنك لخطر الإزاحة التجارية أو المخاطر التجارية المنقولة.

2- إجراءات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: أدت التجربة العملية للمصارف الإسلامية إلى ظهور العديد من المخاطر وهو ما أفرز مبادئ وإرشادات لإدارة هذه المخاطر، ومن هذه المبادئ والإرشادات تم إستخراج العديد من الإجراءات لإتباعها ويمكن حصر أهمها فيما يلي:[29]

2-1 على المصارف الإسلامية اتباع إجراءات سليمة لإدارة وتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. إن هذه الإجراءات تتطلب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات إدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب ويتماشى مع مدى ونطاق وطبيعة أنشطة هذه المؤسسات؛

2-2 يجب على المصارف الإسلامية التأكد من وجود نظام رقابة كاف يتضمن إجراءات مناسبة للمراجعة والمطابقة، ويجب أيضا أن تكون إجراءات الرقابة مطابقة للقواعد والمبادئ الشرعية، والسياسات والإجراءات الداخلية للمصارف الإسلامية وتلك التي تفرضها السلطات الإشرافية أيضا، كما يجب أن تأخذ تلك الإجراءات بعين الاعتبار سلامة إجراءات إدارة المخاطر؛

3-2 إن التأكد من جودة نوعية تقارير الإبلاغ عن المخاطر التي تقدم للسلطات الرقابية وتوقيتها الجيد هو من مسؤوليات المصارف الإسلامية، والتي يجب أن يكون لديها نظام معتمد لإعداد التقارير، وأن تكون مستعدة لتقديم المعلومات الإضافية والطوعية اللازمة لتحديد المشاكل المستجدة التي يحتمل أن تؤدي إلى نشوء مخاطر انعدام الثقة، ويلزم أن تبقى المعلومات الواردة في التقرير سرية وأن لا يتم الإفصاح عنها للجمهور؛

4-2 وفيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار، على المصارف الإسلامية أن تقوم بتقديم إفصاحات عن المعلومات لهؤلاء بصورة منتظمة ليتمكنوا من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها، ومن أجل حماية مصالحهم عند اتخاذ قراراتهم، وتستخدم لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية والمراجعة والتدقيق.

3- أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: إن وجود المخاطر في المصارف الإسلامية أمر لا مفر منه، لأنه لا يمكنها أخذ العوائد إلا إذا كانت مستعدة لتحمل الخسارة ويتبع مجموعة من الطرق التي تمكنه من تخفيف إنعكاساتها السلبية عليه، ومن أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية نجد:[30]

1-3 إتباع سياسة التنويع: يمكن للمصرف الإسلامي تنويع أنشطته من نواحي تغطية جغرافية مختلفة والتعامل مع قطاعات إقتصادية عديدة، إستخذام صيغ مختلفة وتنويع العملاء وبطبيعة الحال فإن إستراتيجية التنويع مناسبة للمصارف كبيرة الحجم والتي لديها موارد مالية معتبرة تمكنها من حقيق أهدافها وهي المتمثلة في تدنية المخاطر وتعظيم العوائد مع العلم أن أغلب المصارف الإسلامية صغيرة الحجم ومحدودة الموارد؛

2-3 تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة: إن البنوك المركزية تفرض نسب معينة على البنوك التجارية للاحتفاظ بها كسيولة لمواجهة بعض المخاطر، وذلك بإقتطاع نسبة كافية من الأرباح لتدعيم المركز المالي للبنك، ويعتمد قرار البنك بخصوص حجم الإحتياطات الوقائية على تقييم إدارته لمخاطر السيولة، ومراجعة القرارات المتعلقة باحتياجات السيولة باستمرار لتفادي فائض السيولة أو نقصانها؛

3-3 الضمانات والرهون: وتعتبر الضمانات من أهم أنواع الإحتياط ضد مخاطر الإئتمان، بحيث تلجأ المصارف الإسلامية إلى طلب الضمانات حماية لأموالهما ولكن وجود موانع شرعية يجعل إستخدامها محصورا في مجالات معينة، وبالتالي يجب عليها الأخذ بعين الإعتبار في مجال قبولها أو حصولها على الضمانات أي حسن إختيار الضمان من حيث قيمته الحالية

والمستقبلية مدى إمكانية تسييله، كما يتوجب عليها القيام بمراجعة دورية للضمانات التي بحوزتها لمعرفة أسعارها الآنية وفعاليتها بما يكفل الحفاظ على أموالها؛

4-3 التأمين التكافلي: يعتبر التأمين التكافلي بمثابة البديل الإسلامي للتأمين، فهو يلعب دور كبير بالنسبة للمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية عن طريق العمل على توفير تغطية تأمينية للمخاطر التي تتعرض لها، وهو مبني على وجود مجموعة من المشتركين (حملة الوثائق) الذين تكون أقساطهم من باب التبرع، وذلك للتعاون فيما بينهم على تشتيت المخاطر الموجودة في العقد، والإشتراك فيه لتعويض الأضرار التي قد يتعرض لها المشاركين ويتم توزيع الأرباح التي تتحقق من هذه الإشتراكات على المشاركين بحسب حصصهم وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

5-3 الإلتزام بمعايير الرقابة الدولية: وتأتي أهمية التزام المصارف الإسلامية بالمعايير الدولية من طبيعة معاملاتها الدولية التي تتوقف على مدى التزام المصرف بتلك المعايير الدولية، حيث أن عدم الإلتزام بها قد يؤدي إلى عدم قبول البنك من طرف المجموعة الدولية وتراجع التصنيف الإئتماني للبنك.

6-3 إشاعة ثقافة إدارة المخاطر على مستوى المصارف الإسلامية: ويكون هذا عن طريق توعية كل الأطراف في المصرف بأهمية إدارة المخاطر في إستمراريته ومن متطلبات هذه الإدارة نذكر تكوين نظام معلومات فعال لإدارة المخاطر وتشكيل إدارة متخصصة في الجانب القانوني وتشكيل إدارة فنية للمخاطر، مع العلم أن أعلب المصارف الإسلامية تقع في الدول النامية وهو ما يعني إفتقارها للوسائل التي تمكنها من إدارة فعالة للمخاطر؛[31]

7-3 المشتقات والبدائل: إن التعامل بالمشتقات بشكلها الحالي غير مقبول شرعا، ولذلك أوجدت المصارف الاسلامية بدائل شرعية أصطلح على تسميتها بـ" المشتقات المالية الإسلامية" ومنها[32]:

1-7-3 عقود الخطوتين: كأن يشتري البنك مرابحة ويبيع مرابحة، وينطبق ذلك أيضا على السلم والاستصناع (السلم الموازي، الاستصناع الموازي)؛

2-7-3 عقود معدل العائد المتغير: وتستخدم هذه العقود من أجل تفادي مخاطر عقود السعر الثابت طويل الأجل كعقود الإجارة المتغيرة ؛

3-7-3 عقود بيع التوريد مع شرط الخيار لكل من المتعاقدين بالتراجع عن العقد: إذ يمكن من خلال هذا العقد تحديد سعر أدنى وأقصى مع الخيار، وفي مثل هذه العقود يكون البدل والسلعة غير موجودين عند التعاقد ؛

4-7-3 بيع العربون: ويقصد به سداد جزء من الثمن مع خيار فسخ العقد وترك العربون كجزاء مالي، وهذه البيوع هي بديل لعقود الخيارات وقد أصبحت معروفة في الأسواق المالية الإسلامية بصناديق الأصول المغطاة ؛

5-7-3 التحصين: يمكن للبنك أن يتحوط من تقلبات أسعار الصرف من خلال الحصول على مبلغ من المال في وديعة استثمارية بنظام المشاركة لمدة معينة، وفي المقابل يقوم بشراء عملة أجنبية أخرى بالسعر الحاضر، ويحتفظ بهذا المبلغ في حساب استثماري من العملة الأجنبية بنفس المدة، وعند انقضاء المدة سيشارك البنك المودعين لديه عائدات الوديعة الاستثمارية بالعملة الأجنبية وبهذا يمكن للبنك أن يغطي مخاطرة سعر الصرف لنفس المدة.

8-3 التصكيك: ويعرف حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط إستثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء إستخدامها فيما أصدرت من أجله". [33] ويعرف كذلك بالتوريق الإسلامي ويختلف عن نظيره التقليدي في كثير من النقاط كنوعية الأصول محل التوريق وبعض الضوابط المتعلقة بتداول الصكوك الناشئة عن العملية، ويستعمل لتحويل الأصول التي بحوزة المصرف الإسلامي من ميزانيته إلى بنود خارج الميزانية، وبالتالي فهو ينقل مخاطر المشاريع من ميزانيته إلى ميزانية منشآت أخرى لهذا الغرض.[34]

4- مبادئ إرشادية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: تعتبر إدارة المخاطر من العمليات المهمة التي يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية الإهتمام بها والتي تكون من خلال مبادئ إرشادية وتوجيهية ترشد القائمين عليها، إذ يوجد مبادئ يتم إتباعها لمواجهة كل نوع من أنواع المخاطر وهي كالتالي:[35]

1-4 إدارة مخاطر الإئتمان: لقد حدد معيار المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (ما عدا مؤسسات التأمين) أربعة مبادئ أساسية لإدارة مخاطر الإئتمان، فيجب أن يكون لدى هذه المؤسسات إستراتيجية للتمويل وذلك بإستخدام أدوات تمويل متنوعة متفقة مع الشريعة، والتي تأخذ في الحسبان مخاطر الإئتمان المحتملة التي يمكن أن تنشأ في المراحل المختلفة لإتفاقيات التمويل المتنوعة. وحسب المبدأ الثاني يجب عليها القيام بدراسة الحرص الواجب فيما يتعلق بالأطراف المزمع التعامل معها قبل البت في إختيار أداة التمويل الإسلامية الملائمة. أما فيما يتعلق بالمبدأ الثالث فيجب أن يكون لدى هذه المؤسسات المنهجيات الملائمة لقياس مواطن التعرض لمخاطر الإئتمان الناجمة عن كل أداة تمويل إسلامي

وإعداد التقارير عنها. وفيما يتعلق بالمبدأ الرابع فكان حول وجوب أن تقوم المصارف الإسلامية بوضع منهجيات مناسبة تتفق مع الشريعة الإسلامية للتخفيف من مخاطر الإئتمان بما يتلائم مع كل أداة تمويل إسلامي؛

2-4 إدارة مخاطر الإستثمار في رؤوس الأموال: وتم تحديد ثلاثة مبادئ أساسية، فكان المبدأ الأن حول وجوب أن يكون لدى المصارف الإسلامية إستراتيجيات ملائمة وإجراءات لإدارة المخاطر وإعداد التقارير بشأن خصائص مخاطر الإستثمار في رؤوس الأموال بما في ذلك الإستثمارات بالمشاركة والمضاربة. وكان المبدأ الثاني حول وجوب تأكد هذه المصارف من أن منهجياتها الخاصة بالتقييم ملائمة ومتناسقة، وأن تقوم بتقييم الآثار المحتملة للطرق التي تستخدمها تلك المؤسسات لحساب الأرباح وتوزيعها، وكما يجب أن يتم الإتفاق على هذه الطرق بالتراضي بين تلك المؤسس المضارب و/أو الشركاء في المشاركة. في حين كان المبدأ الثالث حول ضرورة وضع معايير إستراتيجيات التخارج، بما في ذلك إسترداد قيمة الإستثمارات في رؤوس الأموال وتصفية الاستثمارات التي يكون أداؤها متدنيا؛

3-4 إدارة مخاطر السوق: ولإدارة هذا النوع من المخاطر يوجد مبدأ ينص على أن يكون للمصارف الإسلامية إطار ملائم لإدارة مخاطر السوق (بما في ذلك إعداد التقارير عنها)، بشأن كل ما بحوزتها من الموجودات التي ليس لها سعر سوق محدد أو التي تكون عرضة لتقلبات عالية في الأسعار. ولهذا المبدأ العديد من الإعتبارات كوضع إستراتيجية لتحديد مخاطر السوق المقبولة وغير المقبولة، وضع إطار عمل في تحديد مخاطر السوق للموجود موضوع التعامل، ووضع أطر عمل ملائمة للتسعير والتقييم والإعتراف بالدخل...الخ؛

4-4 إدارة مخاطر السيولة: حسب المبدأ الأول فهناك ضرورة بأن يكون للمصارف الإسلامية إطار يلائمها لإدارة السيولة، بما في ذلك إعداد التقارير عنها، مع الأخذ بالإعتبار وبشكل منفرد أو كلي إحتمالات تعرضها لمخاطر السيولة المتعلقة بكل فئة من الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المطلقة والمفيدة. ويجب أن تحتفظ المصارف بسيولة كافية للوفاء بإلتزاماتها في كل الأوقات، وضرورة مراقبة السيولة من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا، والإلتزام بالقوانين المحلية فيما يتعلق بالسيولة، وضرورة تحديد أي عجز مستقبلي محتمل. وكان المبدأ الثاني حول إلتزام المصارف الإسلامية بتحمل مخاطر السيولة بما يتناسب مع قدرتها بالحصول على أموال كافية وبأساليب تتفق مع الشريعة للتخفيف من هذه المخاطر؛

5-4 إدارة مخاطر معدل العائد: وكان المبدأ الأول حول وجوب وضع المصرف الإسلامي لنظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها لتقييم الآثار المحتملة لعوامل السوق التي تؤثر على

معدل العوائد على الموجودات مقارنة بمعدلات العائد المتوقعة لأصحاب حسابات الإستثمار. وكان المبدأ الثاني حول ضرورة وضع إطار ملائم لإدارة المخاطر التجارية المنقولة متى كان ذلك ملائما. ووضع سياسة لإدارة توقعات المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار؛

6-4 إدارة مخاطر التشغيل: فيجب على المصارف الإسلامية وضع أنظمة وضوابط كافية بما في ذلك هيئة شرعية/ مستشار شرعي لضمنا الإلتزام بالشريعة، فعليها التأكد من إلتزامها في كل الاوقات بالشريعة بناء على ما تحدده الهيئات الشرعية في البلد، وإتفاق عقودها مع الشريعة، ومراجعة هذا على الأقل مرة في كل عام وضرورة إحتفاظها بسجل عن الدخل غير المحقق الناشئ عن عدم الإلتزام بالشريعة وتقييم احتمال حدوث حالات مشابهة في المستقبل. هذا يتعلق بإدارة **مخاطر عدم الإلتزام بالشريعة**. أما فيما يخص **إدارة المخاطر الإستئمانية** فيجب على المصارف الإسلامية أن يكون لديها آليات ملائمة لحماية مصالح جميع مقدمي الأموال، وفي حالة خلط أموال أصحاب حسابات الإستثمار مع الأموال الخاصة بتلك المؤسسات، يتعين على المؤسسات أن تتأكد من وضع أسس لتحديد الموجودات والمصروفات والإيرادات وتوزيع الأرباح بتطبيق هذه الأسس وإعداد تقارير عنها بطريقة متناسقة مع المسؤوليات الاستئمانية لتلك المؤسسات. ووضع سياسة واضحة لتجنب تضارب المصالح، وأن تفصح المصارف بشكل واف وفي المواعيد المحددة عن المعلومات لأصحاب حسابات الإستثمار وللأسواق.

5- المقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث إدارة المخاطر وإختبار فرضية الدراسة: البنوك التقليدية اكثر عرضة للازمات المصرفية عن المصارف الاسلامية، حيث ان المصارف الاسلامية لها مرونة اكثر في ادارة المخاطر المصرفية اكثر من البنوك التقليدية و ما الازمة 2008 إلا دليل على ذلك، و يمكن حصر اهم الاختلافات بين المصارف الاسلامية و البنوك التقليدية فيما يخص المخاطر في ما يلي:[36]

- تواجه المصارف بشقيها الإسلامي و التقليدي مخاطر مشتركة نابعة من طبيعة الممارسة المصرفية، بينما نجد أن هناك مخاطر إضافية تختص بها المصارف الإسلامية، ومبرر هذا الاختلاف يرجع في المقام الأول إلى اختلاف منهجية العمل المصرفي وأسلوب التعامل فيه، فالمصارف الإسلامية تلتزم في تعاملها بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد ولّد هذا الالتزام نوعا جديدا من المخاطر يتعلق بتركيب أصول وخصوم هذه المصارف، فصيغ التمويل الإسلامية هي ممارسة مصرفية جديدة وتعامل غير مسبوق ، تفردت به المصرفية الإسلامية، لذلك لا تجد ما يماثل مخاطر هذه الصيغ في المصارف التقليدية، فمنشأ المخاطرة في هذه الصيغ نابع من أن بعضها يقوم في الأساس على المشاركة في الربح والخسارة، كالمضاربة والمشاركة، وبعضها الآخر

يقوم على الدين كالسلم و الاستصناع و غيرهما، لذلك يمكننا القول أن المخاطرة تحيط بهذه الصيغ إحاطة تامة ، وهي تتفاوت من صيغة إلى أخرى، ومن الصعب أن نحكم على صيغة ونصفها بأنها أكثر مخاطرة من غيرها من شكلها العام، بعيدا عن البيئة التعاقدية ؛

- المصارف الاسلامية لا تتعرض لمخاطر الاستثمار في الاوراق المالية مقارنة مع البنوك التقليدية؛
- في حالة نقص السيولة فان المصارف الاسلامية معرضة اكثر للمخاطر عن غيرها من البنوك التقليدية لأنه لا يمكنها تسييل اصولها بسرعة و لا يمكنها اللجوء للبنك المركزي كمقرض اخير ؛
- اما بالنسبة للضمانات فالمصارف الاسلامية لا تقبل الضمانات المخالفة للشريعة الاسلامية بعكس البنوك التقليدية

وكما رأينا فإن المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية تختلف على المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، وعليه فإن إدارة المخاطر في هذه المؤسستين فهي تختلف فإدارة المخاطر المالية في البنوك التقليدية تقوم على العديد من الخطوات الرئيسية بداية من تحديد المخاطر، التعرف على المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية، المراقبة والتقييم، والقدرة على قياس هذه المخاطر بصفة دائمة ومستمرة، وأخيرا القيام بمراجعة كل المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها المؤسسة. والاعتماد على ثلاثة استراتيجيات أساسية (استراتيجية ترك الموقف مفتوح، استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة، استراتيجية تغطية كل خطر). إضافة إلى إدارة هذه المخاطر من خلال ما جاءت به اتفاقيات بازل. في حين أن إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية يكون من خلال الاعتماد على العديد من الأساليب كإتباع سياسة التوزيع، تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة، الضمانات والرهون، التأمين التكافلي، الالتزام بمعايير الرقابة الدولية، كما يمكن إدارتها من خلال إشاعة ثقافة إدارة المخاطر على مستوى هذه المصارف، بالإضافة إلى الاعتماد على المشتقات والبدائل والتصكيك. بالإضافة إلى ما قدمه معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية العديد من المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بمختلف أنواعها. وعليه **نرفض فرضية** الدراسة والتي تنص على أن البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية تتبع نفس الأساليب والخطوات لإدارة المخاطر المالية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة والتي كانت حول التأصيل النظري لإدارة المخاطر المالية بين النهج التقليدي والإسلامي، والتي قمنا من خلالها بالتطرق إلى أهمه الخطوات والأساليب التي تتبعها البنوك والمؤسسات المالية التقليدية في إدارة المخاطر المالية. والخطوات والمبادئ

الإرشادية التي تتبعها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في إدارة هذا النوع من المخاطر، وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج:

- يقصد المخاطر المالية بأنها مختلف المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها الشركة نتيجة لظروف إقتصادية ومالية معينة؛
- تنقسم المخاطر المالية إلى العديد من الأنواع فنجد المخاطر الإئتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر الأسواق المالية وغيرها من المخاطر الأخرى؛
- تعرف إدارة المخاطر المالية بأنها كل الأساليب والإجراءات التي تتبعها وتعتمد عليها الشركة في مواجهة الاخطار المالية المحتملة؛
- تقوم إدارة المخاطر على العديد من الخطوات الرئيسية بداية من تحديد المخاطر، التعرف على المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية، المراقبة والتقييم، والقدرة على قياس هذه المخاطر بصفة دائمة ومستمرة، وأخيرا القيام بمراجعة كل المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها المؤسسة؛
- حتى يتم التحكم في المخاطر المالية وإدارتها بشكل جيد يتم الإعتماد على ثلاثة إستراتيجيات أساسية (إستراتيجية ترك الموقف مفتوح، إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة، إستراتيجية تغطية كل خطر)؛
- قامت لجنة بازل بإصدار ثلاثة إتفاقيات وأدخلت عليها العديد من التعديلات بناء على المخاطر الجديدة التي من المحتمل أن تظهر بالأخص بعد الأزمات المالية، والتي قدمت العديد من الإقتراحات ومن بينها كيفية التحكم في المخاطر والحد منها وإدارتها؛
- تتعرض المصارف الإسلامية للمخاطر متعددة ومن أهمها المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل والمخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية التقليدية؛
- تقوم المصارف الإسلامية بإدارة المخاطر من خلال تطبيق سياسات ملائمة وإجراءات وأنظمة معلومات فعالة لإتخاذ القرارات وهذا بما يتماشى ونطاق وطبيعة هذه المصارف؛
- يتم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من خلال الإعتماد على العديد من الأساليب كإتباع سياسة التوزيع، تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة، الضمانات والرهون، التأمين التكافلي، الإلتزام بمعايير الرقابة الدولية، كما يمكن إدارتها من خلال إشاعة ثقافة إدارة المخاطر على مستوى هذه المصارف، بالإضافة إلى الإعتماد على المشتقات والبدائل والتصكيك؛

- قدم معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية العديد من المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بمختلف أنواعها؛

- بعد التطرق إلى إدارة المخاطر المالية في البنوك والمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية لاحظنا أن طرق وأساليب إدارة هذا النوع من المخاطر يختلف بينهما وهو راجع إلى طبيعة كل من المؤسستين؛

- أدت الازمات المالية التي حدثت كالأزمة المالية لسنة 2008 إلى تدهور وضعية العديد من البنوك والمؤسسات المالية في العالم وإنهيار بعضها، والملاحظ أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لم تتأثر كثيرا بهذه المخاطر، وهذا راجع إلى إدارتها الجيدة لها.

المراجع والهوامش:

Joanna Błach, Financial Risk Identification based on the Balance Sheet Information, mezinárodní konference Řízení a modelování finančních rizik, VŠB-TU Ostrava, Ekonomická fakulta, katedra Financí, Ostrava, 8-9/09/2010, P 1.

قيرة عمر، إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية –دراسة حالة مؤسسة Michelin، مذكرة ماجستير، جامعة جيجل، (2006-2007)، ص 23.

كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي –دراسة حالة مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى سوق أهراس، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 273.

Ekaterina Svetlova, Karl-Heinz Thielmann, Financial Risks and Management, Audrey Kobayashi, The Encyclopaedia of Human Geography, vol. 5, Elsevier, 2020, P 142.

Joanna Błach, Op, Cit,, P 1-2.

لخديمي عبد الحميد، بن الصالح حورية، دور القواعد الإحترازية في إدارة المخاطر المالية "بنك الجزائر نموذجا خلال الفترة 1990-2018"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 125.

بوشرى عبد الغني، منصوري حاج موسى، صناعة التوريق كآلية لتسيير المخاطر المالية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، التكامل الإقتصادي، المجلد 2، العدد 3، 2014، ص 423.

عيساوي سهام، مرغاد لخضر، إستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 15، 2014، ص ص 154-155.

فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية –دراسة حالة عدد من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، دراسات إقتصادية، المجلد 12، العدد 3، 2018، ص 417.

عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21/10/2009، ص 4.

سعاد شدري معمر، دور إدارة المخاطر المالية والإنذاؤ المبكر في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص 73.

كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3، 2021، ص 439.

فاروق فخاري، أهمية إستخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية مع الإشارة لعملية تداول عقود الخيارات في بورصة الكويت، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص 308.

قارة إبتسام وآخرون، إدارة المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية –دراسة حالة بنك NATIXIC وكالة غليزان، مجلة المستقبل للدراسات الإقتصادية المعمقة، المجلد 2، العدد 4، 2019، ص 74.

Arun Bansal et al, Financial Risk And Financial Risk Management Technology (Rmt): Issues And Advances, Working Paper Series, Center for Research on Information Systems, Inforrnation Systems Department, New Yorli University, 1991, P 1.

حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، (2011-2012)، ص ص 157-158.

نسيمة بروال، إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، (2010-2011)، ص ص 101-102.

سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية-واقع وتحديات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 14-2004/12/14، ص ص 2-5.

بريش عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الإستقرار المالية والمصرفي العالمي، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 1، العدد 1، 2015، ص ص 104-105.

زوبير عياش، إتفاقية بازل 3 كإستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 3، 2013 ص ص 453-454.

بريش عبد القادر، زهير غراية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

حدوش شروق، النظم والمعايير الإحترازية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية – حالة الجزائر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري)، أطروحة دمتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص ص 129-132.

شادي حسن أبو عفيفة، عقد المرابحة للآمر بالشراء وأثره في التضخم النقدي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد 2، 2016، ص 344.

الياس عبد الله أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، اطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك الأردن، 2007، ص 17.

أحمد بلقاسم التواتي، عبد الفتاح أحمد العائب، مقومات ومعوقات تطبيق صيغة بيع السلم بالمصرف الزراعي الليبي، مجلة آفاق إقتصادية، العدد 3، 2016، ص 115.

آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية –دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، (2011/2012)، ص 39.

خنوسة عديلة، دور عقد الإستصناع في تمويل البنى التحتية –عرض تجارب دولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 14.

سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل (دراسة حالة البنوك الإسلامية)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص ص 89-90.

محمد عبد الحميد عبد الحي، إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب سوريا، 2014، ص 30-31.

حدوش شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-134.

كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الإئتمانية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، يومي 5-2012/4/6، ص 11.

سعيدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 03-2012/12/04، ص 2.

سعيدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-55.

حدوش شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 139-140.

الرفع المالي كأساس لتقييم البدائل التمويلية في المؤسسة

● حنان سعيدي سياف[1]

الملخص

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية حصر أهم خطوات تحليل المخاطر التي تعترض المؤسسة، بالتركيز على المخاطر المالية إنطلاقا من فرضية مرجعية مفادها، بأن المخاطر المالية إلى جانب التكلفة، تعتبر أساسا تستند إليه المؤسسة في تشكيل توليفتها التمويلية التوازنية المثلى.

أسفرت نتائج التحليل والدراسة، عن أن درجة الرفع المالي تعتبر مقياسا وأساسا لإدارة المخاطر المالية وفي المفاضلة بين البدائل التمويلية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: تحليل المخاطر، المخاطر المالية، الرفع المالي، البدائل التمويلي

Résumé

L'objectif de cette étude est de déterminer les étapes pour analyser les risques auxquels l'entreprise est confrontée, en se concentrant sur les risques financières, à partir d'une hypothèse qui dise que les risques financières, outre le cout, sont considérés comme une base sur laquelle l'entreprise s'appuie pour formant sa combinaison de financement optimale.

Les résultats de l'analyse et de l'étude ont révélé que le degré de levier financier est considéré comme une mesure pour gérer les risques financiers et pour différencier les alternatives de financement.

Mots Clés : Analyse de risque, risques financiers, levier financier, alternatives de financement**.**

مقدمة

يتمثل هدف المؤسسة أثناء اتخاذ قرار التمويل لاختيار البديل الأنسب، في تحديد تشكيلة الاقتراض والأموال الخاصة، بسبب انخفاض المخاطر التي يتعرض لها الدائنون عن المخاطر التي يواجهها أصحاب الأموال، بالإضافة لما للاقتراض من وفورات ضريبية، باعتبار أن الخاصية الجبائية الأساسية للديون بمختلف أنواعها، تتمثل في إمكانية خصم المصاريف المالية الناجمة عن عملية الاقتراض من النتيجة الخاضعة للضريبة كما يتم إعتبار أقساط الإيجار أيضا مصاريفا للاستغلال قابلة للخصم في حالة التمويل بالاستئجار.

لكي تستطيع المؤسسة الاستمرار والتوسع في نشاطها، فهي تواجه مشكلة في كيفية الحصول على الأموال اللازمة لذلك، وهنا تستغل بداية مواردها الداخلية الخاصة، ولكن في أغلب الأحيان، فإن تلك الموارد لا تكفي لتغطية احتياجاتها، مما يضطرها إلى اللجوء إلى مساهمين جدد أو إلى جهات أخرى دائنة.

ضف إلى أن أحد العوامل المحددة للإستراتيجية المالية، هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها، بما يحقق التوازن بين العائد

[1] Saidi.sief_hanane@hotmail.com جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي

والمخاطر، ولن يتأتى ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها.

تأخذ قرارات التمويل في الإعتبار، عاملين أساسين للمفاضلة، هما:[37] التكلفة والمخاطر.

- **التكلفة:** حيث يعتبر التمويل الأقل تكلفة عادة أول ما يستخدم، والذي يتوقف تحديد تكلفته على المزيج المتكون من هيكل رأس المال ونسبة كل عنصر فيه، دون الإفراط في الاستدانة بسبب احتمال الإفلاس؛

- **المخاطر:** حيث من الأهمية بما كان أن يشتمل هيكل التمويل على مزيج تمويلي متناسق من الناحية المالية مع حجم الاستثمارات في الأصول، إذ أن الإعتماد على مصادر التمويل الذاتية بشكل كبير، وعلى الديون بشكل محدود يضمن الأمان المالي للمؤسسة، إلا أنه يساعد على تحقيق مستوى رفيع من الربحية، وأن الحالة المعاكسة قد تؤدي إلى زيادة الربحية مع عدم تحقيق الأمان المالي نتيجة زيادة درجة المخاطرة المالية.

وعليه وحتى تتمكن المؤسسة من تحقيق الأمان والحد من المخاطر المالية، يجب عليها أن تحقق معدل عائد على الأموال المستثمرة في الأصول يفوق معدل الفائدة التي يتم دفعها للدائنين، وإلا وقعت في دائرة الفشل المالي.

سنحاول من خلال هذه الدراسة، معالجة الإشكالية التالية: **كيف يمكن إعتبار المخاطر المالية ودرجة الرفع المالي أساسا، تستند إليه المؤسسة للمفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة أمامها؟**

يمكن صياغة **الفرضية** البحثية التي تتوافق والإشكالية المصاغة في أن المخاطر المالية تعتبر إلى جانب التكلفة أساسا تستند إليه المؤسسة في تشكيل توليفتها التمويلية التوازنية.

أما عن **أهمية الدراسة**، فهي تنبع من أهمية الموضوع في حد ذاته كونه يعالج الخصوصية التي تراعيها المؤسسة في إدارة المخاطر المالية للتقييم بين البدائل التمويلية المتاحة أمامها، قصد تحقيق **هدف الدراسة** ، الممثل في: ضبط الأطر الخاصة بتحليل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، بالتركيز على المخاطر المالية، تحديد طرق قياس وإدارة المخاطر المالية، وعرض تصنيفات الرفع تبعا لصنف الخطر المرتبط بها، بالتركيز على الرفع المالي، وإبراز كيفية اختيارها لمصادرها التمويلية في ظل خصوصية إدارة المخاطر المالية، ودرجة الرفع المالي.

قصد الإجابة على التساؤل المطروح، ولتغطية الجوانب الموضوعية للدراسة، سنأتي لتقسيم عناصر هذه الورقة البحثية إلى ثلاث (3)، تخص تحليل مخاطر المؤسسة، فالأطر الخاصة بالرفع التشغيلي، ثم الرفع المالي وتقييم البدائل التمويلية.

المحور الأول: تحليل مخاطر المؤسسة

تكتسب المخاطر أهميتها، انطلاقا من كونها تعتبر من أهم العوامل التي تدخل في تحديد القيمة السوقية للمؤسسة بالإضافة إلى درجة تأثيرها في تكلفة المصادر التمويلية التي تلجأ إليها المؤسسة لتلبية احتياجاتها، وهناك عدة تصنيفات للمخاطر، إلا أننا سنعتد بالتقسيم الذي يصنفها إلى ثلاثة (3) أنواع من المخاطر، تؤثر على عوائدها المتوقعة، الأول يعرف بالمخاطر الاقتصادية أو التشغيلية، والثاني يخص المخاطر المالية، ونوع آخر ثالث يضم النوعين معا، ويسمى بالخطر الكلي أو المشترك، وسنأتي على عرض الأطر الخاصة بكل نوع، كما يلي[38]

1. الأطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية

ترتبط المخاطر التشغيلية بنشاط المؤسسة، وهي تعد من أهم المتغيرات التي تحدد التشكيلة المكونة لهيكل رأس المال، وتتفاوت مخاطر النشاط من صناعة لأخرى، بل من مؤسسة إلى أخرى وفي نفس الصناعة.

1.1. تعريف المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها المخاطر المرتبطة بنوعية الاستثمارات وهيكل الأصول، ويتوقف حجم هذه المخاطر على طبيعة عمل المؤسسة ونوعية منتجاتها، بالإضافة إلى نسبة تشغيل الأصول الثابتة. وبالتالي فهو (حجم المخاطر التشغيلية) يتوقف على نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف التي تتحملها المؤسسة، حيث يؤدي أي تغير في حجم المبيعات إلى تغير مضاعف في صافي ربح العمليات، وهذا ما يصطلح على تعريفه أو تسميته بالرافعة التشغيلية.[39]

2.1.التغيرات المؤثرة في المخاطر التشغيلية: هناك مجموعة من المتغيرات المؤثرة في المخاطر التشغيلية، نذكر أهمها في النقاط التالية [40]: التغير في أسعار بيع المنتجات، التغير في حجم ومرونة الطلب على منتجات المؤسسة ونسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية.

- **التغير في أسعار بيع المنتجات:** يتوقع أن تزداد مخاطر النشاط كلما زاد تقلب أسعار المنتجات، الذي يعود إلى حدة المنافسة أو إلى تدخل الدولة بهدف التحكم في الأسعار، عن طريق سياسة مراقبة الأسعار؛

- **التغير في حجم الطلب على منتجات المؤسسة** : تزداد مخاطر النشاط أو المخاطر التشغيلية كلما اتسم الطلب على منتجات المؤسسة بالتقلب وعدم الاستقرار؛

- **مرونة الطلب على منتجات المؤسسة:** فكلما انخفضت مرونة الطلب تمكنت المؤسسة من مواجهة التغير في أسعار المدخلات، ومنه تحقيق نوع من الاستقرار في صافي ربح العمليات، وبالتالي تخفيض مخاطر التشغيل؛
- **نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية:** فكلما زادت نسبة التكاليف الثابتة، زادت درجة الرفع التشغيلي وبالتالي زيادة حجم المخاطر التشغيلية.

3.1.طرق قياس المخاطر التشغيلية

قدمت مقررات بازل 2 ثلاثة (3) طرق لحساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية، تضمنت ما يلي[41]

أ.أسلوب المؤشر الأساسي : وهو أسلوب يمكن تطبيقه في أي مؤسسة بغض النظر عن درجة تعقيد هيكلها وعملياته، ويحتسب رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية في هذه الحالة من خلال حاصل ضرب نسبة ثابتة (α) في المتوسط السنوي لإجمالي الدخل الموجب لآخر ثلاث (3) سنوات؛

ب.الأسلوب المعياري: يتم فيه تقسيم الأنشطة إلى ثمانية (8) أنشطة أو خطوط عمل، ويتم إحتساب رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل لكل نشاط من خلال ضرب إجمالي الدخل في المعامل المحدد لذلك النشاط (β)، ويعبر هذا المعامل عن العلاقة بين الخسائر التشغيلية لنشاط العمل وإجمالي الدخل لذلك النشاط؛

ج. أسلوب القياس المتقدم: يعتبر هذا الأسلوب أكثر الأساليب حساسية وتعقيدا في قياس المخاطر التشغيلية، ويتم وفقه قياس متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية إعتمادا على البيانات الصادرة عن أنظمة رقابة داخلية لقياس المخاطر التشغيلية أين يشترط في هذه الحالة بأن تضع السلطة الرقابية حدا أدنى لرأس المال المطلوب مستعينة في ذلك بالأسلوب المعياري.

2. الأطر الخاصة بالمخاطر المالية

تشير المخاطر المالية إلى حجم مديونية المؤسسة بالمقارنة بحقوق الملكية للأسهم العادية والأرباح المحتجزة، فهي مخاطر مرتبطة بقرارات التمويل، وبالتالي فهي تعتبر مخاطر إضافية بالنسبة للمؤسسة، تؤثر فيها درجة المديونية بالإرتفاع أو الانخفاض.[42]

1.2. مفهوم المخاطر المالية

يتعرض حملة الأسهم العادية لجميع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، ومنها المخاطر الاقتصادية الناجمة عن حالة عدم التأكد المرافق للعائدات التشغيلية المستقبلية، والتي من

الممكن أن تزداد حدتها إذا ما قررت المؤسسة أن تمول استثماراتها من مصادر ثابتة التكاليف، وهذا راجع لأن حملة الأسهم العادية سيتحملون مخاطر إضافية بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالديون، وهذه المخاطر الإضافية تعرف بمخاطر الرافعة المالية. ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التوضيحي التالي[43]

لنفترض أن 10 أشخاص قرروا إنشاء مؤسسة، (بالتأكيد فهم سيتعرضون لمخاطر إقتصادية تشغيلية مرتبطة بعمليات الإنتاج والنشاط التشغيلي للمؤسسة).

الحالة (أ): نفترض أنّ المؤسسة قررت الاعتماد على حقوق المساهمين العاديين كمصدر تمويلي رئيسي، وأنّ كل مساهم من هؤلاء المساهمين يحمل ما نسبته 10%من الأسهم، وبالتالي فالمستثمرين في هذه الحالة يتقاسمون الخطر الاقتصادي بشكل متساو؛

الحالة (ب): نفترض أن المؤسسة اعتمدت على التركيبة التالية في التمويل 50%ديون و50%، ما معناه أن 5مستثمرين تحولوا إلى دائنين وبالتالي إنخفاض عدد الأسهم إلى النصف وحملة هذه الأسهم (أي باقي المستثمرين) هم من سيتحملون مخاطر المشروع كاملة، أي أن مخاطر السهم العادي في هذه الحالة سيكون ضعف مخاطر السهم العادي في الحالة الأولى (أ)، والفرق بين المخاطر في الحالتين يعرف بمخاطر الرفع المالي المرتبطة بالمخاطر المالية.

يمكن إستنتاج التالي فيما يخص هذا النوع من المخاطر (المخاطر المالية)[44]

- مخاطر مرتبطة بالديون، فكلما زاد حجم الديون في هيكل تمويل الموجودات في المؤسسة، زادت درجة المخاطرة؛
- الأصل في هذه المخاطر أنها لا تعتبر الديون بحد ذاتها هي الإشكال، وإنما احتمال إنخفاض مستوى الأرباح المتوقع تحقيقه عن مستوى الفائدة المدفوعة على تلك الديون، ما يعني تعرض المؤسسة إلى خسائر بسبب إنخفاض العائد دون مستوى ما تتحمله من تكلفة، وهو بحد ذاته يعد مخاطرة مالية؛
- ترتبط المخاطر المالية عادة بقرار التمويل، وهذا يعني أنها مرتبطة بإختيار المؤسسة للتوليفة التي تضمن لها هيكلا ماليا أمثلا؛
- تعبر المخاطر المالية عن التذبذب في قيمة الأرباح وفي قيمة العائد المتبقى للملاك (حملة الأسهم العادية)، والتي تعتبر جزءا من الأرباح الناتج عن استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة (الفائدة)، مع وجود احتمال عدم قدرة المؤسسة على سداد الديون أو الفائدة في أوقات استحقاقها أو كليهما معا.

2.2. طرق قياس وإدارة المخاطر المالية

هناك مجموعة من الأدوات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر المالية بالمؤسسة والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها، بغرض إدارتها بما يمكن المؤسسة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة، ومن هذه الأدوات، نجد الإحصائية، وأدوات التحليل المالي ومضمون كل منها، نذكره في الآتي[45]

أ. **الأدوات الإحصائية المستخدمة في قياس المخاطر المالية**

تعتمد هذه الطرق على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي، ومن أهم هذه المقياس، نجد

- **المدى:** يستخدم كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر، فكلما زادت قيمة المدى، كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي المدروس؛

- **التوزيعات الاحتمالية:** وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلا من مقياس المدى، تسمح بتتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، بالإضافة إلى تحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم لاستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة. فكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين، كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر؛

- **معامل الاختلاف:** يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، فكلما إرتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر؛

- **معامل بيتا:** وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية، وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر.

ب.أداوت التحليل المالي المعتمدة في إدارة المخاطر المالية: تعتمد هذه الأدوات على قياس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الغير، وبخاصة الدائنين في الآجال المحددة لاستخدامها وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين، معتمدة في ذلك على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية، مثل: نسبة المديونية، نسبة التداول نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.[46]

1.2. استراتيجيات إدارة المخاطر المالية

يمكن تحديد ثلاثة (3) استراتيجيات لإدارة المخاطر المالية، نذكرها كما يلي[47]

أ. **استراتيجية ترك الموقف مفتوحا:** تندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة قبول الخطر، والتي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة عندما يكون مستوى الخطر منخفضا بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته؛

ب. **استراتيجية تحمل المخاطر المحسوبة:** يندرج تحتها سياسات، تخفيض الخطر، مثل: التنويع والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية والمالية، أين يتم فيها تحديد مستويات الخطر الممكن تحملها من قبل المؤسسة، ثم اتخاذ التدابير اللازمة لتدنية هذه المخاطر حتى المستوى المقبول؛

ج. **استراتيجية تحويل الخطر:** تكون من خلال التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي لطرف ثالث بواسطة عقود التأمين، أين يتم فيها تحديد مصدر الخطر وتدنيته حتى يصل للصفر.

3. الأطر الخاصة بالمخاطر الكلية أو المشتركة

يقصد بها مجموع المخاطر الكلية، التي من الممكن أن تواجهها المؤسسة من مخاطر تشغيلية ومخاطر مالية، والتي من المفروض أن تساوي المخاطر الكلية مجموعها، بالإضافة إلى مجموع المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة التي تتعرض لها المؤسسة.[48]

هناك عدة **مقاييس وأدوات لقياس درجة الخطر الكلي**، نذكر من أهمها: الانحراف المعياري، كما يلي

- **الانحراف المعياري:** يعتبر من أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي، فهي تقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، فكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.[49]

المحور الثاني: الأطر الخاصة بالرفع التشغيلي

يتوقف قرار اختيار هيكل التمويل على ما يسمى بالرفع، الذي يقصد به مدى أو درجة استخدام التكاليف الثابتة للتأثير على العائد المتوقع، ويشمل مفهوم الرفع على ما يلي[50]

1. الرفع التشغيلي

تعنى الرافعة التشغيلية بـ "الدرجة التي توجد فيها تكاليف ثابتة بهيكل تكاليف المؤسسة، حيث إذا كانت نسبة هذه التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف مرتفعة، دل ذلك أن المؤسسة تتميز برافعة تشغيلية عالية، بمعنى أن أي تغير صغير في المبيعات يقابله تغير كبير في أرباح التشغيل (الأرباح قبل الفائدة والضريبة (EBIT).[51]

بمعنى آخر، فالرافعة التشغيلية، تعظم الأرباح في حال ازدياد المبيعات، وتدني هذه الأرباح في حال إنخفاض المبيعات.

ينجر عن الارتفاع في فعل الرافعة التشغيلية، حساسية أكثر بالمؤسسة لتأثيرات التغير في المبيعات، ذلك أن تغير طفيف في المبيعات يؤدي إلى تغيرات أكبر في الأرباح، مما يجعل الأرباح التشغيلية بالمؤسسة أكثر تقلبا، وهو ما يعني ارتفاع خطر الأعمال بها مقارنة بالمؤسسات التي تكون أرباحها أكثر استقرارا بسبب تدني فعل الرافعة التشغيلية.[52]

1.1. تحليل التعادل ورافعة التشغيل

يعتبر تحليل التعادل أداة مهمة من أدوات التخطيط المالي، حيث يظهر العلاقة بين الإيرادات والتكاليف، وبالتالي الخسارة أو الربح على مستويات الإنتاج، وعليه يمكن استعمال هذه الأداة لتحديد كمية الإنتاج والمبيعات التي تغطي إجمالي التكلفة.

1.1.1. تحديد كمية التعادل

يحدد تحليل التعادل حجم الإنتاج والمبيعات الذي يجعل الإيرادات الكلية مساوية إلى التكاليف الكلية، أي ما يجعل الربح مساويا للصفر (0) عند هذا المستوى، ويمكن تحديد كمية التعادل، إما هندسيا أو حسابيا، كما يلي[53]

أ. تحديد كمية التعادل هندسيا

يمكن تحديد كمية التعادل هندسيا، بتقدير التكلفة المتغيرة والإيرادات لكل مستوى من مستويات الإنتاج، وتقدير التكلفة الثابتة، ثم رسم كل من هذه العلاقات، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل (1): تحديد كمية التعادل هندسيا

المصدر: محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، مرجع سابق، ص98.

يتضح من الشكل السابق أن الخط المستقيم (TC) والذي يمثل إجمالي التكاليف يتقاطع مع المحور العمودي عند التكاليف الثابتة عندما يكون حجم الإنتاج مساويا للصفر (0)، ويتزايد مع الإنتاج بمعدل ثابت هو التكلفة المتغيرة بالوحدة (V)، وأن الفرق بين إجمالي التكلفة (TC) والتكاليف الثابتة (FC) يمثل التكاليف المتغيرة (VC) لكل مستوى من مستويات الإنتاج.

أما الخط(TR) فيمثل علاقة الإيرادات، حيث يبدأ من نقطة المبدأ عندما تكون المبيعات صفرا (0)، ويتزايد بمعدل ثابت يمثل سعر بيع الوحدة بإزدياد الإنتاج والمبيعات مرورا بعلاقة إجمالي التكاليف (TC).

تتمثل **نقطة التعادل** في نقطة إلتقاء أو تقاطع الإيرادات الكلية مع التكاليف الإجمالية، بحيث تكون الإيرادات مساوية للتكاليف عند هذا المستوى، أمّا **كمية التعادل*Q** فهي تتمثل في حجم الإنتاج المقابل لنقطة التعادل.[54]

ب. تحديد كمية التعادل حسابيا

من الصعب بما كان تحديد كمية التعادل بيانيا، لذا فمن السهل تقدير قيمتها حسابيا، وفقا للعلاقة التالية[55]

$$Q^* = \frac{F}{P-V}$$

حيث تمثل

Q*: كمية التعادل؛

F: تكاليف ثابتة؛

P: سعر بيع الوحدة؛

V: التكاليف المتغيرة للوحدة.

ننطلق من الفرضية التي تعبر عن المفهوم الأساسي للتعادل، والتي مفادها أنّ

- ✓ **التكاليف الكلية = الإيرادات الكلية.....(1)**

TR = TC

ثم نقوم بالتعويض بما تساويه الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية في المعادلة (1)،كما يلي

- ✓ **الإيرادات الكلية = الكمية المباعة X سعر البيع**

TR = P x Q

- ✓ **التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + (التكلفة المتغيرة بالوحدة X الكمية المنتجة والمباعة)**

TC = F + (V x Q)

فتصبح المعادلة (1)، بالصيغة التالية

الكمية المباعة X سعر البيع = التكاليف الثابتة + (التكلفة المتغيرة بالوحدة X الكمية المنتجة والمباعة)

P x Q = F + (V x Q)

P x Q – (V x Q) = F ⟶ **Q(P-V) = F**

Q* = F/ (P-V).....(*)[56]

وبما أنّ:**(P-V)** يمثل هامش المساهمة لإسترداد التكاليف الثابتة، ويمكن التعبير عنه بـ **C** ، حيث **C = (P-V)** وبذلك تصبح العلاقة السابقة (*)، كما يلي

$$Q^* = F/C$$

– قياس درجة الرفع التشغيلي Degree of Operating Leverage (DOL)

يمكن قياس درجة رافعة التشغيل d, لمعرفة أثرها، الناتج عن التغير النسبي للربحية الإقتصادية إلى التغير النسبي للمبيعات، [57] الذي يعبر عنه من خلال معدل التغيير في ربح التشغيل المقابل لتغير المبيعات بوحدة نقد واحدة ويمكن التعبير عن درجة الرافعة التشغيلية جبريا، من خلال العلاقة التالية[58]

$$DOL = \frac{\%\Delta\, EBIT}{\%\Delta\, Q} = \frac{\Delta\, EBIT/EBIT}{\Delta\, Q/Q} \quad \text{.....(*)}$$

وفي النهاية فالمعادلة (*)، تصبح مستوية إلى الصيغة في المعادلة (**)، كما يلي[59]

$$\mathbf{DOL} = \frac{\mathbf{Q\ (P-V)}}{\mathbf{Q\ (P-V)-F}} \quad \text{.....(**)}$$

أماّ عن كيفية الوصول إلى المعادلة (**)، فيتم بالتعويض في المعادلة(*) بمتغيرات تحليل التعادل، حيث يعرف ربح التشغيل بالفرق بين الإيرادات والتكاليف، والتي تتضمن كلا من التكاليف الثابتة والمتغيرة، وذلك كما هو مبين في المعادلة التالية

أماّ التغير في الربح، فيمكن التعبير عنه بالتغير في الإيرادات ناقصا منه التغير في التكاليف المتغيرة، كما يلي

وللحصول على درجة التشغيل **(DOL)** يمكن ضرب التغير في أرباح التشغيل في مقلوب معدل التغير في الكمية المباعة، وذلك كما يلي

$$\mathbf{DOL} = \frac{\mathbf{\Delta Q\ (P-V)}}{\mathbf{Q\ (P-V)-F}} \times \frac{Q}{\Delta Q}$$

وباختزال (**ΔQ**)، نتحصل على المعادلة (**)، في صيغتها النهائية، والتي تقيس درجة الرافعة التشغيلية للمؤسسة عند مستوى إنتاج معين، كما يلي

$$DOL = \frac{Q\,(P-V)}{Q\,(P-V)-F}$$

مثال توضيحي لقياس درجة الرفع التشغيلي DOL

سنحاول من خلال المثال الرقمي الآتي تقدير درجة الرفع التشغيلي عند مستوى إنتاج معين، كما يلي[60]

بفرض أن عدد الوحدات المنتجة والمباعة في مؤسسة "أحمد" بلغت 80000 وحدة، بسعر 1.5 و.ن، وكانت التكاليف المتغيرة للوحدة 0.5 و.ن، وقدرت التكاليف الثابتة بـ40000 و.ن.

المطلوب: تحديد درجة الرفع التشغيلي عند هذا المستوى الإنتاجي.

بتطبيق العلاقة الرياضية التي تقيس درجة الرافعة التشغيلية والمعبر عنها بـ $DOL = \frac{Q\,(P-V)}{Q\,(P-V)-F}$

$$DOL = \frac{80000(1.5-0.5)}{80000\,(1.5-0.5)-40000} = 2$$

أي أنّ الزيادة بمقدار 1% من المبيعات، سيؤدي إلى زيادة في الأرباح قبل الفوائد والضريبة ***EBIT*** بمقدار 2%

فعل الرافعة التشغيلية 2 عند هذا المستوى من الإنتاج، يعني أن أي تغير في نسبة المبيعات يقابله تغير مضاعف مرتين في نسبة الأرباح الصافية، وهنا يمكن التأكيد على أن درجة فعل الرافعة التشغيلية المرتفعة تدل على مخاطر اقتصادية مرتفعة أيضا، لذلك ينصح عادة بزيادة حجم الاستثمار في الأصول الثابتة في فترات الانتعاش الاقتصادي، لأن أي زيادة طفيفة في المبيعات ينتج عنها زيادة في الأرباح بمعدل ملحوظ.[61]

انطلاقا مما سبق، يمكن أن نستخلص النتائج التالية من استخدام الرفع التشغيلي، كما يلي تلجأ المؤسسات إلى الرفع التشغيلي على أمل أن تعظم أرباحها قبل الفوائد والضرائب، معتمدة بذلك على[62]

- حجم المبيعات، نقطة التعادل والتكاليف الثابتة؛
- الربح عند نقطة التوازن أو التعادل يساوي إلى الصفر؛

– زيادة الرفع التشغيلي يعني زيادة كمية الإنتاج والمبيعات للوصول إلى نقطة التوازن؛

وللحكم على أثر الرفع التشغيلي على صافي الأرباح التشغيلية، يجب إتباع الخطوات التالية

– تحديد نقطة التعادل؛

– مقارنة المبيعات مع نقطة التعادل، فإذا كانت:

المبيعات أكبر من نقطة التعادل ⟵ الرافعة التشغيلية إيجابية؛

المبيعات أقل من نقطة التعادل ⟵ الرافعة التشغيلية سالبة، أي خسائر مضاعفة.

المحور الثالث: الرفع المالي وتقييم البدائل التمويلية

يرتبط الرفع المالي بالمخاطر المالية والاقتصادية في المؤسسة، حيث يختص بمجموعة من الخصائص تميزه عن النوع الأول من الرفع والذي يرتبط بالنشاط التشغيلي، ونذكر هذه الخصائص فيما يلي

1. مفهوم الرفع المالي

حددت مراجع الفكر المالي مفهوما للرفع المالي بإعتباره "نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول في المؤسسة".[63]

يعبر الرفع المالي أيضا عن "مدى إستخدام المؤسسة للديون في هيكلها المالي، فالمؤسسة التي تعتمد على نسبة أكبر من الديون في هيكلها المالي، يعني أنها تستخدم الرفع المالي بدرجة أكبر".[64]

تعبر الرافعة المالية عن "النسبة بين مجموع الديون إلى مجموع الموجودات (إجمالي الإستثمارات)؛

كما تشير الرافعة المالية أيضا إلى "نسبة الديون طويلة الأجل في الهيكل المالي للمؤسسة، والتي كلما إرتفعت إرتفع معها فعل الرافعة المالية، ما مفاده أن التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب يعطي تغير أكبر في ربحية السهم الواحد **EPS (Earning Per Share)** من الأرباح".[65]

يظهر فعل الرافعة عندما تعتمد المؤسسة على مصادر تمويل ثابتة التكاليف (قروض، سندات، أسهم ممتازة..) مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، أين يزداد فعل الرافعة بزيادة نسبة مصادر التمويل ثابتة التكاليف في الهيكل التمويلي"؛

تمثل الرافعة المالية أيضا "مضاعف معدل العائد على الاستثمار أو حقوق الملكية، وهو معامل يضرب بمعدل العائد على الاستثمار، والذي يعبر عن أن التغير في صافي الأرباح يؤدي إلى تغير مضاعف في معدل العائد على حقوق الملكية".[66]

والسؤال الممكن طرحه في هذا المجال الخاص بالرفع المالي هو: أي المصادر التمويلية تعتبر الأكثر تأثيرا في العائد على حقوق الملكية؟

-يعتبر التمويل بالديون (القروض والسندات)، الأكثر تأثيرا كون هذه المصادر منخفضة التكاليف من جهة كما أنها تحقق وفورات ضريبية تزيد من العائد على الأسهم العادية من جهة أخرى؛

-يزيد التمويل بالأسهم الممتازة من فعل الرافعة المالية لكن بنسبة أقل، لأنه قد يخفض من العائد على الأسهم العادية، لأن تكلفة الأسهم الممتازة أكبر من تكلفة الديون التي تقتطع قبل الضريبة، فهي بذلك لا تحقق أي وفورات ضريبية.

2. قياس درجة فعل الرفع المالي Degree of Financial Leverage (DFL) اعتمدت نماذج قياس درجة الرفع المالي على متغيرات أساسية، نذكر منها العائد على حقوق الملكية (ROE) حصة السهم العادي من الأرباح (EPS) وصافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)، وبناء عليه يمكن تقدير درجة الرفع المالي، وفقا لكل متغير كما يلي[67]

أ. **حساب درجة الرفع المالي عند التغير في (EPS)**

يمكن تقدير درجة الرفع المالي تبعا لمتغير حصة السهم العادي من الأرباح، وفقا للعلاقة الرياضية التالية

$$DFL = \frac{\Delta\% \, EPS}{\Delta\% \, EBIT}$$

ب. **حساب درجة الرفع المالي عند مستوى معين من المبيعات**

يمكن قياس درجة فعل الرفع المالي تبعا لمتغير مستوى المبيعات، وفقا للصيغة التالية

$$DFL = \frac{Q\,(P-V)}{Q\,(P-V)-F-I}$$

حيث أنّ:

Q: كمية المبيعات؛

V: التكاليف المتغيرة للوحدة؛

F: التكاليف الثابتة؛

I: الفوائد على القروض أو مقسوم أرباح الأسهم الممتازة.

ج. حساب درجة الرفع المالي عند مستوى معين من الأرباح التشغيلية (EBIT)

يوضح الرفع المالي تبعا لهذا المتغير، تأثير التغير في الربح التشغيلي على الربحية المتحققة للسهم الواحد، بإعتبار أن الرفع المالي ينتج عن وجود التكاليف الثابتة المرتبطة بكيفية تمويل المؤسسة، التي ترتفع معها المديونية وبالتالي الفوائد المدفوعة عليها، بما يعني زيادة درجة الرفع المالي **DFL** ، وتقاس هذه الدرجة وفقا للعلاقة التالية[68]

$$DFL = \frac{EBIT}{EBIT - I}$$

مثال توضيحي رقم 01: لقياس درجة الرفع المالي DFL

لتكن لدينا البيانات المالية التالية متوفرة لمؤسسة ما[69]

المبيعات	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	إجمالي التكاليف	الفوائد على القروض
3000000	500000	1500000	2000000	320000

المطلوب: تحديد درجة الرافعة المالية **DFL**

- **الربح قبل الفوائد والضرائب = المبيعات الكلية – التكاليف الإجمالية**

= 3000000 - 2000000

الربح قبل الفوائد والضرائب = 1000000

- **درجة الرفع المالي DFL**

$$DFL = \frac{EBIT}{EBIT - I}$$

$$DFL = \frac{1000000}{1000000 - 320000} = 1.47\%$$

وهذا معناه أنّ زيادة نسبة 1% من الديون تؤدي إلى زيادة من أرباح المؤسسة قبل الفوائد والضرائب بـ1.47%

ملاحظة

تجدر الإشارة إلى أنّ الاعتماد على التمويل بالأسهم الممتازة، يتطلب تعديل تكلفتها وحساب مكافئها قبل الضريبة، لتصبح تكلفة الأسهم الممتازة مساوية إلى : **تكلفة الأسهم الممتازة** =

$$\frac{\text{الأسهم الممتازة } X \text{ فائدتها}}{1-\text{معدل الضريبة}}$$

مثال توضيحي رقم 02: لقياس درجة الرفع المالي DFL

لنفترض التالي: إذا كانت قيمة الربح قبل الفوائد والضرائب مساوية إلى 150000 و.ن، قيمة الديون 500000 و.ن، ونسبة الفائدة 8%.[70]

المطلوب: تحديد درجة الرفع المالي **DFL** لهذه الشركة؟

لتحديد درجة الرفع المالي **DFL**، نقوم أولا بحساب تكلفة الدين، من خلال العلاقة التالية

تكلفة الديون = قيمة الدين x معدل فائدته

بالتعويض في المعادلة السابقة نجد تكلفة الديون =500000 x 8% **تكلفة الديون = 40000 ون.**

ثانيا: نحدد درجة الرفع المالي DFL ، من خلال العلاقة

$$DFL = \frac{EBIT}{EBIT-I}$$

بالتعويض في المعادلة نجد قيمة **DFL**

$$DFL = \frac{150000}{150000-40000}$$

$$DFL = 1.36\%$$

مثال توضيحي رقم 03: لقياس درجة الرفع المالي DFL

إذا كانت البيانات المالية التالية لشركة "س" ، موضحة فالجدول التالي[71]

الربح قبل الفوائد والضرائب	ديون بفوائد 8%	أسهم ممتازة بفائدة 10%	الضريبة
115000	300000	250000	% 40

المطلوب: فما هي درجة الرفع المالي لهذه الشركة؟

– لتحديد درجة الرفع المالي **DFL**، نقوم:

أولا: بحساب تكلفة الدين، من خلال العلاقة التالية

تكلفة الديون = قيمة الدين x معدل فائدته

تكلفة الدين = 300000 x 8% **تكلفة الديون = 24000**

ثانيا: حساب تكلفة الأسهم الممتازة: يتم تحديدها وفقا للعلاقة التالية

$$\textbf{تكلفة الأسهم الممتازة} = \frac{\text{الأسهم الممتازة } X \text{ فائدتها}}{1 - \text{معدل الضريبة}}$$

تكلفة الأسهم الممتازة = (250000 x 10%) / (1-40%) **تكلفة الأسهم الممتازة = 41666.7**

ثالثا:حساب التكلفة الإجمالية: يتم تحديدها وفقا للعلاقة التالية

التكلفة الإجمالية = تكلفة الديون + تكلفة الأسهم الممتازة

التكلفة الإجمالية = 24000 + 41666.7 **التكلفة الإجمالية = 65666.7**

رابعا: تحديد درجة الرافعة المالية DFL: يتم تقديرها وفقا للعلاقة التالية

$$DFL = \frac{EBIT}{EBIT - I}$$

$$DFL = \frac{150000}{150000 - 40000} \qquad DFL = 2.33\%$$

نلاحظ من خلال الأمثلة السابقة أن درجة الرفع المالي تتغير تبعا لعدد المتغيرات التي تحكمها ، والتي تزداد درجتها بزيادة عدد المصادر التمويلية المكونة للهيكل المالي.

3. آليات تأثير الرافعة المالية

تسمى العلاقة بين الديون إلى الأموال الخاصة بالرافعة المالية، في حين أنّ العلاقة المردودية الاقتصادية في الديون إلى الأموال الخاصة، تعبر عن تأثير الرافعة المالية، والتي يمكن أن تكون على ثلاثة (3) صور، هي[72]

- **معدل المردودية الاقتصادية > تكلفة الدين ⟵ أثر إيجابي للرافعة؛**
- **معدل المردودية الاقتصادية = تكلفة الاقتراض ⟵ أثر حيادي للرافعة، بمعنى لا يوجد أثر للرافعة على المردودية المالية، وبالتالي عدم تأثر أرباح المساهمين؛**

- **معدل المردودية الاقتصادية ، تكلفة الاقتراض ←تآكل الأرباح بسبب الديون**، الأمر الذي يخفض من **المردودية المالية**، وبالتالي **إنخفاض قيمة المؤسسة**.

أ. **الأثر الإيجابي $(R_e-i) > 0$**

يظهر الأثر الايجابي للرافعة المالية، عندما تكون المردودية الاقتصادية R_e أكبر من معدل الفائدة **i**، وبالتالي فإن نسبة المردودية المالية R_f تزداد كلما زادت نسبة الإستدانة D/C_P ، وهو ما يوضح الأثر الإيجابي للرافعة المالية.

يمكن توضيح الأثر الايجابي للرافعة من خلال الشكل التالي[73]

الشكل (2): الأثر الإيجابي للرافعة المالية

المصدر: محمد بوشوشة، "تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية"، مرجع سابق، ص171.

ب.**الأثر السلبي $(R_e-i) < 0$** يظهر الأثر السلبي للرافعة المالية، عندما تكون المردودية الاقتصادية R_e أقل من معدل الفائدة **i**، وبالتالي فإن نسبة المردودية المالية R_f تنخفض كلما زادت نسبة الإستدانة D/C_P ، وهو ما يوضح الأثر السلبي للرافعة المالية. يمكن توضيح هذا الأثر السلبي من خلال الشكل التالي[74]

الشكل (3): الأثر السلبي للرافعة المالية

المصدر: محمد بوشوشة، "تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية"، مرجع سابق، ص171.

ج. **الأثر الحيادي** R_e-i) = 0) يظهر الأثر الحيادي للرافعة المالية، عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية R_e مساوية لمعدل الفائدة i، وبالتالي فإن حجم الديون في هيكل رأس المال، لا يكون له تأثير على نسبة المردودية المالية R_f . وبالتالي فلا وجود لتأثير واضح للرافعة المالية، وما يمكن تسجيله في هذا المستوى، أنّ **المردودية المالية = المردودية الاقتصادية بعد الضريبة** مهما كان مستوى الاستدانة. ويمكن توضيح التأثير الحيادي للرافعة المالية من خلال الشكل التالي

الشكل (4): الأثر الحيادي للرفع المالي

المصدر: محمد بوشوشة، "تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية"، مرجع سابق، ص172.

يتضح مما سبق عرضه أن آليات الحكم على تأثير الرفع المالي، تبين وتقيس درجة المخاطرة وحدود استخدام الديون وأثرها على مردودية الأموال الخاصة، التي ترتكز على تكلفة الاستدانة، الهيكل المالي، المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.[75]

ومن الممكن أن يكون تأثير الرافعة المالية بالإيجاب، عندما يزداد عائد الأصول عن تكلفة التمويل، فكلما إرتفعت درجة الرفع المالي، إرتفع العائد على حقوق الملكية والعكس. بما معناه أنّ الرفع المالي لا يكون مرغوبا فيه في الحالات الاقتصادية السيئة، مثل الانكماش.[76]

يترتب عن إستخدام المؤسسة لدرجات كبيرة من الرفع التشغيلي والرفع المالي، تغير في حجم المبيعات يقابله تقلبات كبيرة في إيراد السهم الواحد، مشكلة ما يصطلح على تسميته بالرفع المضاعف، الكلي أو المشترك والذي يختص بمجموعة خصائص، نذكرها كما يلي[77]

يعبر **الرفع الكلي** ، **المضاعف** أو **المشترك** عن"إقتران للرفع التشغيلي مع الرفع المالي في المؤسسة".[78]

يعرف **الرفع الكلي** أيضا على أنه " مدى إستخدام التكاليف الثابتة التشغيلية والمالية، بما يؤدي إلى تعظيم تأثير التغير في المبيعات على ربحية السهم العادي الواحد". بما معناه أنّ الرفع الكلي يقيس درجة تأثير هيكل التركيبات الإنتاجية والهيكل المالي على ربحية السهم الواحد.[79]

يمكن قياس درجة الرفع الكلية **Degree of Total Leverage (DTL)** من خلال حاصل ضرب درجة الرفع التشغيلي بدرجة الرفع المالي فتصبح بذلك علاقة قياس درجة الرفع الكلي، في الصيغة التالية[80] **درجة الرفع الكلي = درجة الرفع التشغيلي x درجة الرفع المالي**

أو من خلال التعبير الرياضي، التالي

$$DTL = DOL \times DFL = \frac{Q\,(P-V)}{Q\,(P-V)-F} \times \frac{Q\,(P-V)}{Q\,(P-V)-F-I}$$

خاتمة

إن دراسة موضوع **"الرفع المالي كأساس لتقييم البدائل التمويلية في المؤسسة "** بمختلف متغيراته، أسفر عن جملة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي

- تكتسب المخاطر أهميتها، انطلاقا من كونها تعتبر من أهم العوامل التي تدخل في تحديد القيمة السوقية للمؤسسة بالإضافة إلى درجة تأثيرها في تكلفة المصادر التمويلية التي تلجأ إليها المؤسسة لتلبية احتياجاتها؛

- تصنف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، والتي تؤثر على عوائدها المتوقعة إلى (3) أنواع، الأول يعرف بالمخاطر الاقتصادية أو التشغيلية والثاني يخص المخاطر المالية، ونوع آخر ثالث يضم النوعين معا، ويسمى بالخطر الكلي أو المشترك؛

- من العوامل المحددة للاستراتيجية المالية، اختيار التمويل الملائم، فينبغي عليها المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها، بما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ولن يتأتى ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها؛

- تأخذ قرارات التمويل في الإعتبار، عاملين أساسين للمفاضلة، هما: [81] التكلفة والمخاطر، وخاصة المخاطر المالية؛

- يتوقف قرار اختيار هيكل التمويل على ما يسمى بالرفع، الذي يقصد به مدى أو درجة استخدام التكاليف الثابتة للتأثير على العائد المتوقع، ويشمل مفهوم الرفع على ثلاث (3) أنواع التشغيلي، المالي والمشترك أو الكلي؛

- يعبر الرفع المالي عن مدى استخدام المؤسسة للديون في هيكلها المالي، فالمؤسسة التي تعتمد على نسبة أكبر من الديون في هيكلها المالي، يعني أنها تستخدم الرفع المالي بدرجة أكبر، وهو ما يقابل درجة إدارة مخاطر عالية بالمؤسسة.

قائمة الإحالات والهوامش

مليكة زغيب، نعيمة غلاب،" **تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته**"، مرجع سابق، ص5

مريم باي، " **السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص134.

جمال اليوسف، فواز الحموي، **"الإدارة المالية"** ، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2017/2016، ص250.

مريم باي،"**السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز**"، مرجع سابق، ص134.

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **"الأطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية"** ، رقم 111، صندوق النقد العربي أبو ظبي، 2019 ص14.

مريم باي،"السوق **السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز**"، مرجع سابق، ص134.

جمال اليوسف، فواز الحموي، **"الإدارة المالية"**، مرجع سابق، ص253.

نشأت حكمت عليوي، " **أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني، 2019، ص34.

لينا الزهراوي، "**إدارة المخاطر المالية**"، متاح على الموقع الالكتروني 31/12/2020 15:00:37 http://www.m.marefa.org

لينا الزهراوي، "**إدارة المخاطر المالية**"، متاح على الموقع الالكتروني 31/12/2020 15:00:37 http://www.m.marefa.org

المرجع نفسه.

مريم باي،"**السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز**"، مرجع سابق، ص134.

لينا الزهراوي، "**إدارة المخاطر المالية**"، متاح على الموقع الالكتروني 31/12/2020 15:00:37 http://www.m.marefa.org

أحمد العلي، "**أثر الرفع المالي على السيولة والربحية-دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**"، مجلة جامعة البعث المجلد40، العدد1، 2018، ص186.

جمال اليوسف، فواز الحموي، **"الإدارة المالية"**، مرجع سابق، ص110.

محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، الإصدار الثالث، 2010، ص110-111.

المرجع السابق، ص96.

محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، مرجع سابق، ص98.

جمال اليوسف، فواز الحموي، **"الإدارة المالية"**، مرجع سابق، ص98.

محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، مرجع سابق، ص99.

, 3eme édition, Editions Management&société, 2017, p50."**Finance d'entreprise**" Gérard CHARREAUX,

محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، مرجع سابق، ص111.

محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، مرجع سابق، ص111.

سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، دار المدينة الفاضلة، ،2014، ص145.

جمال اليوسف، فواز الحموي، " **الإدارة المالية**"،مرجع سابق، ص252.

سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص147.

حمزة الزبيدي، حسين سلامة، "اختبا ر أثر **بعض العوامل المحددة لهيكل رأس المال-دراسة تحليلية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (2003-2017)**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 28، العدد1، 2014، ص34.

محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح إسماعيل، السيد عبد اللطيف، طارق مصطفى الشهاوي، " **أساسيات الإدارة المالية**"، مكتبة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2019، ص307.

سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص151.

جمال اليوسف، فواز الحموي، " **الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص254.

إلياس خضير الحمدوني، فائز هليل سريح الصبيحي، " **العلاقة بين الرفع المالي وعوائد السهم-دراسة في عينة من الشركات الأردنية للمساهمة**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد8، 2012، ص 155.

سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص152.

المرجع السابق، ص153.

سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص153.

المرجع السابق، ص153.

مفيدة يحياوي،"**تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية** "، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر 2002، ص93.

محمد بوشوشة، "**تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**"، مرجع سابق ص170.

محمد بوشوشة، " **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**"، مرجع سابق ص171.

محمد بوشوشة، " **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**"، مرجع سابق ص172.

غنية بوربيعة، "**محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة-دراسة حالة مؤسسة- الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز**"، مرجع سابق ص141.

عبد السلام حطاطش، "**محددات الهيكل التمويلي وأثره على قيمة المنشأة في ظل النظام التقليدي ونظام المشاركة- مدخل مقارن- دراسة تشخيصية للهيكل المالي لعينة من المؤسسات الاقتصادية** "، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 33.

سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص156.

عبد السلام حطاطش، "**محددات الهيكل التمويلي وأثره على قيمة المنشأة في ظل النظام التقليدي ونظام المشاركة- مدخل مقارن- دراسة تشخيصية للهيكل المالي لعينة من المؤسسات الاقتصادية**"، مرجع سابق، ص 33.

سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص156.

مليكة زغيب، نعيمة غلاب،" **تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته**"، مرجع سابق، ص5

واقع وتحديات وسائل الدفع الحديثة في الجزائر

- أ.العشعاشي مريم [1]
- ط. د علام أسماء[2]
- د. علام فاطمة [3]

الملخص:

في ظل الاقتصاد الرقمي ونتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برزت تحولات هائلة في مجال العمل البنكي الالكتروني، مما أسفر عن ظهور وسائل الدفع والسداد الالكتروني كنماذج لخدمات الصيرفة الالكترونية. فتسعى اليوم مختلف دول العالم ومنها الجزائر إلى تحديث وعصرنة وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية من خلال مسايرة مختلف الأنظمة والمعايير البنكية العالمية، لا سيما تلك الصادرة عن لجنة أنظمة الدفع والتسوية لبنك التسويات الدولية، بهدف المحافظة على سلامة النظام البنكي ككل.

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا التعريف بوسائل الدفع الالكترونية في البنوك والتسليط الضوء على واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائر، أهم التحديات التي تواجه عملية عصرنة هذه الوسائل.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع، الصناعة المصرفية، النظام البنكي.

Abstract:

In light of the digital economy and as a result of the development of information and communication technology, tremendous transformations have emerged in the field of electronic banking, which resulted in the emergence of electronic payment and payment methods as models for electronic banking services. Today, various countries of the world, including Algeria, seek to modernize and modernize electronic payment methods and systems by keeping pace with various international banking systems and standards, especially those issued by the Payment and Settlement Systems Committee of the Bank for International Settlements, with the aim of preserving the integrity of the banking system as a whole.

Through this research paper, we tried to introduce electronic payment methods in banks and shed light on the reality of electronic payment methods and systems in the Algerian banking system, the most important challenges facing the modernization of these means.

Key words: means of payment, banking industry, banking system.

مقدمة

ساهم التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الاتصالات والمعلومات في السنوات القليلة الماضية في ولوج الأجهزة الالكترونية إلى شتى مجالات الحياة اليومية للأشخاص الطبيعية والمعنوية على حد سواء تماشيا مع الانتشار الواسع الذي عرفته شبكة الانترنت ولعل مجال التجارة هو المجال الأبرز الذي ازدهر بفعل هذه الشبكة التي لا تزال ليومنا هذا في تطور بفعل المستجدات المعلوماتية.

[1] جامعة تلمسان
[2] جامعة تلمسان
[3] جامعة تلمسان

شرعت الجزائر من خلال السلطات المالية والنقدية ممثلة في وزارة المالية وبنك الجزائر، منذ بداية العشرية للقرن الحال، بإصلاحات شملت النظام البنكي ككل، من خلال عملية تحديث البنى التحتية لعصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية، بهدف تحسين جودة الخدمات البنكية المقدمة للزبائن، وكذا الرفع من أداء البنوك لضمان الصلابة المالية، وذلك من خلال عصرنة وسائل الدفع الحديثة والتي تتمثل في البطاقات البنكية للدفع والسحب، الموزعات الآلية للنقود، وأجهزة الدفع الالكتروني.

ومن هنا تبرز الإشكالية التي نحن بصدد الإجابة عنها من خلال هذا البحث كالآتي:

- **ما واقع ومتطلعات استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر في إطار تحديثها وعصرنتها؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه عملية العصرنة هذه؟**

سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية المطروحة، من خلال التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بوسائل الدفع الالكترونية. وواقع وسائل وأنظمة الدفع الحديثة المستعملة في النظام البنكي الجزائري، وما أهم التحديات التي واجهتها؟

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب في مثل هذا النوع من البحوث لتقرير الحقائق، وإبراز المفاهيم المرتبطة بالدراسة إلى أربعة محاور رئيسية:

- **المحور الأول:** ماهية وسائل الدفع الالكترونية، مفهومها، أهميتها، أنواعها، خصائصها.
- **المحور الثاني:** ماهي أهم العوامل المساعدة على ظهور وسائل الدفع الالكترونية.
- **المحور الثالث:** دراسة وتحليل واقع وسائل الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري.
- **المحور الرابع:** معوقات تطور وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية النظام البنكي الذي يعتبر عجلة الاقتصاد، بما يقوم به من عمليات دعم، تمويل، تنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية، إضافة إلى تسهيل العمليات البنكية باستخدام وسائل الدفع الالكترونية. وذلك بمواكبة كل تطور تشهده تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المحور الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية.

إن التطور الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات المالية والتجارية أدى إلى تطور وسائل الدفع وعدم استقرارها على شكل معين، لتأخذ أشكالا متنوعة عبر الزمن، منذ أن كانت على شكل نقود تقليدية مرورا بالشيكات إلى أن وصلت في الوقت الحالي، نتيجة التطور التكنولوجي وصولا إلى ما يعرف بوسائل الدفع الالكترونية.

1 - مفهوم وسائل الدفع الالكتروني: يوجد العديد من التعريفات لوسائل الدفع الالكتروني يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

" وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع، إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم"[1].

وتعرف أيضا بأنها التعامل بوحدات رقمية الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب الشخص إلى حساب شخص آخر، هذه الوحدات إما أن تتحدد بذاكرة كمبيوتر صغير ملتصق ببطاقة يحملها المستهلك. بحيث يستخدمها في الوفاء أو الخزن بذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك، بحيث يستخدمه عن طريق هذا الكمبيوتر[2].

مما سبق يتضح أن وسيلة الدفع الالكترونية هي: " وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية الكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وأقل التكاليف الممكنة"[3].

2 - أنواع وسائل الدفع الالكترونية:

تعددت وسائل الدفع الالكترونية واتخذت أشكال تتلاءم مع متطلبات التجارة الالكترونية، وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، وكانت بدايتها بظهور البطاقات البنكية والتي طورت فيما بعد من البطاقة ذات الشريط المغناطيسي إلى البطاقة ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع الكترونية أخرى، وفيما يلي تفصيلها:

- بطاقات الدين DebitCard: وتسمى أيضا بالبطاقات الغير ائتمانية تستخدم كأداة وفاء، حيث يحصل حاملها على احتياجاته من السلع والخدمات من خلال تحويل الأموال إلكترونيا مباشرة من حساباتهم البنكية إلى حساب التاجر، تستعمل بطاقات الائتمان في مواضع عدة أو أماكن عدة تقبل بطاقات الائتمان وهي الآن أصبحت أسرع في الاستعمال من النقد (Cash)[4].

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص31.

[2] السيسي صلاح الدين، الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دار الوسام للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1998، ص15.

[3] سمية عبابسة، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص02.

[4] محمد صالح القريشي، "اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص23.

- -البطاقة الائتمانية (CreditCard):هي عبارة عن وسيلة دفع مقدمة من طرف البنك للزبون مقابل الحصول على فائدة معينة يقوم بتسديدها مالك البطاقة للبنك المصدر لها، فهي عبارة عن تسهيلات ائتمانية مقدمة من قبل المصارف.
- -النقد الإلكتروني Electronic أو e-cash: هي من أحدث أنواع النقد الالكتروني المستخدم من قبل المجتمعات المتطورة مصرفيا حيث يتم التعامل بها من خلال حسابات محسوبة غبر استخدام شبكات الانترنت.
- -**الشيكات الإلكترونية:** يعرف الشيك الالكتروني على أنه" عبارة عن رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك بتحويل قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك"، تسمح هذه الشيكات الالكترونية لمستعملي الانترنت أن يقوموا بالدفع مباشرة عبر الانترنت دون إرسال الشيكات الورقية، حيث قدر الخبراء أن استعمال الشيكات الالكترونية أقل من ثلث كلفة إجراء معاملة باستعمال الشيكات التقليدية[1].
- **التحويل المالي الالكتروني:** هو عملية يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونيا من حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر عوضا عن استخدام الأوراق.
- **المحفظة الالكترونية:** هي وسيلة آمنة مشفرة وحديثة تسهل الدفع الالكتروني حيث يقوم حاملها باستبدال قيمة معينة من النقود الكلاسيكية مقابل ما يساويها من النقود الالكترونية وذلك على مستوى بنكه والتي على أساسها يتم شحن الرقاقة الالكترونية، حيث يمكن إعادة شحن هذه الرقاقة بنفس الطريقة بعد نفاذ هذه القيمة.

3- أهمية وسائل الدفع الالكترونية:

تتجسد أهمية وسائل الدفع الالكتروني في النقاط التالية[2]:

- اختصار المسافات الجغرافية.
- تقديم خدمات بنكية إضافية ذات جودة عالية وعلى مدار الوقت.
- تخفيض النفقات التي كانت تتحملها البنوك جراء تقديمها للخدمة بالوسائل التقليدية.

[1] محمد صالح قريشي، مرجع سابق، ص24.

[2] عريوة محاد، محمد خاوي واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2017/04، ص141.

- تعزيز رأس المال الفكري.
- تطويع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مواكبة مستجدات العمل البنكي العالمي.
- الاستفادة من مزايا التجارة الالكترونية.

4 - خصائص وسائل الدفع الالكترونية:

لوسائل الدفع الالكترونية عدة خصائص مميزة يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
- يتم الدفع الالكتروني باستخدام النقود الالكترونية، وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك أنها محفوظة بشكل الكتروني ويتم الوفاء بها الكترونيا.
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.
- تتطلب توفير أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفيرها فيما بينهم.
- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات، شبكة خاصة ويقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم، وشبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

المحور الثاني: العوامل المساعدة على ظهور وسائل الدفع الالكترونية.

لقد ساعد على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني مجموعة من العوامل أهمها:

1 - تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

إن الإحساس بالأمان الذي ولدته نظم الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا إلا أن لنظام الدفع التقليدي مشاكل كثيرة منها:

[1] هارون العشي، فايزة بوراس، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9 العدد 3، 2018، ص7.

- انعدام الملائمة.
- إجراء المدفوعات في الوقت غير الحقيقي.
- انعدام الأمن.
- تكلفة المدفوعات أعلى.

2 - استخدام تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال في المجال المصرفي:

لجأت إدارة المصارف تدريجيا إلى تقديم خدمات مصرفية في الآونة الأخيرة من خلال شبكة الانترنت، التي أضحت عماد الثروة المعلوماتية واقتصاد المعرفة وبظهور الشبكة العالمية حيث أمكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات والمواقع على الانترنت، بالنظر لقلة تكلفتها التي ساعدت على استعمال العملاء لهذه الخدمة والتأقلم معها والتدرب عليها[1].

3 - ظهور شبكة الانترنت:

تعتبر الانترنت أكبر شركة حواسيب في العالم تتشكل من مجموعة من الشبكات الجزئية تجري فيها المعلومات من وإلى أي مكان في العالم بحرية تامة، وهي مرتبطة ببعضها البعض من خلال مجموعة من التجهيزات المعلوماتية، تسمح بتمرير المعلومات بطريقة سهلة واقتصادية من وإلى أي مكان على وجه الكرة الأرضية[2].

4 - التوقيع الالكتروني:

التوقيع الالكتروني هو شهادة رقمية تحتوي بصمة الكترونية للشخص الموقع توضع على وثيقة تؤكد منشأها وهوية من وقع عليها، يتم الحصول عليها من إحدى الهيئات المعروفة دوليا وذلك مقابل رسوم معينة، حيث تراجع هذه الهيئات الأوراق الرسمية التي يقدمها طالب التوقيع ثم تصدر الشهادة، فهي إذن عبارة عن رموز وأرقام أو حروف الكترونية والتي تدل على شخصية الموقع دون غيره.

5 - ظهور البنوك الالكترونية وخدمات مصرفية جديدة:

في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، لم تكتفي البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات البنكية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات وجعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وقد ظهر في الوجود ما يسمى بالبنوك الالكترونية، وهي تلك البنوك والمؤسسات المالية القائمة على الركائز الالكترونية، من خلال توظيف التطورات الحديثة في

[1] أحمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص36.
[2] هارون العشي، فايزة بوراس، مرجع سابق، ص08.

مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء بأمان وأقل تكلفة وأسرع وقت وأقل جهد[1].

6 - ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات:

إن من بين العوامل المساعدة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية، ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، والتي نذكر من بينها فيزا العالمية، ماستر كارد العالمية، أمريكان اكسبريس.

المحور الثالث: دراسة وتحليل واقع وسائل الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري.

1 - دراسة تطور استخدام البطاقة المصرفية في البنوك الجزائرية:

تتوفر البنوك الناشطة في القطاع البنكي الجزائري على عدد من البطاقات البنكية الوطنية وكذا الدولية الاستعمال ومن ذلك نذكر ما يلي[2]:

- **البطاقة البنكية الكلاسيكية (CIB):** توفر خدمات الدفع والسحب ما بين البنوك للزبائن محليا وفقا للمعايير المعمول بها من طرف كل بنك، إذ تمنح في الغالب للأفراد من ذوي الدخل الضعيف أو المتوسط.
- **البطاقات البيبنكية الذهبية:** بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب النقدي للزبائن محليا، بحيثتعطي لذوي الدخول العالية، أو المتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين، مع تقديم امتيازات تفضيلية فيما يتعلق بمبلغ السحب أو الدفع.
- **بطاقة فيزا الدولية VISA CARD:** هي وسيلة سحب ودفع الكتروني تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على الموزعات الآلية للأموال ونقاط البيع الالكترونية (DAB/TPE)، وعلى شبكة الانترنت في جميع دول العالم، وهي تصدر إلى أي زبون لديه حساب جاري وبحوزته العملة الصعبة، وهناك نوعان من من بطاقة فيزا للدفع المسبق، والثانية تعرف ببطاقة فيزا الذهبية.
- **بطاقة ماكس CARD MAX:** هي بطاقة للدفع والسحب تستعمل في الخراج 24/24 ساعة و7/7 يوم.
- **بطاقة ماستر كارد MASTER CARD:** هي بطاقة دولية، تسمح بعمليات السحب والدفع في الخراج أيضا.

[1] سليمة عبد الله، دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص 99.

[2] عريوة محاد، محمد خاوي، مرجع سابق، ص145.

1-1 تطور عمليات البطاقات البنكية الالكترونية في الجزائر.

الجدول(01): عدد البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2007-2013

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد البطاقات	128356	339374	569558	783311	834278	1178243	646693
عدد العمليات المنجزة بالبطاقات البنكية	485906	1914451	2615168	3765580	5953999	5082848	5762022

SATIM:**Source**

عرفت البطاقات البنكية الالكترونية المتداولة تزايدا خلال الفترة 2007-2013 حيث ارتفع عددها بأكثر من 10 مرات، وذلك يدل على الجهود المبذولة في مجال تطوير استخدام البطاقات البنكية الالكترونية المتداولة في الجزائر، بالرغم من بقاء ضعف المعدل في الجزائر مقارنة بالمعدلات المحققة في الدول المتقدمة، لذا يجب مضاعفة الجهود لتدارك النقص الحاصل في مجال استخدام وسائل الدفع الالكترونية (Monétisation) والذي يرجع إلى حداثة مشروع تحديث وعصرنة وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

أما عدد العمليات المنجزة بالبطاقات المصرفية هو الأخر نموا متزايدا خلال فترة نهاية الدراسة 2013، يقدر بحوالي اثنا عشر ضعف عدد العمليات المنجزة خلال أول سنة دراسة 2007، بالرغم من الانخفاض الطفيف الحاصل في عدد العمليات المنجزة بالبطاقات خلال سنة 2012، وهذا النقص يرجع إلى ضعف شبكات الموزعات الآلية للأوراق النقدية (DAB/GAB)، وأجهزة الدفع الالكتروني (TPE) على المستوى الوطني، بالإضافة إلى ضعف ثقافة استعمال البطاقات المصرفية الالكترونية في الجزائر.

2-1 التعامل بالصرافات الآلية وأجهزة الدفع الالكترونية في الجزائر.

الجدول(02): عدد أجهزة الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد أجهزة الدفع الالكتروني	2897	3047	2965	2986	2737	3035

الجدول (03): عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الصرافات الآلية	544	574	636	647	543	475	539	570	685

المصدر: التقرير السنوي لشركة ساتيم

نلاحظ من خلال الجدل السابق تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر، حيث نجد أنه بلغ أقصاه سنة 2011 ب 647 صراف آلي، كما عرفت تراجعا خلال السنتين المواليتتين ليعاود الارتفاع مجددا حيث بلغ 570 جهاز إلى غاية نوفمبر من سنة 2015، وتستحوذ كل من BDL و CNEP على أكبر عدد ممكن من الصرافات الآلية تليها BNA و BEA بينما تتوزع بقية الموزعات على ما تبقى من البنوك والمؤسسات مالية، هذا التذبذب في عدد أجهزة الصراف الآلي يؤدي إلى صعوبة التحكم الجيد في هذه التقنيات الحديثة وعن المعاملات من خلالها.

1 - تحديث وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر:

تم برمجة جملة من الاجتماعات واللقاءات مع مختلف البنوك والهيئات المصرفية من أجل توسيع عملية الدفع بالبطاقة الالكترونية في الجزائر، التي دخلت حيز التنفيذ منتصف 2016 و2017 وستصل عدد بطاقات الدفع الالكتروني التي يرتقب توزيعها في المرحلة الأولى 15 مليون بطاقة. تم تسجيل 5000معاملة تجارية عبر نظام الدفع الالكتروني منذ انطلاق هذه الخدمة في أكتوبر 2016، مشيرا إلى أنه يوجد 930000 كلمة سر لم تسلم بعد لحاملي هذا النوع من البطاقات.

أما فيما يتعلق بخدمة الدفع عن طريق الانترنت والتي تمت مباشرة تطبيقها منذ فترة، وتعميمها يسير بوتيرة جيدة، والتي ستشمل في مرحلتها الأولى القطاعات الخدماتية، على غرار تعميم عملية الدفع عن طريق الانترنت لكبرى الشركات الوطنية، كالمؤسسة الوطنية لتوزيع المياه "سيال"، وكذا شركة توزيع الكهرباء والغاز"سونلغاز"، إضافة إلى مؤسسات النقل المختلفة، شراء التذاكر، الحجوزات وغيرها تعمم لكل القطاعات بدون استثناء، مع الطموح إلى توحيد عملية الدفع الالكتروني في بطاقة واحدة تستعمل سواء للسحب أو التسديد[1].

المحور الرابع: معوقات ومخاطر تطور وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري.

1 - المخاطر المتعلقة باستعمال وسائل الدفع الالكترونية الحديثة:

[1] العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية.

هناك العديد من المخاطر التي قد تنجم عن وسائل الدفع الالكترونية والتي أدت إلى انعدام الثقة بهذه الوسائل الحديثة، وذلك نتيجة ظهور نوع من الجرائم التي ترتكب في حق استعمال البطاقات البنكية والإعلام الآلي مما أفرز مخاطر تنجم عن التعامل بهده الوسائل، تتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

- **المخاطر التنظيمية:**

نظرا إلى أن شبكة الانترنت تسمح بتقديم الخدمات من أي مكان في العالم، فإن هناك خطر في أن تحاول البنوك التهرب من التنظيم والإشراف،وفي هذه الحالة يمكن أن تطلب البنوك التي تقدم خدماتها عن بعد، عن طريق شبكة الانترنت بالحصول على ترخيص لذلك، فقد تتهرب بعض البنوك من الخضوع للسلطة النقدية، لاسيما في الدول الأقل تنظيما أو الأقل تطورا من حيث تقنيات الرقابة على استعمال مختلف وسائل الدفع الالكترونية في التعامل البنكي.

- **مخاطر التشغيل:**

ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة عمليات التزوير والخطأ وعدم القدرة على إيصال الخدمات المصرفية للعملاء بالإضافة إلى عدم قدرة على إدارة المعلومات والحفاظ على المستوى التنافسي للمصرف. وهذا راجع إلى عدم قيام المصرف بانتهاج وسائل الرقابة الحمائية والتحذيرية مما يجعل الانترنت وسيلة هجوم سهلة تهدد موجودات وأنظمة المصرف الداخلية ومثال ذلك انتهاج أسلوب المواقع الوهمية أو تعطل مزود خدمة الانترنت للمصرف الأمر الذي يؤدي إلى فصل المصرف عن الانترنت.

وقد ينشأ هذا النوع مخاطر أخري تتمثل فيما يلي:

- عدم التأمين الكافي للنظم.
- عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة.
- إساءة الاستخدام من طرف العملاء.

- **المخاطر القانونية:**

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين والقاعد أو الضوابط المقرة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية وعدم وضوح مدى توفر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية.

هناك مخاطر أخرى تنجم عن استعمال وسائل الدفع الحديثة تتمثل في:

- مخاطر تتعلق بسمعة المصرف.
- مخاطر تؤثر على العمليات المصرفية التقليدية.
- مخاطر الائتمان.
- مخاطر سعر الفائدة.

2 - معوقات تطور وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري.

لعل من بين معوقات تطور وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في البنوك الناشطة في الجزائر ما يلي[1]:

- **معوقات تنظيمية:** مرتبطة بالبنوك في حد ذاتها وتتمثل في ضعف الكفاءة الإدارية في البنوك، مما ينعكس في المخصصات المالية المرصودة لعمليات العصرنة لوسائل وأنظمة الدفع الالكترونية. وكذا مخصصات التكوين والتأهيل للإطارات المصرفية، وكل ما يتعلق بمشاريع الاستثمار لتطوير الصناعة المصرفية في البنوك وخاصة العمومية منها.
- **معوقات اجتماعية وثقافية:** تتمثل في انتشار الأمية في مجال المعلوماتية بصفة عامة، وفي مجال المصرفية بصفة خاصة، بسبب نقص التعريف بالخدمات المصرفية المعتمدة على وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية، فضلا عن انتشار ثقافة التحايل الضريبي لدى فئات عريضة من زبائن البنوك وغيرهم مما يدفعهم بالابتعاد على استعمال الدفع الالكترونية، أو حتى من فتح حسابات بنكية، وكذا عدم الالتزام بمبدأ السرية والأمان لدى بعض المستخدمين بالبنوك، بالإضافة إلى ترسخ أزمة الثقة في البنوك في حد ذاتها من جراء عمليات الإفلاس لبعض البنوك في الجزائر
- **معوقات تقنية فنية:** تتمثل في ضعف البنى التحتية التقنية مما أدى إلى عدم الاستقرار في شبكة المعلومات ووسائل الاتصالات المتاحة في الجزائر، وأيضا ضعف استخدام التكنولوجيا المتوفرة.

خاتمة

تسعى البنوك جاهدة إلى تطوير خدماتها المصرفية من خلال ادخلاها تقنيات وخدمات حديثة تضمن لها تقدمها بجودة عالية ودقة وسرعة في الأداء كما أنها تحقق رضا المتعاملين وتحول رضاهم إلى ولاء، والهدف من ذلك تحقيق استقرار البنك والمحافظة على مكانته المصرفية في ضل التغيرات الاقتصادية المستمرة من عولمة وانفتاح اقتصادي.

[1] عريوة محاد، محمد خاوي، مرجع سابق، ص150.

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل النظام البنكي الجزائري في مجال عصرنة وتحديث البنى التحتية. من إدخال لوسائل وأنظمة الدفع السريع والآمن للعمليات البنكية، وهو ما تجسد في وسائل الدفع الالكترونية وما تبعها من استخدام الخدمات البنكية الالكترونية وهي ما عرفت ب E-BANKING، بهدف التقليل من مشكلة الاستخدام المفرط للسيولة النقدية، إلا أن جوانب المخاطر الالكترونية (الجرائم الالكترونية يعد تحدي يجب رفعه من خلال المضي قدما في تطوير وتحديث شبكة الاتصالات الالكترونية ذات فعالية وشفافية كبيرين، للوصول إلى نظام دفع وتحويل المعلومات والأموال سريع وفعال.

مما سبق يمكن عرض مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أصبحت الصيرفة الالكترونية ضرورة حتمية لمواجهة المنافسة بشكليها الوطنية والدولية.
- ساهم ظهور الانترنت وما لحقها من تطورات كان أهمها التجارة الالكترونية في إحلال وسائل الدفع الحديثة محل وسائل الدفع التقليدية وذلك في ظل وجود هيئات دولية وعالمية رائدة في مجال انتاج وتسويق مثل هذا النوع من وسائل الدفع.
- المعاملات عبر البطاقات المصرفية تبقى ضعيفة وهذا ما يدل على أن نظام الدفع في الجزائري لم يصل بعد إلى مرحلة التطور.
- عدم توفر الوعي الاجتماعي والثقافي، وعدم توفر الثقة في استعمال وسائل الدفع الالكترونية المتطورة بسبب الأعطاب التقنية المتكررة. يعد تحدي يجب رفعه من خلال المضي في تطبيقها بصرامة.
- إن استخدام أدوات الدفع الإلكتروني أصبح واقعا لا مفر منه مما يستلزم تطوير الكادر وتدريب العاملين للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

وعلى ضوء ذلك نقترح ما يلي:

- ضرورة تدريب وتكوين العاملين على أرضية المشارك في البنوك التجارية باعتبارهم همزة الوصل بين هذه الأنظمة وبنوكهم التجارية.
- ضرورة التحكم الجيد في التقنيات الالكترونية وحمايتها والعمل على ضمان السرية أكثر بما يجدب الزبائن لاستخدام هذه الوسائل أكثر فأكثر من جهة ويرفع من كفاءة الأداء البنكي من جهة أخرى.
- التوسع في استعمال أدوات الدفع الجديدة.

- مواصلة استحداث الحكومة الالكترونية لتقريب المواطن والمؤسسات الاقتصادية والحكومية والبنوك التجارية ببعض البعض.

قائمة المراجع:

1. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
2. السيسي صلاح الدين، الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دار الوسام للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1998.
3. سمية عبابسة، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع والمعيقات والأفاق المسقبلية-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر
4. محمد صالح القريشي، "اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
5. عريوة محاد، محمد خاوي واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2017/04.
6. هارون العشي، فايزة بوراس، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9 العدد 3، 2018.
7. أحمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.
8. سليمة عبد الله، دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

واقع الابتكارات المالية المصرفية في البنوك الجزائرية

- **أ.د.بزاوية محمد** [1]
- **ط.د. ماحي نادية**[2]

[1] مخبر النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي -MIFMA-، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان bezzaouyamohamed@yahoo.fr

[2] مخبر النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي -MIFMA-، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان mahinadia1996@gmail.com

ملخص :

نتعرض في هذه الورقة البحثية إلى موضوع الابتكار المالي في القطاع المصرفي مع الإشارة إلى حالة القطاع المصرفي الجزائري. يتم هذا من خلال التطرق إلى عدد من النقاط مثل: مفهوم الابتكار المالي، تصنيف الابتكار المالي، أسباب الابتكار المالي و واقع الابتكار المالي.
كذلك يتم التطرق إلى واقع الابتكار المالي في البنوك الجزائرية خاصة بعد التطورات التي شهدتها تكنولوجيا الإعلام و الاتصال واجتهاد البنوك العمومية الجزائرية لتقديم خدماتها لعملائها وتلبية رغباتهم . هذا يحفز لدراسة العلاقة بين الابتكارات المالية و الصناعة و الخدمات المصرفية، فالابتكار الناجح يمكّن البنك من أن إنشاء مركز تنافسي ويؤدي إلى تحقيق أداء مالي أفضل.

الكلمات المفتاحية: الابتكار المالي، البنوك العمومية الجزائرية، الخدمة المصرفية

Abstract :

The present paper examines the financial innovation in the banking services with reference to the Algerian banking sector case. In the first place, Somme key points that are important in understanding the topic are examined like: the concept of financial innovation, the different classifications of financial innovation, the reasons behind financial innovation and the like. In the second place we try to review and evaluate innovation in the Algerian banking sector, especially after the developments in media and communication technology and the efforts of Algerian public banks to provide their services to their customers. Successful innovation enables banks to create a competitive position and lead to better financial performance.

Key words: financial innovation, Algerian public banks, banking service

مقدمة:

تعتبر الصناعة المصرفية من بين أهم القطاعات التي تحتاج للتجديد و الابتكار المستمر في الخدمات التي تقدمها لأجل تلبية حاجات عملاءها و توسيع نشاطها ، حيث تواجه البنوك تحوّلات جديدة في ظل التغيرات الرقمية الجديدة التي مست الأنظمة البنكية ككل . و عليه فان القطاع المصرفي الجزائري يحرص على التنويع الدائم في تشكيلة الخدمات المصرفية التي يقدمها، كما يسعى إلى مواكبة التطورات من خلال تبني مختلف أشكال الابتكارات المالية المصرفية و تكييفها مع خصوصية هذا القطاع الذي يستحوذ عليه القطاع العام . انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الابتكارات المالية المصرفية في البنوك الجزائرية ؟

بالنسبة لمنهجية الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للجوانب المختلفة للموضوع للتوصل إلى استنتاجات وإجابات الإشكالية المطروحة و عليه تم تقسيم هذه المداخلة الى:

1. الإطار النظري للابتكار المالي المصرفي .
2. أسباب تبني البنوك للابتكارات المالية.
3. واقع الابتكارات المالية المصرفية في البنوك الجزائرية.

أولا : الاطار النظري للابتكارات المالية المصرفية .

1-مفهوم الابتكارات المالية المصرفية :

- الابتكار المالي هو عملية إنشاء أدوات مالية جديدة ثم الترويج لها . (Peter & Tufano , 2011, p. 43)
- الابتكار المالي هو منتج، وابتكار تنظيمي يسمح بتخفيض التكلفة أو الخطر بالنسبة للبنك أو هو تحسين للخدمات بالنسبة للنظام المالي ككل .(Frame & J.white, 2004, p. 4)
- إن الابتكار المصرفي هو تقديم خدمات مصرفية مبتكرة و جديدة ، و التألق في تقديم الخدمات الحالية ، ويمكن للإبداع المصرفي أن يتجسد في تكوين مزيج مناسب من الخدمات المصرفية تلبي احتياجات العملاء و تجعلهم أكثر ولاء للبنك، وهو يتطلب البحث المتواصل لتطوير المنتجات المصرفية بشكل يحقق فوائد كبيرة للعملاء و يجعل المؤسسة المصرفية متميزة .(كنجو، صفحة 10)
- الابتكار في المنتجات المصرفية يتمثل في قدرة المصرف على ابتكار منتجات جديدة و تقديمها ، أو تطوير منتجات موجودة أصلا بهدف إشباع حاجات الزبائن و دلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .(بشير، 2012، صفحة 277)

من التعريفات المشار إليها نستنتج أن الابتكار المصرفي يتضمن العناصر التالية:

- ابتكار أدوات مالية وخدمات مصرفية جديدة؛
- ابتكار آليات تمويلية جديدة؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.

والأعمال المصرفية عموما هي تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها، لهذا تصب كل الجهود الابتكارية في المصارف نحو تطوير أساليب جذب أموال العملاء وتحسين طرق تشغيلها بما يحقق أقصى العوائد للمصرف والعملاء والمجتمع ككل.

2-وظائف الابتكارات المالية:

يمكن تصنيف وظائف الابتكارات المالية على النحو التالي :

- **وظيفة الدفع:** تعمل على زيادة سيولة النظام المالي .
- **وظيفة الاستثمار**: زيادة تنوع فرص الاستثمار و التي يتم تعديلها بشكل أفضل حسب المخاطر و عوائد المستثمر .
- **وظيفة التمويل:** زيادة توافر مصادر الأموال إما رأس المال أو رأس مال الدين لفترات أطول .

- **وظيفة التسعير:** تحسين عملية تقييم الأصول وتسعير المخاطر بالطرق الإحصائية المفصلة.
- **وظيفة إدارة المخاطر :** زيادة احتمالات نقل المخاطر بين أطراف النظام . **(Blach, 2011, p. 19)**

الشكل 01 :وظائف الابتكارات المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقسيمات أسفله

3-أنواع الابتكارات المالية :

يوجد عدة تقسيمات للابتكارات المالية من بينها ما يلي :

التصنيف الأول: schrieder and Heidhues 1995

- **الابتكارات المؤسسية (ابتكار النظام المالي:)** يؤثر هذا النوع من الابتكارات في القطاع المالي ككل ذلك في هيكل المؤسسة، وتسعى إلى إيجاد أنواع جديدة من مؤسسات الوساطة المالية أو تغييرات في الإطار الإشرافي والقانوني.
- **الابتكارات العملياتية :** ويشمل هذا النوع من الابتكارات إدراج عمليات تجارية جديدة تؤدي إلى المزيد من الكفاءة، وتوسع في السوق ومن أمثلتها استخدام برامج الحاسب في المعاملات المالية وقواعد البيانات للعملاء وغيرها.

- **ابتكار في المنتجات المالية:** ويتضمن هذا النوع من الابتكارات إدراج أدوات مالية جديدة قد تكون أدوات تؤدي إلى استقطاب المزيد من الأموال للمؤسسة، أو تساعد على حسن توزيع الموارد المالية أو منتج تأميني أو إيجاري أو غير ذلك .**(قندوز، 2017، صفحة 68)**

ويوضح الشكل التالي أهم أوجه الابتكارات المالية في البنوك:

شكل 2: الابتكارات المالية في البنوك

المصدر:(قندوز،2017، ص 68) ، الابتكار المالي-مقدمة إلى الهندسة المالية- ، الطبعة الأولى، لندن.El-Ktub.

التصنيف الثاني (بنك التسويات الدولية): وهو تصنيف آخر للابتكارات المالية يستند على وظائف أكثر تحديدا مقترح من قبل بنك التسويات الدولي:

- **ابتكارات نقل المخاطرة** :وهي تمثل أدوات أكثر كفاءة للتعامل مع مخاطر السعر أو مخاطر معدلات الصرف؛ المرتبطة بعمليات ،
- **ابتكارات نقل مخاطرة الائتمان:**وهي الأدوات التي تعمل على إعادة تخصيص الفشل منح الائتمان؛ ابتكارات توليد السيولة: وهي ابتكارات تؤدي إلى زيادة سيولة السوق، وتوجه المقترضين للحصول على مصادر جديدة للأموال ؛
- **أدوات توليد الائتمان:** وهي الأدوات التي تؤدي إلى زيادة أموال المديونية المتاحة للمقترضين؛

- **أدوات توليد الملكية:** وهي الأدوات التي تؤدي إلى زيادة قاعدة رأس المال للمؤسسات المالية وغير المالية. (الأمين، 2013، صفحة 213)

التصنيف الثالث : وضع (Perez) التصنيف التالي للابتكارات المالية : (S.Chin, 2004, p. 109)

جدول 1.1 تصنيفات الابتكارات المالية

نوع الابتكار المالي	أمثلة
أدوات ابتكارية لمساعدة الأنشطة الحقيقية	قروض البنوك، رأس المال الاستثماري، الشركات المساهمة.
أدوات مساعدة لمساعدة الشركات على النمو أو التوسع	السندات .
تحديث الخدمات المالية	التحويلات البرقية، فحص الحسابات الشخصية، أجهزة الصراف الآلي، الخدمات المصرفية الالكترونية.
أدوات هادفة للربح ونشر الاستثمار والمخاطر	صناديق الاستثمار، السندات والاكتتاب، المشتقات وصناديق التحوط.
أدوات لإعادة تمويل الالتزامات أو تعبئة الأصول	المبادلات ،العقود الآجلة، عمليات الدمج وعمليات الاستحواذ.
ابتكارات مالية مشكوك فيها(محل تساؤل)	مراجحة العملات الاجنبية، الملاذات الضريبية، الصفقات خارج الميزانية.

المصدر: (K.chou , S.Chi, 2004, p 109), Financial Innovations and Technological Innovations as Twin Engines of economie Growth", University of Melbourne, Australia.

ثانيا : أسباب تبني البنوك للابتكارات المالية .

لم يعد الابتكار المالي في البنوك شيئا ثانويا، بل أصبح عنصرا أساسيا للاستمرار، فهناك العديد من الأسباب التي تجعل البنوك تولي أهمية بالغة للابتكارات المالية، ولعل أهمها :

1-**الانتقال من التحرير المالي إلى الابتكار المالي:**عرف نشاط البنوك في ظل التحرير المالي زيادة في دور السوق من خلال الرفع من الائتمان والتمويل، وكذا التقليص من نشاط الدولة في الحياة الاقتصادية، ثم مر النشاط البنكي بمفهوم العمق المالي من خلال زيادة حجم الائتمان عبر الأسواق المالية، لينتقل بعد ذلك إلى فكرة إدارة المخاطر عن طريق المشتقات المالية وأدوات

التحوّط المختلفة، والعمل ببنود خارج الميزانية، لتتجلى حاجة البنوك في مفهوم أشمل وهو الابتكار المالي، فوجدت البنوك نفسها أمام ديناميكية جديدة تهدف إلى زيادة التمويل من جهة، وإدارة المخاطر من جهة أخرى.

ويعتبر كل من "التحرير المالي" و"الابتكار المالي" مصطلحين مترابطين ارتباطا وثيقا، حيث يساعد رفع القيود المالية الشديدة على البنوك و الولوج إلى أسواق جديدة تمكنها من عرض خدماتها هناك. في المقابل، تجبر الابتكارات المالية السلطات على التخفيف من قيودها في السوق المالي. فعلى سبيل المثال، أدى فك المراقبة على نسبة الفائدة إلى تشجيع الابتكارات على غرار المبادلة والخيار. أضف إلى دلك، الظروف التي غيرت أشكال الطلب في الأسواق المالية وإحساس الكثير من المؤسسات المالية بأن العديد من الأدوات التقليدية هي ليست مربحة على المدى الطويل وأن هناك حاجة إلى المزيد من الخدمات المبتكرة.(Abdlhafid, 2003, p. 60)

2-**ابتكارات التكنولوجيا المالية** : يعمل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغيير الطريقة المالية التي من خلالها يتم تقييم المنتجات من قبل العملاء، فقد أحدثت التطورات التكنولوجية قنوات توصيل جديدة للمنتجات والخدمات المصرفية، مثل أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الانترنت، والحواسيب الشخصية والخدمات المصرفية المتنقلة. وعادة ما تسعى المصارف إلى الحصول على تكنولوجيات تمكنها من خدمة عملائها بمزيد من الفعالية من حيث التكلفة وجعلها أكثر فائدة لزبائنها. فقد قامت البنوك التي تقدم خدمات الصراف الآلي بتوصيل الآلات الخاصة بها، لزيادة فائدتها للعملاء وهو ما جعل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمتنقلة تحظى بقبول واسع النطاق في القطاع المصرفي. كما تتعاون معظم البنوك مع شركات الاتصالات من أجل توفير الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهواتف المحمولة، آملين أن تساعدهم على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، فإذا نجح البنك في تطوير بعض الابتكارات مثلا، سيجد أمامه فرصا جديدة تمكنّه من استغلالها على نحو أفضل، فهي في نهاية المطاف ستوفر دخلا أكبر للبنك وتجعله يحقق فوارق مالية هامة. بالإضافة إلى ذلك، تمكّن الابتكارات المالية المنظمات المنتمية إلى جميع القطاعات من جمع الأموال بكميات أكبر وبتكلفة أقل من تلك التي يمكن أن تتواجد أو تتحقق في مكان آخر.

في المقابل، تسعى فكرة توفير الخدمات المصرفية عبر الانترنت إلى منح العملاء إمكانية الوصول إلى حساباتهم المصرفية من خلال إدراج موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت يمكّنهم من القيام ببعض المعاملات على حساباتهم بطريقة آمنة. وهو الأمر الذي يساعد على توفير تكلفة بناء بنك جديد أو فروع جديدة للبنك.

3-نماذج للابتكار المالي في بعض البنوك العالمية : لطالما كان موضوع الابتكارات المالية يشكل حجر الزاوية بالنسبة للمنشغلين بمجال الاقتصاد، وذلك لمساهمته في تطوير الاقتصاد وكذا استقرار الأنظمة المالية، فتعاقب الأزمات المالية دفع العديد من البنوك إلى التفكير الجدي في كيفية مواجهة الأزمات وكذا التفكير في آليات مبتكرة على غرار: استعمال التكنولوجيا والإنترنت، والقروض المصغرة وآليات التمويل المختلفة، وذلك من أجل المحافظة على مكانتها السوقية والتنافسية. وبناء عليه، نحاول في ما يلي عرض ثلاثة بنوك عالمية تميزت في مجال الابتكارات المالية، تتواجد في كل من ألمانيا وبنغلاديش وسيرلنكا.

1.3/*ابتكار بنك فيدور Fidor Bank* :تأسس في المانيا سنة 2009، و يطلق عليه اسم " البنك الاجتماعي " ، وهو بنك يعمل على مواكبة معظم الشركات المتطورة في العالم. وهو بنك قائم 100%على الانترنت ، حيث يحدد معدل الفائدة الخاص بالزبون وفقا لعدد اللايكات (الإعجاب) التي يتلقاها أو يجمعها على صفحة الفايسبوك الخاصة به وزيادة على المنتجات المصرفية الكلاسيكية، يوفر بنك فيدور الاقراض بين الأقران أو الأشخاص، وهي معاملات سريعة للغاية تدخل في إطار التجارة الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى تطبيق بروتوكول الدفع Ripple ففي عام 2015 ، اشتهرت البنوك الألمانية ببنائها المجتمعي، وهو أمر مهم في مجال الخدمات المصرفية للشركات. فبدلا من توظيف الخبراء، قامت البنوك بإنشاء مجموعات للدردشة المالية على الانترنت واستخدام حكمة الجمهور. وفي الوقت الحالي تملك شركة فيدور في ألمانيا لوحدها أكثر من 310.000 عضوا.

2.3/*ابتكار (بنك غرامين) بنك* Grameen Bank : تأسس سنة 1983 ، و هو مخصص لمساعدة الفقراء وسكان الأرياف، فهو عبارة على مؤسسة أو هيئة مالية تمنح قروض مصغرة لفئة الفقراء وخاصة للنساء الريفيات في بنغلادش. وعموما، تمنح هذه القروض المصغرة للأشخاص الذين لا تربطهم أي صلة بالنظام البنكي، حيث لا يقتضي طلب أي قرض من البنك التوقيع على اتفاقية أو عقد قانوني أو رسمي، وإنما يقوم على فكرة مبتكرة تتمثل في الثقة المتبادلة بين البنك والزبون، وهو الأمر الذي يختلف عن البنوك العادية، حيث بلغ عدد المستدينين في سنة 2010 أكثر من: 8.4 مليون مقترض تشكل منها نسبة النساء 97%. و أصبح البنك يملك الفين و خمسمائة فرع ،ويتواجد في 81.300 قرية في بنغلادش .و أصبح عملاء البنك يملكون 94% من رأس مال البنك . و تجدر الإشارة إلى أن صاحب الابتكار، محمد يونس تحصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006 بفضل هذا الابتكار.

***3.3ابتكار آلية التمويل الذهبية (بنك الأمانة Amana Bank) سريلانكا*:**و هو ابتكار بديل مماثل للرهن التقليدي (قرض قائم على الفائدة مقابل مجوهرات ذهبية) ، مع الالتزام بالقوانين و اللوائح المحلية الخاصة بالرهن داخل سريلانكا التي تقطنها أقلية مسلمة لا تتجاوز نسبتها10%. ويعتبر بنك أمانة رائداً في إنتاج منتج جديد في سريلانكا من خلال إطلاق آلية تمويل ذهبية تعمل وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي، حيث يقسم الابتكار عملية الرهن إلى مرحلتين، مع منتج منفصل في كل مرحلة. وبالتالي،فان المنتج الأول هو خدمة "حفظ الذهب "، يرتبط بخدمة حفظ الأمانة المتمثلة في الذهب والمجوهرات مقابل رسوم الحفظ، ويتم إصدار شهادة حيازة الذهب للزبون كدليل على هذا الإجراء الاحترازي. في حين يسمى المنتج الثاني "التمويل النقدي الطارئ" أو "المساعدة"، هو قرض جيد يمكن الحصول عليه مجانا كلما دعت الحاجة، من خلال التعهد بشهادة حفظ الذهب أو المجوهرات كدليل على هذا الحفظ أو الإيداع. ويتلاءم هذا العرض مع التركيز الاستراتيجي لبنك Amana على الوصول إلى القطاعات غير السوقية والحاجة الاقتصادية لتسهيل الائتمان الملائم على مستوى القواعد الشعبية للمساعدة في تمويل الزراعة والصناعات الصغيرة الأخرى. ففي فترة زمنية قصيرة، لقي منتج آلية التمويل الذهبية قبولا ملحوظا. وفي بداية سنة 2015، كان هناك فرع واحد فقط يقدم آلية التمويل الذهبية .أما الآن فهي متوفرة في 14 فرعًا وتشهد تطورا مذهلا.

<u>ثالثا : واقع الابتكارات المالية المصرفية في البنوك الجزائرية .</u>

1-أهم الابتكارات المالية في النظام المصرفي الجزائري :

1.1 <u>خدمات الصيرفة الالكترونية</u> : إن أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام بطاقة السحب بين البنوك وأدوات الدفع (البطاقة الائتمانية) ، تجسدت في استعمال بطاقات الشباك الآلي البنكي(GAB) والموزع الآلي للبنوك (DAB).وتم ذلك على عدة مراحل ابتداء من سنة 1997 بالاتفاق مع شبكة (SATIM) و الشركة الفرنسية Ingenio Data systèmeمن أجل تعميم النقد الالكتروني كبداية للتوجه نحو الابتكارات المالية في مجال التعاملات. ،وقد طبقت هذه التجربة بين المصارف الستة محل الدراسة . بالإضافة الى بنك البركة و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي . و تكللت بإصدار أول بطاقة دولية في الثلاثي الأول من سنة 2004.

أما الحالة الثانية فتتعلق بإبرام عقد شراكة سنة 2004 بين المجموعة الفرنسية المسماة(Diagram-EDI) الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي: Soft Engineering و MAGACT Multimédia و مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، لتنشأ على إثره شركة مختلطة أطلق عليها اسم :

(الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية) . الهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط -online- في الجزائر، وهو يعد مبتكرا ماليا مهما لكل البنوك الجزائرية .

وتتعامل البنوك العمومية الجزائرية بخدمات الصيرفة الالكترونية. وتنقسم هذه الأخيرة إلى ستة أنواع و هي : خدمة الموقع الالكتروني، وخدمة الصراف الآلي، وخدمة الهاتف المصرفي، وبطاقة الائتمان، وخدمة الهاتف المحمول، والخدمة المصرفية عبر الأنترنيت.

الجدول1: الابتكار المالي المتعلق بخدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية .

اسم البنك	الابتكار المالي المتعلق بخدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك العمومية							نسبة استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية
	الخدمات المصرفية الالكترونية الرئيسية				الخدمات المصرفية الالكترونية الثانوية			
	البنك الخلوي	بنك الانترنت	بنك الهاتف	بطاقات الائتمان	الصراف الالي	رسائل SMS	الموقع الالكتروني	
BNA	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100
BEA	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100
CPA	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100
BDL	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100
BADR	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100
CNEP-banque	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات من مواقع البنوك العمومية على شبكة الانترنت (2021)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

- ان لمعظم البنوك الجزائرية مواقع على شبكة الانترنت ، و تستعمل الانترنت بنسبة 100%، و لكن جل المعلومات الموجودة في الموقع غير متجددة باستمرار. ومع دلك فان ه ذه المواقع تسمح للعملاء المشتركين في النظام من الاطلاع على الرصيد أو القيام ببعض العمليات البنكية الأخرى .
- تعد البنوك الجزائرية محل الدراسة مواكبة للتطورات المصرفية الالكترونية لتوفيرها على مجمل الخدمات المصرفية الالكترونية الأساسية او الثانوية ، باستثناء البنك الخلوي و قد يعود دلك لتخوف البنك من ضمان الأمان و السرية للعملاء ، كما أن البنك الخلوي يحتاج إلى أجهزة حاسوب متطورة جدا ، إضافة الى توفر الانترنت كل وقت لان أساس تعاملاته و كذا الحاجة إلى توفر هواتف نقالة من الجيل الرابع أو الخامس و هدا لا يمكن توفره عند كل العملاء .

2.1منتجات بنك التأمين :

تواريخ اتفاقيات بنك التأمين	البنك و شركة التأمين	المنتجات المبتكرة
01جانفي 2004	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP_Banque) و الشركة الوطنية للتأمين SAA	التأمين على القروض في حالة الوفاة .
25 مارس 2018	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP_Banque) و كارديف الجزائر ، كارديف الجزائر شركة تابعة لشركة بي_ان بي باريبا -Cardif –el Djazair) filiale de BNP Parisbas Assurance)	التأمين على الحياة، التأمين ضد الكوارث الطبيعة. منتجات خاصة بالعملاء: منتجات التقاعد، منتجات التأمين على حياة، منتجات الادخار.
19 أفريل 2008	تعاقد الشركة الوطنية للتأمين SAA وبنك التنمية المحلية BDL.	التأمين على الأشخاص ، التأمين على السكن ، و تأمين الكوارث الطبيعية .
20 أفريل 2008	اتفاقية الشركة الوطنية للتأمين SAA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.	منتوجات التأمين لتوزيع تغطية المخاطر الفلاحية؛ تأمين الأشخاص ومنتجات تأمين السكن.
3 ماي 2008	تعاقد بنك القرض الشعبي الجزائري CPA مع شركة الجزائرية و إعادة التأمين CAAR	لإدخال منتجات جديدة للسوق، وهي تأمين أخطار متعددة مساكن؛ تأمين الكوارث الطبيعية؛ تأمين الوفاة المؤقت وتأمين القروض.
31ماي 2010	اتفاقية بنك البركة Baraka Banque مع شركة سلامة للتأمينات .	تأسيس بنك تأميني لتوزيع المنتجات التأمينية لشركة سلامة في البنك . لتسويق البنك لمنتجات الشركة التالية: تأمين الكوارث الطبيعية؛ تأمين الأخطار الشاملة للسكن.
4 أكتوبر 2010	توقيع كل من CAAR و BNA بالاشتراك مع SAAو CAAT	توزيع البنك لمنتجات التأمين عبر شبابيك البنة . و إضافة تأمين السفر في قائمة الخدمات.

1.2.1مفهوم التأمين المصرفي :

-يعبر التأمين المصرفي عن قيام البنوك ببيع و تسويق منتجات تأمينية يتم تصميمها و إنجازها وتطويرها من قبل البنك و شركة التأمين ، بحيث يقوم البنك نيابة عن شركة التأمين بجميع أو بأي من الأعمال التي تنص عليها التعليمات وذلك فيما يتعلق بنوع و فروع أعمال شركات التأمين المرخص له بممارستها و ضمن حدود الاتفاقية .

- التأمين المصرفي في أبسط أشكاله هو توزيع منتجات التأمين من خلال قنوات التوزيع المتوفرة لدى البنك ، والذي يصف باقة الخدمات المالية التي تغطي احتياجات العملاء من المنتجات و الخدمات المصرفية و التأمينية ، وفي هده الحالة يسمى البنك ببنك التأمين .

وفي النظام المالي الجزائري، يتم توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية بموجب اتفاقية مبرمة بين المؤمن و البنك (Bancassurance)، إذ يوفر القانون الجديد المتعلق بالتأمينات اطارا قانونيا مناسبا لتطوير التأمين البنكي ، الأمر الدي تجلى في سنة 2008 في دعم الاتفاق الفرنسي الجزائري ، مما سمح لشركات التأمين الفرنسي من الدخول الى السوق الجزائري .

ويلخص الجدول التالي أهم الاتفاقيات والمنتجات المبتكرة بين البنوك العمومية الجزائرية وشركات التأمين:

الجدول2: أهم المنتجات المبتكرة في ضل العلاقة بين البنوك في الجزائر و شركات التأمين

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع الالكترونية لشركات التأمين محل الدراسة .

إن البنوك العمومية الجزائرية تقدم العديد من المنتجات المالية على غرار القروض السكنية والقروض الاستهلاكية ، ولهدا فإنها تتعاقد مع شركات التأمين لتعويض قيمة القرض و فوائده في حالة عدم السداد. وتحتوي بنود الاتفاقيات المدرجة في الجدول أعلاه على العديد من المنتجات الغير مفعّلة على أرض الواقع . وهدا ما يوضحه الجدول أدناه :

جدول 3 : المنتجات المالية

المنتجات / البنوك العمومية	تأمين القروض	تأمين الأشخاص	تأمين الأخطار السكنية	تأمين الأخطار الفلاحية	تأمين الكوارث
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP	عالي	متوسط	عالي	ضعيف	متوسط
بنك الوطني الجزائري BNA	متوسط	ضعيف	متوسط	ضعيف	ضعيف
بنك الجزائر الخارجي BEA	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف
القرض الشعبي الجزائري CPA	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	عالي	ضعيف	متوسط	عالي	عالي

بنك التنمية المحلية BDL	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف

المصدر : من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية التأمين ، و الموقع الالكتروني للمجلس الوطني للتأمينات https://www.cna.dz/: تاريخ الاطلاع : 2021/03/06 للفترة ما بين 2012و2019

نلاحظ من خلال الجدول أن تأمين القروض يمثل أكبر حصة سوقية في نشاط بنك التأمين ، حيث بلغ نسبة 60% لارتباط هدا المنتج بالنشاط الرئيسي للبنوك ألا و هو منح الائتمان .

كما يتضح حسب المعطيات أن ما يزيد عن 58% من رقم أعمال بنك التأمين لسنة 2013 حققه الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، ثم يليه بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنسبة 13% ،أما الباقي فهو موزع بين البنوك الأخرى . و مازال منتج تأمين القروض يشهد ارتفاعا الى غاية سنة 2019 بنسبة 42% .

خاتمة:

يمثل الابتكار المالي المصرفي شيئًا جديدًا يقلل التكاليف و المخاطر كما يساهم في زيادة كفاءة و مردودية البنك . كما يزيد معدل الثقة و الأمان بين البنك و عملاءه . و على هدا الأساس فان البنوك الجزائرية تسعى جاهدة إلى تبني و مواكبة هده الابتكارات مع تكييفها و البيئة المصرفية الجزائرية رغم كل التحديات .

النتائج :

- أصبح الابتكار المالي عنصرا أساسيا لاستمرار نشاط البنوك، و لهذا أصبحت البنوك تولي أهمية بالغة للابتكارات المالية في مجال الصناعة المصرفية لتحسين أدائها و الحفاظ على فعاليتها في السوق النقدي .
- البنوك الجزائرية تواكب عامل التكنولوجيا المطبق في البنوك العالمية من خلال مبتكر الصيرفة الإلكترونية و هذا رغم افتقاد القطاع المصرفي العمومي لعنصر التواصل مع العملاء، وضعف التسويق البنكي إضافة و إلى تعلق المواطن الجزائري بدينه و تخوفه من المنتجات المبتكرة .
- أكبر عائق وراء تبني البنوك للابتكارات المالية هو بنك الجزائر، باعتباره السلطة الإشرافية والرقابية، الذي عادة ما يدعو إلى تبني الابتكارات بحذر لاعتقاده بأنه يفقد جزءا من سيطرته على النظام المصرفي الجزائري. لذلك فهو يسعى إلى سن قوانين تعمل على تقييد الابتكارات المالية والحد منها، أو جعلها تحت سيطرته مما يفقد الابتكار الكثير من الكفاءة والفعالية.

المراجع :

- **المراجع باللغة العربية :**

1. أحمد مصطفى ناصف. (1998). التجارة الخارجية الالكترونية في تنشيط الصادرات المصرية. ، *ندوة لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز المعلومات و الأبحاث.*
2. بريش عبد القادر، و محمد حمو. (2008). افاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية . *المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ضل التطورات العالمية الراهنة* ، الشلف.
3. رعد حسن الصرن. (2007). عولمة جودة الخدمة المصرفية. *مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.*
4. صلاح الدين محمد الأمين. (2013). الابداع المالي في الأسواق المالية البنك الضامن : انمودجا اطار معرفي وصفي . *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية* .
5. عبد الغني ربوح،، و نور الدين رغدة. (2008). تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع و الأفاق. *المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري.*
6. عبد الكريم قندوز. (2017). *الابتكار المالي-مقدمة إلى الهندسة المالية-.* لندن: الكتب.
7. مدحت صادق. (بدون سنة). أدوات و تقنيات مصرفية. *دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة.*

- المراجع باللغة الأجنبية:

1. James kamau و، Dr James markNgari. .(2014) Effect of financial innovationson the financial performance of commercial banks in kenya .*international journal of humanities and social science*
2. Joanna Blach. .(2011) financial innovations and their role in the modern financial system _identification systamitization of the problem.*financial internet quarterly*
3. Josh Lerner و، PeterTufano. .(2011) the consequences of financial innovation : a counterfactual research agenda.*Journal of financial economic*،
4. Marko Torkkeli. .(2014) Open innovation and collaboration in the financial services sector : exploring the role of trust .*business innovation and research*4 .
5. W.scott Frame و، J.white Lawrence . .(2004) Empirical studies of financial innovation : lots of talk, little action ?*Journal of economicliterature*
6. Yuan K chou&Martin S.Chin. .(2004) *Financial innovations and technological innovations as twin engines of economie Growth.*Australia: University of Melboune .

واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

- ط.د. بن عياد وفاء [1]
- أ.د.بلمقدم مصطفى [2]
- أ.د حليمي وهيبة[3]

ملخص :

يعتبر تحديث نظام الدفع من بين أشكال التطور الاقتصادي ،وهذا أدى بتطوير وسائل الدفع لدى البنوك من مختلف دول العالم من خلال توظيف التطور التكنولوجي في خلق بطاقات ائتمان و نقود إلكترونية وشيكات إلكترونية .حاول النظام المصرفي الجزائري

[1] جامعة تلمسان
[2] جامعة تلمسان
[3] جامعة تلمسان

بذل جهود كبيرة من أجل تبنيه هذه الوسائل الحديثة من خلال القيام بعدة ومشاريع وإصلاحات ،إلا أنه لا يزال متأخر مقارنة مع دول متقدمة أخرى وهذا راجع لتخوف المجتمع من استخدامه لها وأيضا جهله عن مدى أهميتها في تسهيل معاملاته اليومية .

الكلمات المفتاحية :نظام الدفع ،وسائل الدفع الالكترونية.

Abstract :
The modernization of the payment system is among the forms of economic development, and this has led to the development of payment methods in banks from different countries of the world by employing technological development in the creation of credit cards, electronic money and electronic checks. The Algerian banking system has tried to make great efforts to adopt these modern means through carrying out many projects and reforms, but it is still late compared to other developed countries, due to society's fear of using it and ignoring its importance in facilitating their daily transactions.
Key words: payment system, electronic payment methods.

مقدمة :

عرف القطاع البنكي والمالي تطورات هائلة في أنظمة الدفع ،وهذا يعود لبروز عالم الالكترونيات التي تقوم على استخدام شبكة الانترنت ،حيث تم توظيف هذه الوسيلة لتحديث نظام الدفع الخاص بها ،وهذا ما أدى بالانتقال من وسائل الدفع التقليدية لوسائل دفع الكترونية تقوم أساسا على استخدام شبكة الانترنت في تعاملها ،ويرجع تبني هذه الوسائل الحديثة للمشاكل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية من بينها مشكل عبئ حمل الأموال لغرض القيام بالمعاملات وينجم عنه ضياع أو سرقة لهذه الأموال أحيانا ،وغيرها من المشاكل الأخرى ،التي سعت وسائل الدفع الالكترونية تجنبها.

أصبح التعامل بوسائل الدفع الالكترونية في وقتنا الحالي ضرورة حتمية ولبس فقط رغبة وهذا راجع لتبني معظم دول العالم لها في معاملاتهم ،وهذا ما أدى بالبنوك الجزائرية بالاهتمام بهذا الجانب وإعطائه مكانة هامة و محاولة مواكبة هذه التطورات التكنولوجيا خاصة في المجال المصرفي ،ومن هذا المنطلق يتبين لنا أن معالم إشكالية بحثنا مدرجة في السؤال التالي : **ما واقع استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم الدراسة كالتالي:

1. نظام الدفع الالكتروني.
2. واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

أولا. مدخل نظام الدفع

1. التطور التاريخي:

أدى تقسيم العمل و زيادة الإنتاجية في المجتمعات البدائية لبروز مرحلة يتم التبادل فيها السلع بين المجتمعات ويطلق عليها بالمقايضة ،ولم تدم هذه المرحلة لوجود بعض النقائص المتمثلة في عدم وجود وسيلة أخرى أكثر فقالية يمكن الاعتماد عليها ،وهذا أدى لاستخدام المعادن كنقود

،حيث احتلت المعادن الثمينة (ذهب وفضة) مكان الصدارة مقارنة مع المعادن النقدية الأخرى ويليها النحاس و الحديد و القصدير و غيرها ،ويرجع سبب اختيار المعادن الثمينة كممثل للنقود لامتيازها بالخصائص التالية:

- غير قابلة للتجزئة والتلف ،تمتاز بالندرة النسبية وهي مرتفعة الثمن؛
- الثبات النسبي لقيمتها مقارنة مع غيرها من السلع.

لقد أدى إيداع الذهب في البنوك لظهور نقود ورقية والتي ساعدت بدورها لبروز نقود ائتمانية ،فبدلا من أن يقوم المودع بتسديد معاملاته من خلال إخراج مبلغ من البنك فبإمكانه تحرير شيك بقيمة المعاملة المرجوة مع مراعاة حدود ما لديه من نقود.

ساهم تطور شبكة الانترنت وظهور التجارة الالكترونية لظهور وسائل دفع الكترونية ،ونجم عن ذلك أيضا تبخر الأموال وتحويلها لإلكترونيات من خلال الاستخدام الواسع للكمبيوتر ،وهو دوره ساهم في فتح باب واسع لتحول الأموال لأرقام وأيضا لوقائع افتراضية ،ومن بين هذه الوسائل الجديدة البطاقات البنكية التي حلت مكان الشيك ،وكان أول ظهور لها في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل بعد ذلك إلى أوربا و باقي دول العالم ،وبعدها ظهرت وسائل الدفع الالكترونية الأخرى[1].

1 1 مفهوم نظام الدفع الالكتروني:

هي عبارة عن منظومة متكاملة من البرامج والنظام التي توفرها مؤسسات مصرفية ومالية لفرض تسهيل عمليات الدفع الالكتروني وبشكل آمن ،وتبنى هذه المنظومة وفق مجموعة من القوانين والقواعد لتضمن السرية ،التأمين و كذلك حماية إجراءات الشراء مع ضمان وصول الخدمة للمستهلك[2].

حسب S.Moertini وآخرون هو عبارة عن خدمات دفع تستخدم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و من ضمنها التشفير و شبكات الاتصالات ،وأما khosravani فقد عرف هذا النظام على أنه آلية يمكن من خلالها تحويل النقود الالكترونية من حساب لآخر و بغض النظر عن المالك أو الماسك لكل حساب[3].

2 1 <u>أنواع وسائل الدفع التقليدية:</u>

---

[1] لوصيف عمار ،إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص :التحليل و الاستشراف الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة ،2008 -2009 ،ص 12-13-14

[2] أمينة بن عميور ،متطلبات نظام الدفع الالكتروني في مجال المعاملات الالكترونية في إطار القانون رقم 05-18 ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 52 ديسمبر 2019 ،ص 101

[3] علي غانم شاكر ،دور نظام الدفع و التحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي :دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية ،مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،المجلد 7 ،العدد 4 ،2017 ،ص 145

من أهم وسائل الدفع التقليدية و التي ظهرت في القرون الوسطى ما يلي [1]:

- الشيك :عبارة عن صك يتضمن أمر ما من طرف شخص يدعى الساحب لشخص آخر يدعى المسحوب ،من أجل دفع مبلغ من المال للشخص الثالث و يدعى المستفيد (الساحب للصك) ،وعادة ما يكون المسحوب عليه في الشيك هو أحد البنوك التي تقوم بطبع نماذج الشيك .يعد الشيك من أهم أنواع الأوراق التجارية الأكثر استعمالا نظرا لأهميته الكبيرة ،ويتميز بأنه قليل الحاجة لاستعمال النقود ،ولا يجبر الساحب للاحتفاظ بالنقود للوفاء بها ،وهذا ما يحل مشكل الضياع أو السرقة ،فهو وسيلة فعالة لإثبات الوفاء.
- السفتجة: تعرف على أنها محرر كتابي لها شروط مذكورة في القانون ،يتضمن أمر إصدارها شخص يدعى الساحب لشخص ثاني يسمى المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد (حامل السند) مبلغ معين بمجرد الاطلاع أو حتى في ميعاد معين ،ويطلق عليها أيضا الكمبيالة ،وبذلك تشترط السفتجة توفر ثلاثة أشخاص هم الساحب (محرر الورقة والذي يصدر الأمر) ،المسحوب عليه (هو من يصدر إليه هذا الأمر) والمستفيد (من يصدر الأمر لصالحه) .
- السند لأمر :ويسمى بالسند الأذني عبارة عن ورقة تجارية يتعهد بمقتضاها محررها لدفع مبلغ من النقود لأمر أو إذن شخص يدعى المستفيد بمجرد الاطلاع (قابل للتعيين) ،يختلف سند لأمر عن سند السحب بأنه يتضمن في إنشائه شخصين هما المحرر و المستفيد ،بينما يتضمن سند السحب ثلاثة أشخاص هم المستفيد ،الساحب و المسحوب عليه.

3 1 العوامل التي ساعدت على تطوير نظام الدفع:

من أهم وسائل الدفع التقليدية و التي ظهرت في القرون الوسطى ما يلي[2]:

- <u>تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية</u> :من أهم ميزات وسائل الدفع التقليدية قضاؤها على المشاكل المترتبة عن حمل النقود كالضياع أو السرقة ،و أدى ذلك لظهور النقود كبديل لها في المعاملات ،ومن بين المشاكل التي واجهتها وسائل الدفع التقليدية ما يلي:

✓ **انعدام الملائمة** :وتتجسد في الحضور الشخصي لكلا الطرفين ،حيث يقيد الحرية بين المتعاملين ،ويترجم هذا بالنسبة للعملاء في تأخير اقتناء الخدمة أو المنتج و تصبح

[1] صالح الياس ،مداخلة بعنوان :مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة ،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية -، 2011 ،ص 5-7

[2] صالح الياس ،مرجع سابق ،2011 ،ص 7-9

التكلفة أعلى ،أما بالنسبة للبائع فتعود عليه بالخسارة في الايرادات وهذا راجع لانخفاض المبيعات؛

- ✓ **عدم اجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي** :المدفوعات التقليدية لا تتم في الوقت الحقيقي بسبب عملية التحقق الفعلي في نوعية السداد؛
- ✓ **انعدام الأمن** :بالنسبة للشيكات أو السند لأمر أو الكمبيالة يمكن أن تتعرض للسرقة أو الضياع ،كما يمكن للتجار اللجوء لأساليب الاحتيال والغش.

- استخدام شبكة الإنترنت في المجال المصرفي :أدى التطور للتكنولوجي في مجال الاتصالات لحدوث ثورة في معاملات المعرفة ،و هذا ساعد البنوك عرض خدماتها ،وبالتالي قضاء العملاء حاجاتهم دون الحاجة للتعامل مع الموظفين ،أو حتى الانتظار لساعات طويلة ،وتعمل البنوك على توفير خدمات تمتاز بالكفاءة والملائمة والسرية ،بحيث تمكن العميل من مراجعة حساباته ،فحصها ،وأيضا تسديد الفواتير من أي مكان دون التقييد بالوقت.

من أهم إسهامات هذه الشبكة ظهور مصطلح التجارة الالكترونية أي الدفع يكزن فيها الكترونيا ،وهذا ما أدى لوجود استحداث الوسائل التقليدية.

- التوجه نحو التجارة الالكترونية :تعبر التجارة الالكترونية عن تبادل السلع والخدمات وكذلك المعلومات مابين الأطراف المتباعدة.

أدى نمو التجارة الالكترونية لضرورة استحداث وسائل الدفع لتكون أكثر ملائمة لمتطلباتها ،فقد استفادت الشركات من خلال ظهور شبكة الانترنت ووسائل الدفع و التجارة الالكترونية من انخفاض التكاليف مقارنة مع طريقة إرسال الفواتير ثم إجراء تسليم المدفوعات.

2- وسائل الدفع الالكترونية

2-1-مفهوم وسائل الدفع الالكترونية:

يمكن تعريف وسائل الدفع من الجانب القانوني بأنها :"جملة الوسائل التي مهما كانت الدعامة المنتهجة والوسيلة التقنية المستعملة تسمح لكل شخص بتحويل الأموال ،وأدخلها المشروع الجزائري بعد القيام بالإصلاحات العميقة في جميع القطاعات الاقتصادية والبنكية بشكل خاص ،وقد اعترف بإمكانيتها في قانون النقد والقرض حيث عرفتها المادة 69 بأنها كل الأدوات التي تمكن أي شخص من تحويل الاموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل ".[1] ويمكن القول أنها "عبارة عن صك اسمي يصدره البنك لمصلحة عملية يعطيه الحق في

[1] صليح بونقلة ،عصام نجاح ،بطاقة الدفع البنكية CIBو النظام القانوني للعقود الخاص بها ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد 9 ،العدد 3 ،ديسمبر 2018 ،ص 496

الحصول على ما يلزمه من سلع او خدمات تجاه هذه المشروعات ،مقابل الوفاء بقيمة هذه السلع والخدمات التي حصل عليها العميل حامل البطاقة استنادا على الشروط المتفق عليها ".[1]

2-2 خصائص وسائل الدفع الالكتروني:

-يتميز الدفع الالكتروني بمجموعة من الخصائص ويمكن عرضها في النقاط التالية:

- خاصية السرية أو الخصوصية :تعتبر قاعدة سرية الخدمات المطلوبة من وسائل حماية المستهلك ،فبالنسبة لأنظمة النقود الإلكترونية و بالخصوص أنظمة حافظة النقود الالكترونية تمتاز بالحفاظ على سرية معلومات الشخص المشتري ،وهذا ما يترجمه الوفاء الذي يعتبر تصرف قانوني يسمح بتداول معلومات شتى مع مراعاة سرية المعلومات الشخصية و المصرفية للعميل ن كما هو موجود في النقود السائلة.
- خاصية عدم إمكانية الرجوع في الوفاء :أي يكون ذات طبيعة غير قابلة للرجوع فيها ،بسبب الصفة اللحظية للعملية (كأنها تمت بنقود سائلة عادية) ،فبمجرد أن تتم العملية تخصم النقود الالكترونية من حساب العميل لتذهب إلى حساب خاص بها (نقصد الحاسب الآلي للعميل) ،فعند صدور الأمر بالدفع يتحدد المستفيد ،و تكتسب بذلك العملية الشكل النهائي التي لا يمكن الرجوع فيها.
- خاصية الأمان :يعود بروز هذه الخاصية لأسباب منها:

-توفر لكل شخص (مستخدم) نظام الوفاء الالكتروني ،من خلال توثيق كامل لوجود طرف آخر حقيقي ،مع ضمان صلاحية أداة الدفع ،وكذلك النقود المقترحة لم تستعمل من قبل.

تقوم على نظام تشفير البيانات ،مع استخدام أرقتم سرية ضمانا لسرية المعلومات البنكية ،ومقدرتها لتقديم ضمان توثيق اتمام الرسائل المتبادلة بين الظرفين المعنيين.

ضمان وجود آلية مناسبة تمنع الآثار السلبية الناجمة عن العمل الفني ،أو مشكل آخر وهذا بهدف حماية المتعاملين من ضياع النقود الالكترونية الخاص بهم.

- الطبيعة الدولية للدفع :أي أنه مقبول لدى جميع البلدان ،ومنه يتم تسوية الحسابات في المعاملات بين الناس عبر كافة أنحاء العالم.[2]

3-2 مزايا استخدام وسائل الدفع الالكترونية:

[1] بلعيد جميلة ،التجارة الإلكترونية ،أثرها على النظام البنكي في الجزائر ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،العدد الحادي عشر ،سبتمبر 2018 ،ص 341

[2] عزة الشيخ حامد ابراهيم محمد ،النظام القانوني للدفع الإلكتروني (دراسة مقارنة) ،بحث مقدم لنيل شهادة درجة الدكتوراه في القانون الخاص ،كلية الدراسات العليا و البحث العلمي ،2018 ،ص 10-14

- تكلفة تداولها زهيدة :أي أن تحويل النقود الرقمية (إلكترونية) عبر شبكة الانترنت أو شبكات أخرى أرخص بكثير مقارنة مع استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.
- لا تخضع للحدود :ونقصد بها تحويل النقود من أي مكان لآخر في كافة أرجاء العالم و في أي وقت ،وهذا راجع لاعتمادها على الانترنت أو الشبكات التي لا تعرقلها الحدود الجغرافية ولا السياسية.
- بسيطة وسهلة الاستخدام :تسهل النقود الالكترونية عمليات التعامل البنكي لحد كبير جدا ،فهي تغني عن ملئ استمارات و أيضا اجراء استعمالات بنكية عبر الهاتف.
- تسرع عمليات الدفع :أي تسرع هذه العملية حركة التعاملات المالية و تبادل معلومات التنسيق الخاص بها،يتم فورا و من أي وساطة.
- تشجع عمليات الدفع الآمنة :حيث تستخدم البنوك الالكترونية أجهزة خاصة تعمل على دعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة و تستخدم كذلك مستعرضات لشبكة الويب التي تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية ،وهذا يجعل عمليات الدفع الالكتروني أكثر أمانا[1].

4-2 عيوب استخدام وسائل الدفع الالكترونية :

- بالنسبة لحاملها :من بين المخاطر المترتبة عن استعمال هذه الوسائل زيادة الاقتراض ،وأيضا الانفاق بما يفوق القدرة المالية ،وفي حالة عدم السداد من طرف صاحب البطاقة لقيمتها في الوقت المحدد ينجم عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.
- بالنسبة لمصدرها :أهم خطر لمصدريها يتمثل في مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم و أيضا يتحمل البنك المصدر نفقات ضياعها لصاحبها.
- بالنسبة للتاجر :في حالة حدوث بعض المخالفات من طرف التاجر أو عدم التزامه بالشروط يؤدي ذلك بإلغاء التعامل معه من طرف البنك مع وضع اسمه في القائمة السوداء ،ويترتب عن ذلك صعوبات يواجهها في نشاطه التجاري[2].

3 - أنواع وسائل الدفع الالكترونية:

- البطاقة البنكية :هي عبارة عن وسيلة نقدية تسمح لحاملها لاستخدامها المباشر وذلك لاقتناء أغلب حاجاته أو يكون مقابل أداء ما يحصل عليه من خدمات و هذا ينفي عملية حمل المبالغ الكبيرة من الاموال باعتبارها ضمان ضد الضياع و السرقة أو التلف أيضا[1].

---

[1] مصطفى كافي ،النقود و البنوك الالكترونية ،دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،سوريا ،2011 ،ص 61

[2] منصوري الزين ،مداخلة بعنوان : وسائل و أنظمة الدفع و السداد الالكتروني –عوامل الانتشار و شروط النجاح ،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية -، 2011 ،ص 5

- البطاقة الذكية :هي عبارة عن وسيلة جديدة من وسائل الدفع بحيث تمكن العميل من دفع مبلغ معين للبنك المصدر لها و بالتالي يحصل على بطاقة تحمل قيمة هذا المبلغ المعين لتمكنه من القيام بعملية الشراء المباشر من التاجر الذي يقبل الوفاء بها [2].تحتوي البطاقة الذكية على معالج صغير ذكي ،ولها القدرة على تخزين المعلومات الشخصية وتلك المتعلقة بالعمل لدى العميل ،وتستخدم أيضا لتخزين الأموال ،حيث بعد كل صفقة يتم خصم المبلغ ،ولا يمكن استعمالها إلا عن طريق رمز PIN ويرسل لكل مستهلك ،تتميز البطاقة الذكية بالأمان فهي تخزن المعلومات بتنسيق مشفر ،وتمثل كل من Mondax و Visa أمثلة عن البطاقة الذكية. [3]

- الشيكات الالكترونية :هو محور متكون من ثلاثة أطراف ،وهو يخضع لنفس الأحكام المتعلقة بالشيك التقليدي ،فالشيكات الالكترونية تلائم الأفراد الذين ليس لديهم بطاقات ائتمان ،وبينت الاحصائيات أن 11% من جميع مشتريات عبر شبكة الانترنت تتم بواسطة الشيكات [4].

- التحويلات الالكترونية :ويقصد بها تحويل الأموال الكترونيا ،وتحول الأموال باستعمال طرق الكترونية ن بمعني التحويل من حساب لآخر الكترونيا ،وهي عملية محدودة الأوجه ،وتحويل الأموال الكترونيا تمثل الأتمتة لطرف واحد من الصفقة وهي الدفعة المحولة [5] .يقصد بالتحويل المالي الالكتروني بشكل بسيط تحويل يتم بين الشركات أو بين الأفراد و الشركات ،وذلك من خلال البنوك المعنية التي يتعاملون بها ،باعتبار أن البنوك أو حتى النظام البنكي هو الذي يحول ويقوم بتحريك الأموال و جميع أنواع المدفوعات إما عن طريق الشيكات أو بطرق إلكترونية[6].

---

[1] وفاء عبدلي ،وسيلة الدفع الالكترونية بين حتمية العولمة وواقع الوظيفة النقدية ،مجلة الدراسات و البحوث القانونية ،العدد 4 ،ص 150

[2] ممدوح بن الرشيد العنزي ،الحماية الجنائية لبطاقات الدفع الالكتروني من التزوير ،المجلة العربية للدراسات الامنية و التدريب ،المجلد 4 ،العدد 62 ،الرياض ، 2015 ،ص 52

[3] Mandeep siugh and al. ,electronic payement system ,risk and security issues , journal of emerging technologies and innovative research (JETIR),vol3,no3,march2019;p143

[4] عزة الشيخ حامد ابراهيم محمد ،مرجع سابق ،ص 20

[5] عبد الأمير عبد الحسين شباع ،مصطفى محمد إبراهيم ،نظام المدفوعات الالكتروني في العراق و التحديات التي تواجهه (دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي) ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،المجلد 17 ،العدد 3 ،2015 ،ص 244

[6] خويبزي مريم ،واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية و كيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج بازل الدولية للرقابة المصرفية ،المصارف ،العدد 55 ،ديسمبر 2016 ،ص 116

- النقود الالكترونية :تواجد النقود الالكترونية وجه متطور لوسائل الدفع وذلك في شكل بروتوكول رقمي مخزن ،يكون إما عن طريق برنامج في جهاز كمبيوتر أو عبارة عن دعامة مادية في شكل بطاقة دفع الكتروني و تدعى في عرف التعامل بالبطاقة مسبقة الدفع[1].

يقوم العميل بشراء النقود الالكترونية من البنك المصدر لها و بعد ذلك يحمل هذه النقود في حسابه الشخصي ،وهي تعبر عن نقود ذات فئة صغيرة القيمة و لكل منها رقم أو علامة خاصة بهما من طرف البنك المصدر لها وبذلك تحل محل العملات العادية و لها نفس القيمة المحددة عليها ويطلق عليها ب TOKENS [2].

هي عبارة عن دفع أو تحويل الودائع المدخلة و المعالجة إلكترونيا ضمن أنظمة البنوك الالكترونية ،وعرفته شركة إيرنست أتد يونغ بأنها مجموعة من البروتوكولات و التواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية ،وبعبارة أخرى هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتمدنا على تداولها[3].

- المحفظة الالكترونية :تخزن معلومات المستهلك على حاسوب المستهلك ،وبما أنه لا يوجد معلومات مخزنة للمستخدم على SERVER-SIDE فلا يوجد فرصة لحدوث هجوم على بائع المحفظة الالكترونية ،مع امكانية الحصول على معلومات المستهلك مثل أرقام بطاقة الائتمان[4] .وتعبر كذلك عن حساب مدفوع مسبقا بحيث يمكن للعملاء تخزين بطاقات الخصم وأرقام الحسابات المصرفية المختلفة ،و بطاقات الائتمان في بيئة آمنة ،وهذا يؤذي لإزالة متطلب إنهاء مفتاح معلومات الحساب في كل مرة يتم الدفع فيها.

ثانيا. واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

1-المنظومة المصرفية الجزائرية:

نشأ النظام المصرفي على أنقاض بنوك فرنسية ،وتم تأميمه عام 1966 ،حيث مر بعدة إصلاحات من بينها إصلاح 1971 الذي واكب سياسات المخططات الاقتصادية ،وبعدها إصلاح 1986 الذي جاء عقب الأزمة المالية العالمية التي أدت بانهيار أسعار البترول ،ثم جاء إصلاح

[1] الزهرة صولي ،نظام إصدار بطاقة الدفع الالكتروني "التوجه نحو خوصصة النقود قراءة في ضوء التشريع و نظام التحويل الالكتروني للأموال "الاردن نموذجا " ،مجلة العلوم القانونية و السياسية ،المجلد 9 ،العدد 4 ،جوان 2018 ،ص 337

[2] صراع كريمة ، كربالي بغداد ،واقع التجارة الالكترونية في الجزائر خلال الفترة2000-2018 ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ،المجلد 12 ،العدد 1 ،2019 ،ص 213

[3] عبد الصبور عبد القوي علي مصري ،التجارة الالكترونية و القانون ،المنهل ،2010 ،ص 71

[4] غسان فاروق غندور و آخرون ،طرائق السداد الالكترونية و أهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ة القانونية ،المجلد 28 ،العدد 1 ،2012 ،ص 580

1988 وطبق ما يسمى باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية من أهم الاصلاحات التي شهدها النظام كانت بعد صدور قانون النقد و الائتمان عام 1990.

1 - قانون النقد و الائتمان وقم 90-10 : عرفت الجزائر عام 1990 تغير حاسم وهام في مسار الاصلاحات النقدية و المالية ،حيث صادفت اصدار قانون التقد و القرض (صدر في 14 أبريل 1990) ،فحاولت السلطات الجزائرية من خلاله تفادي القصور الواقع في الاصلاحات السابقة ،وتماشيا أيضا مع سياسة التحول الاقتصاد للسوق الحر ،وأهم ما جاء به هذا القانون تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي ،حيث أطلق عليه اسم بنك الجزائر ،وتم تعديل مهام البنوك لأجل زيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي من خلال الشمولية في العمل المصرفي ،مع فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية للقطاع الخاص والأجنبي.

شهد النظام المصرفي بعد صدور قانون النقد و الائتمان تعديلات وذلك نتيجة التغيرات الحاصلة في المحيط الاقتصادي ومن بينها:

- الأمر رقم 01-01 :يعد أول تعديل لقانون النقد و الائتمان و صدر هذا الأمر في 27 فيفري 2001 ،تضمن تعديل الجوانب الادارية في تسيير بنك الجزائر من غير المساس بمضمون القانون مع الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض
- 1-2الأمر رقم 03-11 :لقد نجم عن فضائح بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي ضعف الجهاز المصرفي الجزائري ومست مصداقيته ،وهذا ما أدى بالسلطات النقدية و المالية بإصدار هذا الامر في 26 أوت 2003 ،فقد جاء داعما لأفكار ومبادئ قانون النقد و الائتمان ،ولكنه يلغيه و يحل مكانه ،وهو متشدد أثر مع المسؤولين في تسيير البنوك من خلال توضيح المخالفات في إدارتها و تبيان العقوبات المترتبة عنها.
- الأمر رقم 10-04 :صدر هذا القانون في 26 أوت 2010 من اجل تعديل و إتمام الأمر 03-11 الخاص بالنقد و الائتمان ومن أهم النقاط التي جاء بها مايلي:

-اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة و لا يقل عن 51 % من رأس المال للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك و أيضا المؤسسات المالية التي يتحكم فيها القانون الجزائري.

-تعزيز الرقابة الداخلية بوضع جهاز رقابة داخلي فعال.

-يتكون النظام المصرفي الجزائري في الوقت الحالي من:

-20 بنك تجاري منها ستة بنوك عمومية ،بنك مختلط و ثلاثة بنوك خاصة أجنبية؛

- تسعة مؤسسات مالية؛

- سبع مكاتب تمثيل[1].

2-نظام الدفع في الجزائر:

2-1 برنامج المشروع و مكوناته: شهد نظام الدفع في الجزائر عام 2006 تكافل في الجهود الدولية و الوطنية بمساعدة البنك العالمي بهدف تحديث و تطوير وسائل الدفع ،وأهم ما جاء به هذا المشروع ما يلي:

- نظام التسوية الإجمالية RTGS:يعتمد نظام المقاصة الالكترونية في الجزائر الذي انطلق في جانفي 2001 و حصل على 29 نوفمبر 2001 على بنية نظام تسوية إجمالية فورية ،ويهدف هذا المشروع في إطار تحسين الخدمة المصرفية خاصة من حيث أنظمة الدفع و هذا راجع للرغبة بالوصول للمستوى الدولي.
- نظام المقاصة عن بعد :نظرا لعملية عصرنه النظام الخاص بالدفع تم إنشاء نظام مكمل لـ RTGS وهو نظام ACTI وهو مختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام ،تحويل صكوك ،عمليات السحب ،الاقتطاع و الدفع بالبطاقات الذكية ،وهذا من خلال استعمال وسائل متطورة كمساحات ضوئية و برمجيات أخرى مختلفة و هذا النظام يمثل القسم الثاني لأنظمة الدفع المتطورة.

2-2 مراحل تطبيق الدفع الالكتروني في الجزائر :تعد أول تجربة لاستخدام وسائل الدفع في البنوك التجارية ،استخدام بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي البنكي ،وأيضا الموزع الآلي البنكي و هي على مرحلتين:

- المرحلة الأولى :استعمال بطاقة السحب فقط في الشباك الآلي البنكي و الموزع الخاص بالبنك المصدر للبطاقة أي لا يستطيع صاحب البطاقة السحب من جهاز بنك آخر.
- المرحلة الثانية :تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية باستعمال شبكة SATIM وتسمح بالسحب من أي موزع آلي للنقود سواء كان تابع لبنك آخر أو مصدر البطاقة نفسها ،فقد حولت SATIM بطاقة السحب العادية لبطاقة سحب مابين البنوك CIB فعملها مشابه لعمل غرفة المقاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية مابين البنوك ،تم استثمار 3.6 مليون أورو عام 2003 لتقليص دوران النقود السائلة ،وأيضا تقسيم استخدام البطاقة البنكية في الجزائر ،وبالتالي زيادة عدد الموزع الآلي للنقود ،وإقامة طرفيات دفع لدى التجار ،ولنفس الغرض تمت اتفاقية شهر أبريل 2003 مع مؤسسات فرنسية متخصصة في صنع طرفيات

[1] سليمان ناصر ،آدم حديدي ،تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة ،أي دور لبنك الجزائر ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد 2 ،جوان 2015 ،ص 14-15

البطاقة و SATIM بمبلغ 400.000 أورو و مول هذا العقد من قبل البنوك المساهمة في SATIM و المتمثلة في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ،بنك البركة وفي عام 2003 تم ربط جميع الموزعات الآلية للنقد في الجزائر[1].

3 2 **مدى استعمال البطاقة البنكية في الجزائر** : تعتبر الصيرفة الالكترونية من بين مظاهر الانتقال لاقتصاد متطور و مواكب للتطورات الحالية ،وعليه فإن البنوك الجزائرية التي تسعى لمواكبة التغيرات التي تحصل في الجهاز المصرفي العالمي عملت على مبادرتها في تقديم عدة خطوات من أجل الوصول للتطور والعصرنة.

تعتبر مؤسسة SATIM رائدة في مجال تحديث و تطوير بطاقات البنكية في الجزائر بنسبة تفوق 80% من إجمالي البطاقات البنكية المصدرة ،و التي تعمل أيضا على إصدار البطاقة الذهبية التي أعلنت عنها مؤسسة بريد الجزائر في ديسمبر 2016 ،بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA فهو البنك الوحيد المصدر للبطاقة الدولية VISA وتمثل بطاقة للسحب والدفع تمنح للعملاء ذوي الحسابات بالعملة الصعبة ،صالحة على المستويين (الدولي والمحلي) ولكن أصدرت هذه البطاقة بكمية قليلة حيث بلغت عام 2003 ،6 ملايين ،وفي عام 2007 حوالي 7 ملايين بالرغم من الانتشار الواسع لها على المستوى العالمي [2]. ومن أهم الأخبار المتعلقة بالبطاقات البنكية في وقتنا الراهن ،إعلان وزيرة البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات و الرقمنة في ديسمبر 2019 عن قابلية التشغيل المتبادل للبطاقة الالكترونية الذهبية الخاصة ببريد الجزائر في الشبكة البنكية مطلع شهر ديسمبر القادم ،وهو ما يسمح لحامل البطاقة لاستعمالها في مجمل الشبابيك الآلية البنكية ،كما بينت أن البطاقة الذهبية المستعملة حاليا على مستوى شبكة البريد ،سيتم تشغيلها بشكل متبادل مع الشبكة البنكية مطلع شهر ديسمبر القادم بعد انتهاء من عقد اتفاقية في هذا المجال مع شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة و النقدية "ساتيم" التي تضم 7 بنوك عمومية و 9 خاصة بالإضافة لبريد الجزائر ،وبينت أنه ما يزيد عن 5.7 مليون بطاقة نقدية +ذهبية قد وزعت ليوم هذت ،مع تنصيب 1418 شباك آلي بنكي ،مع العلم أنه بنسبة 17% من عمليات السحب تتم من خلال هذه الشبابيك التي بلغت قيمتها 750 مليار دينار جزائري عام 2019.[3]

---

[1] مقدم عبد الجليل ،واقع و رهانات تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني و أثرها على أداء البنوك التجارية :دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –بشار- ،المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال ،المجلد 5 ،العدد 2 ،2018 ،ص 178

[2] عمراني مصطفى ،جريمة تزوير البطاقات البنكية ،مجلة الدراسات و البحوث القانونية ،العدد السابع ،ص 307-308

[3] https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191130/185767.html

أطلع عليه يوم 31/3-2021 بتوقيت 03:10

4 2 موجبات استعمال البطاقة البنكية:

- الموزع الآلي للأوراق :هو عبارة عن آلة أوتوماتيكية تسمح لصاحب البطاقة الالكترونية بسحب مبلغ من أي جهاز متوفر على مستوى القطر الوطني سواء في مؤسسات مصرفية ،شوارع ،محطات وأماكن مختلفة ومتعددة ،ويعمل دون انقطاع وهذا الجهاز موصول بوحدة مراقبة الكترونية مهمتها قراءة الدارات المغناطيسية للبطاقة ومعظم البنوك لهت أجهزة التوزيع الآلي للأوراق النقدية [1].
- الشباك الأوتوماتيكي للأوراق :هي أجهزة أوتوماتيكية تعمل على تقديم خدمات معقدة جدا و متنوعة مقارنة مع الموزع الآلي الذي يعبر عنه بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستعمل من خلال بطاقات الكترونية و مهمتها متمثلة في سحب الاموال للقيام بالعديد من العمليات كقبول ودائع و طلب صك آلخ ،أما الشباك فهو متصل بشكل مباشر مع الحاسوب الرئيسي للبنك و تمثل حاليا أحد المنتجات البنكية الكترونية الأساسية للنظام البنكي ولها دور مهم في مجال التسويق باعتبارها وسيلة للحوار مع المستهلك [2].
- نهائي نقطة البيع الالكترونية :في حالة كان الزبون يحمل بطاقة ائتمان في أي مكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على قارئ الكتروني خاص ببطاقات الائتمان ويكون موصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني ،وهو بدوره يقوم بالتأكيد من كفاية الرصيد و أيضا خصم القيمة من رصيد الزبون الخاص به بعد أن يقوم الزبون بإدخال رمز أو رقم سري خاص به ،ويعرف بـPIN وبعد ذلك يقوم الحاسوب المركزي بإضافة القيمة إلى رصيد حساب المتجر ويتم هذا في جزء من ثانية [3].

خاتمة :

أصبحت التجارة الإلكترونية المحرك الأساسي لتنشيط العمل التجاري مابين الأطراف المتعاملة من مختلف البلدان ،وهذا ما منح وسائل الدفع الالكترونية الصدارة في التعامل مقارنة مع وسائل الدفع التقليدية التي باتت غير مرغوبة ،فقد حققت وسائل الدفع الالكترونية بعد الوفاء لمستخدميها بعد ما كانت تعاني منه الوسائل التقليدية ،ومن هذا المنطلق تسعى الجزائر لمواكبة التطورات الهائلة و الكبيرة في مجال التكنولوجيا خاصة في مجال النظام

[1] أسماء دردور ،أثر تكنولوجيا المعلومات في ترقية تسويق الخدمات المصرفية و المالية :دراسة حالة مصرف سوسيتي جنرال الجزائر وكالات قسنطينة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ،تخصص : تسويق ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي -2015-2016 ن ص 111

[2] ناشف فاطمة ،مرجع سابق ،ص 64

[3] مقدم عبد الجليل ،مرجع سابق ،ص 180

المصرفي باعتبارها متأخرة نوعا ما في استخدامها مقارنة مع دول أخرى متقدمة ،وهذا باعتباره مكسب لإحداث التنمية الشاملة .

قائمة المراجع:

1 - أمينة بن عميور ، **متطلبات نظام الدفع الالكتروني في مجال المعاملات الالكترونية في إطار الفانون رقم 18-05** ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 52 ديسمبر 2019 .

2 - أسماء دردور ، **أثر تكنولوجيا المعلومات في ترقية تسويق الخدمات المصرفية و المالية :دراسة حالة مصرف سوسيتي جنرال الجزائر وكالات قسنطينة** _،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ،تخصص :تسويق ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،2015-2016.

3 - الزهرة صولي ، **نظام إصدار بطاقة الدفع الالكتروني "التوجه نحو خوصصة النقود قراءة في ضوء التشريع و نظام التحويل الالكتروني للأموال "الاردن نموذجا** " ،مجلة العلوم القانونية و السياسية ،المجلد 9 ،العدد 4 ،جوان 2018.

4 - بلعيد جميلة ،**التجارة الإلكترونية ،أثرها على النظام البنكي في الجزائر** ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،العدد الحادي عشر ،سبتمبر 2018.

5 - خوبيزي مريم ، **واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية و كيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج بازل الدولية للرقابة المصرفية**_،المصارف ،العدد 55 ،ديسمبر 2016 .

6 - سليمان ناصر ،آدم حديدي ،**تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة ،أي دور لبنك الجزائر** ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد 2 ،جوان 2015 .

7 - صراع كريمة ،كربالي بغداد ، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018** ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ،المجلد 12 ،العدد 1 ،2019

8 - صالح الياس ،مداخلة بعنوان : **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة ،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية** -، 2011.

9 - صليح بونفلة ،عصام نجاح ،**بطاقة الدفع البنكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاص بها** ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد 9 ،العدد 3 ،ديسمبر 2018.

10 -عبد الصبور عبد القوي علي مصري ،**التجارة الالكترونية و القانون** ،المنهل ،2010 .

11 -عبد الأمير عبد الحسين شباع ،مصطفى محمد إبراهيم ، **نظام المدفوعات الالكتروني في العراق و التحديات التي تواجهه (دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي**) ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،المجلد 17 ،العدد 3 ،2015 .

12 -عمراني مصطفى ،**جريمة تزوير البطاقات البنكية** ،مجلة الدراسات و البحوث القانونية ،العدد السابع.

13 -علي غانم شاكر ،**دور نظام الدفع و التحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي :دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية** ،مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،المجلد 7 ،العدد 4 ،2017

14 -عزة الشيخ حامد ابراهيم محمد ، **النظام القانوني للدفع الإلكتروني (دراسة مقارنة)** _،بحث مقدم لنيل شهادة درجة الدكتوراه في القانون الخاص ،كلية الدراسات العليا و البحث العلمي ،2018 .

15 -غسان فاروق غندور و آخرون ، **طرائق السداد الالكترونية و أهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة** ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 28 ،العدد 1 ،2012 .

16 -لوصيف عمار ،**إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص :التحليل و الاستشراف الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2008 -2009 .

17 - ممدوح بن الرشيد العنزي ،**الحماية الجنائية لبطاقات الدفع الالكتروني من التزوير** ،المجلة العربية للدراسات الامنية و التدريب ،المجلد 4 ،العدد 62 ،الرياض ،2015 .

18 - منصوري الزين ،مداخلة بعنوان : **وسائل و أنظمة الدفع و السداد الالكتروني –عوامل الانتشار و شروط النجاح** ،الملتقى العلمي الدولي الرابع حول إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية - ،2011.

19 - مصطفى كافي ،**النقود و البنوك الالكترونية** ،دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،سوريا ،2011 .

20 - مقدم عبد الجليل ، **واقع و رهانات تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني و أثرها على أداء البنوك التجارية :دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –بشار-** ،المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال ،المجلد 5 ،العدد 2 ،2018

21 - وفاء عبدلي ، **وسيلة الدفع الالكترونية بين حتمية العولمة وواقع الوظيفة النقدية** ،مجلة الدراسات و البحوث القانونية ،العدد 4

22- Mandeep siugh and al. ,**electronic payement system ,risk and security issues , journal of emerging technologies and innovative research** (JETIR),vol3,no3,march2019.

23- https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191130/185767.html **أطلع عليه يوم 2021-3/31 بتوقيت 03:10**

دور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة في الجزائر

- راقي دراجي[1]
- زروقي محمد الأمين[1]

[1] جامعة آكلي محند أولحاج –البويرة- derradjiraki@yahoo.fr

الملخص: تسعى هذه الورقة البحثية للتعرف على دور وسائل الدفع الإلكتروني الحد من أزمة السيولة في الجزائر. ومن أجل ذلك قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إستعراض الإطار المفاهيمي لوسائل الدفع الإلكتروني. و ذلك بالتطرق لتعريف وسائل الدفع الإلكتروني، خصائصها و أنواعها. كما تطرقت هذه الدراسة إلى الإطار المفاهيمي للسيولة النقدية، من خلال تعريف السيولة النقدية، أهميتها، الآثار المترتبة عن نقص السيولة في الإقتصاد الوطني. من جهة أخرى تعرضت هذه الدراسة إلى حلول الدفع الإلكتروني و تأثيرها على أزمة السيولة في الجزائر، وذلك بالتطرق لتحديث أنظمة و أدوات الدفع في الجزائر، مظاهر و أسباب أزمة السيولة النقدية في البنوك و مراكز البريد في الجزائر، مساهمة الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات.

الكلمات الدالة: الصيرفة الإلكترونية؛ وسائل الدفع الإلكتروني؛ السيولة النقدية.

Abstact: This paper seeks to identify the role of electronic payment methods in reducing the liquidity crisis in Algeria. For this we have followed the descriptive and analytical approach, through examining the conceptual framework of electronic payment methods, by addressing the definition of electronic payment methods, their characteristics and types. This study also touched on the conceptual framework of cash liquidity, by defining cash liquidity, its importance, and the implications of the lack of liquidity in the national economy. On the other hand, this study dealt with electronic payment solutions and their impact on the liquidity crisis in Algeria, by addressing the modernization of payment systems and tools in Algeria, the aspects and causes of the cash liquidity crisis in banks and post centers in Algeria, the contribution of electronic payment in reducing the liquidity crisis in Algeria. The study concluded with a set of findings and recommendations.

Keywords: Electronic banking; Electronic payment tools; Cash.

I-مقدمة:

عرف العالم منذ منتصف القرن الماضي تحولات و تغيرات كبيرة و مطردة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و التي أثرت على مختلف نواحي الحياة و خاصة الاقتصادية، حيث انتقل من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث و المتمثل في اقتصاد المعرفة و الذي بنص على أن تكون المعلومات و المعرفات من أهم ركائزه

و في ظل العولمة و نتيجة المنافسة في الأسواق التي تنشط فيها البنوك، و إتباع الكثير من الدول خاصة المتقدمة منهاج حرية التجارة في سياستها التجارية الخارجية، و ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية و الاقتصادية، كل هذا أفرز مجموعة من المفاهيم الحديثة من أجل التكيف مع ذلك، و من بين هذه المفاهيم الصيرفة الإلكترونية و الي أدت إلى التطور و التحول من وسائل الدفع التقليدية إلى وسائل الدفع الإلكترونية مثل النقود الإلكترونية، البطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية...إلخ، و هذه كله من أجل تحقيق رضا وولاء زبائن البنوك الحاليين و كسب زبائن جدد، ومن أجل استيعاب حجم المبادلات التجارية الكبيرة و السريعة بين مختلف الدول.

[1] جامعة لونيسي علي -البليدة 2-amine1358@hotmail.fr

تعتبر الجزائر من بين الدول التي أدخلت إصلاحات عميقة على نظامها البنكي و كذلك في قطاع البريد و المواصلات للتكيف مع متغيرات تكنولوجيا المعلومات و الانسجام مع العولمة، و كان من نتائج ذلك استعمال أنظمة و أدوات الدفع الإلكتروني في تقديم خدماتها البنكية و البريدية، و رغم المعوقات و العراقيل التي حالت دون الوصول إلى تحقيق آفاق هذه الإصلاحات، إلا أن ذلك أدي إلى تحسين خدمات المؤسسات البنكية و البريد و المواصلات، كما ساهمت في التقليل من أزمة السيولة التي تعاني منها هذه المؤسسات.

I-1-إشكالية الدراسة: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية : كيف تساهم وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة في الجزائر؟

و من أجل تسهيل الدراسة و تحويل هذه الإشكالية إلى ترجمة واقعية تعكس ما ورد ذكره، فقد تم طرح التساؤلات التالية:

- ماذا يُقصد بوسائل الدفع الإلكتروني ؟
- ماذا يقصد بالسيولة النقدية، و ماهي آثار أزمة السيولة النقدية على الاقتصاد الوطني؟
- ماهي إنعكاسات تبني تحديث وسائل الدفع على أزمة السيولة في الجزائر ؟

I-2- فرضيات الدراسة: إستنادا إلى مشكلة الدراسة و للإجابة على أسئلتها فقد تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية و التي كانت المرشد المهم لإتجاهات الباحث في هذه الدراسة:

- وسائل الدفع الإلكتروني هي مجموعة من الوسائط التي تخزن عليها قيم نقدية إلكترونيا و التي تصدرها البنوك لزبائنها؛
- السيولة النقدية هي قدرة البنوك على مواجهة الطلب على النقود، حيث أن أزمة السيولة النقدية تؤثر بشكل سلبي على الإقتصاد الوطني؛
- تساهم وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة في الجزائر.

I-3- أهمية الدراسة: إن أهمية هذه الدراسة تنبع من المكانة التي يحتلها مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني في ظل إقتصاد المعرفة، و ما نتج عنه من نمو مطرد و سريع للعمليات المصرفية الأمر الذي يتطلب سيولة نقدية كبيرة، و بالتالي أصبح من الضروري على النظام البنكي الجزائري أن يعتمد على وسائل الدفع الإلكتروني من أجل تحسين أداء البنوك و مؤسسات البريد و المواصلات و الحد من أزمة السيولة النقدية.

- **I-4- أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:
- التعريف بمفهوم وسائل الدفع الإلكتروني؛

- التعريف بمفهوم السيولة النقدية، و آثار أزمة السيولة النقدية على الإقتصاد الوطني؛
- الخروج بنتائج و توصيات تتعلق بفعالية مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة.

I-5- منهج الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة و الأسئلة الفردية إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، و يعتبر هذا المنهج مناسبا لأنه يقوم بوصف و تحليل و تفسير الظاهرة المدروسة و المتمثلة في: دور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة في الجزائر.

II-مدخل عام لوسائل الدفع الإلكتروني:

II-1-تعريف وسائل الدفع الإلكترونية:

تعرف وسائل الدفع الإلكترونية بأنها: "مجموعة الأدوات و التحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف و المؤسسات كوسيلة دفع، و تتمثل في البطاقات المصرفية، الشيكات الإلكترونية و البطاقات الذكية".[1]

كما تعرف أيضا على أنها: "الوسائل التي تقوم المؤسسات المالية بإصدارها للعملاء، تكون قابلة لتخزين قيم وحدات نقدية إلكترونية، مقابل دفع قيمتها للمصدر بطريقة بصورة معجلة أو مؤجلة، لكي يستخدمها العملاء في تنفيذ و دعم عملياتهم المالية من خلال مجموعة من الوسائل التقنية المعدة من قبل المصدر".[2]

و تعرف أيضا على أنها: " لدفع الإلكتروني هو أي شكل من أشكال الدفع يتضمن تبادل المعلومات الإلكترونية مثل تفاصيل بطاقة الائتمان والخصم بخلاف الدفع نقدًا أو بشيك ".[3]

II-2-خصائص وسائل الدفع الإلكترونية: تتميز وسائل الدفع الإلكترونية بالخصائص التالية:

- يتسم نظام الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامها لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر الفضاء الإلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم؛

[1] خليل أحمد، المعتز بالله لخذاري، واقع وسائل الدفع الإلكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية (حالة القرض الشعبي الجزائري CPA)، مجلة دراسات إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجلفة، المجلد 11، العدد 01، 01 آفريل 2017، ص 58.

[2] عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراف، فعالية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد 03، 31 ديسمبر 2020، ص 111.

[3] Mostafa A. Ali et al, Electronic Payment Systems (Architecture, Elements, Challenges and Security Concepts: An Overview), Journal of Computational and Theoretical Nanoscience, United States of American, Vol 16, N° 01, December 2019, P02.

- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية، وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو ذاكرة رئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل؛
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان و يتم الدفع عبر شبكة الأنترنت أي من خلال مسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الإتصال اللاسلكية؛
- يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين طرفي العقد؛[1]
- يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:[2]

- من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، بحيث يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما؛

- من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبق لهذا الغرض بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقة قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك.

II-3-أنواع وسائل الدفع الإلكتروني: نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي أضحى يميز العمل البنكي، حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل إلكترونية، تعددت هذه الأخيرة و إتخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر الأنترنت، من أهمها نذكر مايلي:

II-3-1- البطاقات الإئتمانية: ظهرت البطاقة الإئتمانية كنتاج للتطور الذي مس النقود، و هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية و مغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود، تحمل إسم المؤسسة المصدرة لها، و شعرها و توقيع حاملها، و بشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، و إسم حاملها و رقم حسابه و تاريخ إنتهاء صلاحيتها. و هناك عدة أنواع من البطاقات الإئتمانية:

- **بطاقة فيزا (Visa Card):** هي بطاقة تصدر عن شركة فيزا العالمية، هذه البطاقة متجددة بإمكان صاحبها أن يسدد كل إلتزامات البطاقة خلال مدة السماح، أو أن يسدد جزءا من الإلتزامات خلال هذه المدة و تسديد البقية بعد ذلك، تعتبر هذه البطاقة من أكثر البطاقات إنتشارا على الإطلاق حيث تتعامل مع ملايين المنشآت و المحلات التجارية و أجهزة الصراف الآلي.

[1] زهير زاوش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية (التخصص: التمويل دولي و المؤسسات المالية و النقدية)، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية: 2011/2010، ص 18.

[2] هارون العشي، فايزة بوراس، وسائل الدفع الإلكتروني و دورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحدية التنمية المستدامة، مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 02، المجلد 09، العدد 03، 30 ديسمبر 2018، ص 175.

- **ماستركارد (Master Card):** تأتي هذه البطاقة في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا من حيث درجة إنتشارها، تتعامل أيضا مع عدة مؤسسات و محلات تجارية، لها عدة أشكال أهمها: ماستركارد الذهبية، ماستركارد الفضية، ماستركارد رجال الأعمال.
- **بطاقة أمريكان إكسبريس (American Express):** هي بطاقة إئتمان لكنها غير متجددة، فهي ليست لها حد صرف، و يكون المبلغ الكلي المحمل على البطاقة مستحقا عند نهاية فترة السداد، أي ينبغي تسديد الإلتزامات المادية لهذه البطاقة خلال مدة السماح، وبخلاف ذلك فإنه لن يجري تجديد هذه البطاقة لمدة جديدة، وهي أنواع: الخضراء، الذهبية و الماسية، حيث يمنح كل نوع لقطاع معين من الزبائن المستفيدين.[1]

II-3-2-البطاقات غير الإئتمانية: هي تلك البطاقات التي لاتتيح لحاملها فرصة الحصول على إئتمان (قرض)،[2] و تنقسم بدورها إلى:

- **بطاقات الدفع (Debit Cards):** هذا النوع من بطاقات الدفع الإلكتروني عبارة عن بطاقة بلاستيكية تخول صاحبها تحويل قيمة مالية معينة من رصيده الفعلي لدى البنك في صورة الحسابات الجارية إلى رصيد البائع، وذلك من خلال تقديم دليل إثبات الهوية، و تتبع هذه البطاقة (Debit Cards) منهجا يقوم على تقديم صاحب البطاقة إلى البائع في حالة الشراء حيث يقوم مسجل النقد الإلكتروني بإرسال رسالة طلب التحويل إلى بنك المستهلك، ليكشف بنك المستهلك في حساب عميله و التأكد من وجود إيداع كافي لإتمام عملية الشراء، كما يقوم البنك بالكشف عن سجل الأرقام للتأكد من أن البطاقة ليست مسروقة أو مفقودة، فإذا كانت الأمور على ما يرام يقوم بنك المستهلك بإرسال رسالة إلى البائع تؤكد له قدرة المستهلك على الشراء. و من مميزات بطاقات الدفع أنها توفر الجهد و الوقت؛ إضافة إلى زيادة إيرادات البنك المصدر لها، إذ تبلغ تكلفة الاتصالات من أجل تأكيد صلاحية البطاقة نحو 51 سنتا لكل معاملة في حين أن تكلفة التعامل مع العملات المعدنية و الورقية تكون أقل بكثير.[3]
- **بطاقات الإئتمان (Credit Cards):** إن هذه البطاقات الإئتمانية بطاقات تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان، و من مميزات بطاقة الإئتمان (Credit Cards) أنها توفر الوقت و الجهد لصاحب البطاقة؛ إضافة إلى زيادة إيرادات البنك المصدر لها نتيجة لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد التأخر في السداد؛

---

[1] سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري (الواقع و المعيقات و الآفاق المستقبلية)، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة بسكرة، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2016، ص ص 347، 348.

[2] المرجع نفسه، ص 348.

[3] ابراهيم أحمد عبد الخالق الدوي، التجارة الإلكترونية (دراسة تطبيقية على المكتبات)، ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 54.

كما أنها توفر إمكانية الشراء الفوري و الدفع الأجل؛ و تصدر بالعملتين المحلية و الأجنبية؛ كما تملك نظاما آمنا حيث تحمل صورة العميل؛ حماية من السرقة أو التزوير؛ إضافة إلى إمكانية تسديد صاحب البطاقة المبالغ المسحوبة من هذه البطاقات الإئتمانية بالعملة المحلية سواء كان المبلغ المسحوب داخل الدولة أو خارجها.[1]

- **بطاقة الحسم:** هي تلك البطاقة التي تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى التي رخص لها القانون ذلك صراحة، تستخدم من طرف صاحبها لخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعه للتاجر، يمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل و ربطها بحركة الحساب، و لا يستطيع العميل إستخدامها سواء في عمليات الحساب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات شراء من أجهزة نقاط البيع إلا إذا كان رصيد الحساب دائنا.[2]

II-3-3-البطاقات الذكية (Smart Cards): و يجوز أن يكون التعامل معها بطريقة الإئتمان أو بطريقة الدفع الفوري، و تلك البطاقات يثبت عليها كافة البيانات المتعلقة بصاحبها من حيث الإسم و العنوان و تاريخ الإيداع أو السحب، وتلك البطاقة من كثرة ما عليها من بيانات يطلق عليها البعض أنها تشبه كمبيوتر ينقل صورة كاشفة عن شخص صاحبها و الرصيد المسحوب و المتبقي من الرصيد بالساعة و التاريخ و اليوم في دقة متناهية، وذلك النوع يستحيل تزويره أو تزييفه لدقة صنعه و استحالة تقليده.[3]

و يمكن استخدام هذه البطاقات الذكية في مجالات كثيرة مثل تحويلها إلى حافظة نقود إلكترونية توضع النقود فيها و تسحب منها، كما يمكن تحويلها بطاقة لتعريف الهوية أو بطاقة صحية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومي أو بطاقة أمنية، كما تستخدم في تأمين إجراءات التحويلات المالية داخل شبكة الأنترنت.[4]

II-4-3-<u>النقود الإلكترونية</u> (Dig Cash/ E-Cash): تعتبر النقود الإلكترونية شكلا جديدا من أشكال السداد و الدفع الإلكتروني، و هي تشبه النقود المعدنية أو الورقية إلى حد ما من حيث قدرة المشتري على شراء مختلف حاجاته الكبيرة أو الصغيرة، وتتمتع بدرجة عالية من الأمان من حيث القدرة على نسخها أو تزويرها أو ضد أي نوع من الغش أو التلاعب، و النقود

[1] المرجع نفسه، ص ص 54، 55.
[2] سمية عبابسة، مرجع سبق ذكره، ص 348.
[3] أمير فرج يوسف، التجارة الإلكترونية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص 51.
[4] ابراهيم أحمد عبد الخالق الدوي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الإلكترونية تختلف عن بطاقات الإئتمان، فهي شكل إلكتروني مماثل للعملات الورقية و التي يمكن تجزئتها و تبادلها و تخزينها.[1]

II-3-5-الشيكات الإلكترونية: و تعتمد فكرة الشيكات الإلكترونية على وجود وسيط يقوم بإجراء عملية التخليص (Clearning) و هي تقوم مقام الشبكات العادية و تتميز بأنها تتماشى مع الواقع الحالي من كونها شيكات إلكترونية يتم كتابتها و توقيعها عبر شبكة الأنترنت أي تحويل الشيك المكتوب على ورق عادي إلى شيك مكتوب على مستند إلكتروني و ذلك دون أدنى تكلفة أي بتكلفة على الأقل منخفضة عن الشيكات العادية.[2]

II-3-6-التحويل المالي الإلكتروني: نظام التحويلات المالية الإلكترونية هو عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة و المدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهاتف و أجهزة الكمبيوتر و أجهزة المودم (Modems) عوضا عن استخدام الأوراق، و تنفذ عمليات التحويل عن طريق دار المقاصة الآلية، حيث تتيح الشركات و المؤسسات تحصيل تحويلاتها المالية إلكترونيا عبر هذه الآلية، و تتميز هذه الخدمة بأنها أسرع و أقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند الإستحقاق و خدمة تحصيل الأقساط.[3]

III- مدخل عام للسيولة النقدية:

III-1-مفهوم السيولة النقدية:

تعرف السيولة النقدية على أنها: "قدرة البنك على مقابلة إلتزاماته بشكل فوري، و ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل و بسرعة و بدون خسارة في القيمة".[4]

كما تعريف أيضا على أنها: "قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع و مواجهة سداد الإلتزامات المستحقة و كذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخر".[5]

---

[1] باسم أحمد المبيضين، التجارة الإلكترونية (مفهومها، أهميتها، خصائصها، فوائدها، المعوقات)، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 141.

[2] أمير فرج يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] زهير زاوش، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[4] محمد الجموعي قريشي، أهمية السيولة النقدية و أهمية القطاع المصرفي للإقتصاد، يوم دراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 13 آفريل 2011، ص 265.

[5] المرجع نفسه.

III-2-أهمية السيولة النقدية للأفراد و المتعاملين الإقتصاديين: تتجلى أهمية السيولة النقدية سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للمتعاملين الإقتصاديين في الآتي:[1]

III-2-1-أهمية السيولة النقدية لأفراد:

تكتسي السيولة النقدية أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد (أو قطاع العائلات)، و ذلك لما تتمتع به النقود من خصائص أهمها: أنها وسيلة للتداول و أداة لدفع المعاملات الآجلة، مقياسا للمدفوعات الآجلة و مستودعا للقيمة، كما هو معروف نظريا بأسباب الطلب على النقود. و تزداد الحاجة و الأهمية للسيولة النقدية لدى الأفراد في ظل نقص و محدودية التعامل بالشيكات بين الأفراد و المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، و نقص الثقافة و الوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة خاصة أدوات الدفع الإلكتروني و المتمثلة في البطاقات المصرفية و بطاقات البريد.

III-2-3-أهمية السيولة النقدية للمتعاملين الإقتصاديين:

لا تقل السيولة النقدية أهمية بالنسبة للمتعاملين الإقتصاديين عنها بالنسبة للأفراد، لأنهم أكثر حاجة للسيولة النقدية من الأفراد لما تتطلبه طبيعة أنشطتهم في المجتمع، فهم الموكلة إليهم مهمة تحقيق و إنجاز الأهداف الإقتصادية الكلية للمجتمع على جميع المستويات و القطاعات، و في نفس الوقت هم الفئة الأكثر تعاملا مع البنوك و المؤسسات المالية و هم من يعرف بكبار المودعين الذين يسعى البنك في عدم تضييع العلاقة معهم.

III-3-الآثار المترتبة عن نقص السيولة في الإقتصاد الوطني: هناك العديد من الآثار التي تحدث نتيجة الإنخفاض في السيولة منها:[2]

- إنخفاض في الحوالات و الأنشطة التجارية و الإقتصادية، وعدم قدرة السلطة على تحويل رواتب الموظفين؛
- وقف أنشطة الإستيراد و التصدير في معاملات التجارة الخارجية؛
- قيام المودعين بسحب أرصدتهم الجارية كليا، أو إجبار بعض البنوك و مؤسسات البريد على إغلاق أبوابها؛
- معانات وكالات البنوك و البريد من نقص السيولة لديهم مع العلم أن غالبية نشاطاتها تتم بالسيولة؛

[1] المرجع نفسه، ص 266.

[2] محمد شايب، الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة و إكتناز النقود في الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بميلة، المجلد 01، العدد 04، 30 ديسمبر 2017، ص 212.

- عدم توفر السيولة في النظام المالي و المصرفي سيؤدي إلى زيادة الطلب عليه.

IV-حلول الدفع الإلكتروني و تأثيرها على أزمة السيولة في الجزائر:

IV-1- تحديث أنظمة و وسائل الدفع في الجزائر:

IV-1-1- تحديث أنظمة الدفع في الجزائر:

أ-نظام التسوية الإجمالية الفورية (RTGS): إعتمد في 15 ماي 2006، و هو نظام يخص أوامر الدفع التي تتم ما بين المصارف باستخدام التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع الفوري، يشمل الأموال التي تفوق مليون دينار و الخاصة بالعمليات التي تتم بين المصارف.[1]

و قد ساهمت إدارة هذا النظام و التي نظمها بنك الجزائر (متعاملون، مراقبو و مسيرو النظام) إضافة إلى مؤسسات الوساطة المالية في تسهيل عمليات تكيف عملاء البنوك مع النظام الجديد و تبنيهم له كأداة دفع ناجحة في خدمة الساحة البنكية و متعامليها. [2] و الجدول الآتي يقدم إحصائيات لنشاط نظام التسوية الإجمالية الفورية خلال الفترة 2006-2014.

الجدول (01): حجم العمليات المنجزة عبر نظام التسوية الإجمالية الفورية (RTGS) خلال الفترة 2006-2014

السنوات	نسبة تداول نظام ARTS	عدد العمليات	قيمة العمليات المنجزة (مليار)	المتوسط الشهري			معدل النمو	
				عدد العمليات	مبلغ العملية الشهري	عدد أيام العمل	المعدل	القيمة

[1] العياطي جميدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة و التقليدية (تحليل إحصائي حديث لواقع و آفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 02، العدد 03، 02 جانفي 2017، ص 07.

[2] بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر (بين معيقات التوسع و متطلبات النجاح)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، العدد 80، جوان 2019، ص 103.

-	-	2 26	15 421.4	63 0	75 0.6	14 2373	-	**20 06**
+ %84	+ %24	2 51	12 48.5	70 5	31 3373	17 9600	-	**20 07**
+ %93.7	+ %10.3	2 52	50 595	16 265	60 7138	19 5175	9 %9.34	**20 08**
+ %7	+ %5.4	2 53	54 145	17 145	64 9740	20 5736	9 %9.56	**20 09**
+ %9.6	+ %2.8	2 54	48 956	17 630	58 7475	21 1565	9 %9.93	**20 10**
+ %15.8	+ %12.8	2 51	56 676	19 776	68 0123	23 7311	9 %9.77	**20 11**
- %21.3	+ %13.6	2 52	44 603	22 463	53 5234	26 9557	9 %9.77	**20 12**
- %33.1	+ %7.7	2 53	29 835	24 202	35 8026	29 0418	9 %9.99	**20 13**
+ %4	+ %8.2	2 53	31 033	26 196	37 2394	31 4357	9 %9.99	**20 14**

المصدر: زغدار أحمد، حميدي كلثوم، تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، المجلد 09، العدد 02، 31 ديسمبر 2015، ص 06.

ب-نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات (ATCI): إعتمد نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر في 15 ماي 2016، حيث يسمح بتبادل كل طرق الدفع المرتبطة بمدفوعات الجمهور (شيكات، أوراق تجارية، تحويلات، إقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات).[1]

إذ يعمل هذا النظام على أساس المقاصة المتعددة الأطراف لأوامر الدفع، حيث يتم صب (إيداع) الأرصدة الصافية من أجل التسوية المؤجلة في النظام في ساعة محددة مسبقا في النظام، حيث تشمل هندسته صيغة تبادل أوامر الدفع بشكل متواصل بين المشتركين تبعا لتاريخ يوم التبادل، و مرحلة حساب الوضعيات الصافية متعددة الأطراف حسب كل مشارك و ذلك قبل إقفال يوم التبادل، و مرحلة للصب من أجل تسوية الأرصدة الصافية في حسابات

[1] العياطي جميدة، محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

التسوية الخاصة بالمشاركين المفتوحة في هذا النظام، و بالمقارنة مع المقاصة اليدوية و مختلف العمليات على السندات فقد ساهمت المقاصة الإلكترونية في الجهاز البنكي الجزائري بشكل شبه كلي على تسوية الأرصدة الصافية المتعددة الأطراف خلال الفترة 2008-2014،[1] و ذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (02): حجم العمليات المنجزة عبر نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات (ATCI) خلال الفترة 2008-2014

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة مساهمة المقاصة الإلكترونية	8 %5.0	9 %5.3	8 %7.8	9 %3.1	9 %6.0	9 %7.1	9 %5.0

المصدر: زغدار أحمد، حميدي كلثوم، تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، المجلد 09، العدد 02، 31 ديسمبر 2015، ص 07.

IV-1-2-تحديث أدوات الدفع في الجزائر:

أ-الشبكة النقدية المشتركة (RMI) Réseau Monétique Interbancaire: في عام 1996 أطلق (SATIM) مشروع وضع نظام نقدي مشترك ما بين البنوك، و من نتائجه أن تم إرساء الشبكة النقدية الإلكترونية البنكية المشتركة (RMI) التي تتضمن حظيرة الموزعات الآلية للأوراق النقدية (DAB) تتوزع على كامل شبكة الوكالات البنكية و البريدية التي تستعمل شبكة الإتصالات (DZ-PAC) (شبكة إرسال المعطيات).[2]

ب-البطاقات البنكية في الجزائر: لقد بدأ العمل بالبطاقات البنكية في الجزائر سنة 1997 من خلال إصدار أول بطاقة لكنها لا تحتوي على شريحة و إنما تتضمن فقط المساحة المغناطيسية، حيث كان التعامل يقتصر فقط على عمليات السحب حتى عام 2005 أين بدأت عمليات الدفع، وفي سنة 2009 ظهرت فكرة الدفع عبر الأنترنت التي ظلت مجرد فكرة إلى غاية عام 2010 حيث تم المصادقة على هذا المشروع إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلى غاية عام 2013 أين تم تنفيذ أول عملية للدفع عبر الأنترنت، وفي نفس السنة ظهرت فكرة تسديد الفاتورة من خلال الموزعات الآلية لكنها تبقى فكرة مدروسة لا غير لم تتجسد بعد على أرض

[1] بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 104.
[2] زهير زاوش، مرجع سبق ذكره، ص 159.

الواقع، هذا إضافة إلى العديد من البرامج التي تعد قيد الإنجاز و التي من أهمها برنامج الطريق السيار شرق غرب حيث من المتوقع أن يصبح سلوك الطريق شرق غرب يمقابل مالي حسب عدد الأمتار باستخدام بطاقات تحمل الرمز CIB، و أحسن مثال على ذلك ولاية وهران التي طبق فيها هذا البرنامج سنة 2014 بـ 8000 آلاف بطاقة CIB، و النقاش ساري حاليا مع مترو الجزائر لكن لم يتم المصادقة عليه بعد، هذا إضافة إلى مشروع شحن الهاتف النقال من خلال الموزعات الآلية، وقبل التعرف على حجم استخدام البطاقات البنكية في الجزائر لابد أولا من التعرف على أنواع البطاقات المختلفة المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية، [1] و تنقسم البطاقات البنكية في الجزائر:

ب-1- البطاقات المحلية : تسمح بالقيام بعملية السحب و الدفع، و هي موجهة لكل عملاء البنك، تقدر مدة صلاحيتها بسنتين إبتداءا من تاريخ صنعها، كما أنها تتجدد تلقائيا، إلا إذا رغب حاملها في عدم التجديد و ذلك بإعلام البنك بشهرين قبل إنتهاء صلاحيتها، يمكن التمييز بين نوعين أساسيين لها:[2]

- **البطاقة العادية (Classic):** تمنح لفئة عملاء البنوك الذين يكون دخلهم أكبر أو يساوي 10000 دج.
- **البطاقة الذهبية (Gold):** توجه هذه البطاقة لفئة معينة من عملاء البنوك الذين يكون دخلهم أكبر أو يساوي 45000 دج.
- **البطاقة البنكية لصالح المؤسسات و الشركات:** يصدر هذا النوع من البطاقات البنكية لصالح المؤسسات و الشركات التي يفوق دخلها الشهري 200000 دج.

ب-2-البطاقات الدولية: هي بطاقات تستعمل خارج الوطن في عملية السحب و الدفع، موجه لعملاء البنوك الذين لهم حسابات مفتوحة بالعملة، و يمكن أن نميز بين نوعين أساسيين:

- **بطاقة Visa Classic:** يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو على أن لا يتعدى عدد عمليات السحب في اليوم أربع عمليات.

[1] سمية عبابسة، مرجع سبق ذكره، ص 353.

[2] ميهوب سياح، أثر تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات على الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية (حالة نشاط البنك عن البعد)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، السنة الجامعية: 2013-2014، ص 115.

- **بطاقة Visa Gold**: يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو على أن لايتجاوز عدد عمليات السحب في اليوم الواحد سبع ساعات.

ت- **الصيرفة عبر الهاتف في الجزائر** : شددت وزارة البريد و تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات للإنتقال مباشرة نحو خدمات الدفع بالهاتف النقال M-Paiment، مؤكدة على ضرورة وضع أدوات من أجل حماية البيانات الشخصية للمستهلكين وقانون للتجارة الإلكترونية E-commerce، ما يسمح للمواطنين من الإستفادة بصفة كلية و بكل أمان من التكنولوجيات الحديثة للمعاملات التجارية.

و تعمل الجزائر على تعزيز أنظمة الدفع حيث سيتم تجهيز المساحات بحوالي 10000 آلاف جهاز دفع إلكتروني (TPE)، و التي سوف تضاف إلى 5000 وحدة التي تم نشرها في عام 2016 مما يدل على إرادة السلطات على توسيع استخدام البطاقة البنكية بطاقة الحساب الجاري البريدي (الذهبية).

و أشار فينشانزو نيشي، أن المرحلة الثانية من خدمة الدفع الإلكتروني، بعد إعتماد قانون التجارة الإلكترونية و نصوصه التنفيذية التي هي حاليا في مرحلة الإعداد، ستشمل خدمات الدفع الإلكتروني لجميع المنتجات المادية.

و أستعرض ناثان نايدو، مدير السياسات و المرافعة في الجمعية العالمية الهاتف النقال (GSMA) كافة الجوانب المتعلقة بالدفع عبر الهاتف النقال من خلال الخبرات في المجال و تجارب عدة دول منها كينيا و كوت ديفوار و أوغندا و بعض دول أمريكا اللاتينية و آسيا، مشيرا إلى نماذج الأعمال للأموال النقالة و حماية المستهلك، و أيضا جانب التشريع و حماية المستهلكين و الأمان.

و بلغ عدد الدول التي تستخدم الدفع عبر الهاتف بلغ 92 دولة بنهاية 2016 و أزيد من 500 مليون مستخدم و 277 خدمة بداية من تحويل الأموال عبر الهاتف من دفع الفواتير إلى دفع الأجور في بعض الدول على غرار كوت ديفوار، مشيرا إلى أن هذه الخدمة على سبيل المثال مكنت من إخراج 2 % في كينيا من دائرة الفقر.

و تتوفر حاليا بالجزائر خدمة الدفع الإلكتروني فقط لشركات الخدمات الكبرى مثل دفع فواتير استهلاك المياه و الطاقة، و الهاتف الثابت و المحمول، و التأمين، و النقل الجوي و بعض الإدارات الأخرى مثل الضرائب.[1]

[1] العياطي جهيدة، محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 11.

ث-**الصيرفة عبر الأنترنت:** كانت أول تجربة للجزائر في هذا المجال هي إنشاء البنك الجزائري للخدمات الإلكترونية ((Algeria E-Banking Services (AEBS)، حيث قامت بإنشاءه شركة جزائرية سنة 2004 و نجد موقعه على شبكة الأنترنت من خلال العنوان التالي:
http://www.aebs-tech.com/، يهدف هذا الموقع إلى تحقيق الصيرفة عن بعد و تأمين تبادل البيانات المالية الإلكترونية، كما أنه يعرض خدماته على جميع المصارف و المؤسسات المالية، بغض النظر عن من عملائه الأفراد و المهنيين و التجار و الشركات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة، يقدم خدمات الصيرفة عبر الأنترنت لعدد من المصارف الجزائرية هي كما يلي:
BNA ;CPA ;BADR ;BEA ;BNP PARIBAS

كما يعرض خدمة التبادل الإلكتروني للبيانات، وكانت أول تجربة له مع هذه المصارف سنة 2005، حيث عملت على عرض من خلال مواقعها عدد من الخدمات، كخدمة تسيير حسابات العملاء 24/24 سا و 7/7 أيام، تحميل الكشوف، طلب دفتر الشيكات، تلقي رسائل شخصية من البنك، إرسال وثائق مرتبطة بالإقتطاعات و التحويلات و كذا مختلف الأوامر المتصلة بها بكل أمان، الإطلاع على التغيرات التي تحدث في سعر الصرف.

لكن ما يلاحظ على هذه الخدمة أنها لا زالت في بدايتها، إذ يتم من خلال الموقع عرض خدمات معلوماتية فقط و لم تنتقل إلى عرض خدمة التحويل و الدفع، و حتى نتعرف عن أسباب هذا التأخر لابد علينا من إلقاء نظرة حول تطور الأنترنت في الجزائر، الذي يعتبر البنية التحتية لتوفير هذه الخدمة.[1]

IV-2-مظاهر و أسباب أزمة السيولة النقدية في البنوك و بريد الجزائر:

IV-2-1-مظاهر أزمة السيولة النقدية في البنوك و بريد الجزائر:

أ-**بعض مظاهر أزمة السيولة في البريد و البنوك التجارية الجزائرية:** من مظاهر أزمة السيولة في الإقتصاد الجزائري:[2]

- تسجيل اكتظاظا كبيرا و طوابير أمام الشبابيك في عدد من الولايات في الوطن منها، ووقوع في الكثير من الأحيان مشادات و فوضى على مستوى هذه المكاتب البريدية و البنكية؛
- التذمر الكبير في أوساط زبائن البنوك و المؤسسات المالية، مما تسبب في شل عديد من المراكز البريدية الفرعية، خاصة في الولايات الحدودية أو الولايات التي تحوي مناطق عسكرية؛

[1] ميهوب سماح، مرجع سبق ذكره، ص 118.
[2] محمد شايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 212، 213.

- اضطرار الزبائن إلى الاصطفاف منذ الساعة السادسة و النصف صباحا أمام هذه المكاتب حتى يتمكنوا من استخراج بعض أموالهم في مختلف القطاعات: الصحة، التربية الوطنية، البريد و المواصلات، المتقاعدين، الجماعات المحلية، التكوين المهني، التعليم العالي...إلخ.
- أزمة حادة في السيولة النقدية لدرجة أن أجور العمال و الموظفين لا يستطيعون سحبها، وفي أحسن الأحوال يسمح لهم بسحب مبالغ بسيطة؛
- في كثير من الأحيان الموزعات الآلية للنقود معطلة، وف أحسن الظروف فارغة من الأموال، و تم تقنين سحب الأموال من بعض الموزعات بـ 5000 دج فقط.

ب- <u>أزمة طوابير المتقاعدين في بنك الفلاحة و التنمية الريفية</u>: و قفنا على هذه الظاهرة في هذا البنك الوحيد في عديد من الوكالات الذي يدفع معاشات المتقاعدين بالعملة الصعبة، و تبين لنا معاناتهم الكبيرة للحصول على مبالغهم بالعملة الصعبة في الطوابير الطويلة التي يشكلونها يوميا، و توصلنا إلى أن التأخر في استلام الأموال مرده البنك و ليس الصندوق الفرنسي التقاعد، الملتزم بدفع حقوقهم في الخامس و كذا العشرين من كل شهر.

إن ظاهرة الطوابير ليست وليدة اليوم، و إنما تعود إلى عدة سنوات، و ترجع إلى كثرة عدد المتقاعدين الذين اشتغلوا سابقا بفرنسا، إضافة إلى إنعدام آلية دفع تمكنهم من الحصول على مستحقاتهم بطريقة سهلة و سريعة.

ت- أزمة الصكوك البريدية و البنكية: تعذر على عدد من زبائن البنوك و بريد الجزائر سنوات 2010، 2011 و 2012 م سحب أموالهم، بسبب تأخر مصالح البريد و البنوك في إصدار دفاتر الصكوك البريدية و البنكية التي لم تصل أصحابها لأكثر من ثلاثة أشهر، إذ يجد كثير من هؤلاء صعوبات في سحب أجورهم بعد تجميد المكاتب البريدية العمل بالصك الإستعجالي (أو السحب) Chéque de Retrait. هذا و أرجع موظفون بمراكز الصكوك البريدية أن ندرة الصكوك إلى عدم تموين المراكز بالورق الذي يدخل في صناعة الدفاتر، و الذي يتم جلبه من المطبعة الرسمية للجيش، و كذلك تعطل جهاز إنتاج الصكوك البريدية بالمركز الوطني للصكوك البريدية بالوحدة التقنية لبئر توتة، حيث كان من المتوقع بأن الإستعمال المتزايد للبطاقات المغناطيسية سيؤدي بالضرورة إلى الإنخفاض التدريجي في الطلب على الصكوك.

IV-2-2-أسباب أزمة السيولة في النظام المالي و المصرفي : توجد العديد من الأسباب التي أقرها العديد من الإختصاصيين على أنها فروض للتأكد من صحتها أو خطئها:[1]

أ- **الفرض الأول:** بعض الإطارات أقروا بأن بريد الجزائر ليس مسؤول عن النقص المسجل في السيولة النقدية، لأنها تعتبر قناة لتوزيع السيولة النقدية المتوفرة، و أن بريد الجزائر لا يمكنه إصدار الأوراق النقدية، و بالتالي فإنه يوفر ما هو متاح، و قد تم تسجيل جزء كبير من الكتلة النقدية لا يعود إلى الدائرة الرسمية (البريد و البنوك) بعد سحبها، و بالتالي فإن المسؤولية لا يمكن أن تقع على عاتقها، فمسؤولية نقص السيولة المالية بمراكز البريد عبر مختلف ولايات الوطن يتحملها البنك المركزي الجزائري، الذي عجز عن توفير السيولة المالية المطلوبة. و من بين الأسباب كذلك التدابير القانونية المعتمدة في قانون المالية التكميلي 2010، و التي حددت 31 مارس 2011 كآخر أجل قبل فرض الصك في كل التعاملات التي تساوي أو تفوق 500 ألف دج، هي التي دفعت العديد من الفئات إلى الإكتناز و الحفاظ على السيولة المالية، خاصة في مجال السوق الموازية التي تستخدم النقد في تعاملاتها.

ب- **الفرض الثاني:** بنك الجزائر هو الأخر أوضح أن نقص السيولة يعزى إلى إرتفاع الطلب على الأوراق المالية، و هو ما يحدث في بعض الأحيان مباشرة قبل الأعياد الدينية.

و أرجع وزير المالية أنداك نقص السيولة النقدية على مستوى البنوك و مراكز البريد إلى كثرة الطلب على الأموال نتيجة زيادات الأجور، و أن نقص الأوراق المالية راجع إلى الفرق الكامن بين تموينات بنك الجزائر و المؤسسة التي تصدر النقود و الطلب الكبير على مستوى مراكز البريد التي تزايدت خلال أشهر السنة الأخيرة نتيجة للزيادة في أجور عمال الوظيف العمومي أي القطاع العام، و استفادة كل الموظفين من زيادات متفاوتة في الأجور وصلت في بعض الأحيان إلى 50 % و بأثر رجعي منذ سنة 2008.

ت- **الفرض الثالث:** من بين أسباب هذه الظاهرة إقدام الأفراد على سحب مجموع الأموال من أرصدتهم بمجرد دخولها دفعة واحدة، و هو ما لا يوفر للمراكز البريدية و الوكالات البنكية إمكانات كبيرة لتشغيل مخزون من الأموال، و المشكلة أساسا ترجع إلى مختلف الإدارات التي تصب أجور موظفيها في وقت واحد. و لا تستطيع الإدارات تغيير تاريخ دفع الأجور و لو بضعة أيام، لأن ذلك سيثير غضب الموظفين. كون نظام العمل في البريد يتطلب جردا مفصلا للمداخيل اليومية التي يجب دفعها في نهاية اليوم للخزينة، و تمنع التصرف إلا في الأموال

[1] المرجع نفسه، ص ص 213، 214.

الموجهة للدفع أو التحويل، و هذا بهدف التحكم في الحسابات بعد إنتشار ظواهر السرقة و التحويل في المراكز البريدية.

IV-3-الدفع الإلكتروني كآلية للتقليل من السيولة و محاربة الإكتناز في الإقتصاد الوطني:

تكثيف و فرض التعامل بالصكوك البريدية و البطاقات البريدية و المصرفية لما لها من فائدة من الناحية الأمنية قبل تعميم الدفع الإلكترونية بالبطاقة البنكية، و تكثيف عمليات المقاصة اللحظية مستقبلا.[1]

IV-3-1-<u>إجبارية الدفع الآلي باستعمال الصكوك</u> : بعد انخفاض السيولة في النظام الرسمي أكدت وزارة المالية في العديد من المرات أنه بداية من الفاتح من جويلية 2015 سيقوم المتعامل الإقتصادي بالدفع الآلي باستخدام الصكوك في إطار التعاملات المالية، و هي تخص العقارات التي تزيد عن 5 ملايين دينار جزائري و السيارات التي تفوق مليون دينار جزائري، كما يلزم القانون استعمال الوسائل البنكية في التعاملات التي تفوق قيمتها مليون دينار جزائري فيما يخص بيع و شراء الجواهر و التحف القديمة و الأعمال الفنية و الأثاث القديم و المبيعات المعروضة للمزاد العلني، بالإضافة إلى تسديد الديون و المستحقات المالية، كما يلزم الإدارات العمومية و الهيئات الرسمية و المؤسسات العمومية و الخاصة بقبول وسائل الدفع البنكية، إضافة إلى الأمر من وزارة المالية للبنوك الذي يقر بقبول كل الأموال خارج المنظومة، و إذا فاق 10 ملايين دينار جزائري بضريبة جزافية قدرها 07 %. و هذا غير معقول كون أن السلطات تحولت من محاربة تبييض الأموال إلى القائمة على العملية وفق قانون ينظم العملية من أجل إرجاع السيولة إلى النظام المصرفي بدل التفكير في وسائل جادة كتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية و تشغيلها. إضافة إلى إطلاق الحكومة للقرض السندي الذي أطلقت عليه وزارة المالية اسم القرض الوطني للنمو الإقتصادي لإستعادة الأموال و السيولة التي تستغل خارج القطاع الرسمي و إعطائها الصفة القانونية، و هذا في الفترة بين 16 و 17 أكتوبر 2016، أين حددت نسبة فائدة في السندات و كيفية الإكتتاب فيها.

[1] المرجع نفسه، ص ص 220، 221.

IV-3-2-تعميم استخدام البطاقة البنكية و البريدية: إن عمليات الإكتناز في الإقتصاد الجزائري مازالت مستمرة خلال هذه السنوات و بوتيرة متزايدة، مما يتسبب في تراجع سرعة تداول النقود في السوق المالي و النقد، حيث تتأخر المبالغ التي تم سحبها من طرف البنوك و المؤسسات المالية في العودة إليها، و يبقى الحل الذي نراه هو ضرورة تبني أنظمة دفع إلكترونية مع تعميم استخدام البطاقة البنكية في الدفع الإلكتروني و جعل بطاقات السحب البريدية بطاقات دفع في الأجل القصير بمختلف أشكاله و أنواعه و آلياته و مختلف وسائل الدفع الإلكترونية التي تعمل على التقليل من حركة الأموال و سرعة دوران النقود بين الأفراد و المؤسسات المالية و الإقتصادية في الإقتصاد الوطني. و بالتالي لابد من:

- رفع عدد الموزعات المالية إلى أكثر من 1364 و بلوغ 3000 موزع، و هو الهدف المسطر في الأجل القريب؛
- رفع عدد النهائيات في المحلات التجارية إلى أكثر من 5000 موزع عبر كامل التراب الوطني؛
- زيادة عدد البطاقات إلى أكثر من 8 ملايين بطاقة بريدية و بنكية، ليكون هناك توافق بين عدد البطاقات و العملاء وعدد المكاتب البريدية على الأقل الوصول إلى 20 مليون بطاقة بنكية و بريدية؛

على شركة SATIM أن تعمل رفقة البنوك و المؤسسات المصرفية العمومية و الخاصة على تعميم أجهزة الدفع على مستوى التجار و المطاعم و المحلات الكبرى، فضلا عن القباضات المختلفة و المطارات و محطات النقل و المستشفيات، و إعطاء تسهيلات ائتمانية لإقتنائها.

IV-3-2-الدفع الإلكتروني و الناتج المحلي الإجمالي: إن تفعيل الدفع الإلكتروني سيضمن القضاء على مشكلة الأوراق النقدية المزورة، وحماية الزبائن من عمليات السرقة، إلى جانب حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات خسائر كبيرة، و تعميم وسائل الدفع الحديثة سيقضي على أزمة السيولة النقدية التي يشهدها الإقتصاد الجزائري، ففي كل مناسبة إجتماعية تجد البنوك و مؤسسات البريد التي تخدم أكثر من 15 مليون زبون نفسها عاجزة عن تلبية طلبات زبائنها، كما سيقضي الدفع الإلكتروني على مشكلة الطوابير التي تشهدها العديد من المؤسسات الحكومية التي يتدافع أمامها المواطنين لدفع فواتير الكهرباء و الماء و الغاز و غيرها من الفواتير.

إن إعتماد نظام الدفع الإلكتروني سيساهم في ارتفاع المعاملات المالية بنسبة تفوق 200 %، كما سيساهم في ارتفاع الناتج المحلي بنقطة أو نقطتين على أقل تقدير، كونه سيؤثر على سرعة دوران النقد، و بالتالي تحريك عجلة النشاط الإقتصادي و تتضاعف آليات الإستثمار. و على

عكس ما ذكرنا سابقا فكلما قلت كميات النقد بأيدي الجمهور و شراء العقارات و الذهب كلما تم تجميد مبالغ مقدرة و تفويت فرص استثمارية واعدة على الإقتصاد الجزائري و إن العملة في القطاع المصرفي سيفعل الإقتصاد الوطني كثيرا و يقضي على الأسواق الموازية (السوداء) و يتحول الإقتصاد من إقتصاد ظل إلى إقتصاد حقيقي منتج و مصدر فيرتفع سعر صرف العملة الوطنية و تنخفض الأسعار.

و بالتالي و حسب الدراسات الإقتصادية، إذا كانت هناك زيادة قدرها 10 % في حصة المدفوعات الإلكترونية من الإنفاق الإستهلاكي يمكنها أن تؤدي إلى زيادة تعادل 1 % في الناتج المحلي الإجمالي.

V-خاتمة:

تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني مجموعة الأدوات و التحويلات الإلكترونية التي تصدرها البنوك و المؤسسات كوسيلة دفع، حيث أن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني من طرف المؤسسات المالية بصفة عامة و المؤسسات البنكية بصفة خاصة يؤدي إلى تحسين أداءها و يكسبها ميزة تنافسية، و نظرا لأزمة السيولة النقدية و مختلف المشاكل التي عرفتها الجزائر الناتجة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية، قامت الجزائر بتحديث أنظمة و وسائل الدفع التقليدية و ذلك باستحداث أنظمة الدفع الإلكتروني و المتمثلة في نظام التسوية الإجمالية الفورية (RTGS)، نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات (ATCI). و كذلك استحداث وسائل الدفع الإلكتروني و المتمثلة في الشبكة النقدية المشتركة (RMI)، البطاقات الإلكترونية، الصيرفة عبر الهاتف، الصيرفة عبر الأنترنت، حيث كان لها أثر إيجابي على أداء البنوك و مختلف المؤسسات المالية الأخرى، كما أدى ذلك إلى التقليل من أزمة السيولة و محاربة الإكتناز في الإقتصاد الوطني.

VI- قائمة المراجع و التهميش:

1 -خليل أحمد، المعتز بالله لخذاري، واقع وسائل الدفع الإلكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية (حالة القرض الشعبي الجزائري CPA)، مجلة دراسات إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجلفة، المجلد 11، العدد 01، 01 آفريل 2017.

2 -عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراف، فعالية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد 03، 31 ديسمبر 2020.

3 -.زهير زاوش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية (التخصص: التمويل دولي و المؤسسات المالية و النقدية)، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية: 2011/2010.

4 -هارون العشي، فايزة بوراس، وسائل الدفع الإلكتروني و دورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحدية التنمية المستدامة، مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 02، المجلد 09، العدد 03، 30 ديسمبر 2018.

5 -سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري (الواقع و المعيقات و الآفاق المستقبلية)، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة بسكرة، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2016.

6 -ابراهيم أحمد عبد الخالق الدوي، التجارة الإلكترونية (دراسة تطبيقية على المكتبات)، ط 2، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2010.

7 -أمير فرج يوسف، التجارة الإلكترونية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008.

8 -باسم أحمد المبيضين، التجارة الإلكترونية (مفهومها، أهميتها، خصائصها، فوائدها، المعوقات)، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

9 - محمد الجموعي قريشي، أهمية السيولة النقدية و أهمية القطاع المصرفي للإقتصاد، يوم دراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 13 آفريل 2011.

10 - محمد شايب، الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة و إكتناز النقود في الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بميلة، المجلد 01، العدد 04، 30 ديسمبر 2017.

11 - العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة و التقليدية (تحليل إحصائي حديث لواقع و آفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 02، العدد 03، 02 جانفي 2017.

12 - بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر (بين معيقات التوسع و متطلبات النجاح)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، العدد 80، جوان .

13 -مهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات على الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية (حالة نشاط البنك عن البعد)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، السنة الجامعية: 2013-2014.

14- Mostafa A. Ali et al, Electronic Payment Systems (Architecture, Elements, Challenges and Security Concepts: An Overview), Journal of Computational and Theoretical Nanoscience, United States of American, Vol 16, N^{O} 01, December 2019.

وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر: الواقع والتحديات

- د. بلعة جويدة[1]
- ط.د. قيمش خولة[2]

الملخص:

يحتل القطاع المالي الحصة الأكبر من عملية التحول الرقمي نظرا لارتباط السوق المالية بالسوق العالمية وما يفرضه ذلك لمسايرة آخر التطورات التكنولوجية في هذا القطاع.

ظهرت وسائل الدفع الإلكتروني من أجل تقديم خدمات أفضل للزبائن الحاليين والمستقبليين وبأقل تكاليف.ويهدف هذا البحث إلى ابراز واقع وسائل الدفع الالكتروني في بريد الجزائر والتحديات التي تواجهها .

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الالكتروني، بريد الجزائرية، مخاطر الدفع الإلكتروني.

Abstract:

The financial sector occupies the largest share of the digital transformation process due to the financial market link with the global market and what this imposes to keep pace with the latest technological developments in this sector.

Electronic payment methods have emerged in order to provide better services to current and future customers and at the lowest costs. This research aims to highlight the reality of electronic payment methods in Algeria Post and the challenges they face.

Key words: electronic payment methods, Algeria Post, electronic payment methods risks.

مقدمة

إن التطورات الحاصلة في المجال الإلكتروني والمعلوماتي في العالم، أدت إلى ظهور التجارة الإلكترونية مما استدعى توفير وسائل حديثة للدفعتتماشى مع هذا النمط من التجارة. ولذلك كان نظام الدفع الإلكتروني الوسيلة الأمثل لإتمام عمليات التجارة الإلكترونية وتسوية المعاملات عبر الانترنت.

إن الجزائر تعرف تأخرا في هذا المجال مقارنة مع باقي الدول، ومن أجل ذلك شرعت في إصلاحات مست جميع المؤسسات المالية ومنها بريد الجزائر، حيث عملت على اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك تطوير وتشغيل الدفع الإلكتروني ببريد الجزائر،

وعليه يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: **ما هو واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر؟**

[1] جامعة فرحات عباس - سطيف 1-belaadjaouida@yahoo.com

[2] جامعة فرحات عباس - سطيف 1-kimeche1994@gmail.com

فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية :

-تقضي وسائل الدفع الإلكتروني على النقائص التي واجهتها وسائل الدفع التقليدية؛

-يتطلب نجاح تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية توفير بيئة قانونية ملائمة.

هدف وأهمية البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور وأهمية وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر والتحديات التي تواجهها سواء من ناحية تطبيقها أم من ناحية المخاطر التي تحيط بها.

الطريقة والأدوات

اعتمد البحث على المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لعرض كل ما يتعلق بوسائل الدفع الإلكتروني، وعلى المنهج التحليلي لتحليل أسباب وصعوبة تطبيق هذه الوسائل والمخاطر المرتبطة بها.

وللإلمام بالموضوع تم تقسيم البحث إلى:

أولا: مفاهيم عامة حول وسائل الدفع الالكتروني؛

ثانيا: واقع وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر؛

ثالثا: تحديات ومستقبل نظام الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر.

أولا: مفاهيم عامة حول وسائل الدفع الحديثة:

سيتم تناول مفهوم وأهمية ومميزات وسائل الدفع الحديثة وأهم أنواعها.

1- مفهوم الصيرفة الالكترونية

تعرف الصيرفة الالكترونية بأنها " كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية كالهاتف والحاسوب والصراف الآلي والانترنت والتلفزيون الرقمي وذلك من قبل البنوك"[1].

وفي تعريف آخر " هي إجراء المعاملات البنكية الكترونيا، عن طريق آلات الصرف الأوتوماتيكية وشبكة الانترنت والتي تعتبر قناة جديدة لتقديم الخدمات البنكية، وبالتالي أصبح هناك إمكانية الحصول على الخدمة على مدار الأربع والعشرين ساعة وبسرعة وأين ما كان العميل ".[2]

[1]- بن عمر خالد وبورزامةجيلالي،"واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المصر، العدد 80، سنة 2019، ص: 96.

[2]-بلعايش ميادة وزايدبحسيبة،"واقع الصيرفة الالكترونية في الدول المتقدمة"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،الجزائر، العدد08، ص:304.

2- مفهوم وسائل الدفع الالكترونية

يتم أولا تعريف وسائل الدفع الالكترونية ثم يتطرق إلى أهم هذه الوسائل.

أ- تعريف وسائل الدفع الالكترونية :

عرفت وسائل الدفع الالكترونية بأنها " وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية الكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة، وبأقل التكاليف الممكنة "[1].

وجاء في تعريف آخر بأنها " هي عبارة عن الأدوات التي تقوم المؤسسات المالية والبنوك بإصدارها للعملاء بحيث تضمن انتقال الأموال التي هي في الأساس ثمن سلعة أو خدمة، من طرف إلى طرف آخر بشكل الكتروني، باستخدام التقنيات الحديثة المعدة من طرف مصدر هذه الأدوات".[2]

ب- وسائل الدفع الالكترونية

عرفت وسائل الدفع الالكترونية العديد من الأنواع منهاما يلي:

- **<u>البطاقات البنكية</u> :**

" هي بطاقات شخصية صغيرة تصدرها بنوك أو مؤسسات تمويل دولية، وتمنحها لأشخاص لديهم حسابات مصرفية مستمرة (حساب الشيكات أو الحساب الجاري)، وكل بطاقة حمل اسم الزبون وعنوانه ورقم البطاقة، ويستطيع حاملها تسديد قيمة مشترياته الجارية بها إلى حد معين، دون أن يضطر إلى دفع نقود أو تحرير شيك، كما يمكنه أن يسحب بها نقودا من البنك أو من جهاز الصراف الآلي".[3]

وتنقسم البطاقات البنكية إلى نوعين رئيسيين وهما البطاقات الائتمانية والبطاقات الغير ائتمانية، ويمكن عرض أهم الفروقات بينهما من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1): مقارنة بين البطاقات الائتمانية والبطاقات غير ائتمانية

الخاصية	البطاقات غير ائتمانية	البطاقات الائتمانية
التعريف	الخصم المباشر من حساب التوفير أو	تسمح بالاقتراض لدفع ثمن المنتجات والخدمات.

[1]- بوسعيد محمد عبد الكريم وبن لدغن محمد،"تحديات البنوك الجزائرية في تطبيق وسائل الدفع الحديثة"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي،ألمانيا، العدد 07، 2019، ص: 119.

[2]- عبد العزيز صحراوي وفائزةلعراف،"فعالية استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا «، مجلة العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، العدد 03، 2020، ص: 111.

[3]- سليمان ناصر،"التقنيات البنكية وعمليات الائتمان"، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015، ص: 40.

	الحساب الجري.	
يمكن الحصول على ائتمان من طرف مصدر البطاقة والذي هو ليس ملك لصاحب البطاقة.	الحساب الجاري أو حساب الادخار	مصدر الأموال
يمكن الإنفاق بقدر يفوق رصيد الحساب	يمكن الإنفاق بقدر ما يوجد بالحساب	خصائص الإنفاق
تدفع شركة البطاقة الائتمانية للبائع مقابل المبلغ الذي تقوم بدفعه لها.	صاحب البطاقة	المسؤول عن عملية الدفع
يلزم دفع فاتورة كل شهر بما انه يجري اقتراضها.	لا يوجد أي مبلغ يلزم دفعه بما انه يتم استخدام الأموال الخاصة بصاحب البطاقة فقط.	الدفع
يتم احتساب الفائدة على المبلغ المستحق إذا لم يتم سداده بحلول تاريخ الاستحقاق	لا توجد فائدة يتم تحصيلها	الفائدة

المصدر : Difference Between Credit Card and Debit Card, online available at : https://www.bankbazaar.com/credit-card/difference-between-debit-and-credit-card.html

- **النقود الالكترونية** :

جاء في تعريف النقود الالكترونية على أنها " مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية ".[1]

- **الشيك الالكتروني**:

يمكن تعريف الشيك الالكتروني على انه " المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها والشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة، يتضمن الشيك الالكتروني ملف الكتروني امن يحتوي على معلومات خاصة لمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى، كتاريخ صرف الشيك، قيمته، المستفيد منه، رقم الحساب والمحول إليه.[2]

- **المحفظة الالكترونية:**

[1] – شايب محمد، "أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر ،2006-2007، ص: 2.

[2] -زهير زواش، "دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2010-2011، ص: 40.

هي نظام الدفع المسبق عبر الانترنت، الذي يمكن الفرد من الاحتفاظ بالأموال في شكل رقمي، واستخدام هذه الأموال للمدفوعات اليومية، التسوق، الحجوزات ...الخ، [1] ويمكن أن تكون كوبونات رقمية، مال رقمي أو بطاقات رقمية.[2]

- **التحويلات المالية الالكترونية:**

"عملية نقل الأموال من حساب مصرفي لحساب مصرفي آخر، سواء كان هذا الحساب لنفس الشخص أو لشخص آخر، كذلك إذا كان في نفس البنك أو في بنك آخر أو عدة بنوك أخرى عن طريق استخدام أدوات التقنية الشبكية والعمليات الالكترونية، وهنا تجرد العمليات المادية وتنقل إلى العمليات الرقمية بما يسمى البنوك الالكترونية التي يكون جل نشاطها عبر قنوات الاتصال ومراسلات بيانية على شبكة الانترنت".[3]

والشكل التالي يوضح أنواع وسائل الدفع الالكترونية.

شكل رقم (01): وسائل الدفع الالكترونية

المصدر: AL-khouri, A.M, electronic payments: building the case for a national initiative, advances in social sciences resarch journal, vol1, issue 3,2014, p :177.

3- أهمية وسائل الدفع الالكترونية:

لعبت التجارة الالكترونية دورا بارزا في تطوير أدوات الدفع الالكترونية، وتتجسد أهمية وسائل الدفع الالكترونية في النقاط التالية:

- اختصار المسافات الجغرافية؛

[1]-G. Ambika, E-WALLETS: FORFUTURE INVESTMENTS LEADING TO DIGITAL ECONOMY OF INDIA, INTERNATIOL journal of research in management economics and commerce, volume 07, issue12,2017, p :151.

[2]- Zlatko Bezhovski, The Future of the Mobile Payment as Electronic Payment System European, Journal of business and management, vol 8, n 8,2016, p :128.

[3]-زخوفي نور الدين وزمالة عمر،" التحويل المالي الالكتروني – آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع «، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة الجلفة، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص: 256.

- خفيض النفقات التي كانت تتحملها البنوك جراء تقديمها للخدمة بالوسائل التقليدية؛
- مواكبة مستجدات العمل البنكي العالمي؛
- التعريف بالبنوك والترويج لخدماتها؛ [1]
- القضاء على مشكلة الأوراق النقدية المزورة وحماية الزبائن من عمليات السرقة؛
- حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات خسائر كبيرة؛[2]

4- خصائص وسائل الدفع الالكترونية:

تتميز وسائل الدفع الالكترونية بعدة خصائص نذكر فيما يلي منها:

- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية أي انه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
- يتم الدفع من خلال استعمال النقود الالكترونية[3]
- يتم الدفع من خلال نوعين من الشبكات، شبكة خاصة ويقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم، وشبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.[4]
- <u>يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين</u>:

من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما.

[1] -عريوةمحادومحمد خاوي، "واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام لبنكي الجزائري"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، العدد 04، 2017، ص: 141.

[2] -حمودة أم الخير ولبوخنخلة، " تقييم استخدام وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة تحليلية للفترة 1999الى 2013 -»، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 03، 2018، ص: 421.

[3] - عماد الدين بركات وطيبيحورية، "وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية "، مجلة القانون والتنميةالمحلية، جامعة ادرار، الجزائر،العدد 02، 2019، ص:126.

[4] - بوسعيد محمد عبد الكريم وآخرون، "وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية – الواقع والآفاق "،مجلة التنمية والاقتصادالتطبيقي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 02، 2019، ص: 96.

من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة [1]

ثانيا: واقع وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر

سيتم تناول واقع وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر.

1- نبذة عن مؤسسة بريد الجزائر

أنشئت مؤسسة بريد الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي 43/02 الصادر بتاريخ 14جانفي 2002، امتدادا لبرنامج عصرنة قطاع البريد وفقا للقانون رقم 03-2000 بتاريخ 05 أوت 2000 ويقوم هذا القانون على فصل قطاع البريد عن قطاع الاتصالات، وهذا بإنشاء البريد كمؤسسة عمومية، والاتصالات كشركة ذات أسهم. بريد الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتولى المهام التالية: نقل المراسلات الشخصية والرسمية، الخدمات المالية البريدية (الصكوك البريدية، الحوالات)، مسك الحسابات البريدية الجارية،كشف رصيد الحساب البريدي عبر الخدمة الصوتية أو الانترنت،تزويد أصحاب الحسابات البريدية ببطاقات السحب الإلكترونية،التحويل الإلكتروني للأموال،عمليات الموازنة عن بعد (المقاصة).

يتضح أن بريد الجزائر يقدم خدمات بريدية وخدمات مالية وخدمات أخرى؛ ويهتم هذا البحث بالخدمات المالية التي تقدمها هذه المؤسسة والتي تشكل أهم مصادر إيراداتها، وبهذا فهي تلقى منافسة من قبل البنوك في تقديم بعض الخدمات.

2-بوادر الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

من أجل تحسين الخدمة البنكية وتسهيل تسيير المعاملات النقدية بين البنوك الجزائرية وتزويدها بالموزعات الآلية DAB أنشأت شركة ذات أسهم ما بين البنوك العمومية SATIM سنة 1995 تقوم بصناعة البطاقة البنكية الخاصة بالسحب حسب المقاييس الدولية، وطبع الإشارة السرية، بموجب عقد شراكة مع الشركة الفرنسية Ingenico Data Systemsبهدف تعميم النقد الالكتروني.

[1]-رابح حمدي باشا ووهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، 2011، ص:171.

كما تم إنشاء شركة مختلطة سميت بـ " الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS) Algeria E-Banking service بعقد شراكة ما بين المجموعة الفرنسية Diagram-Edi المختصة في البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية مع ثلاث مؤسسات جزائرية هي Soft Engineering, Multimédia Magac t ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني Cerist بهدف تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر.[1]

وفي سنة 2006 بدأ استعمال نظام المقاصة الإلكترونية والعمل بنظام جديد للمدفوعات للمبالغ الكبيرة، وفي بداية 2013 شرعت المؤسسات المالية في التحضير لمشروع الجزائر الإلكترونية بإدخال خدمة الدفع عن طريق الأنترنت والهاتف النقال بالنسبة لعدد من الخدمات على غرار تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والماء. واقتراح خدمة اقتناء التذاكر الخاصة بالرحلات الجوية والبحرية واتمام التعاملات المالية عن طريق الانترنت.

ففي إطار تطبيق مشروع الصيرفة الإلكترونية فقد التزمت مؤسسة بريد الجزائر بالتحضير والتخطيط لتنفيذ المشروع من قبلها بالتعاون مع بنك الجزائر والبنوك التجارية.

3-القنوات المساعدة على تنفيذ الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

يتم توزيع الخدمات البنكية الإلكترونية عبر عدة قنوات تتمثل في:

- **<u>شبكة الاتصالات الإلكترونية:</u>**

بدأت بعض المؤسسات البنكية والمالية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة بشكل محدودة عبر التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته وذلك بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة وغير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية وعدم وجود إقبال على هذه الخدمات. كذلك قامت بعض المؤسسات بإصدار بطاقات السحب مثل بطاقة السحب من الصرافات أو الموزعات والشبابيك الآلية DAB وGAB وأجهزة الدفع الإلكتروني TPE.

- **<u>الانترنت:</u>**

بدأت الجزائر تطوير آليات الدفع الإلكتروني المختلفة، عبر الانترنت وهو ما فتح المجال للعديد من المواقع الإلكترونية التي توفر للمستهلكين قنوات دفع مريحة، آمنة وسهلة، وعلى مدار الساعة.رغم ذلك إلا أن استعمال الانترنت في البنوك الجزائرية بقي محدودا، لا يتعدى النمط المعلوماتي.

[1] – بلعايشميادة، بن اسماعين حياة،مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، ديسمبر 2014، ص 74.

ولقد عرفت خاصية الدفع عبر الإنترنت عبر منصة بريد الجزائر ، زيادة من حيث عدد العمليات . فتم تسجيل معدل نمو يقدر ب +487%، حيث تم تسجيل3939623 عملية خلال سنة 2020مقارنة بسنة2019 التي سجلت 671199عملية.

- **الهاتف البنكي:**

تم إنشاء الهاتف البنكي لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم البنكية وتفادي البنوك لطوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة 24/24 ساعة.إلا أن البنوك الجزائرية لا تستعمل الهاتف في تقديم خدماتها سواء الهاتف الثابت أو المحمول. فحتى وإن استعمل فهو لبعض العمليات المحدودة فقط كالاطلاع على الرصيد.

4-واقع وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر:

تتمثل وسائل الدفع الإلكتروني المطبقة في بريد الجزائر في:

أ- **بطاقة السحب الإلكترونية (البطاقة الكلاسيكية):** هي بطاقة بلاستيكية بها شريحة مغناطيسية تحمل جميع المعلومات المتعلقة بالعميل (رقم الحساب، الاسم، الرقم السري...)، تمكن العميل من القيام بـ:

- إجراء عمليات سحب الأموال على مستوى الموزعات الآلية الخاصة ببريد الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في شبكة النقد الآلي؛
- الاطلاع على الرصيد عبر الشبابيك الآلية التابعة للبريد الجزائري؛
- استخراج كشف الهوية البريدي.

وقد سعت بريد الجزائر إلى تعميم استعمال البطاقة الكلاسيكية، حيث بلغ عدد حاملي هاته البطاقة سنة 2016 ما يعادل 7924142 شخص.

ب- **البطاقة الذهبية:** هي بطاقة دفع أطلقها بريد الجزائر في جانفي 2017 وهي مطابقة لمعيار الأمان الدوليEMV (يوروباد –ماستركارد –فيزا) ،تحمل الرسم البياني لبريد الجزائر. ويمكن لحامل هذه البطاقة أن يجري مختلف العمليات بواسطتها كعملية سحب الأموال، العمليات الخاصة بالخدمات البنكية الذاتية، وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الإلكتروني. ولقد بلغ عدد حاملي البطاقة الذهبية 749258 شخص في سنة 2017 وتم توزيع3840433 بطاقة ذهبية خلال سنة 2020بزيادة قدرها 335.45 % مقارنة بسنة2019 التي شهدت توزيع 881947بطاقة.

تسمح بطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" بإجراء المعاملات التالية في كل أرجاء القطر الجزائري:

- عند استعمالها عبر الشبابيك البنكية الآلية:

- سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- الخدمة الذاتية البنكية: الاطلاع على رصيد الحساب، طلب إعداد كشف مصغّر عن العمليات الـ10 الأخيرة التي تمّ إجراؤها بواسطة البطاقة، طلب دفتر الصكوك؛
- تحويل الأموال؛
- دفع الأموال؛
- تسديد الفواتير؛
- تعبئة رصيد مكالمات الهاتف النقال.

- **عند استعمالها عبر أجهزة إدخال رقم التعريف الشخصي بمكاتب البريد:**

- تحديد هوية الزبون لتمكينه من سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- الاطلاع على رصيد الحساب.

- عند استعمالها عبر نهائيات الدفع الإلكتروني بالمتاجر:

- دفع وتسديد قيمة المشتريات و / أو الخدمات؛
- تعبئة رصيد الهاتف النقال.

- عند استعمالها عبر الهاتف النقال:

- دفع وتسديد قيمة المشتريات والخدمات؛
- تسديد الفواتير؛
- تعبئة رصيد الهاتف النقال؛
- طلب إعداد كشف مصغّر عن العمليات الـ10 الأخيرة التي تمّ إجراؤها بواسطة البطاقة.

- عند استعمالها عبر مواقع التجارة الإلكترونية:

- دفع وتسديد قيمة المشتريات و / أو الخدمات؛
- تسديد الفواتير.

ولقد تم تحديد الشروط الخاصة لبطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" كالتالي:

جدول رقم (2): رسوم وأسعار الاستعمال

الرسم / السعر	التعريفة المطبقة (دج)

خدمة PREMIUM (الطلب والتوصيل السريع)	1200.00
صناعة البطاقة، تجديدها واستبدالها	350.00
إعادة إعداد الرقم السري (PIN)	200.00
الشكاوى غير ثابتة الصحة	100.00
الاعتراض المؤقت أو النهائي عن البطاقة	30.00
تجميد البطاقة	30.00
إشعار برسالة قصيرة	10.00

المصدر: الشروط العامة لبطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" حسب بريد الجزائر

جدول رقم (3): العمليات المنجزة بواسطة بطاقة "الذهبية"

العملية المنجزة	التعريفة المطبقة
سحب الأموال عبر الشبابيك البنكية الآلية لبريد الجزائر	30.00
سحب الأموال عبر الشبابيك البنكية الآلية للبنوك	35.00
سحب الأموال عبر جهاز إدخال الرقم السري PINPAD	تسعيرة ثابتة بقيمة 18 دج يضاف إليه: 2 دج عن كل 1000 دج أو كسر 1000 دج وحتى 18.000. دج ما يفوق 18.000 دج، 3 دج عن كل 1000 دج أو كسر 1000 دج، وحتى 1000.000 دج ما يفوق 1000.000 دج، 6 دج عن كل 1000 دج أو كسر 1000 دج تضاف إلى التعريفة الخاصة بـ1000.000 دج الأولى.
الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر	مجانا
الدفع عبر شبكة الإنترنت	مجانا -سعر الرسالة النصية القصيرة(SMS)
تعبئة رصيد الهاتف النقال	10.00 دج + سعر الرسالة النصية القصيرة (SMS)
تحويل الأموال	إضافة 12 دج وحتى 10.000 دج، ما يفوق 10.000 دج

	وكسر 10.000 دج، تضاف 3 دج إلى التعريفة الخاصة بـ10.000 دج الأولى.

المصدر: الشروط العامة لبطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" حسب بريد الجزائر

جدول رقم (4): عمليات الخدمة البنكية الذاتية المنجزة بواسطة بطاقة"الذهبية"

نوع العملية	التعريفة المطبقة (دج)
إعداد الكشف الخاص بالعمليات العشر (10) الأخيرة المنجزة على الحساب	10.00
الاطلاع على الرصيد	10.00
إعداد كشف التعريف البريدي RIP	مجانا
طلب دفتر الصكوك	مجانا

المصدر: الشروط العامة لبطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" حسب بريد الجزائر

جدول رقم (5): الحدّ من قيمة العمليات المالية المنجزة بواسطة البطاقة

نوع العملية	التردّد	القيمة القصوى (دج)
سحب الأموال عبر الشبابيك البنكية الآلية لبريد الجزائر	يوميا	
سحب الأموال عبر الشبابيك البنكية الآلية للبنوك	أسبوعيا	
الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر	يوميا	
الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني للبنوك	أسبوعيا	
الدفع عبر شبكة الإنترنت	يوميا	

المصدر: الشروط العامة لبطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" حسب بريد الجزائر

ج- طرق أخرى للدفع الإلكتروني في بريد الجزائر

يقدم بريد الجزائر وسائل أخرى منها:

- **<u>تطبيق بريدي ويب</u>:**

تطبيق بريدي ويب، يسمح لزبائن بريد الجزائر الاستفادة من باقة متنوعة من الخدمات المالية البريدية عبر البوابة الإلكترونية www.poste.dz، تسمح هذه الخدمة بتنفيذ العمليات بسرعة فائقة وفي أي وقت 7أيام /7، و24ساعة/24.

تطبيق بريدي ويب، هي خدمة موجهة حصريا لزبائن بريد الجزائر الحاملين للبطاقة الذهبية، وذلك عبر إتباع المراحل التالية:

إذا سبق الاشتراك في التطبيق الهاتفي بريدي موب، يتم إدخال اسم المستخدم وكلمة السر للاستفادة من خدمات بريدي ويب وذلك من خلال موقع بريد الجزائر www.poste.dzعلى الرابطhttps://baridiweb.poste.dz :

- أما في حال عدم الاشتراك بعد في خدمة بريدي موب، يجب إتباع خطوات التسجيل على الرابطhttps://edcarte.poste.dz/adhesion_mobile.phpمن أجل الاشتراك في خدمة بريدي ويب.

- بمجرد استكمال عملية التسجيل، تصل رسالة نصية قصيرة تؤكد الاشتراك في الخدمة، مما يمكن من الاستفادة من جميع الخدمات المتاحة عبر بريدي ويب . يتم الحصول على التطبيق الهاتفي بريدي موب بمجرد ادخال اسم المستخدم وكلمة السر.

يسمح بريدي ويب بالاستفادة من الخدمات التالية:

- الاطلاع على الحساب البريدي الجاري؛تسيير البطاقة الذهبية؛التحويل من حساب إلى حساب آخر؛الاطلاع على العمليات المنجزة بالبطاقة؛طلب اعادة إصدار الرقم السري الخاص بالبطاقة الذهبية؛البرمجة الدورية لتحويل الاموال من حساب بريدي جاري الى حساب بريدي جاري آخر.

- **<u>تطبيق بريدي موب</u> :**

هي عملية تطبيقية على الهاتف النقّال،تضع تحت تصرف الزبائن الخدمات النقدية والمالية لبريد الجزائر، وبالتالي فهي تساهم في تحسين الاستخدام الأكفأ للوقت،والتسيير الأحسن للحساب البريدي الجاري وللمعاملات الماليّة.

يسمح بريدي موب بتقديم الخدمات التالية:

- الاطلاع على حسابكم البريدي الجاري؛تسيير البطاقة الذهبية الخاصّة بكم؛التحويل من حساب الى حساب اخر؛تقديم المعلومات المكانية الخاصة بالموزّع الآلي؛تقديم المعلومات المكانية الخاصة بالمكتب البريدي؛إعادة تفعيل البطاقة بعد تجميدها بطلب من الزبون؛الحصول على كشف مصغر خاص بالعمليات العشر الاخيرة التي تمّ اجراءها باستخدام بطاقة الذهبيّة؛حفظ عمليات التحويل كنماذج حتى يتسنى استعمالها لاحقا.

ويمكن الإستفادة من خدمات بريدي موب عن طريق تحميل التطبيقي بريدي موب انطلاقا من قوقل بلاي او أبل ستور على الهاتف النقّال.

إن الصفحة الرئيسية لبريدي موب مقسّمة إلى أيقونات تضم:

- الحساب البريدي الجاري : تسمح هذه الميزة العملية بما يلي: إظهار رصيد الحساب البريدي الجاري، وحالة الحساب البريدي الجاري، والعمليات التي تمّ إجراءها على الحساب بواسطة البطاقة الذهبية.
- البطاقات: تسمح هذه الميزة العملية بإظهار ما يلي: رصيد الحساب البريدي الجاري، وحالة البطاقة النقدية الذهبية، والعمليات التي تمّ إجراءها بواسطة البطاقة الذهبية، وتسقيف المبالغ على البطاقة، وتجميد وإعادة تفعيل البطاقة بعد عملية تجميد بطلب من الزبون.
- التحويل:القيام بعمليات تحويل للأموال من حساب الزبون إلى حسابات أشخاص آخرين، حيث يجب أن:

- يكون لدى الشخص المستفيد من عملية التحويل البطاقة النقدية الذهبية؛
- لا يتجاوز مجموع عمليات التحويل السقف اليوميّ المحدّد في تسقيف المبالغ المشار إليه في البطاقة؛
- تخضع كل عملية تحويل إلى رسم متغير وفقا للمبلغ المحدد؛
- تتم عملية التحويل بإذن من صاحب الحساب؛
- التعريفة المطبّقة على كلّ عملية تحويل من حساب هي تلك التي تم تحديدها من خلا ل المرسوم التنفيذي رقم 14-299 المؤرخ في 27 ذو الحجة 1435 الموافق لـ 21 اكتوبر 2014.

- **تطبيق أو خدمة "بريد باي ":**

"بريد باي " هو عبارة عن وسيلة دفع جديدة، عن طريق الهاتف النقّال، من ميزاتها أنّها سهلة الاستعمال وغاية في الأمان. وهي خدمة مبنيّة على تكنولوجيا تقنية قراءة الرّمز الشريطي ثنائيّ الأبعاد وهي التقنية المعروفة باسم كيو. ار. كود أي بمعنى (رمزالإجابة السريع).

هذا النّوع من طرق الدّفع يتمإجراءه دون أيّ اتصال،أي (بدون البطاقة الذهبيّة وبدون سيولة) بحيث يتمّ إجراء عملية مسح ضوئيّ انطلاقا من تطبيق "بريدي موب" ليتمّ بعدها منح رمز الإجابة السريع للتاجر أو يتّولد بموجب إجراء المعاملة المالية.وهو الرّمز الذي يسمح للزّبون بالقيام بعملية تحويل الأموال من حسابه إلى حساب التّاجر بكلّ أمان وفي وقت فوريّ.

للاستفادة من خدمة "بريد باي" **أو** خدمة الدّفع الجوارية من خلال رمز الإجابة السريع الثابت، يجب أن تتوفّر في الزّبون الشروط التالية:

- أن يكون للزبون البطاقة النقدية لبريد الجزائر؛

- يجب على الزّبون أن يصرّح برقم هاتفه وهذا على مستوى مؤسسة بريد الجزائر. ولتقديم رقم هاتفه ما عليه إلا إدخاله في أي موزع آلي من شبكة الموزعات الآلية لبريد الجزائر؛
- يجب على الزبون أن يقوم بتحميل وتثبيت تطبيق "بريدي موب "على هاتفه الذكي.

إن عملية الدفع عن طريق الهاتف النقّال باستعمال رمز الإجابة السريع، عملية جدّ بسيطة تتم بإتباع الخطوات التالية:

- تشغيل التطبيق "بريدي موب "
- اختيار خدمة بريد باي؛
- القيام بعمليّة المسح الضّوئي لرمز الإجابة الظّاهر في شاشة هاتف التاجر؛
- إذا كان رمز الإجابة السريع الظّاهر في شاشة هاتف التاجر يحتوي على مبلغ ثابت، فانّه ليس من الضروريّ للزّبون إدخال المبلغ، وإذا كان الأمر عكس ذلك، أي إذا كان رمز الإجابة السريع لا يظهر المبلغ، فانّه يتوجب على الزّبون إدخال مبلغ مشترياته؛
- الإقرار بقبول المعاملة الماليّة وهذا من خلال إدخال رمز التأكيد الذي يتم تلقيه من خلال رسالة نصيّة؛
- يتم إرسال إشعار بالدّفع إلى الزّبون من خلال رسالة نصية تظهر على هاتفه الذكّي، في حين يتلقى التّاجر رسالة نصّية تظهر رصيد مبلغ المشتريات.

لا زالت مؤسسة بريد الجزائر تواصل الإجراءات الرامية على عصرنة وسائل الدفع الالكتروني حيث شهد عدد العمليات المنفذة على أجهزة الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر ارتفاعا كبيرا، حيث بلغ معدل النمو نسبة +773%، وارتفاع كبير في عدد التحويلات عبر "بريدي موب"، حيث بلغ نسبة +557% مقارنة بسنة 2019.

كما دخلت قابلية التشغيل البيني للمنصات النقدية التابعة للشبكات البريدية والبنكية حيز التنفيذ، مما يسمح للمواطنين الحاملين لبطاقات الذهبية وبطاقات الدفع البنكية بإجراء عمليات السحب أو التحويل عبر موزعات مكاتب البريد والبنوك.

كذلك تم إطلاق خدمة إنتاج وتوزيع البطاقات الذهبية (خدمة PREMIUM)، خلال أجل مخفض يقدر بـ 5 أيام.

أيضا تم إطلاق خدمة السحب بدون بطاقة (Cardless)والتي تسمح لزبائن بريد الجزائر الحاملين للبطاقة الذهبية، إجراء عمليات سحب الأموال عبر جميع شبابيك الدفع دون استعمال بطاقة السحب، حيث سجلت هذه الخدمة 54327 عملية بمبلغ يقدر ب، 580526000 دينار جزائري.

واستكمالًا لمسيرة بريد الجزائر في عملية العصرنة وتكييف نموذجها الاقتصادي مع التطورات التكنولوجية الحديثة باشرت في إستراتيجيتها الجديدة الرامية إلى تسريع وتيرة تعميم خدمات الدفع الإلكتروني وترقيتها وذلك بالاعتماد على شبكة المؤسّسات الناشئة والمصغّرة.حيث أطلقت مشروع دمج المؤسّسات الناشئة والمصغرة بصفة أعوان نقديين معتمدين، وهي الشراكة التي تستند على شبكة قبول وطنية مكونة من عدة مؤسسات ناشئة ومصغرة يتم انتقاؤها وتأهيلها ثم اعتمادها من طرف بريد الجزائر.

وتتلخص مهام هؤلاء الأعوان النقديين المعتمدين في التسويق ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين في مسار التعاقد مع بريد الجزائر للاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني، وتثبيت وصيانة وسائل الدفع الإلكتروني الجوارية، وربط مواقع البيع للتجارة الالكترونية بالمنصة النقدية لبريد الجزائر، علاوة على ضمان خدمة ما بعد البيع، لفائدة العملاء المتعاقدين مع مؤسّسة بريد الجزائر، المستفيدين من وسائل الدفع الإلكتروني.

تتجسد أهم مظاهر أمن المعاملات الإلكترونية في الاعتراف بالإثبات الإلكتروني والتوقيع والتصديق الإلكترونيين،[1]

لهذا اهتمت مؤسّسة بريد الجزائر بمحور التصديق الالكتروني وتم تطبيق المخطط الوطني للتصديق الالكتروني ممثلا في السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني ANCEوالسلطة الحكومية للتصديق الالكتروني AGCE.وبالفعل، تم تنصيب السلطتين سالفتي الذكر حسب عملية تقنية تتوافق ومعايير التدقيق WebTrust،وهما تشتغلان حاليا منذ الحصول على تقارير آنية من المدقق، مما سمح بوضع خدمات التصديق الالكتروني على الخط وتقديمها.

ثالثا: تحديات ومستقبل نظام الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر

يواجه نظام الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر العديد من التحديات التي يجب القضاء عليها لضمان تطبيق هذه الوسائل بشكل أفضل مستقبلا.

1- التحديات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر

- ضعف الإقبال على استعمال وسائل الدفع الالكتروني بسبب غياب الثقافة البنكية؛
- المشاكل المرتبطة باستعمال وسائل الدفع الإلكتروني سواء بسبب جهل كيفية الاستخدام أم كثرة الأعطاب على مستوى الموزعات الآلية أم نقص السيولة؛

[1]– فريدة حمودي، الأمن المعلوماتي في الجزائر بين التطورات التكنولوجية وضعف البيئة الرقمية، المجالالمصرفي نموذجا "دراسة قانونية"، مركز جيل البحث العلمي – مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة – العدد 41 يوليو 2020، ص 102.

- عدم وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للتعاملات الالكترونية إضافة إلى المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات البنكية الالكترونية؛
- المخاطر المرتبطة بوسائل الدفع الإلكتروني كالقرصنة.

ب- مستقبل نظام الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر

حتى تتمكن بريد الجزائر من عصرنة عمله وخدماته والانتقال إلى عصر المعلوماتية وتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا يجب عليه اتخاذ عدة إجراءات لضمان التكيف مع المستجدات والتطورات الحاصلة بتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة، ولعل أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- تحديد الأهداف بدقة كبيرة وتحديد آجال تحقيقها بشكل دقيق ومضبوط حتى لا يحدث تماطل في التنفيذ؛
- توفير بيئة قانونية واضحة مع دعمها وتحفيزها ببيئة صناعية وسياسية ملائمة؛
-إعداد وتكوين العنصر البشري وتطوير إمكانيات لمسايرة التطورات التكنولوجية من خلال الاعتماد على مكاتب الخبرة والاستشارة الدولية في تدريب الإطارات على استخدام أحدث النظم؛
-الاهتمام بالإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.
- توفير أمن المعلومات الالكترونية.

خاتمة

إن تطبيق وسائل الدفع الحديثة في بريد الجزائر أصبح ضرورة ملحة لمسايرة المستجدات والتطورات الحاصلة في البيئة العالمية، من خلال البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- ضعف حجم أدوات الدفع الالكترونية؛
- إحجام الأفراد على استعمال وسائل الدفع الإلكتروني بسبب غياب الثقافة البنكية والتخوف من مخاطر هذه الوسائل؛
- صعوبة تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني يرجع لغياب بيئة قانونية وتنظيمية واضحة؛

التوصيات:

-تطوير البنية التحتية لتسهيل تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني وتطوير التجارة الإلكترونية؛

- إصدار قانون خاص لحماية مستعملي بطاقات الدفع الإلكتروني للحد من النشاط الإجرامي وانتهاك الخصوصية؛

- ضرورة سن قانون يتعلق بالأمن المعلوماتي للقضاء على الإبهام والغموض الذي يميز القانون الموجود.

المراجع

1 - بن عمر خالد وبورزامة جيلالي، واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المصر، العدد 80، سنة 2019.

2 - -بلعايش ميادة وزايدي حسيبة، واقع الصيرفة الالكترونية في الدول المتقدمة، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، العدد08، 2017.

3 - بوسعيد محمد عبد الكريم وبن لدغن محمد، تحديات البنوك الجزائرية في تطبيق وسائل الدفع الحديثة، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد 07، 2019.

4 - عبد العزيز صحراوي وفائزة لعراف، فعالية استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، العدد 03، 2020.

5 - سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015.

6 - شايب محمد، "أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2006-2007.

7 - زهير زواش، "دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2010-2011.

8 - -زخوفي نور الدين وزمالة عمر، التحويل المالي الالكتروني – آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة الجلفة، المجلد 01، العدد 01، 2018.

9 - عربوةمحاد ومحمد خاوي، واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام لبنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 04، 2017.

10 - حمودة أم الخير ولبوخ نخلة، تقييم استخدام وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية -دراسة تحليلية للفترة 1999-2013، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 03، 2018.

11 - عماد الدين بركات وطيبي حورية، وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية، مجلة القانون والتنمية المحلية، جامعة ادرار، الجزائر، العدد 02، 2019، ص 126.

12 - بوسعيد محمد عبد الكريم وآخرون، وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية – الواقع والآفاق،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 02، 2019.

13 - رابح حمدي باشا ووهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، 2011.

14 - بلعايش ميادة، بن اسماعين حياة،مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، ديسمبر2014.

15 - فريدة حمودي، الأمن المعلوماتي في الجزائر بين التطورات التكنولوجية وضعف البيئة الرقمية، المجالالمصرفي نموذجا "دراسة قانونية"، مركز جيل البحث العلمي - مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة - العدد 41، جوان 2020.

16- AL-khouri, A.M, electronic payments: building the case for a national initiative, advances in social sciences research journal, vol1, issue 3,2014.

17- Difference Between Credit Card and Debit Card, online available at : https://www.bankbazaar.com/credit-card/difference-between-debit-and-credit-card.html

18- -G. Ambika, E-wallets: for future investments leading to digital economy of India, international journal of research in management economics and commerce, volume 07, issue12,2017.

19- Zlatko Bezhovski, The Future of the Mobile Payment as Electronic Payment System European, Journal of business and management, vol 8, n 8,2016.

أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك
-دراسة حالة مصرف السلام-

- **د.قليل زينب**[1]
- **د.بوري صراح**[2]

ملخص:

استحوذت قضية الحوكمة على اهتمام كبير في السنوات الأخيرة خاصة في المصارف المالية، إلا أن مفهومها في القطاع المصرفي ما زال لم يلق القدر الكافي من الاهتمام والدراسات، وربما يعود ذلك إلى حداثة الموضوع وبشكل خاص في البنوك الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك. تناولت هذه الورقة البحثية أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي لمصرف السلام حيث قمنا بتقييم الأداء المالي لمصرف السلام من خلال تطبيق مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة خلال الفترة من 2011 إلى 2016 .

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن مصرف السلام حقق أداء مالي معتبر وذلك راجع لتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية وامتثاله لتعليمات البنك الجزائري إلى أن أغلبية مؤشرات الأداء المالي في هذا المصرف لم تحقق عائد أكبر وهذا راجع إلى تأخر تبني البنوك الاسلامية لقواعد الحوكمة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة ، الأداء المالي، مؤشرات العائد، مؤشرات المخاطرة ، مصرف السلام .

Abstract :

The issue of governance has gained much attention in recent years, especially in financial banks. However, the concept of it in the banking sector has still not received sufficient attention and studies, and this may be due to the novelty of the topic in particular in Islamic banks, which leads to minimizing risks To which banks are exposed. This research paper dealt with the impact of governance mechanisms on the financial performance of Al Salam

[1] أستاذة محاضرة صنف ب، جامعة تلمسان ،zeynebguellil@yahoo.fr

[2] أستاذة محاضرة صنف أ، المدرسة العليا لادارة الأعمال، تلمسان ،bouritlm@hotmail.fr

Bank, as we assessed the financial performance of Al Salam Bank through the application of return and risk indicators during the period from 2011 to 2016.
Through this study, we concluded that Al Salam Bank has achieved significant financial performance, due to the application of banking governance rules and its compliance with the instructions of the Algerian Bank, until most of the financial performance indicators in this bank did not achieve a greater return, and this is due to the delay in the adoption of the rules of governance in Algeria by Islamic banks.

Key words :
Governance, financial performance, return indicators, risk indicators, Al Salam Bank

I. مقدمة :

بعد ظهور الأزمات المالية و الاقتصادية و الانهيارات المفاجئة للعديد من الشركات العالمية التي فجرها الفساد المالي تبين أن أهم الأسباب الرئيسية هو غياب دور حوكمة المؤسسات، وضعف الرقابة على سلوك الإدارة، وعدم تطبيق الفعال لآليات الحكومة، وغياب دور الاجتماعي للمؤسسات كشريك استراتيجي للقطاع العام في تحقيق النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى انهيار عدة شركات كبرى والمؤسسات المالية و المصرفية في العالم. وفي هدا الإطار استحوذت قضية الحوكمة على اهتمام كبير في السنوات الأخيرة خاصة في المصارف المالية، إلا أن مفهوم ها في القطاع المصرفي ما زال لم يلق القدر الكافي من الاهتمام والدراسات، وربما يعود ذلك إلى حداثة الموضوع وبشكل خاص في البنوك الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، خاصة وان التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات الوطنية وعليه فان تفعيل مبادئ الحوكمة والبدء بتطبيق قواعدها في النظام المصرفي يعمل على تطوير أداء الإدارة المصرفية، مما ينعكس أيضا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي وبالتالي تنشيط الاقتصاد ككل.

ترتكز هذه الورقة البحثية حول دراسة أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية حيث تعمل الحوكمة على تنظيم العلاقات وتحديد الأدوار بين مجلس الإدارة و الملاك والإدارة التنفيدية للبنك وذلك في جو الشفافية والإفصاح و المسؤولية الاجتماعية، وبما يقود البنوك إلى الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وبالتالي تحقيق أهدافها وتحسيين أدائها، و من جهة أخرى فان ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة أو غيابها قد يؤدي إلى نتائج سلبية كثيرة على مستوى أصحاب المصالح والمؤسسات، والاقتصاد الوطني، مما جعل مصير البنوك و اقتصاديتها مرهونا بمدى حوكمة البنوك الصادرة عن العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المختصة. وفي هذا السياق يجب على المصارف المالية و البنوك أن تلتزم في

مختلف أعمالها وأنشطتها ب تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، من اجل أتبات وجودها في الساحة المصرفية وزيادة قدرتها على المنافسة وتحسين مستويات أداءها المالي.

وعلى أساس ما تقدم فان الإشكالية التي سنحاول معالجتها تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

« ما هو أثر آليات الحوكمة على تحسين الأداء المالي للبنوك؟»

أهمية البحث :

تتضح الأهمية العلمية لهذه الورقة البحثية من خلال النقاط التالية:

- تسليط الضوء على أهمية قواعد و مبادئ تطبيق الحوكمة في المؤسسات؛
- التعرف على أهم مؤشرات الأداء المالي في البنوك؛
- إبراز مدى أهمية اثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي لمصرف السلام؛

و للإجابة على هاته التساؤلات فقد قسمت المداخلة إلى ثلاث محاور:

- **المحور الأول**: حوكمة الشركات: مفهوم و الأهمية حوكمة الشركات، مبادئ وقواعد تطبيق حوكمة الشركات
- **المحور الثاني**: الأداء المالي: مفهوم و أهمية الأداء المالي، مؤشرات الأداء المالي.
- **المحور الثالث**: اثر آليات الحوكمة على الأداء المالي لمصرف السلام.

II. الدراسات السابقة :

- **دراسةGood and Seow2 (200)** ، بعنوان:

تناولت هذه الدراسة تأثير آلية حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ودور المديرين والمراجعين في ذلك عبر تطبيقها على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة ،وقد خلصت هذه الدراسة إلي تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة و في تحقيق جودة التقارير المالية ،بالإضافة إلي أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك.

- **دراسة(درويش 2003)**، بعنوان:

تناولت هذه الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف علىأهمية الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ الحكومة مع عرض تجارب بعض الدول . وقد خلصتا لدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة في مصر وأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي علىالبورصات و على تحسين أداء الشركات.

- **دراسة (Matoussi&Grssa 2012)** ، بعنوان: هل تختلف حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية؟ دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا.**Is Different For Islamic Banks ? A Comparative Analysis Governance Corporate between the Gulf cooperation Council Context and the Southeast Asia**

قامت الدراسة بمقارنة حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وأثر متغيرات الحوكمة في أداء المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا خلال الفترة (2000-2009)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك اختلافات جوهرية بين الحوكمة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، كما أن هناك اختلافات بين الحوكمة في دول الخليج وجنوب شرق آسيا، كما توصلت الدراسة الى أن مصاريف مجلس الإدارة تؤثر سلبا في عائد المصارف الإسلامية، وأن خصائص هيئة الرقابة الشرعية لا تؤثر في الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

- **دراسة محمد فرحان، محمد أمين قائد عبد القادر (2014)** بعنوان: الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية دراسة تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف بصفة أساسية على مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية وقياس مدى تطبيق تلك المبادئ في المصارف الإسلامية اليمنية، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مستوى تطبيق المصارف الإسلامية اليمنية لمبادئ الحوكمة وقواعدها هو بمستوى متوسط مع وجود قصور في بعض الجوانب المتمثلة في عدم توفر متطلبات الإفصاح والشفافية بالنسبة للعمليات المالية الإسلامية المميزة للمصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية وكذا عدم توفر العدالة في نظام الرواتب والأجور للعاملين بالمقارنة مع المصارف والمؤسسات المنافسة.

- **دراسة (هشام بورمة، 2017)** بعنوان: الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية – دراسة عينة من البنوك الإسلامية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك الإسلامية بالمبادئ والقواعد المتعارف عليها للحوكمة المؤسسية، حيث تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من البنوك الإسلامية، وتم التوصل إلى أن البنوك الإسلامية ملتزمة بمبادئ الحوكمة المؤسسية وذلك من خلال التزامها بالشروط الواجب توفرها في أعضاء مجالس إداراتها، والجوانب المتعلقة أيضا بالإدارة العليا وتعويضاتها، كما أنها ملتزمة بضمان وجود تحديد واضح لدور المساهمين وضمان حقوقهم،

وبالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، وأنها ملتزمة بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية وبمبدأ الإفصاح والشفافية عن جميع البيانات والمعلومات.

III. الإطار النظري:

أولا: الإطار المفاهيمي للحوكمة

1. **تعريف الحوكمة :**

تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFCالحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلال إدارة الشركات أو المؤسسات و التحكم في أعمالها كما تعرفه منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OECD بأنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرهم من أصحاب المصالح .

عموما فإن الحوكومةتعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة أو المؤسسة بهدف تحقيق الشفافية و العدالة ومكافحة الفساد .

وبمعنى أخر فان الحوكمة تعني النظام العام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء ،كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول عن التصرفات الإدارية والمالية غير الصحيحة، مع تحميل المسؤولية لكل من ألحق الضرر بالمصلحة العامة.

2. **العوامل المساعدة على ظهور الحوكمة:**

يوجد العديد من العوامل التي ساعدت على ظهور العولمة:

- عولمة القيم الديمقراطية و حقوق الإنسان
- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على مستوى الدولي و الوطني.
- عولمة آليات وأفكار اقتصادية لسوق و هو ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
- إنتشار التحولات على المستوى العالي
- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات و المؤسسات أو المجتمعات.
- ظهور الفساد عالميا وهو ما أدى إلى ظرورة التفكير في إنتهاج اليات تجعل الأنظمة أكثر شفافية .
- إشراك القطاع الخاص و المجتمع المدني في عمليات التنمية .
- ظهور مفاهيم جديدة للتنمية خاصة في فترة التسعينات.
- تأكيد العديد من الدراسات على أهمية إرساء الديمقراطية و الحرية .

3. **الأطراف الرئيسية في الحوكمة:**

رفع التقارير بشفافية

يقوموا بعرض التقارير للشركة **حق انتخاب وعزل** **ضخ رأس المال**

تقوم الحوكمة بتنظيم وتقسيم المسؤوليات والحقوق بين ثلاثة أطراف رئيسية كما هو مبين في الشكل أعلاه: **المساهمون** **الإدارة التنفيذية** **مجلس الإدارة**

4. **مبادئ و مؤشرات الحوكمة:**

يمكن تلخيص مبادئ الحوكمة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية

المصدر:محمد مصطفى سليمان (2009)، « دور الحوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري، دراسة مقارنة» الدار الجامعية،الإسكندرية مصر، ص50.

ثانيا: الأداء المالي

1. مفهوم الأداء المالي

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين، ومن التعريفات التي قدمت للأداء المالي ما يلي :

- لقد عرفه PIERRE.Jعلى أنه « مدى قدرة المسيرين على تحقيق أهدافهم وذلك من خلال نمو معدل السنوي للمبيعات وتحقيقهم لنسب مالية معينة».
- كما يعرف الأداء المالي على أنه « تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة ».
- أما السعيد فرحات جمعه فيرى الأداء المالي هو « مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية».

2. أهمية تقييم الأداء المالي

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي من خلال العناصر التالية:

- متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها، واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.
- الكشف عن العناصر الحقيقية ووضعها في مواقع أكثر إنتاجية بالنسبة للعناصر الإنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير، ومن ثم الوصول إلى الأداء الجيد عن طريق الاستغناء على العناصر الغير كفئة.
- تظهر عملية تقييم الأداء المالي، التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا ومكانيا.
- تكمن أهمية الأداء المالي بالنسبة للعوامل البيئية الخارجية، حيث إن المنظمات ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، وكذا تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، و هذا مقارنة بالمنظمات الأخرى ذات الأداء المالي الضعيف.

3. مؤشرات الأداء المالي:

أ. مؤشرات الأداء الربحي (العائد):

يتم قياس ربحية البنك على حقوق الملكية، و العائد على الأصول حيث يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء البنك فيما يتعلق بفئات

العائد على الأصول ومؤشرات على مدى كفاءة ومقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك، واهم هذه المؤشرات مايلي:

- **معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)** : تشير هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك الشركة، وكلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم، كما تعتبر من أهم النسب التي يتم تداولها في البنوك، وتحسب هذه النسبة بقسمة النتيجة الصافية على حقوق الملكية.
- **معدل العائد على الأصول(ROA):** تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، وتحسب بقسمة النتيجة الصافية على مجموع الأصول
- **العائد على الاستثمار (ROI)** : تعتبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين، والأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد تلك الأموال وتحسب انطلاقا النتيجة الصافية على رأس المال المستثمر.
- **معدل هامش الربح:** يقيس قدرة البنك على رقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.
- **معدل الرفع المالي:** يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح إيجابية وفي نفس الوقت مقاييس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى حالة العجز عن الوفاء بالتزاماته.

ب. مؤشرات المخاطرة:

ترتبط مؤشرات الخطر بمؤشرات العائد، وعليه تختلف ربحية البنك التجاري باختلاف مخاطر تشكيلية استثماراته ومخاطر عملياته، ومن بين المخاطر نجد:

- **مخاطر السيولة** : تنشأ من عدم قدرة البنك على خفض التزاماته، أو تمويل الزيادة في الأصول الأمر الذي قد يؤدي إلى التأثير السلبي على الربحية، وخاصة عند صعوبة تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة بسرعة وبدون خسارة، وهنا البنك يواجه حالتين الأولى وهي حالة خطر السيولة الحالي والذي يعني أن البنك لا يستطيع مواجهة طلبات السحب المتزايد من طرف الزبائن، أما الحالة الثانية فتسمى خطر التحويل والتي تعني انخفاض حجم موارد مع تبات استخداماته.
- **مخاطر سعر الفائدة:** إن مصدر الربح الأساسي بالنسبة للبنوك التجارية في الأغلب يكون هامش الفائدة وهو عبارة عن الفرق بين الفوائد المقبوضة من القروض والتسهيلات

الائتمانية المختلفة و بين الفوائد المدفوعة على الودائع و غيرها، ومن عنا أي تغيير في أسعار الفوائد المقبوضة والمدفوعة وهدا يؤثر في الأخير على هامش الفائدة، ومن هنا تبرز مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للبنوك التجارية.

- **مخاطر الائتمان:** يعد منح الائتمان من الأنشطة الرئيسية لأغلب البنوك التجارية والتي قد يواجه بسببها البنك العديد من المخاطر مثل مخاطر توقف العميل عن السداد ومخاطر التركيز الائتماني، وكلها عوامل تؤدي بالبنك إلى مواجهة صعوبات مختلفة لتحصيل مستحقا.
- **مخاطر رأس المال:** و تتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامه، ويحدث هدا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى اقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك.
- **مخاطر التشغيلية**:وهي عبارة عن مخاطر عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية مثل (إساءة استعمال ممتلكات الدولة أو التحايل عن القانون وغيرها، قد تكون من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه)، والتي قد تنتج كذلك عن الأنظمة (كالتزوير والسرقة والجرائم الالكترونية)، أو الحوادث الخارجية (كوارث طبيعية وغيرها).

III. اثر آليات الحوكمة على الأداء المالي لمصرف السلام

سنقوم من خلال هذه الدراسة إلى تقييم أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي لمصرف السلام بالجزائر وذلك بالاعتماد على مؤشرات العائد والمخاطرة على حقوق الملكية وربطها باليات الحوكمة للتعرف على تطبيق لقواعد ومبادئ الحوكمة ومدى تأثير ذلك على أدائها المالي.

1. مؤشرات العائد:

مؤشرات العائد	العائد على حقوق	العائد على الأصول	معدل الرفع المالي	هامش الربح	منفعة الأصول

	الملكية				
2011	8,77	3,62	2,426	64,39	5,61
2012	9,86	3,42	2,888	58 ,77	5,81
2013	10,04	3,20	3,134	50 ,88	6,86
2014	9,88	3,81	2,593	58,82	5,95
2015	2,11	0,74	2,837	17,14	4,33
2016	7,02	2,03	3,452	47 ,75	4,26

المصدر:التقرير السنوي 2012 www.asalamalgeria.com

الشكل رقم (2): تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول(القيم بالنسب المئوية)

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي 2012www.asalamalgeria.comباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن مصرف السلام حقق متوسط العائد على حقوق الملكية قدر ب 9.55 % خلال السنوات الثلاثة الأولى (2011-2012-2013) ثم انخفض خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة إلى 2.33%، وهدا راجع إلى انخفاض الدخل الصافي وحقوق الملكية. كما شهد مؤشر العائد على الأصول انخفاضا من 3.41% إلى 2.19% وهدا خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة.

الشكل رقم (3): تطور معدل الرفع المالي وهامش الربح ومنفعة الأصول(القيم بالنسب المئوية)

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي 2012www.asalamalgeria.comباستخدام برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) بأن مصرف السلام حقق متوسط العائد الرفع المالي قدر ب2.81 % خلال السنوات الثلاثة الأولى (2011-2012-2013) ثم ارتفع ارتفاعا طفيفا خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة إلى 2.96%، وهذا راجع إلى ارتفاعإجمالي الأصولوحقوق الملكية. كما شهد مؤشر هامش الربح على الأصول انخفاضا من 58.01% إلى 41.23% و هذا راجع إلى انخفاض الدخل الصافي والإيرادات في مصرف السلام.كما نلاحظ انخفاض مؤشر منفعة الأصول من 6.09% إلى 4.84% خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة، وهذا يدل على عدم مساهمة أصول مصرف السلام في تحقيق إيراداته.

2. **مؤشرات المخاطرة:**

مؤشرات المخاطرة	مخاطر رأس المال	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة
2011	41,22	0,19	52,16
2012	34,62	1,48	59 ,18
2013	31 ,89	3,58	60,51
2014	38,56	1,99	53 ,70
2015	28,96	2,95	58,37
2016	35 ,08	0,93	64,99

المصدر:التقرير السنوي 2012 www.asalamalgeria.com

الشكل رقم (4): مؤشرات المخاطرة (القيم بالنسب المئوية)

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي 2012 www.asalamalgeria.comباستخدام برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4) بأن مصرف السلام حقق متوسط العائد مخاطر رأس المال قدر ب 35.91 % خلال السنوات الثلاثة الأولى (2011-2012-2013) ثم انخفض انخفاضا طفيفا خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة إلى 34.22%، وهذا راجع إلىالإستراتيجية التي يتبناها مصرف السلام. كما شهد مؤشر مخاطر الائتمان ارتفاعا طفيفامن 1.75% إلى 1.96% و هذا ما يدلالتحكم مصرف السلام في سياسة الائتمان الخاصة به خلال السنوات الأخيرة.كماشهد مؤشر مخاطر السيولة ثبات في القيمة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة.

خاتمة:

تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي لمصرف السلام حيث قمنا بتقييم الأداء المالي لمصرف السلام من خلال تطبيق مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة خلال الفترة من 2011 إلى 2016 .

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن مصرف السلام حقق أداء مالي معتبر وذلك راجع لتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية وامتثاله لتعليمات البنك الجزائري إلى أن أغلبية مؤشرات الأداء المالي في هذا المصرف لم تحقق عائد أكبر وهذا راجع إلى تأخر تبني البنوك الاسلامية لقواعد الحوكمة في الجزائر.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. حمزة محمود الزبيدي (2008)، «الإدارة المالية المتقدمة»، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. د.محمد ياسين غادر ،"محددات الحوكمة ومعاييرها" ، المؤتمر العلمي الدولي: "عولمة الادارة في عصر المعرفة" ، (15-17 ديسمبر 2012)، جامعة الجنان: طرابلس- لبنان.
3. رشيد حفصي (2010-2011)، « تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر»، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
4. عبد الغاني دادن (2007)، «قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، نحو إرسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية»، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر.
5. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي (2014) ، «تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي»، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد 02 ،جامعة غرداية، الجزائر.
6. مبارك لسلوس (2012)، «التسيير المالي»، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
7. محمد فرحان، محمد أمين قائد عبد القادر(2014)، «الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية دراسة تطبيقية»، دراسة اقتصادية إسلامية ، المجلد 20، العدد02.
8. محمد محمود الخطيب (2010)، «الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات»، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. محمد مصطفى سليمان (2009)، « دور الحوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري، دراسة مقارنة» الدار الجامعي،الإسكندرية مصر، ص50.
10. مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش (2011)، « انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة»، ملتقي دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي ISA : والمعايير الدولية للمراجعة IFRS يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.
11. هشام بورمة ، (2017)، «الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية – دراسة عينة من البنوك الإسلامية» أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
12. وائل محمد صبحي، طاهر محسن منصور الغالي (2009)، «أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن»، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Hamadi Matoussi & Rihab Grssa (2012), « Is Corporate Governance Different For Islamic Banks ? Comparative Analysis between the Gulf cooperation Council Context and the Southeast Asia » International Journal of Business Governance and Ethics 9 (1).
2. Josée et pierre (1990), « La gestion des pme trévères et pratiques presses », université de Québec.

مواقع الكترونية:

التقرير السنوي 2012www.asalamalgeria.com

دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009- 2018

- د فاطمة بن شنة [1]
- د تبـــر زغـــود[2]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الحوكمة المصرفية وتفعليها لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي. لذلك سنحاول أن نوضح مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، في تحقيق أهدافها لحماية أموال المساهمين والمستثمرين. وباستخدام تحليل المعطيات خلال الفترة (2009 – 2018) خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: أن الحوكمة تساهم في رفع الأداء المالي للبنوك الجزائرية من خلال تعزيز ثقة المتعاملين مع البنك مما يؤدي إلى تحسين مؤشرات أدائه، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة سيزيد من قدرة البنوك على منح القروض وتفادي التعرض للتعثر والإفلاس.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المصرفية، مخاطر، إدارة المخاطر، بنوك جزائرية.

Abstract:

This study aims to identify the role of banking governance and its involvement in the management of risks in the banking sector. For this, we will try to clarify the impact of the adoption of governance principles on risk management in Algerian banks in order to protect the financial resources of shareholders and investors. The analysis of data for the period (2009-2018) allowed us to deduce the following results: Governance has a leverage effect on the financial performance of Algerian banks by strengthening the trust of their operators and improving their performance indices. In addition, the application of governance principles increases banks' ability to octroy credits and avoid financial default and bancrupty.

Keywords: Banking governance, Risks, Risk management, Algerian banks.

مقدمة:

لقد باتت الحوكمة المؤسسية واحدة من متطلبات الإدارة الرشيدة في الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم، وإحدى آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري، وتجنب أي مخاطر من خلال تعزيز مبادئ العدالة والشفافية والوضوح والإفصاح، والمراقبة والمساءلة، وتحديد المسؤوليات وتحديد العلاقات بين كافة أطراف المصلحة في المؤسسة بوضوح، بما يوفر الأجواء المناسبة لتحقيق رؤية وأهداف المؤسسة والوصول إلى رسالتها المنشودة، وبما يضمن استغلال مواردها بشكل كفؤ، وعليه فإن الحوكمة المؤسسية في البنك تنطلق من أنها توفر أساسا وقواعد للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم وتعزيز الثقة في البنك كوعاء استثماري لأموال المودعين والمساهمين من جهة وتمكينه من المساهمة بكفاءة ونجاح في تطوير الجهاز المصرفي لأي بلد الذي يعتبر بدوره ركنا أساسيا من أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

ولما كانت الحوكمة المؤسسية الجيدة والمتميزة هي التي توفر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك الأدوات والوسائل السليمة والمناسبة للوصول إلى تحقيق الأهداف

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر–

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر–

الإستراتيجية، وتضمن إيجاد بيئة عمل رقابية فاعلة وبالتالي تساعد البنك على استغلال موارده بشكل أمثل وإدارة المخاطر المصرفية بكفاءة.

لذلك تأتي هذه الورقة البحثية لتوضيح أهمية الالتزام بالحوكمة المصرفية كآلية لإدارة لمخاطر في القطاع المصرفي الجزائري والحفاظ على إستقرار النظام المالي، حيث تم صياغة إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية؟

ولمناقشة ومعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: ماهية الحوكمة وإدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية.

المحور الثاني: الحوكمة كأداة لإدارة المخاطر البنكية.

المحور الثالث: دور تطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية في النظام المصرفي الجزائري.

I. ماهية الحوكمة وإدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية:

أولا : ماهية الحوكمة في المؤسسات المصرفية:

1- مفهوم وأهمية الحوكمة :

يعتبر نظام الحوكمة أحد الركائز الأساسية لإدارة المصارف والرقابة عليها، واستمرار نجاحها على المدى الطويل، ويعتمد نجاحها بصورة كبيرة على مهارات وخبرات ومعرفة القائمين على المؤسسة.

1-1- مفهوم الحوكمة :

يعتبر مصطلح حوكمة الشركات le gouvernement de l'entreprise هو ترجمة مختصرة لمصطلح corporate gouvernance، أما الترجمة العلمية التي تم الاتفاق عليها لهذا المصطلح فهي : " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " . ويمكن تقديم بعض المفاهيم للحوكمة كما يلي [82]:

- **المفهوم اللغوي للحوكمة:** تعني اصطلاحا عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط لتحقيق الرشد، كما تشير إلى التحكم والتدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية المسؤولية.
- **المفهوم المحاسبي للحوكمة:** يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات لحماية أموال المستثمرين وحصولهم على عوائد مناسبة لضمان عدم استخدامها في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافعهم الشخصية، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير. وتركز هذه النظرة على

تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.

- **المفهوم القانوني للحوكمة:** يشير المفهوم القانوني للحوكمة إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة، فهي إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمة لإدارة شؤون المشروعات والمنظمات في مواجهة الأطراف المستفيدة.

وقد تعددت التعاريف التي أعطيت لهذا المصطلح، والتي تعبر كل منها عن وجهة نظر صاحبها، وفيما يلي سنوجز أهم التعاريف للحوكمة :

- عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) الحوكمة على أنها " مجموعة العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المستثمرين".[83]

- كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على أن حوكمة الشركات "هي هياكل وعمليات مراقبة وإدارة الشركات، وتتمحور حول العلاقة بين كل من الإدارة، مجلس المديرين، المساهمين، المساهمين ذوي الأقلية وباقي أصحاب المصالح".[84]

- تعرف الحوكمة في البنوك بأنه "النظام الذي بموجبه تتم إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاءا لتحقيق غاياتها وأهدافها، فهي النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين)".

- يعرف بنك التسويات الدولية (BIS) الذي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في البنوك بأنها "الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين".[85]

- عرف كل من Shleifer وVishny (1997) حوكمة الشركات بأنها "الوسائل التي يمكن من خلالها لمديري الرقابة المالية ضمان أنه لا يمكن مصادرة رؤوس أموال، وحصول المساهمين على عوائد لاستثماراتهم. وأن حوكمة الشركات تعمل في سياق مختلف في القطاع المصرفي مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى".[86] حيث أشار كل من Macey و O'Hara (2003) إلى أنه ينبغي اعتماد نظرة أوسع لإدارة الشركات في حالة المؤسسات المصرفية. وكما أكدا أيضا أنه بسبب شكل العلاقة التعاقدية الغريبة في الخدمات المصرفية، فإنه ينبغي لآليات حوكمة الشركات في المصارف حماية المودعين، فضلا عن المساهمين[87].

2-1- أهمية الحوكمة في البنوك:

يمكن تلخيص أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك في النقاط التالية[88]:

- تعتبر الحوكمة المؤسسية نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك؛
- تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية وعلى عكس من ذلك فإن الحوكمة السيئة وخاصة في البنوك يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي. وخير دليل على ذلك، ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية؛
- للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:

- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي؛

- إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين)؛

- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك؛

- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك؛

- ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك.

2- آليات الحوكمة :

يمكن تصنيف آليات الحوكمة إلى نوعين : آليات الداخلية وآليات خارجية [89]:

2-1- آليات الحوكمة الداخلية:

تتمثل آليات الحوكمة الداخلية في آليات المساءلة والمراقبة، والتحكم في إدارة البنك فيما يتعلق باستخدام الموارد، وتخفيف المخاطر، وأن الحوكمة الداخلية تنطلق من مجلس الإدارة بحد ذاته.

ويعتبر مجلس الإدارة هو الهيئة الإدارية العليا للبنك، وهو المسؤول عن تحديد التوجهات الإستراتيجية للبنك والإشراف على سياسات إدارة المخاطر في البنك. كما يعين مجلس الإدارة من قبل المساهمين في البنك، ويتحمل المجلس المسؤولية النهائية عن الطريقة التي تدار

بها العمليات / الأعمال التجارية للبنك. وأهم مسؤولياته ما يلي: تعيين الإدارة العليا، وضع السياسات التشغيلية قبل كل شيء، مع مسؤولية ضمان سلامة البنك.

ويجب على المجلس أن يكون قويا ومستقلا ويشارك بفعالية في أنشطة البنك. على الرغم من أن مديري البنك قد لا يكونوا خبراء في القطاع المصرفي، فمن المهم أن تكون لديهم المهارات والمعرفة، والخبرة لتمكينهم من أداء واجباتهم على نحو فعال. فالمجلس يشرف ويدعم جهود الإدارة، بالتجارب والتوصيات والتحقيقات، وقبل الموافقة عليها. ويجب التأكد من وجود ضوابط كافية وأنظمة المعمول بها لتحديد ومعالجة المخاوف قبل أن تصبح مشاكل متفاقمة خلال الأوقات السيئة، كما يمكن للمجلس أن ينشط في مساعدة البنك على استمراره إذا كان قادرا على تقييم المشاكل، واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة، ومحافظة هذه المؤسسة على المسار الصحيح.

2-2- آليات الحوكمة الخارجية:

أكد كل من Ciancanelli و Gonzalez بأن في القطاع المصرفي تنظيم وتمثيل خارجي منظم لآليات حوكمة الشركات، ففي الأدبيات التقليدية في إدارة الشركات يعتبر السوق هو الآلية الوحيدة للحوكمة الخارجية مع السلطة لانضباط الوكيل. فوجود تنظيم يعني أن هناك قوة خارجية إضافية مع السلطة لانضباط الوكيل. هذه القوة هي مختلفة تماما عن السوق، والتي تعني أن قوة التنظيم له آثار مختلفة عن تلك التي تنتجها الأسواق.

ويتمثل التنظيم في البنك في وجود مصالح مختلفة عن المصالح الخاصة بالشركة باعتبارها نقطة قوة للحوكمة، وذلك من خلال التنظيم الذي يهدف إلى خدمة المصالح العامة، ولا سيما مصالح العملاء من الخدمات المصرفية. فالجهة المنظمة ليس لديها علاقة تعاقدية سواء مع رئيس الشركة أو مع المؤسسات المصرفية بسبب تعارض المصالح التي تختلف عن المديرين.

وينظر بشكل رئيسي لدور البنوك والمشرفين في عملية حوكمة الشركات من خلال القوانين والتشريعات التي تصدر، مثل القوانين التي تتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال، ومتطلبات الاحتياطي وغيرها.

3- مبادئ الحوكمة :

أصدرت لجنة بازل سنة 1999 وثيقة حول سبل تحسين حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية، وجاءت هذه الوثيقة بأبرز الممارسات التي تعمل على سلامة الحوكمة بالبنوك من خلال سبعة مبادئ وهي[90]:

- المبدأ الأول: بناء أهداف إستراتيجية ووضع قيم للعمل؛
- المبدأ الثاني: وضع وتعزيز خطوط واضحة حول المسؤولية والمساءلة؛
- المبدأ الثالث: ضمان كون أعضاء المجلس مؤهلين حسب وضعياتهم؛
- المبدأ الرابع: ضمان أن هناك إشراف ملائم من الإدارة العليا؛
- المبدأ الخامس: الاستفادة الفعالة من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجييون؛
- المبدأ السادس: ضمان كون أساليب المكافآت متشكلة من القيم الأخلاقية للبنك والمحيط الرقابي والاستراتيجي له؛
- المبدأ السابع: العمل والسير بحوكمة الشركات في البنك وفق أسلوب ونمط شفاف.
- بعد ذلك أصدرت لجنة بازل نسخة معدلة من توصياتها في فبراير 2006 تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل فيما يلي[91]:
- المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم في الحكم على أعمال البنك؛
- المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمته؛
- المبدأ الثالث: ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة؛
- المبدأ الرابع: على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساتها؛
- المبدأ الخامس: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فعليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية ووظائف الرقابة الداخلية؛
- المبدأ السادس: على البنك ضمان ملائمة وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة؛
- المبدأ السابع: ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف؛

- المبدأ الثامن: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

ما يلاحظ أن مبادئ تحسين الحوكمة بالمؤسسات المصرفية في التوصيات السابقة وتوصيات 2006 متشابهة من حيث الانطلاقة لكل مبدأ، ولكنها مطورة ومعززة في لب وجوهر كل مبدأ، إضافة أن التوصيات الأخيرة أضافت مبدأ الثامن الجديد والمتعلق بالمخاطر التشغيلية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك باعتبار أن الانهيارات والافلاسات التي حدثت في البنوك الأخرى نتجت عن سوء تقدير المخاطر التشغيلية (الاختلاس، التدليس، الغش في القوائم المالية)، بحيث أن هذا المبدأ يعمل على تذكير مجلس المديرين أكثر مما استعملتها في سنة 1999 ، أي أن هناك تغيير في هياكل البنك.[92]

ثانيا: ماهية إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية:

1 - تعريف وأنواع المخاطر:

1 1 - تعريف المخاطر:

هناك العديد من التعريفات لمصطلح المخاطر ولعل أكثرها ملاءمة هو التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وهو أن "المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة"[93]، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن "إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة".

وبشكل عام عرفت الأدبيات المصرفية المخاطر بأنها عبارة عن احتمالية أن يتعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين، ويعكس هذا التعريف وجهة نظر المدققين الداخليين وإدارة البنك للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة لتنفيذ استراتيجياته بنجاح.[94]

وعرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (Financial Services Roundtable (FSR المخاطر بأنها "احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى".[95]

1-2- أنواع المخاطر:

تتخذ المخاطرة البنكية عدة أشكال، فهناك ما هو مرتبط بالبيئة الداخلية وأخرى مرتبطة بالبيئة الخارجية، وفيما يلي سنوجز أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك[96] :

أ مخاطر سعر الفائدة: تعرف على أنها الخسارة المحتملة للبنك نتيجة تغيرات في أسعار الفائدة، وتتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية لتلك التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة. وتحدث هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات، وتمس مخاطر سعر الفائدة جميع المتعاملين مع البنك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين.

ب -مخاطر سعر الصرف: تعرف على أنها تلك المخاطر المرتبطة بتطورات مستقبلية لأسعار عملة أجنبية يتحمل فيها مالك الأصل أو صاحب الديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة، وتؤدي التقلبات التي تحدث إلى أسعار الصرف في البنوك إلى نتائج ايجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر الصرف فإن البنك يحقق أرباحا (فوائد أكبر على القرض)، ويمكن أن يتحمل خسارة في حالة انخفاض سعر الصرف عن السعر الذي أقرض به.

ج -مخاطر السيولة: تنشأ مخاطر السيولة عن عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، والتي تقلل من مقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته حين آجال استحقاقها. وقد تترتب هذه المخاطرة نتيجة الصعوبة في الحصول على سيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (مخاطر تمويل السيولة)، أو تعذر بيع الأصول (مخاطر تسييل الأصول).[97]

د - المخاطر الائتمانية: تنتج المخاطرة الائتمانية عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (المبلغ الأصلي وفوائده) أو في توقيتات السداد، إذ أن المخاطرة الائتمانية لا تتعلق بعملية تقديم القرض أو الائتمان فحسب بل تستمر حتى إنتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه، وأن السبب الرئيسي وراء المخاطرة الائتمانية هو العميل بسب عدم إستطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل الائتمان وفوائده. [98] في حين عرّف بنك التسويات الدولية مخاطر الائتمان الوارد في تقريره سنة 1996 بأنها مخاطر المقترض (الطرف المقابل) الذي لا يوفي بإلتزاماته بكامل القيمة (مبلغ القرض والفوائد) سواء عند الإستحقاق أو في وقت لاحق.[99]

ه -مخاطر التشغيل: تشتمل هذه المخاطر عن الأخطاء الناجمة عن معالجة وتنفيذ العمليات اليومية للبنك (إدارية أو محاسبية)، مثل: المخالفات الداخلية والخارجية، المخالفات القانونية، مخالفات وأخطاء تجاه العملاء والمنتجات، خسائر في الوسائل المادية، انقطاع في النشاط، اختلال أو إفلاس في النظام...إلخ. وتعرف أيضا هذه المخاطر بتسمية المخاطر العملية لتشمل بالإضافة إلى ما سبق، على مخاطر معالجة البيانات بالإعلام الآلي (في إعداد برامج

الإعلام الآلي، استغلالها وصيانتها، وفي تشغيل وتنفيذ معالجة العمليات اليومية، ومخاطر الاتصال التي قد تؤدي إلى إفشاء السر المهني).

2- العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر:

تشتمل إدارة المخاطر في مؤسسة مالية على مجموعة من العناصر نذكرها كما يلي[100]:

2 1- رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف، استراتيجيات، سياسات وإجراءات لإدارة المخاطر بما يتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، كما يجب تعميم تلك المواقف على كافة المستويات للمؤسسة المعنية بتنفيذ إجراءات إدارة المخاطر. ويجب على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة المخاطر والتحكم فيها. أما بالنسبة لإدارة العليا أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ توجهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، وضرورة التأكد من استقلالية القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر بأن يكون تابع لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا.

2 2- كفاية السياسات والحدود:

ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك مع ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما فيها من تحدي المخاطر، قياسها، تخفيفها، ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة بما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة البنوك.

2 3- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

تستوجب الرقابة الفعالة لمخاطر البنك معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها. وأن تنسجم درجة تعقيدات أنظمة البنك مع حجم البنك ودرجة تعقيدات نشاطاته. كما يتوقع من البنوك أن يكون لها أنظمة معلومات تزود بها الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن كافة التقارير حول حجم ومراقبة مخاطر البنك.

2 4 -كفاية أنظمة الضبط:

يعتبر هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هو الحاسم لضمان حسن سير أعمال البنك وبالأخص إدارة المخاطر. حيث إن إنشاء واستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك من تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف البنك. وتعتبر مهمة فصل الوظائف الركيزة الأساسية في إدارة المخاطر، ففي حالة عدم وجود هذا الفصل فإن مصير ومستقبل البنك سوف يكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل، مما يستدعي تدخل السلطات لتصويب الوضع. وتوفر أنظمة الرقابة والضبط في أحسن تطبيقاتها تقارير مالية مهمة ذات مصداقية عالية، تساعد كذلك على الالتزام والتقيد بالأنظمة والقوانين التي تساهم في حماية موجودات البنك.

II. الحوكمة كأداة لإدارة المخاطر البنكية:

قبل الحديث عن مساهمة كل طرف من أطراف الحوكمة في عملية إدارة المخاطر، ينبغي الإلمام بمجموعة من النقاط المهمة، والمتمثلة فيما يلي[101]:

- توفر الحوكمة هيكلا منظما يوضح فيه البنك أهدافه وسبل تحقيقها، والطرق الكفيلة لمراقبة الأداء وتحقيق تلك الأهداف.
- تشجع الحوكمة المؤسسية الفعالة البنك على استخدام الموارد المتاحة لديه بدرجة أكبر من الكفاءة.
- إدارة المخاطر المالية هي مسؤولية العديد من الأطراف الأساسية في هيكل حوكمة البنك، وكل طرف مسؤول عن أبعاد إدارة المخاطر.
- تتمثل الأطراف الرئيسية في المضمون: واضعوا القوانين المشرفون، حملة الأسهم، المديرون التنفيذيون، المراجعون الداخليون، المراجعون الخارجيون والجمهور.
- من الممكن أن لا يقوم طرف رئيسي بأداء وظيفته في عملية إدارة المخاطر، مما ينبغي على الآخرين تعويض الفجوة الناشئة عن ذلك من خلال تعظيم دورهم، وفي معظم الأحوال يتعين على البنك سد الفراغ الناجم عن فشل أي طرف من الأطراف.

1- الأطراف الأساسية في إدارة حوكمة البنوك وعملية إدارة المخاطر:

سنتناول مسؤولية كل طرف من أطراف الحوكمة ودوره في إدارة المخاطر في البنك، وذلك بالشكل الآتي[102] :

1-1- السلطات التنظيمية: بناء إطار للحوكمة وإدارة المخاطر:

إن منظمي البنوك لهم دور فعال في بناء إطار لحوكمة البنوك وإدارة مخاطر البنوك، حيث تتركز جهود الجهات التنظيمية نمطيا على المحافظة على ثقة الجمهور في القطاع المصرفي وعلى خلق سوق عادلة للمؤسسات المالية والهيئات التي تقدم خدمات مالية. وتهدف الهيئات التنظيمية أيضا إلى إيجاد سوق حرة نحو الإشراف على البنوك والوظائف المهنية الإشرافية، وكذلك العمل على خلق وعي لدى الجمهور بمسؤولية إدارة البنك في عملية إدارة المخاطر.

أما من حيث إدارة المخاطر المالية فتتركز مسؤولية الجهات التنظيمية حول تحسين الجودة من خلال متطلبات الترخيص والحد الأدنى لرأس المال وقواعد كفاية رأسمالية صارمة وتشديد المسؤوليات والمعايير الائتمانية وتوفير قواعد إرشادية حول إدارة المخاطر والسياسات ذات الصلة.

1-2- السلطات الإشرافية: مراقبة إدارة المخاطر:

إن معاملات البنوك الكبيرة بالغة التعقيد، ومن ثم يصعب تتبعها وتقييمها حيث يعتمد المشرفون بدرجة كبيرة على نظم الرقابة الإدارية الداخلية. فقد تسبب المدخل التقليدي للتنظيم والإشراف في بعض الأوقات في إحداث اضطرابات في الأسواق المالية عن طريق تقديم حوافز سلبية للتهرب من تطبيق القواعد التنظيمية بدلا من التشجيع على كفاية إدارة المخاطر المالية. ومنذ آواخر الثمانينات حدث إدراك متزايد بأن المدخل القديم للإشراف على البنوك لا يستطيع الصمود في وجه تحديات البيئة المصرفية المعاصرة ولأسواق المضطربة، وفي بعض الجهات أدى هذا الإدراك إلى حدوث عملية مكثفة من التشاور بين السلطات التنظيمية والبنوك الساعية لإيجاد إطار قانوني من أجل التحول إلى مدخل موجه نحو السوق وقائم على المخاطرة للإشراف على البنوك، ولإرساء مثل هذا الإطار يجب تحديد مسؤوليات مختلف الأطراف في عملية إدارة المخاطر بوضوح.

ولذلك فإن مهمة الإشراف على البنوك يمكن النظر لها على أنها مراقبة وتقييم وعند الضرورة تقوية عملية إدارة المخاطر التي تؤديها البنوك، ومع ذلك فإن السلطة الإشرافية هي فقط واحدة من عدة أطراف مساهمة في إيجاد نظام مصرفي مستقر.

1-3- المساهمون: تعيين صناع السياسة المناسبين:

يلعب المساهمون دورا هاما في تقرير حوكمة البنوك، وذلك من خلال انتخاب المجلس الإشرافي والموافقة على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين، ويكون المساهمون في وضع يسمح لهم بتحديد توجه البنك. وتختلف البنوك عن الشركات الأخرى في أن مسؤوليات الإدارة والمجلس ليست فقط تجاه حملة الأسهم بل أيضا تجاه المودعين الذين يوفرون رافعة

مالية لرأس مال الملاك وهنا يختلف المودعين عن الدائنين التجاريين العاديين، لأن وظيفة الوساطة بأكملها في الاقتصاد بما في ذلك المدفوعات ومن ثم استقرار النظام المالي تكون على المحك.

1-4- مجلس الإدارة: المسؤولية النهائية عن شؤون البنك:

تختلف البنوك عن عموم الشركات لأن انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا من الأشخاص فضلا عما قد يؤدي إليه من إضعاف النظام المالي في حد ذاته، وما يحدثه من آثار سيئة على الاقتصاد بأسره. وهو ما يلقي بمسؤولية خاصة على أعضاء مجلس إدارة البنوك، وتظل المسؤولية تلاحقهم حتى بالرغم من خضوع عملهم لإشراف جهة تنظيمية مهمتها هي ضمان قيامهم بأعمالهم بطريقة تؤدي إلى الاستقرار. ويتركز اهتمام المشرفين التنظيميين على نوعية إدارة البنك ابتداء من مجلس الإدارة ذاته.

ولما كان لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بكل شيء بأنفسهم وكان يجب عليهم تفويض بعض المهام فإنه يجب عليهم على الدوام التأكد من قدرة أولئك الذين ائتمنوهم وعهدوا إليهم بالسلطة. وعلى أعضاء مجلس الإدارة عقد اجتماعات المجلس وفقا لضرورات العمل على ألا تقل عن مرة كل ثلاثة شهور. وتتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة في ما يلي:

أ- **التنظيم:** وتتمثل العناصر الرئيسية لواجبات أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالتنظيم العام للبنك فيما يلي:

- دعم إدارة البنك في المهام الموكلة إليه بتطوير أعمال البنك وتشجيع الابتكار بهدف تحقيق الأغراض المستهدفة.
- وضع إطار واضح من السياسات والأهداف في كافة المجالات التي يجب أن تعمل الإدارة في نطاقها وهذه السياسات تغطي السياسات الخاصة بالأفراد والنظام المالي الأساسي بما في ذلك وضع الموازنات والعمليات المالية بما فيها إدارة الأصول والالتزامات والتخطيط الرأسمالي والاستثمارات.
- النظر بعناية شديدة إلى الموارد البشرية والمادية والمالية للبنك وإلى نقاط القوة والضعف به بالإضافة إلى الاتفاق على أهدافه الإستراتيجية طويلة الأجل وخطط العمل في الأجلين المتوسط والقصير، هذا على أن يأخذ في الاعتبار في نفس الوقت البيئة الاقتصادية التي سيعمل البنك في محيطها.

ب - **القيادة:** وتتمثل مهام القيادة في أعضاء مجلس الإدارة في الواجبات التالية:

- وضع الأسس السلوكية والأخلاقية لكافة العاملين بالبنك من خلال القدوة ووضع قواعد للقيم والسلوك السليم.
- التأكد من التزام عمليات البنك بكافة القوانين السارية.
- تشجيع ثقة المودعين والعملاء في نزاهة المعلومات التي تتدفق من البنك، ويجب على أعضاء مجلس الإدارة إدراك ضرورات السرية التجارية، مع عدم استخدام ذلك كعذر لا ضرورة له لعدم الشفافية، وينبغي أن ينظروا إلى الشفافية باعتبارها القاعدة.

ج- **الرقابة**: تتلخص واجبات أعضاء مجلس الإدارة فيما يخص الرقابة فيما يلي:

- التأكد من أن مجلس الإدارة يتلقى تقارير سليمة تفصيلية دورية عن المركز المالي للبنك وأدائه.
- التأكد من التقدم في اتجاه تحقيق أهداف البنك، وغالبا ما يتم ذلك من خلال مقارنة الأداء بالموازنات.
- التأكد من سلامة الرقابة على العمليات التي يقوم بها البنك والقيام من أجل وضع وتنفيذ خطوط للمساءلة والمسؤولية في جميع أنحاء البنك لتحديد المخاطر وإدارتها وتقديم التقارير عنها.
- التأكد من وجود نظم سليمة لاتخاذ القرارات والرقابة والتأكد من فعالية النظم عن طريق اختبارها بانتظام.

1-5- الإدارة : المسؤولة عن عمليات البنك و تنفيذ سياسات إدارة المخاطر:

إن السلامة المالية وأداء نظام مصرفي ما يعتمد في النهاية على مجالس الإدارة وعلى الإدارة العليا للبنوك، والمركز الاستراتيجي للبنك وطبيعة شكل مخاطرة البنك وكفاية النظم للتعرف على شكل المخاطرة ومراقبتها و إدارتها أمور تعكس مدى جودة مراقبة الفريق الإداري ومجلس الإدارة للبنك. و لهذه الأسباب فإن الإستراتيجية الأكثر فعالية للترويج لنظام مالي قوي هو تقوية مساءلة أعضاء مجلس الإدارة وتعظيم حوافزهم على إدارة البنك بحكمة و رشادة. لذلك فإن دور الإدارة العليا مكون جوهري في المدخل القائم على السوق إلى التنظيم والإشراف.

2- العناصر الرئيسية للحوكمة لإدارة مخاطر فعالة:

تضم الحوكمة مجموعة من العناصر المهمة التي من شأنها أن تساهم في التقليل والتحكم الفعال في مختلف المخاطر التي تهدد البنك، وهي كما يلي[103]:

- يمكن من خلال إستراتيجية البنك المحددة بوضوح قياس النجاح الإجمالي ومساهمات الأفراد على أساسها.

- توزيع المسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار والالتزامات المناسبة لشكل مخاطر البنك، وذلك بشكل واضح وملزم.
- وظيفة إدارة المخاطر المالية قوية في نظم الرقابة الداخلية (بما في ذلك وظائف التدقيق الداخلي والخارجي) وتصميم عملية وظيفية مع الضوابط والتوازنات الضرورية.
- قيم مؤسسية، قواعد سلوك وغيرها من معايير السلوك المناسب ونظم فعالة مستخدمة في ضمان الالتزام. ويشمل ذلك مراقبة خاصة لتعويضات مخاطرة البنك حيث من المتوقع أن يحدث تعارض في المصالح.
- حوافز مالية وإدارية على التصرف بشكل مناسب تقدم للإدارة ومجلس الإدارة والموظفين وتشمل التعويض والترقية والجزاءات.
- الشفافية والمعلومات المناسبة تتدفق داخليا و إلى الجمهور.

III. دور تطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية في النظام المصرفي الجزائري:

تعتبر المؤسسات المصرفية والمالية الجزائرية لها دور كبير في تدوير عجلة الاقتصاد والمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وهذا يشير إلى أهمية ممارسة وتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة في البنوك، وذلك بإعتبار أن توازن النظام المالي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على المصارف.

أولا: تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري:

إن تبني تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية مازالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب رغم وجود بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنها مؤشرات أولية توحي بداية إدخال هذه المبادئ في إدارة البنوك العمومية الجزائرية، ومن بين هذه الدلالات نذكر العناصر التالية[104]:

- أصبح تعيين مسيري البنوك يتم عل أساس الكفاءة العلمية بالإضافة إلى إبرام عقود ناجعة بين الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين من أجل الدفع بتطوير الأداء والحرص على تحقيق نتائج جيدة.
- تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية واعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، وتجلى ذلك من خلال الأمر 11/03 المؤرخ في 26 / 08 / 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، إلزام البنوك بوضع نظام رقابة داخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر، ونشير هنا أن البنوك العمومية استفادت من برامج دعم وعصرنة النظام المالي الذي أقره الاتحاد

الأوروبي من أجل مساعدة البنوك على إجراء عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد محاسبية ووضع مخطط مراقبة التسيير.

- إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة، وتحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة، والوصاية باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأس مال البنوك العمومية.

ثانيا: تطور مؤشرات الأداء للبنوك التجارية الجزائرية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة:

من بين الآليات المستخدمة حديثا في إطار الحفاظ على استقرا النظام المصرفي بشكل خاص والنظام المالي ككل، نجد الحوكمة والتي تعتبر وسيلة رقابية فعالة. فتطبيق مفهوم الحوكمة المصرفية سيؤدي إلى تحسين الإدارة داخل هياكل البنوك ومن ثم تحسين أدائها وقدرتها على تجاوز الأزمات وتقليل المخاطر. فقد تحسنت وضعية القطاع المصرفي الجزائري وتطور أداءه من خلال الإصلاحات التي باشرتها السلطات النقدية في سبيل إرساء مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية، وفي هذا الإطار سنحاول تحليل تطور مؤشرات أداء البنوك الجزائرية.

1 -تطور حجم الودائع:

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية وتبقى المحفز التقليدي والمورد الأول والأهم لنشاط القطاع المصرفي، ولهذا تحرص على جذبه عن طريق تطوير الوعي الادخاري لدى الزبائن وتنميته. والجدول التالي يوضح تطور الودائع في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2012 -2018 .

جدول رقم (01): تطور حجم الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012 - 2018) **الوحدة:** مليار دج

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الودائع للبنوك الجزائرية	7 238.0	7 787.4	9 117.5	9 200.7	9 079.9	10 232.2	10 922.7
إجمالي الودائع للبنوك العمومية	6 303.1	6 742	8 000.1	8 124.7	7 905	8 780.6	9 419.7
نسبة الودائع بالبنوك العمومية	% 87.1	% 86.6	% 87.74	% 88.30	% 87.06	% 85.81	% 86.24
إجمالي الودائع للبنوك الخاصة الأجنبية	934.9	1 045.4	1 117.4	1 076	1 175	1 451.6	1 503
نسبة الودائع بالبنوك الخاصة الأجنبية	% 12.9	% 13.4	% 12.26	% 11.70	% 12.94	% 14.19	% 13.76

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على المراجع التالية:

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016** ، سبتمبر 2017 ، ص 85.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018** ، ديسمبر 2019 ، ص 77.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) حجم الودائع قد شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة 2012-2018. حيث نلاحظ ارتفع من 238 7 مليار دج في سنة 2012 إلى 200.7 9 مليار دج في

سنة 2015. ونفسر ذلك بالإجراءات والتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر في مجال الرقابة والإشراف المصرفي من خلال وضع القواعد الاحترازية المستوحاة من مقررات لجنة بازل الأولى والثانية فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية وخاصة الحث على تحسين نوعية الحوكمة من قبل بنك الجزائر حسب ما جاء في النظام الجديد المتضمن الرقابة الداخلية الذي نشر في 28 أوت 2012، فحسن إدارة البنوك وتعزيز الإفصاح بالمعلومات المالية كل هذا يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين مع البنوك وهذا خلال تطور حجم الودائع خلال الفترة. ثم حدث انخفاض طفيف لحجم الودائع من 9 200.7 مليار دج في سنة 2015 إلى 9 079.9 مليار دج في سنة 2016، وهذا راجع إلى تراجع عائدات النفط نظرا لانخفاض أسعاره العالمية ما أدى إلى انخفاض الودائع لدى المؤسسات الاقتصادية والأفراد، ثم بعد ذلك إرتفع حجم الودائع إلى 10 922.7 في سنة 2018. كما أن نسبة الودائع في البنوك العمومية بلغت سنة 2018 بـ % 86.24 مقارنة بالبنوك الخاصة الأجنبية 13.76% ونفسر ذلك بهيمنة البنوك العمومية على القطاع المصرفي نظرا لفقدان العملاء الثقة في البنوك الخاصة بعد أزمتي بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري؛ والشكل رقم (01) يوضح ذلك.

الشكل رقم (01): تطور حجم الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012 -2018)

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على معطيات جدول رقم (01)

2 - تطور حجم القروض:

تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي لتمويل الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح تطور القروض في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2012 -2018 .

جدول رقم (02): تطور حجم القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012 -2018)

الوحدة: مليار دج

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي القروض للبنوك الجزائرية	4 285.6	5 154.5	6 502.9	7 275.6	7 907.8	8 877.9	9 974.1
إجمالي القروض للبنوك العمومية	3 716.1	4 457.5	5 712.1	6 366.6	6 925.3	7 704	8 636.1
نسبة القروض بالبنوك العمومية	% 86.7	% 86.5	% 87 .84	% 87 .51	% 87 .58	% 86 .78	% 86 .59
إجمالي القروض للبنوك الخاصة الأجنبية	569.5	697.0	790.8	909	982.5	1 173.9	1 338
نسبة القروض بالبنوك الخاصة الأجنبية	% 13.3	% 13.5	% 12.16	% 12.49	% 12.42	% 13.22	% 13.41

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على المراجع التالية:

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، مرجع سابق، ص 90.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018**، مرجع سابق، ص 82.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) المتعلق بتوزيع القروض أن هناك إرتفاع في حجم القروض الممنوحة سواء للبنوك العمومية أو الخاصة حيث إرتفعت من قيمة 4 285.6 مليار دج في سنة 2012 إلى 9 974.1 مليار دج في سنة 2018. ويعود السبب في ذلك إلى زيادة حجم الودائع سواء من قبل المؤسسات الاقتصادية أو الأفراد وكذا حرص البنك المركزي على تفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية وخاصة فيما يتعلق بقواعد الحوكمة وتعزيز أنظمة المراقبة والتحكم في مخاطر الإئتمان، وحسب ما جاء في مضمون المادة 49 ألزم على البنوك والمؤسسات المالية وضع جهاز لتحديد وقياس وتوزيع القروض والاقتراضات ما بين البنوك، كما يجب أن يتضمن هذا الجهاز نظام تسجيل ومعالجة المعلومات يسمح بحصول كل طرف على مجموع القروض والاقتراضات المتحصل عليها.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن البنوك العمومية حافظت على حصتها من القروض الممنوحة بنسبة 86.59% في حين البنوك الخاصة لم نتجاوز نسبة 13.41% وهذا يعود إلى مساهمة البنوك العمومية في تمويل القطاعات الحساسة كالطاقة والمياه وكذا حجم الودائع التي تحصلت عليها مقابل البنوك، ويعزى ذلك إلى أن حصة هذه الأخيرة موجهة للقطاع الخاص؛ والشكل رقم (02) يوضح ذلك.

الشكل رقم (02): تطور حجم القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012 - 2018)

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على معطيات جدول رقم (02)

3 - معدل كفاية رأس المال:

تعتبر معدل كفاية رأس المال أحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة البنوك التي تهدف إلى تقليل المخاطر، حيث يؤدي الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال إلى فهم المخاطر المرافقة لكل نوع من أنواع الأصول المصرفية ولا سيما محفظة القروض وفقا لنظام الأوزان المرتبطة بدرجة الائتمان الممنوحة للديون من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمي، وحسب معايير محددة من قبل لجنة بازل. والجدول التالي يوضح تطور معدل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009 -2016 .

جدول رقم (03): تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009 - 2016)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل كفاية رأس المال للبنوك الجزائرية (%)	26.2	23.6	23.7	23.4	21.5	16.0	18.4	18.9
معدل كفاية رأس المال البنوك العمومية (%)	23.9	21.7	21.9	21.6	19.9	14.9	17.7	18.5
معدل كفاية رأس المال البنوك الخاصة (%)	35.2	31.6	31.2	31.9	28.5	20.9	21.1	20.4

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على المرجع التالي:

- IMF, **Algeria: 2018 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report and Statement By The Executive Director For Algeria**, IMF Country Report No. 18/168, International Monetary Fund, June 2018, p 29.

ويعد معدل كفاية رأس المال للبنوك من أهم المؤشرات الملاءة المالية بالقطاع المصرفي والتي أستحدث في السنوات الماضية وهو بمثابة هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة، ولحماية أموال المودعين لتعزيز الاستقرار المالي والتقليل من المخاطر والكفاءة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية. ولقد عرف معدل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري معدلات مرتفعة تفوق النسبة القانونية المطلوبة، أي تفوق تلك المعايير الموصى بها في اتفاقية بازل III .

فنلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن نسبة كفاية رأس المال انخفضت من 26.2 % سنة 2009 إلى 18.9 % في سنة 2016. لكن رغم ذلك تبقى هذه النسب أكبر مما هو مقرر حسب إتفاقية بازل الثانية، وهذا يبين مدى إلتزام المصارف الجزائرية بما هو مقرر، وذلك بعد صدور النظام رقم 08 – 04 الصادر 2008/12/23 المتضمن الحد الأدنى لرأس المال للمصارف. وكما يبين تمتع البنوك الجزائرية بالصلابة المالية من خلال قدرة رساميل المصارف الجزائرية على تحمل الخسائر غير المتوقعة في نشاطها، ويدل على أن هناك رقابة من قبل اللجنة المصرفية للبنوك العمومية والأجنبية الخاصة على الإلتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال حسب إتفاقية بازل الثانية. كما أن نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة الأجنبية أكبر من المصارف العمومية، حيث سجلت نسبة كفاية رأس المال للمصارف الأجنبية الخاصة نسب مرتفعة مقارنة بالبنوك العمومية، حيث بلغت في المصارف الأجنبية الخاصة 35.2 % سنة 2009 وانخفضت إلى 20.4% في سنة 2016. مقارنة بالبنوك العمومية التي بلغت نسبة كفاية رأس المال 23.9 % في سنة 2009 لتنخفض إلى 18.5% سنة 2016 وهذا يشير إلى كفاءة المصارف الأجنبية الخاصة وقدرتها على التحكم في إستخدام مواردها في توظيفات مربحة. على عكس المصارف العمومية التي تقوم بتمويل التنمية الإقتصادية والتوسع في منح القروض مما يعرضها أكثر للمخاطر ونقص للربحية تبعا لذلك.

4 -معدل العائد على الأموال الخاصة:

يعتبر معدل العائد على الأموال الخاصة من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، حيث تقيس هذه النسبة العائد المحقق لمساهمي البنك، أي مدى قدرة الأموال المستثمرة من جانب البنك على تحقيق الأرباح، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة البنك من جهة، ومن جهة أخرى يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية أي درجة اعتماد البنك

على الاقتراض. والجدول التالي يوضح تطور معدل العائد على الأموال الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009 -2016 .

جدول رقم (04): تطور معدل العائد على الأموال الخاصة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009 -2016)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك الجزائرية (%)	26.0	16.7	24.7	23.3	19.0	23.6	20.3	18.1
معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك العمومية (%)	27.9	29.8	26.1	22.7	18.0	25.1	21.8	19.0
معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك الخاصة (%)	20.9	20.3	21.4	24.8	21.5	19.6	16.3	15.2

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على المرجع التالي:

- IMF(2018), **op-cit**, p 29.

لا تزال البنوك العمومية تسيطر على معظم مؤشرات النظام المصرفي الجزائري على حساب البنوك الأجنبية الخاصة والتي تزاول نشاطها منذ صدور قانون النقد والقرض 90- 10، مما سمح بتسجيل نسب مردودية متباينة عن البنوك الأجنبية الخاصة. فقد شهد معدل العائد على الأموال الخاصة تذبذب خلال فترة 2009 – 2016، ويعود ذلك إلى الركود الاقتصادي الذي شهدته وما زالت تشهده الجزائر خاصة نهاية سنة 2015 بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية الناتجة عن إنهيار أسعاره العالمية. حيث بلغ معدل العائد على الأموال الخاصة سنة 2009 للقطاع المصرفي الجزائري بـ 26.0 % وانخفض سنة 2016 إلى 18.1 %. إذ سجل هذا المعدل للبنوك العمومية أعلى معدل قدر بـ 29.8 % سنة 2010 وانخفض إلى 19.0 % سنة 2016. بينما سجل هذا المعدل للبنوك الأجنبية الخاصة أعلى معدل سنة 2012 بنسبة 24.8 % لينخفض إلى 15.2% سنة 2016، ويمكن أن نفسر تحسن معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك التجارية، وبنسبة أكبر للبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الأجنبية إلى إجراءات الرفع في رأس المال وعدم قيامها بتوزيعات أرباح، وذلك تطبيقا للنظام رقم 08 – 04 الصادر 2008/12/23 فيما يخص رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك التجارية إلى 10 مليار دج، وليس لكفاءة البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الأجنبية الخاصة.

5 -معدل العائد على الأصول:

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالبنك.

والجدول التالي يوضح تطور معدل العائد على الأموال الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009 -2016.

جدول رقم (05): تطور معدل العائد على الأصول في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009 -2016)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل العائد على الأصول للبنوك الجزائرية (%)	1.8	2.2	2.1	1.9	1.7	2.0	1.8	1.9
معدل العائد على الأصول للبنوك العمومية (%)	1.5	1.8	1.8	1.5	1.3	1.8	1.6	1.7
معدل العائد على الأصول للبنوك الخاصة (%)	3.7	4.6	4.5	4.5	3.7	3.3	3.2	2.8

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على المرجع التالي:

- IMF(2018), **op-cit**, p 29.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن معدل العائد على الأصول شهد تذبذبا في القطاع المصرفي لكن بنسب أقل للبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الأجنبية الخاصة، ويعود هذا إلى ضعف نجاعة أصول البنوك الجزائرية بسبب ارتفاع حجم القروض المتعثرة، مما أثر بالسلب على قدرة أصولها الإنتاجية على خلق الناتج صافي. حيث بلغ هذا المعدل في سنة 2009 بـ 1.5 % ليصل إلى 1.7 % في سنة 2016 في البنوك العمومية. بينما شهد هذا المعدل في البنوك الأجنبية إنخفاض من نسبة 4.6 % في سنة 2010 إلى 2.8 % في سنة 2016. ونفسر تحسن معدل العائد على الأصول للبنوك الأجنبية الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية لإنخفاض نسبة القروض المتعثرة للبنوك الأجنبية مقارنة بالبنوك العمومية، وهذا يدل على التسيير الأفضل لمخاطر الإئتمان للبنوك الأجنبية التي لها حصة أقل من الديون المتعثرة.

الخاتمة:

إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر من الركائز الأساسية لسلامة عمل الأسواق المالية والاقتصاد ككل، كما أن توفير الممارسات السليمة المتناسبة مع المبادئ التي تتضمنها الحوكمة يساعد في تنظيم إدارة البنك وعمله. حيث توفر الحوكمة هيكلا منضبطا ومنظما يضع البنك من خلاله أهدافا وسبلا لتحقيقها، وكذلك مراقبة أداء تلك الأهداف، كما تشجع البنك على استخدام موارده بدرجة أكبر وأكثر كفاءة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها مايلي:

- تعتبر الحوكمة كأحد المجالات الواعدة التي يمكن أن تساعد البنوك على حماية استثماراتها من المنافسة الخارجية.

- تسهم الحوكمة بأكثر من مجرد لتحسين هياكل الإدارة، بل وتوضح جليا جوانب الخلل لدى البنوك ومنها: ضعف هياكل الإدارة، العملية التمويلية، عدم الاهتمام بالشفافية، وضعف المساءلة. ومن مجالات تحسين عمل الحوكمة البنكية: تحقيق المصداقية وإطفاء الثقة للمستثمرين، والإفصاح والشفافية.

- يواجه النشاط المصرفي مجموعة من المخاطر التي تستوجب ضرورة إقامة إدارة مخاطر فعالة مبنية على الشفافية التي توفرها الحوكمة في البنوك.

- التزام بنك الجزائر بتطبيق القواعد الصادرة عن لجنة بازل سواء في اتفاقيتها الأولى من خلال التعليمة 74-94 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية. وكذا إصدار نظام رقم 11-08 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك يجبر فيها البنوك على تأسيس أنظمة المراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر.

- تساهم الحوكمة في رفع الأداء المالي للبنوك الجزائرية من خلال تعزيز ثقة المتعاملين مع البنك مما يؤدي إلى تحسين مؤشرات أدائه، وتحسين سمعته، الحد من انتشار الفساد المالي والإداري. وذلك من خلال زيادة قدرة البنوك على استقطاب الودائع مما يؤدي إلى تطور حجمها، وكذا توسعها في منح القروض وهذا ما يؤدى إلى التوسع في زيادة حجم الاستثمارات وبالتالي تحسن أداء البنوك التجارية.

- أن تطبيق مبادئ الحوكمة سيزيد من قدرة البنوك على منح القروض، حيث أن الجهات المقترضة ستتعامل مع البنك بشكل أكثر شفافية ومن ثم ستنخفض درجة المخاطر عند تعاملها معه، إضافة إلى أن المصرف سيكون أكثر دقة في دراسة حالات المقترضين ومن ثم يحد ذلك من التعثر الذي يؤثر بالتبعية على أرباحه.

- يساهم تبني البنوك الجزائرية لمبادئ الحوكمة على تحسين إدارتها وتفادي التعرض للتعثر والإفلاس وكذا يضمن لها تطوير الأداء ويزيد من قدرتها على إتخاذ قراراتها وفق قواعد وأسس سليمة، وكذا يساعدها على تجنب تعرضها لأزمات مصرفية بتبنيها لمعايير الإفصاح والشفافية في تعاملها مع المستثمرين والمقرضين.

وعليه نخلص إلى أن تعزيز وإدخال ثقافة الحوكمة في المؤسسات المالية والبنوك كمفهوم من ضمن المفاهيم الثقافية السائدة لدى مسئولي ومدراء الائتمان الذي يعتبر أمرا ضروريا باتجاه تدعيم وتعزيز مكانة البنوك في الاقتصاد وضمان تجنب مختلف المخاطر بما فيها المخاطر المالية.

ومن خلال نتائج الدراسة نقترح مايلي :

- العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة المصرفية لدى كافة الأطراف ذات العلاقة والجمهور.
- تشجيع البنوك الجزائرية على تطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- ضرورة تأهيل المورد البشري تكوينه في مجال الحوكمة المصرفية وذلك من خلال الدورات التدريبية.
- العمل على تبني معايير لجنة بازل 3 .

الهوامش والإحالات:

- عدنان بن حيدر بن درويش (2007)، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، ص ص 17- 19، نقلا عن هواري معراج، حديدي آدم (2012)، **نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، يومي 06- 07 ماي ، ص ص 5- 6.

Freeland C (2007), **Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks,** paper presented to: Coorporate Governance - and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, pp7 – 8.

- International finance corporate (IFC) (2005), **corporate governance :why corporate governance**, p1.

- بن علي بلعزوز، عبد الرزاق جبار (2009)، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر، أيام 20- 21 أكتوبر، ص 6.

- Shleifer, A, and R.W. Vishny (1997), **A Survey of Corporate Governance**, Journal of Finance 52, pp737-783.

- Macey, J. R. and O'Hara, M (2003), **The Corporate Governance of Banks**, FRBNY Economic Policy Review, p 92.

- عبد الله ياسين غفافيلة، بن لقريشي ربيعة (2020) ، **دور الحوكمة المؤسسية للبنوك في مكافحة الجريمة المالية المنظمة**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الرابع، العدد الأول، ص ص 62 -63 .

- Joan Selorm Tsorhe, Anthony Q. Q. Aboagye and Anthony Kyereboah-Coleman, **Corporate Governance and Bank Risk Management in Ghana**, p p 4 -5 .

- عبد الرزاق جبار، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي – حالة دول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 75، ص 86.

- Basel committee on banking supervision (2006), **Enchancing corporate governance for banking organizations**, Bank for International Settlement, p6-18.

- عبد الرزاق جبار، مرجع سبق ذكره، ص 87.

- Henring, Richard (2004), **The Basel II Approach to Bank Operational Risk**. University of Pennsylvania.USA, www.en.wikipedia.org

- عبد الكريم نصر (2007)، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية ، أيام 4-5 جويلية ، ص 10.

- عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان (2010)، **اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلاميه الأردنيه**، ورقة بحثيه مقدمه إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع: منظمات الإعمال المعاصرة من منظور إسلامي، جامعة فيلادلفيا الخاصه، عمان- الأردن، 23-25 تشرين ثاني، ص 6.

- عبد الرزاق جبار، محمد زيدان (2008)، **تطور الدور الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية – حالة بنك الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، أيام 25 – 26 نوفمبر، ص ص 3 - 4.

- طارق الله خان، حبيب أحمد (2003)، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** ، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، ص 32.

- حمزة محمود الزبيدي (2002)، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 175.

- RETO R. GALLATI (2003), **Risk Management and Capital Adequacy**, McGaw-Hill Companies, USA, p 130.

- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – منهج علمي وتطبيق عملي** ، منشأة المعارف، الاسكنرية، 2005، ص ص 44 - 46.

- سامية حيداني (2008)، ميمي جيداني، **دور الحوكمة في إدارة المخاطر في المصارف** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، أيام 25 – 26 نوفمبر، ص ص 11 - 12.

- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، جامعة عين الشمس، مصر، 2005، ص 503.

- المرجع السابق.

- مريم هاني (2017)، **تقييم مدى إلتزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل**، مجلة الدراسات للتنمية الاقتصادية، العدد7 ، ص ص 207-211 .

دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية – دراسة حالة شركة المراعي بالسعودية

- د.يزيد تقرارت[1]
- د/ بن زعمة سليمة[2]
- ط.د زينب تمرابط[3]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية –دراسة حالة شركة المراعي السعودية- باعتبارها مصدرا يساهم في تعزيز محتوى التقارير المالية وتخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار وبالتالي التنبؤ بما سيكون عليه وضع الشركة في المستقبل.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق آليات حوكمة الشركات(القانونية، التنظيمية، الرقابية، المحاسبية) يساهم بالمحافظة على مصالح الأطراف أصحاب العلاقة ومنع التلاعب بمصالحهم.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات،آليات الحوكمة، التقارير المالية، ومواجهة أسباب انخفاض الثقة ومصداقية التقارير المالية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of corporate governance mechanisms in enhancing the information content of financial reports –the case study of Almarai Saudi Arabia - as a source that contributes to enhancing the content of financial reports and reducing the degree of uncertainty in the decision-maker and thus predicting what the company's future situation will be.

The study concluded that the application of corporate governance mechanisms (legal, regulatory, regulatory, accounting) contributes to safeguarding the interests of stakeholders and preventing manipulation of their interests .

Keywords: corporate governance, governance mechanisms, financial reporting, and countering the causes of low confidence and credibility of financial reporting.

مقدمة:

نتيجة لما حصل في العالم من انهيارات مالية لبعض الشركات العالمية الكبيرة والذي نتج عنه إفلاس بعض الشركات العملاقة وضياع أموال وحقوق المساهمين والمستثمرين سواء الحاليين منهم أو المساهمين الجدد في هذه الشركات.

لذا كان الاهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو الحل الأمثل والأسلم والأسرع لحماية حقوق المساهمين من الضياع ووقاية الشركات من الفساد والإفلاس.

ومن الجدير بالذكر أن حوكمة الشركات ترتكز في مضمونها على تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركات. من مجلس الإدارة ومدراء ومساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، إضافة إلى أنها تعمل على بلورة وإرساء قواعد وإجراءات صناعة القرار

[1] مخبر (COFIFAS) جامعة البواقيyazidtagraret400504@gmail.com

[2] جامعة مستغانمsalomibenzema@gmail.com

[3] جامعة (سطيفzinebtamrabet8@gmail.com1

في الشركات، لذلك قامت الكثير من المنظمات والهيئات –على مستوى العالم- بالتأكيد على مزايا وآليات الحوكمة والحث على تطبيقها في الشركات.

وبناءا على ما سبق فإن الإشكالية الرئيسية للدراسة هي كالتالي:

ما هو دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض الإشكاليات الفرعية على النحو الآتي:

- ما هي حوكمة الشركات؟ وما هي مبادئها؟
- ما هي آليات حوكمة الشركات؟
- ما هو دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في شركة المراعي؟

الفرضيات: في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم حوكمة الشركات في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.
- تسمح آليات حوكمة الشركات بالمحافظة على مصالح الأطراف أصحاب العلاقة ومنع التلاعب بمصالحهم.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

- إبراز دور حوكمة الشركات من خلال تحديد مختلف مبادئها ؛
- إبراز أليات حوكمة الشركات؛
- آليات حوكمة الشركات في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في شركة المراعي.

أهمية البحث: تتضح أهمية البحث في أنه يركز على أحد المواضيع المهمة في مجال الإدارة والتسيير وهو حوكمة الشركات التي أصبحت محل اهتمام العديد من الشركات والإدارات والمنظمات علة جميع المستويات المحلية أو الدولية، كما تبرز أهمية الحوكمة في محاولة التعرف على دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية من خلال دراسة حالة شركة المراعي السعودية.

المحور الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات:

ظهرت حوكمة الشركات نتيجة لتطبيق مبدأ فصل الملكية عن الإدارة، وذلك لقيام الإدراة بمهمة إدارة الشركة نيابة عن حملة الأسهم، وذلك لاختلاف مصالح كل من الطرفين، وعليه فإن النظام القوي للحوكمة يعمل على حماية حقوق المساهمين وكل أصحاب المصالح.

1- التطور التاريخي لحوكمة الشركات:

في القرن التاسع عشر ساهمت القوانين الحكومية في تعزيز حقوق مجالس إدارات الشركات في أن تحكم دون أن يشترط موافقة جميع المساهمين, وفي مقابل ذلك الحصول على مزايا قانونية مثل حقوق التقييم بهدف جعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة, ومنذ ذلك الوقت أدت مخاوف المساهمين إلى مزيد من الدعوات المتكررة لإجراء إصلاحات, وفي القرن العشرين في الفترة التي أعقبت مباشرة وول ستريت عام 1929م فكر علماء القانون بدراسة الشركة الحديثة والملكية الخاصة حيث رسخ يوجين فأما ومايكل جنسن قانون فكرة الفصل بين الملكية والسيطرة ونظرية الوكالة (Agency Theory) كوسيلة لفهم حوكمة الشركات. (مصري، 2012، صفحة 21).

ركزت نظرية الوكالة (Agency Theory) عند ظهورها على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين, إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح بهدف حماية حقوق ومصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري من طرف مجالس الإدارة لتعظيم مصالحهم الخاصة, ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات حيث قامت العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ, ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به, بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة على زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات, وفي عام 1987 م قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المسمى (CommissionTreadway) والمتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يتعلق بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم التقارير المالية (محمد مصطفي سليمان، 2006، الصفحات 12-14).

وقد أثار موضوع الحوكمة جدلا كبيرا في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى الشركات وقطاع المصارف و إلى قلق المستثمرين على استثماراتهم, الأمر الذي أدى ببورصة لندن للأوراق المالية أن تقوم بتشكيل لجنة عام 1991م وتحددت

مهمتها بوضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية لتجنب الخسائر, وفي عام 1992م تم إصدار أول تقرير عن هذه الجنة ركز عن دراسة العلاقة بين الإدارة والمساهمين, ثم توالت العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات لأعمالها, وكذلك قامت الدول العربية بتوجه حقيقي نحو الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ولو متأخرا, وعلى سبيل المثال جمهورية مصر العربية التي كان لها دور الريادة في عام 2000 م بذلك الموضوع, وفعلا تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات, وهناك جهودا مماثلة لبعض الدول العربية التي تسعى للالتزام بقواعد الحوكمة حيث تم الاتفاق بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية هذا النظام. (علاء فرحان طالب، 2011، الصفحات 23-24).

2- تعريف حوكمة الشركات:

بالرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم حوكمة الشركات في الدول المتقدمة والسعي إلى تطبيقه ؛ إلا أنه لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين الماليين لهذا المصطلح. وعليه سنحاول فيما يلي استعراض أهم هذه التعاريف التي توضح في مجملها مفهوم حوكمة الشركات.

فحسب Bernard & Patrick هي عبارة العلاقات بين مجلس الإدارة والمساهمين والمسيرين ويمكن أن نظيف مراجعي أصحاب المصالح التي تخضع للرقابة والإشراف (Bernard & Patrick, 2004, p. 105).

أما علي خضر يقصد بحوكمة الشركات أنها الإدارة الرشيدة للشركات لتقييم وتحسن الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشركات من خلال توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى، وتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم بها ومجموعة أصحاب المصالح (علي، 2012، صفحة 09).

أما بالنسبة ل Bernard & Patrick عرفها على أنها تشير إلى العلاقات الموجودة بيم مجلس الإدارة وإدارة الشركة والمسيرين (Bernard & Patrick, 2004, p. 105).

وحسب الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): فهي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي، لضمان تحقيق

الأهداف وإدارة المخاطر بشكل ملائم والتحقق من أن موارد المؤسسة تستغل على نحول مسئول (سدرة و بن قطاف، 2019، صفحة 106)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن حوكمة الشركات هي عبارة عن نظام يتكون من جملة الإجراءات، الآليات والمبادئ التي تحدد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصالح في الشركة بدقة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بما فيها الاستمرارية والبقاء للشركة وتدنية المخاطر إلى أقصى حد لها.

3- مبادئ الحوكمة:

تتمثل مبادئ حوكمة الشركات في العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية حيث تضمن هذه المبادئ نزاهة المعاملات، وتعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ وتضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة وتمنع إساءة استخدام السلطة (صدوقي و بوشيخي، 2021، صفحة 90).

- **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة الأسواق، كما يجب أن يكون موافقا مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- **ضمان وحماية حقوق المساهمين:** ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة حماية وضمان لحقوق المساهمين من ناحية الحق في الحصول على كافة المعلومات الهامة عن المؤسسة في الوقت المناسب وإتاحة الفرصة لهم للتصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتغيرات الجوهرية في المؤسسة.
- **الإفصاح والشفافية:** ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات والأحداث المهمة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك الوضع المالي ومؤشرات الأداء ونسب الملكية وإدارة المؤسسة ونتائج المؤسسة والأسلوب الواضح والشفاف في رسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية لمراقبة أداء الحوكمة وخضوع الممارسات الإدارية للمحاسبة والرقابة المستمرة واتخاذ القرارات.
- **تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق الرقابة الفعالية:** يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة بناءا على معرفة تامة وبحسن نية على أن يبذلوا كل جهدهم لصالح المؤسسة والمساهمين بها، لذلك يفضل أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة مستقلين عن إدارة المؤسسة ليتمكنوا من الحكم بموضوعية على شؤون المؤسسة.

ومن خلال المبادئ يتضح أنها تتضمن مجموعة من الآليات التي يتم تطبيقها لتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات من بينها كالتالي (بوزوينة و دراوسي، صفحة 219):

- **الآليات القانونية:** وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات؛
- **الآليات الرقابية:** لتحقيق حوكمة الشركات مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة؛
- **الآليات التنظيمية:** والتي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛
- **الآليات المحاسبية:** والتي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية التي يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة مع جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة وتتمثل أساسا في: الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجان المراجعة، تحقيق الإفصاح والشفافية، إدارة الأرباح وتقويم أداء الوحدات الاقتصادية.

4- أهداف حوكمة الشركات:

تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن حصرها من خلال الشكل الموضح أدناه:

الشكل01: أهداف حوكمة الشركات

المصدر: (الخضيري، 2005، صفحة 21)

5- دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

إن من أهم أهداف تطبيق آليات حوكمة الشركات هو تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لتخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار وبالتالي التنبؤ بما سيكون عليه وضع الشركة في المستقبل من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط, ومدى تعرضها للفشل المالي واتخاذ وسائل الوقاية الأزمة للمحافظة على أموال الشركة والمساهمين, وكذلك مواجهة الأسباب التي أدت إلى انخفاض الثقة ومصداقية التقارير المالية بعد اكتشاف الفضائح والمخالفات وتفشي ظاهرة تلاعب الشركات في تقاريرها المالية بمستخدمي هذه التقارير إلى طرح العديد من التساؤلات حول العلاقة الثلاثية الأبعاد بين إدارة المؤسسة ومراجع الحسابات وباقي مستخدمي التقارير المالية.وأصبح الجميع في شك وقلق وحيرة بعد أن ثبت أن هناك تلاعباً وغشاً وتدليساً, ورغم أن التقارير تم مراجعتها من طرف مراجع الحسابات, إلا أنها قد تكون غير دقيقة ولا تعبر عن الوضع الحقيقي للشركات، ولهذا سعت الشركات لتطبيق آليات مبادئ حوكمة الشركات لزيادة تعزيز المحتوى للتقارير المالية ومواجهة أسباب انخفاض الثقة ومصداقية التقارير المالية (زبيدي)

الشكل02: دور آليات الحوكمة في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية

المصدر: من إعداد الباحثين

المحور الثاني: دراسة حالة شركة المراعي السعودية:

1- تعريف شركة المراعي: تأسست شركة المراعي في عام1977 وتعد اليوم أكبر شركة ألبان متكاملة رأسًيا في العالم، وكذلك أكبر شركة لإنتاج وتوزيع الأغذية والمشروبات على مستوى المنطقة. وتحتل الشركة، التي تتخذ من المملكة العربية السعودية مقًرا لها، المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إنتاج السلع الاستهلاكية سريعة الحركة، وهي رائدة السوق الخليجية في معظم أصناف وفئات منتجاتها

2- منتجات شركات المراعي:

تتضمن منتجات المراعي مايلي (التقرير السنوي، 2020، الصفحات 08-09):

-**الألبان:** تعد منتجات الألبان القطاع الرئيس لأعمال المراعي منذ تأسيسها، وتتنوع المنتجات لتشمل الحليب الطازج، واللبن، والحليب المنكه والحليب المخفوق، والحليب المبستر

والحليب المركز، والقشدة، ولبن الزبادي بأنواعه، والحلويات، والأجبان الطبيعية، والمصنعة، والزبدة، والسمن.

- **العصائر:** بدأت المراعي تنويع منتجاتها حينما قامت عام 1999بطرح أول منتجاتها من العصائر والتي سرعان ما أحرزت مكانة رائدة في السوق.

- **المخابز:** جاء التوسع في قطاع منتجات المخابز في العام 2007 عبر مبادرتين للاستحواذ على شركة المخابز الغربية، وإنشاء الشركة الحديثة للصناعات الغذائية، وهي مشروع مشترك مع شركة شيبيتا اليونانية ومجموعة العليان.

- **الدواجن:** طرحت المراعي منتجات الدواجن في العام 2009 وقدمت العديد من منتجات القيمة المضافة في هذا القطاع، كما، عملت على تقديم تغليف متطور لمنتجات الدواجن لضمان الحفاظ على كامل قيمتها الغذائية.

- **أغذية الأطفال الرضع:** في سنة 2010تم إنشاء مشروع مشترك مع شركة (ميد جونسون) للدخول في سوق أغذية الأطفال الرضع. واستحوذت المراعي على كامل حقوق الملكية في سنة 2014" وأطلقت العلامتين التجاريتين"نيورالاك " و"نيورالاك بلس ".

3- موقع تواجد شركة المراعي:

الشكل03: موقع تواجد شركة المراعي.

المصدر: (التقرير السنوي، 2020، صفحة 09)

4- قواعد حوكمة الشركات في شركة المراعي:

تلتزم شركة المراعي بتطبيق معايير رفيعة من حوكمة الشركات وتعتبر حوكمة الشركات السليمة أداة جوهرية في تعظيم القيمة المتحققة للمساهمين على المدى الطويل، مما ينسجم مع التزامها بالجودة في كافة عملياتها ومنتجاتها. تعّد قواعد حوكمة الشركات الخاصة بالشركة إلزامية لجميع المديرين والموظفين في شركة المراعي، ولا يجوز تعديلها إلا بموجب قرار صادر عن مجلس الإدارة (التقرير السنوي، 2020، صفحة 85).

تعرف قواعد حوكمة الشركات بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات ومراقبتها"، فيما يحدد هيكل حوكمة الشركات توزيع الصلاحيات والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة، كمجلس الإدارة والمدراء والمساهمين وغيرهم، إلى جانب وضع القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون يتيح وضع أهداف الشركة ِ الشركة. وبهذا فإنه يوفر هيكلا ووسائل تحقيق تلك الأهداف ورصد الأداء. ويعّد مجلس الإدارة مسؤولا عن قواعد حوكمة الشركات في شركة المراعي.

يتمثل دور المساهمين في الحوكمة في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وتشكيل لجنة المراجعة وتعيين مراقبي الحسابات المستقلين والتأكد من كفاءة وفاعلية قواعد الحوكمة. أما مسؤوليات مجلس الإدارة فتتمثل في وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة وتوفير القيادة التي تعمل على تحقيقها والإشراف على إدارة الشركة وتقديم التقارير إلى المساهمين حول إدارتهم للشركة.

وتخضع أعمال مجلس الإدارة للأنظمة واللوائح والمساءلة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وقد جرى إعداد قواعد الحوكمة لشركة المراعي وفقا للمبادئ العالمية لحوكمة الشركات والمتطلبات التنظيمية المحلية، وبخاصة لوائح حوكمة الشركات، ويجب معاملتها باعتبارها أساسا لإطار متطلبات الحوكمة في الشركة.

للحكم السليم والتعاملات النزيهة من ِ ولا ينبغي اعتبارها بديلا جانب المدراء والموظفين في الشركة، حيث يتعين الأخذ بها في سياق الأطر التشريعية واجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية. كما يجب أن تؤخذ بالاعتبار المتطلبات التي لم تشملها هذه القواعد عند النظر في قضايا حوكمة الشركات – وتشمل ما يلي على وجه الخصوص (التقرير السنوي، 2020، صفحة 85):

- متطلبات هيئة السوق المالية والسوق المالية السعودية (تداول)؛

- نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وما يتصل به من توجيهات وزارية صادرة عن وزارة التجارة والاستثمار؛
- النظام الأساسي لشركة المراعي.

ويتعين على مجلس الإدارة إعداد قواعد الحوكمة الخاصة ا لشروط تلك النظم ومراقبة تطبيقها والتحقق بالشركة طبق من فعاليتها، بالإضافة إلى تعديلها حسب الضرورة.

5- هيكلية حوكمة الشركات:

الشكل01: هيكل حوكمة الشركات في شركة المراعي السعودية

المصدر: (التقرير السنوي، 2020، صفحة 86)

6- حوكمة الشركات في شركة المراعي السعودية ودورها في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

1- حقوق المساهمين والجمعية العامة:

يكفل النظام الأساسي لشركة لمراعي ونظام حوكمتها للمساهمين جميع الحقوق المتعلقة بالأسهم، وبوجه خاص الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي تقرر الشركة توزيعها، والحق في الحصول على حصة من أصول الشركة عند التصفية، والحق في حضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، والمشاركة في مداولاتها والتصويت على قراراتها والحق في التصرف بالأسهم والحق في مراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس

الإدارة، والحق في التحري وطلب المعلومات بما لا يضر بمصالح الشركة ولا يتعارض مع الشروط واللوائح التنفيذية الصادرة عن هيئة السوق المالية. وتتيح شركة المراعي لأكبر عدد من مساهميها إمكانية المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة وتحرص على اختيار الوقت والمكان المناسبين لعقدها مما يمكن الجميع من الحضور. كما تبنت الشركة نظام للتصويت الإلكتروني عن بعد لتسهيل ممارسة المساهمين لحقهم في التصويت إذا كانوا لا يستطيعون الحضور بصفة شخصية. كما ينص النظام الأساسي ونظام حوكمة الشركة على الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة للمساهمين، والتي تتضمن الإجراءات والاحتياطات اللازمة لضمان ممارسة كافة المساهمين لحقوقهم النظامية.

تعتبر الجمعية العامة للمساهمين بمثابة السلطة الأعلى في الشركة، ولها صلاحيات حصرية تشمل تعيين أعضاء مجلس الإدارة وإعفائهم، وإقرار القوائم المالية الموحدة، وتعيين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإقرار اللوائح المتعلقة بلجنة المراجعة والتي يجب أن تتضمن الإجراءات الخاصة بها وواجباتها وقواعد اختيار أعضائها وطريقة ترشيحهم ومدة عضويتهم ومكافآتهم وآلية تعيين الأعضاء المؤقتين في حالة وجود مقعد شاغر في اللجنة، فضلا عن إقرار اللوائح الخاصة بلجنة المكافآت والترشيحات بما في ذلك إجراءاتها وواجباتها وقواعد اختيار أعضائها ومدة عضويتهم ومكافآتهم وإقرار توزيع ا لتوصية مجلس الإدارة، وزيادة أو تخفيض رأسمال الأرباح وفق الشركة وتعديل النظام الأساسي.

وتتيح شركة المراعي للمساهمين الإمكانات الكافية للاطلاع على محاضر اجتماعات الجمعية العامة وتقوم بتزويد هيئة السوق المالية بنسخ من تلك المحاضر خلال 10 أيام من تاريخ انعقاد اجتماع جمعيتها. ولابد من إيلاء اهتمام بالغ بمخاوف المساهمين ورفعها عبر القنوات المناسبة إلى مجلس الإدارة لدراستها واتخاذ الإجراء المناسب حيالها. وعند الضرورة، ترفع تلك المخاوف والملاحظات إلى أمين المجلس، أما الملاحظات الهامة التي قد يكون لها أثر جوهري على الشركة أو على موقفها المالي، والمبّين عبر كافة وسائل الإعلام والصحف والموقع الإلكتروني لشركة المراعي أو الإعلانات عبر (تداول)، فسيتم رفعها إلى مجلس الإدارة.

2 - تكوين مجلس الإدارة ووظائفه:

ينص النظام الأساس لشركة المراعي على تكوين مجلس إدارة (يتألف من تسعة أعضاء). وفيما يلي موجز للقواعد المتعلقة بتعيين واستقالة الأعضاء ومدة عضويتهم والصلاحيات الممنوحة لهم ونظام التعويضات والمكافآت والمتطلبات الأساسية المشترط توفرها لديهم (التقرير السنوي، 2020، صفحة 87).

يمثل مجلس الإدارة الجهة الإدارية العليا ضمن الشركة، ويتم تعيين أعضائه من قبل مساهمي الشركة خلال اجتماع الجمعية العامة بما يضمن تمثيل الشركة وحماية مصالحها. ويتولى مجلس الإدارة مسؤولية قيادة الشركة والرقابة عليها، ويمارس هذه الصلاحيات من خلال المصادقة على تطبيق استراتيجيات وأهداف الشركة. ويفّوض المجلس إدارة الشركة بإدارة وتسيير أعمالها ضمن معايير ومعطيات محددة، كما يراقب أداء الشركة تحت توجيه الإدارة. وعلى الرغم من الصلاحيات التي يمنحها المجلس لإدارة الشركة، تحت قيادة وتوجيه الرئيس التنفيذي، بتولي الإدارة الروتينية لأعمال الشركة، فإن المجلس يبقى المسؤول أمام المساهمين عن سير أعمال الشركة بشكل سليم. يتم تعيين مجلس الإدارة من قبل مساهمي الشركة وتتمثل مسؤوليته الأساسية في إدارة وتسيير أعمالها بما يحقق مصالحهم على المدى الطويل. كما يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية وضع التوجيهات الواضحة والحدود الضرورية التي تنظم عمل إدارة الشركة التنفيذية. ويشمل ذلك وضع رؤية واضحة وإستراتيجية سليمة للشركة، وتحديد الصلاحيات الممنوحة لإدارة، والسياسات والقيود التي يسمح لها بالعمل في إطارها.

ويتم تحقيق ما سبق من خلال:

الجدول01: إستراتيجية شركة المراعي

الإستراتيجيات	محتوها
اعتماد الخطط الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها. ويشمل ذلك ما يلي	– وضع إستراتيجية شاملة للشركة، بالإضافة إلى خطط الأعمال الأساسية والسياسة المتعلقة بإدارة المخاطر، ومراجعة وتحديث هذه السياسة؛ – تحديد هيكل رأس المال الأمثل للشركة واستراتيجياتها وأهدافها المالية، وإقرار موازناتها السنوية؛ – الإشراف على النفقات الرأسمالية الأساسية للشركة وعلى عمليات الاستحواذ على الأصول والتصرف فيها؛ – اتخاذ قرارات تتعلق بأهداف الأداء المطلوب تحقيقها، والإشراف على تنفيذ هذه الأهداف ومتابعة الأداء الإجمالي للشركة؛ – المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية والوظيفية للشركة وإقرارها.
وضع القواعد المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية والإشراف عليها. ويشمل ذلك ما يلي	– إعداد سياسة مكتوبة تهدف لتنظيم حالات التعارض في المصالح والتعامل مع حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساهمي الشركة. ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقها، والتصرفات التعسفية الناتجة عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة؛ – التأكد من نزاهة وسلامة الإجراءات المالية والمحاسبية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بإعداد التقارير المالية؛ – المراجعة السنوية لفعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية؛

	– وضع مسودة قواعد حوكمة الشركات الخاصة بشركة المراعي بما لا يتعارض مع نصوص القوانين والأنظمة المعمول بها، والإشراف على هذه القواعد ومراقبة فعاليتها بشكل عام وتعديلها عند الضرورة؛ – وضع سياسات ومعايير وإجراءات محددة وصريحة لأعضاء مجلس الإدارة، وتطبيقها بعد اعتمادها من قبل الجمعية العامة.
وضع الخطوط الرئيسية لسياسة مكتوبة تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة بما يضمن حماية حقوقهم. ويجب أن تغطي هذه السياسة الجوانب الآتية:	– آليات تعويض الأطراف ذات العلاقة في حال انتهاك حقوقهم بموجب القانون والعقود المبرمة معهم – آليات تسوية الشكاوى والنزاعات التي قد تنشأ بين الشركة والأطراف ذات العلاقة – الآليات الملائمة للحفاظ على علاقات جيدة مع عملاء الشركة والموردين وحماية سرية المعلومات الخاصة بهم؛ – قواعد السلوك المهني للمسؤولين التنفيذيين وموظفي الشركة بما يتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية الملائمة وبما ينظم العلاقة بينهم وبين الأطراف ذات العلاقة
يضع مجلس الإدارة الإجراءات اللازمة لإشراف:	– اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والإجراءات التي تضمن التزام الشركة بالقوانين والأنظمة، والتزام الشركة بالإفصاح عن المعلومات الهامة لمساهميها ودائنيها وغيرها من الأطراف ذات العلاقة – إعداد القوائم المالية والتقرير السنوي حول أنشطة الشركة ووضعها المالي خلال السنة المالية المنصرمة، ويشمل ذلك إدراج الطريقة المقترحة لدفع أرباح الأسهم؛ – وضع توصيات للجمعية العامة للمساهمين بتعيين مراجعي الحسابات الخارجيين وإنهاء خدماتهم وتحديد رواتبهم.

المصدر: (التقرير السنوي، 2020، الصفحات 87-88)

تنص قواعد حوكمة الشركات في شركة المراعي على أن مجلس ءالإدارة يجب أن يضم عضًوا واحًدا مستقلا على الأقل من كل ثلاثة أعضاء. ويمكن تعيين المسؤولين التنفيذيين في الشركة أعضاء في مجلس الإدارة بشرط استيفاء المتطلبات القانونية ذات الصلة. طّبقت شركة المراعي جملة من الضوابط والموازين الداخلية الرامية إلى تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وتتضمن هذه التدابير على سبيل المثال لا الحصر عملية مراجعة رسمية تشمل تقييما لكل من أعضاء مجلس الإدارة حول أداء وفعالية المجلس ككل، وأداء كل من أعضائه على حدة.

3- اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

استثناء لجنة المراجعة، والتي يتم تشكيلها بموجب قرار من الجمعية العامة العادية للشركة، يحق لمجلس الإدارة في أي وقت تأسيس/تشكيل لجان متخصصة وفق الحاجة وبحسب ظروف الشركة، وبما يتيح للمجلس أداء مهامه بكفاءة. ويجب أن ا لإجراءات العامة

التي وضعها مجلس يتم تشكيل اللجان وفق الإدارة، والتي تحدد مهام ومدة عمل وصلاحيات كل لجنة، وكيفية مراقبة المجلس لأنشطتها. ويتعّين على اللجنة إطلاع مجلس الإدارة على كافة نتائجها وقراراتها بشفافية تامة. ويقوم المجلس دورًيا بمتابعة أنشطة اللجان المنبثقة عنه لضمان تأديتها لواجباتها والمهام الموكلة إليها. وتعتبر كل لجنة مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن الأنشطة الموكلة إليها، وإن كان ذلك لا يعفي مجلس الإدارة من المسؤولية عن الأنشطة والمهام والصلاحيات التي أوكلها لهذه اللجان (التقرير السنوي، 2020، صفحة 96).

فيما يلي قائمة بأعضاء لجان الشركة من غير أعضاء مجلس الإدارة:

1 - اللجنة التنفيذية:

وفقا لنص المادة (27) من النظام الأساسي لشركة المراعي يجوز لمجلس الإدارة أن يشكل لجنة تنفيذية، وتنص المادة (27) من النظام الأساس على ما يلي: " **لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه أو من غيرهم لجنة تنفيذية، ويعين المجلس من بين أعضاء اللجنة رئيسا لها كما يحدد مجلس الإدارة (من حين إلى آخر) طريقة عمل اللجنة واختصاصاتها وعدد أعضائها والنصاب الضروري لاجتماعاتها، وتمارس اللجنة الصلاحيات التي يوليها لها المجلس وفقا لتعليمات وتوجيهات المجلس، ولا يجوز للجنة التنفيذية إلغاء أي من القرارات والقواعد التي أقرها مجلس الإدارة".**

تخضع اللجنة التنفيذية لأحكام الفصل الثالث من الباب الرابع من قواعد حوكمة الشركات الخاصة بشركة المراعي، وتشمل مهام ومسؤوليات اللجنة التنفيذي ما يلي (التقرير السنوي، 2020، صفحة 98):

- المشاركة في وضع الخطط الإستراتيجية الجديدة وتقييم المقترحات المقدمة من الإدارة التنفيذية لمثل هذه الخطط، بما في ذلك عمليات الدمج والاستحواذ المحتملة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة؛
- مراجعة أداء الشركة في جميع اجتماعات اللجنة التنفيذية وتقييم الأداء مقارنة بالأهداف وتحليل وطرح الاستفسارات حول العوامل الكامنة والتوجهات والتطورات الرئيسية، وتقديم المشورة للإدارة وفقا لذلك.
- مراجعة أداء الشركة شهرًيا مقارنة بالأهداف والموازنات المتفق عليها، وذلك استنادًا إلى مجموعة من التقارير المعتمدة التي يتعين تقديمها من قبل إدارة الشركة بصفة شهرية، وإشعار الإدارة وأعضاء اللجنة التنفيذية الآخرين بأي تطورات هامة تمت ملاحظتها. بالإضافة إلى تقديم طلب إلى إدارة الشركة لعقد اجتماع إضافي للجنة إن لزم الأمر؛

- مراجعة وتقييم الموازنات السنوية ورفع توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الموافقة عليها؛
- استعراض تحليلات ما بعد التنفيذ المقدمة من قبل الإدارة لكافة النفقات الرأسمالية الرئيسية، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة حول نتائج التحليلات وأي نتائج يمكن استخلاصها منها؛
- تقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن تحديد أرباح الأسهم مع أخذ أي توصيات تقدمها لجنة المراجعة بهذا الصدد بعين الاعتبار ؛
- مراجعة السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة التنفيذية بما لا يتعارض مع صلاحيات مجلس الإدارة؛
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أي تغييرات على هياكل الجهات الراعية أو الوكيلة؛
- مراجعة واعتماد طلبات ضمانات الشركات في حدود صلاحيات الشركة
- المراجعة الدورية لسياسات حوكمة المراعي وقواعد السلوك في الشركة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية تعديلات مرغوبة؛
- تنفيذ أي توجيهات محددة من مجلس الإدارة مراجعة تنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها من قبل كل من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية؛
- مراجعة المسائل أو الإجراءات المعتمدة التي قد يكون لها تأثير جوهري على سمعة الشركة.

2 - لجنة الاستثمار:

أصدر مجلس الإدارة قرارًا بتاريخ 1441/10/16 هجرية الموافق 2020/06/08م يقضي بتشكيل لجنة الاستثمار كلجنة جديدة، واشتمل القرار على نظام لجنة الاستثمار الذي يحدد واجبات وصلاحيات اللجنة وجاء القرار متزامنا مع قرار المجلس بإلغاء اللجنة التنفيذية.

يهدف نظام لجنة الاستثمار إلى إدراج تشكيلة اللجنة ومسؤولياتها وواجباتها، وتحديد تعاملاتها مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة (التقرير السنوي، 2020، الصفحات 100-101).

ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة في مساعدة مجلس الإدارة على تأدية مسؤولياته فيما يتعلق بتطوير الخطط الاستراتيجية والاستثمارات لشركة المراعي، والإشراف على استثماراتها القائمة والمستقبلية.

1-2 قواعد اختيار أعضاء لجنة الاستثمار، وكيفية ترشيحهم وفترة عضويتهم:

- يتعّين تشكيل لجنة الاستثمار من أعضاء مجلس الإدارة أو بموجب قرار صادر عن مجلس الإدارة؛
- يتم ترشيح أعضاء لجنة الاستثمار بناء على توصية لجنة المكافآت والترشيحات؛
- يجب ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة أعضاء، وألا يزيد عن خمسة أعضاء،
- يتم تعيين رئيس اللجنة من قبل أعضائها خلال اجتماع اللجنة الأول،
- يكون تعيين أعضاء لجنة الاستثمار لفترة لا تتجاوز ثلاثة سنوات، ويجوز إعادة تعيينهم حسب الضرورة التي يقتضيها تشكيل اللجنة؛
- تقوم لجنة الاستثمار خلال اجتماعها الأول بتعيين أمين اللجنة من بين أعضائها أو من موظفي الشركة؛
- يتعّين على كل عضو من أعضاء لجنة الاستثمار أن يملك الخبرة والمؤهلات ذات الصلة بالواجبات والمسؤوليات وطبيعة عمل اللجنة،
- في حال توفر مقعد شاغر في عضوية لجنة الاستثمار، يجوز لمجلس الإدارة تعيين عضو مؤقت في المقعد الشاغر، بشرط امتلاك العضو المؤقت الخبرة والكفاءة اللازمة وفي هذه الحالة يتم إعلام هيئة السوق المالية في غضون خمسة أيام من تاريخ هذا التعيين،
- تتعهد الشركة بإعلام هيئة السوق المالية فيما يتعلق بأسماء أعضاء لجنة الاستثمار وحالة عضويتهم، وذلك في غضون خمسة أيام من تاريخ تعيينهم، وإبلاغ الهيئة بأي تغييرات قد تطرأ بما يؤثر على عضويتهم، في غضون خمسة أيام من تاريخ التغييرات المذكورة،
- تنتهي مدة عضوية لجنة الاستثمار بانتهاء الفترة المحددة افي قانون اللجنة او بانتهاء عضوية أعضائها، وذلك وفق لأي قوانين أو توجيهات أو تعليمات سارية المفعول في المملكة العربية السعودية (التقرير السنوي، 2020، صفحة 100).

2-2 واجبات واختصاصات لجنة الاستثمار:

تكون لجنة الاستثمار مختصة بما يلي:

– التعاون مع الإدارة التنفيذية لتطوير إستراتيجية وسياسة الطبيعة أعمال الشركة ونشاطها استثمارية للشركة، وفق والمخاطر المعرضة لها، بالإضافة إلى رفع التوصيات المناسبة بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة؛

– مراجعة الإستراتيجية والسياسة الاستثمارية بشكل دوري لضمان محاذاتها لأي تغيرات قد تطرأ على بيئة العمل الخارجية التي تزاول فيها الشركة نشاطها، أو على التشريعات المنظمة لمجال عمل الشركة، أو أهدافها الإستراتيجية او غير ذلك، بالإضافة إلى رفع التوصيات بشأن التغيرات المقترحة إلى مجلس الإدارة؛

– الإشراف على الأنشطة الاستثمارية للشركة وتحديد الإجراءات المناسبة لقياس وتقييم الأداء الاستثماري دراسة وتقييم الفرص الاستثمارية التي تقترحها الإدارة التنفيذية، فيما يتعلق بالتعاملات المذكورة تالًيا، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها:

– صفقات الاندماج أو الاستحواذ على شركات أو مشاريع أو أصول،

– أي خطوة تتعلق بإنهاء استثمار قائم أو بيعه أو نقل ملكيته أو الخروج منه أو التصرف به؛

– المشاريع المشتركة بموجب اتفاقيات الشراكة؛

– الاستثمار/التوسع في الاستثمار في مشاريع جديدة أو قائمة ؛

– فرص الاستثمار التي ترغب الإدارة التنفيذية بالاستفادة منها؛

– دراسة مصادر التمويل المحتمل للتعاملات المذكورة أعلاه؛

– التحقق من توافق الفرص الاستثمارية المقترحة مع القوانين والتعليمات والتوجيهات السارية ذات الصلة؛

– تحديد المقترحات الاستثمارية المطروحة وترتيبها،

– حسب الأولوية دراسة التقدم الذي يتم إحرازه في إطار الفرص الاستثمارية الموافق عليها؛

– تنفيذ أي مهام يعهد بها مجلس الإدارة إلى اللجنة؛

– مراجعة ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار.

3-2 صلاحيات لجنة الاستثمار

تمنح الصلاحيات التالية للجنة الاستثمار، في إطار تأدية الواجبات المنوطة بها (التقرير السنوي، 2020، صفحة 101):

– طلب الحصول على المعلومات المناسبة التي تتيح للجنة تنفيذ دورها وتأدية مسؤولياتها؛

– التحقيق في أي أمر يندرج ضمن وظائفها، أو أي موضوع يطلب منها تحديدًا التحقيق فيه من قبل مجلس الإدارة الاطلاع على سجلات ووثائق الشركة؛

– طلب المشورة القانونية والفنية من أي جهة استشارية خارجية أو مستقلة، عند الضرورة، وذلك لمساعدة اللجنة على تأدية وظائفها؛

– مراجعة الفرص الاستثمارية المقترحة من قبل الإدارة التنفيذية، بشرط توثيق مبررات الموافقة على هذه الفرص أو رفضها في محاضر اجتماعاتها؛

– رفع التوصيات حول الفرص الاستثمارية إلى مجلس الإدارة

4-2 مكافآت وتعويضات أعضاء لجنة الاستثمار:

– يتم تحديد مكافآت وتعويضات أعضاء لجنة الاستثمار بمبلغ نقدي ثابت، تضاف إليه بدلات حضور الاجتماعات ؛

– يتم تحديد المكافآت والتعويضات السنوية لأعضاء اللجنة بحسب توصية لجنة المكافآت والترشيحات المرفوعة إلى مجلس الإدارة.

3- **لجنة المكافآت والترشيحات:**

شكل مجلس الإدارة هذه اللجنة لفترة ثلاث سنوات اعتبارا من 7أغسطس 2016م وتمت الموافقة على لائحة عمل لجنة المكافآت والترشيحات، بما في ذلك المكافآت المقدمة لأعضائها من قبل الجمعية العامة للشركة بتاريخ 8أكتوبر 2017م وفقا للمادتين 60 و 64 من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة سوق المال.

تتولى اللجنة تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الترشيحات لعضوية مجلس الإدارة ووضع سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركة ومراجعة هيكل مجلس الإدارة وتحديد جوانب الضعف والقوة لدى أعضاء مجلس الإدارة والتحقق من استقلالية الأعضاء المستقلين (سنوًيا) والتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يشغلون عضوية مجالس إدارة في شركات أخرى (التقرير السنوي، 2020، صفحة 102).

3-1 مهام لجنة المكافآت فيما يتعلق بالمكافآت:

فيما يتعلق بالمكافآت، تتولى اللجنة المهام التالية (التقرير السنوي، 2020، صفحة 102):

– إعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجانه، والإدارة التنفيذية، وعرض هذه السياسة على مجلس الإدارة تمهيًدا لعرضها على الجمعية العامة للموافقة عليها، على أن تتقيد هذه السياسة بالمعايير المرتبطة بالأداء والإفصاح عن هذه السياسة والتحقق من تنفيذها؛

– توضيح العلاقة بين المكافآت المدفوعة وسياسة المكافآت المعتمدة وإبراز أي اختلاف جوهري عن

– تلك السياسة؛

– لمراجعة الدورية لسياسة المكافآت وتقييم فعاليتها في تحقيق أهدافها؛

– تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بمكافآت أعضائه ولجانه وكبار المسئولين التنفيذيين وفق للسياسة المعتمدة؛

– مراجعة المكافآت المالية للرئيس التنفيذي، بما في ذلك الحوافز طويلة الأجل وقصيرة الأجل، بالإضافة إلى تحديد مستوى الأداء الذي يطالب الرئيس التنفيذي بتحقيقه، وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة؛

– مراجعة وإقرار توصيات الرئيس التنفيذي بشأن المكافآت المالية لكبار التنفيذيين؛

– التحقق من ومراقبة التزام الشركة فيما يتعلق بسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية التي تم إقرارها من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

2-3 مهام لجنة المكافآت فيما يتعلق بالترشيحات:

فيما يتعلق بالترشيحات، تتولى اللجنة المهام التالية (التقرير السنوي، 2020، صفحة 103):

– اقتراح سياسات ومعايير واضحة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

– تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بترشيح أو إعادة ترشيح أعضائه وفقا للسياسات والمعايير المعتمدة، مع مراعاة عدم ترشيح أي شخص سبقت إدانته بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة؛

– تحديد مقدار الوقت الذي يلزم أن يخصصه الأعضاء لأعمال مجلس الإدارة؛

– المراجعة السنوية للمهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى أعضاء مجلس الإدارة مع تحديد جوانب القوة والضعف في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتوصية بالحلول الكفيلة بمعالجتها بما يخدم مصالح الشركة؛

– مراجعة هيكل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتقديم توصيات بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها على هذا الهيكل؛

– التحقق بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين والتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح إذا كان عضو مجلس الإدارة يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى؛

– وضع الأوصاف الوظيفية للأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والأعضاء المستقلين وكبار المسئولين التنفيذيين

– تحديد جوانب القوة والضعف في مجلس الإدارة والتوصية بالحلول الكفيلة بمعالجتها بما يخدم مصالح الشركة؛

– توفير مستوى ملائم من التدريب والتوجيه لأعضاء مجلس الإدارة الجدد فيما يتعلق بمهام الشركة وإنجازاتها، بما يمكنهم من أداء واجباتهم بفعالية؛

– دراسة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية؛

– دراسة ومراجعة خطط تعاقب موظفي الشركة بشكل عام وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين؛

– دراسة ومراجعة توصيات الرئيس التنفيذي المتعلقة بتعيين وإنهاء خدمات كبار المسئولين التنفيذيين، باستثناء رئيس إدارة المراجعة الداخلية، والذي يتم تعيينه وإنهاء خدماته بناء على توصية لجنة المراجعة بالشركة.

4 - لجنة المراجعة:

شكلت الجمعية العامة العادية لشركة المراعي هذه اللجنة لفترة ثلاث سنوات اعتبارا من 7 أغسطس 2016م تم اعتماد لائحة عمل لجنة المراجعة، بما في ذلك مكافآت أعضاء اللجنة، وذلك خلال اجتماع الجمعية العامة للشركة يوم 8 أكتوبر وفقا للمادة رقم 101 من نظام الشركات. تتولى لجنة المراجعة مراقبة أنشطة وأعمال الشركة والتحقق من نزاهة وفعالية التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية (التقرير السنوي، 2020، صفحة 104).

1-4 مهام لجنة المراجعة:

تشمل مهام وواجبات لجنة المراجعة على وجه الخصوص ما يلي (التقرير السنوي، 2020، صفحة 104):

4-1-1 التقارير المالية:

- تحليل القوائم المالية المرحلية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصيات بشأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها؛
- إبداء الرأي الفني بناء على طلب مجلس الإدارة حول ما إذا كان تقرير المجلس والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة، وفيما إذا كانت تحتوي على معلومات تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج أعمالها وإستراتيجيتها؛
- تحليل أي مسائل ذات أهمية أو غير مألوفة تشتمل عليها التقارير المالية؛
- إجراء تحقيقات دقيقة حول أية مسائل يثيرها الرئيس التنفيذي للمالية في الشركة أو أي شخص يتولى مهامه، أو مسؤول الامتثال في الشركة أو مراجع الحسابات الخارجي؛
- دراسة التقديرات المحاسبية فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ترد في التقارير المالية؛
- دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة وإبداء الرأي والتوصيات بشأنها.

4-1-2 المراجعة الداخلية:

- دراسة ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والمالية للشركة؛
- تحليل تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية فيما يتعلق بالملاحظات الواردة فيها
- المراقبة والإشراف على أداء وأنشطة كل من مراجع الحسابات الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية لضمان توفر الموارد اللازمة والتحقق من فعالية أدائها للأنشطة والمهام المنوطة بها؛
- تقديم التوصيات لمجلس الإدارة حول تعيين مدير لإدارة المراجعة الداخلية واقتراح مكافآته؛
- دراسة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإعداد تقرير مكتوب يتضمن رأي اللجنة بشأن كفاية النظام وبشأن الأنشطة الأخرى التي تمارسها اللجنة في نطاق اختصاصاتها؛
- يقوم مجلس الإدارة بتوفير نسخ كافية من التقرير المذكور في المقر الرئيسي للشركة قبل عشرة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد اجتماع الجمعية العامة، وذلك بهدف تزويد جميع المساهمين بنسخة من التقرير المذكور والذي ستتم قراءته خلال الاجتماع

3-1-4 مراجع الحسابات:

- تقديم التوصيات لمجلس الإدارة حول ترشيح مراجعي الحسابات وإنهاء خدماتهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم بعد التحقق من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط العقود المبرمة معهم؛
- التحقق من استقلالية مراجع الحسابات وموضوعية وعدالة وفعالية أنشطة المراجعة، مع الأخذ بالاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة؛
- مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة والأنشطة المندرجة تحتها، والتحقق من كونها لا تتضمن أية أعمال فنية أو إدارية تتجاوز نطاق عمل المراجعة، وإبداء الرأي حولها؛
- الرد على استفسارات مراجع حسابات الشركة؛
- مراجعة تقارير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما تم من إجراءات بشأنها.

4-1-4 ضمان الامتثال:

- مراجعة نتائج تقارير السلطات الإشرافية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها؛
- التحقق من امتثال الشركة والتزامها بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات الصلة؛
- مراجعة العقود والمعاملات المقترحة مع الأطراف ذات الصلة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بها؛
- إطلاع مجلس الإدارة على أية مسائل تتعلق بما تراه اللجنة ضرورًيا لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه، وتقديم التوصيات بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها.

2-4 تشكيل لجنة المراجعة:

يتم تشكيل اللجنة وفقا للقواعد التالية (التقرير السنوي، 2020، صفحة 105):

- يتم تكوين لجنة المراجعة بقرار من الجمعية العامة على توصية من مجلس الإدارةً العادية بناء يتم ترشيح أعضاء لجنة المراجعة بناء على توصية لجنة المكافآت والترشيحات؛
- يجوز أن يكون أعضاء لجنة المراجعة من مساهمي الشركة أو غيرهم، شريطة أن يكون أحدهم على الأقل ، وأن يكون أحد الأعضاء مختصا بالشؤون ًعضًوا مستقلا المالية والمحاسبية؛

- لا يجوز أن تضم لجنة المراجعة في عضويتها أًيا من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين؛
- لا يجوز لأي شخص يعمل أو سبق له العمل في إدارة الشركة التنفيذية أو المالية، أو مع مراجع حسابات الشركة خلال العامين الماضيين أن ينضم لعضوية لجنة المراجعة؛
- يجب ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن خمسة أعضاء لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضًوا في لجنة المراجعة؛
- يتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة بصورة تضمن توفر مجموعة متنوعة من المهارات والخبرات، مع مراعاة امتلاكهم للخبرات المناسبة في قطاع عمل الشركة، بما في ذلك أصحاب الكفاءة والاختصاص في الشؤون المالية والمحاسبية
- يتم تعيين أعضاء لجنة المراجعة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ويجوز إعادة تعيينهم وفق الحاجة التي يقتضيها ويتم تشكيل اللجنة؛
- يجب أن يكون رئيس لجنة المراجعة عضًوا مستقلا تعيينه من قبل أعضاء اللجنة في اجتماعها الأول؛
- تقوم لجنة المراجعة في اجتماعها الأول بتعيين أمين لها من بين أعضاء اللجنة أو من موظفي الشركة؛
- في حال أصبح أحد مقاعد عضوية اللجنة شاغًرا، يجوز لمجلس إدارة الشركة تعيين عضو مؤقت لشغل المقعد شريطة أن يمتلك العضو المؤقت الخبرة والكفاءة المطلوبة لهذا الدور. يتم إخطار هيئة السوق المالية بذلك خلال خمسة أيام عمل من تاريخ التعيين، على أن يتم عرضه على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع قادم لها. ويتمم عضو لجنة المراجعة الجديد مدة عضوية سلفه؛
- تتعهد الشركة بإخطار هيئة السوق المالية بأسماء أعضاء لجنة المراجعة وحالة عضويتهم خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تعيينهم، وكذلك الإبلاغ عن أي تغييرات قد يكون لها تأثير على عضويتهم خلال خمسة أيام عمل من تاريخ وقوع هذه التغييرات.

5- لجنة إدارة المخاطر: تضطلع اللجنة بمهمة تطوير الإستراتيجية والسياسات الشاملة لإدارة المخاطر ورصد تنفيذ تلك الإستراتيجية والسياسات ومراجعتها وتحديثها، كما تعمل اللجنة على تحديد وإدامة المستوى المقبول من المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة وضمان عدم تجاوز الشركة لذلك المستوى المقبول فضلا ضمان استمرارية نجاح الشركة.

تتولى اللجنة مسؤولية ما يلي:

- فحص ومراجعة سياسات إدارة المخاطر في الشركة؛
- وضع إستراتيجية وسياسات شمولية لإدارة المخاطر، بشكل ينسجم مع طبيعة وحجم أنشطة الشركة، ومراقبة تنفيذها والعمل على مراجعتها وتحديثها بموجب عوامل التغيير الداخلية والخارجية للشركة؛
- تحديد وإدامة مستوى مقبول من المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة، وضمان عدم تجاوز الشركة لذلك المستوى؛
- ضمان جدوى استمرارية الشركة ونجاح استمرارية نشاطاتها وتحديد المخاطر التي تهدد وجودها خلال فترة12 عشر شهًرا المقبلة.
- الإشراف على نظام إدارة المخاطر في الشركة وتقييم فعالية النظام وآليات تحديد ورصد المخاطر التي تهدد الشركة بهدف بيان مجالات القصور ونقاط الضعف فيها؛
- إعادة تقييم قدرة الشركة على إدارة المخاطر بشكل دوري، وتقييم تعرض الشركة لتلك المخاطر؛
- إعداد التقارير المفصلة حول التعرض للمخاطر والتدابير الموصى بها لإدارة تلك المخاطر، وعرضها على مجلس الإدارة؛
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة حول الشؤون المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر مراجعة الهيكل التنظيمي فيما يخص إدارة المخاطر وتقديم التوصيات المتعلقة به قبل اعتماده من قبل مجلس الإدارة؛
- التحقق من استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي قد تعّرض الشركة لأية مخاطر؛
- الحرص على فهم موظفي إدارة المخاطر لكافة المخاطر التي تهدد الشركة، والعمل على رفع الوعي بثقافة المخاطر في الشركة؛
- مراجعة أية أمور ترفعها لجنة المراجعة من الممكن أن تؤثر على إدارة المخاطر في الشركة.

6- نتائج إجراءات المراجعة الداخلية السنوية:

6-1 نظام الرقابة الداخلية : يعتمد مجلس الادارة نظام الرقابة الداخلية في الشركة بغرض تقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتنفيذ أحكام نظام حوكمة الشركة والامتثال للأنظمة واللوائح ذات الصلة. ويجب أن يكفل هذا النظام الامتثال لمعايير

واضحة للمساءلة على كافة المستويات التنفيذية في الشركة، وأن يتم تنفيذ معاملات الأطراف ذات العالقة وفقا لأحكام والضوابط ذات الصلة .(التقرير السنوي، 2020، صفحة 106)

2-6 إنشاء إدارات مستقلة في الشركة: لغايات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية المعتمد، شكلت الشركة إدارات لتقييم وإدارة المخاطر وأخرى للمراجعة الداخلية. يجوز للشركة الاستعانة بجهات خارجية للقيام بمهام واختصاص وحدات أو إدارات تقييم المخاطر والإدارة والرقابة الداخلية دون الإخلال بمسؤوليات الشركة تجاه تلك الواجبات والاختصاصات.

3-6 مهام إدارة المراجعة الداخلية: تضطلع إدارة المراجعة الداخلية بمهمة تقييم ورصد تنفيذ نظام الرقابة الداخلية، والتحقق من امتثال الشركة وموظفيها للأنظمة واللوائح والتعليمات السارية ولسياسات الشركة وإجراءاتها.

4-6 تشكيل إدارة المراجعة الداخلية: تضم إدارة المراجعة الداخلية مديرا للمراجعة الداخلية يجري تعيينه بموجب توصية من لجنة المراجعة، بحيث يكون المراجع الداخلي مسؤولا أمام لجنة المراجع وعدد من الموظفين المعنيين. يراعي تشكيل وتشغيل إدارة المراجعة الداخلية الجوانب التالية:

- يجب أن يكون موظفو تلك الادارة من ذوي الاختصاص والخبرة ، مستقلين وحاصلين على تدريب كاف، ولا يجوز أن تستند إليهم أيه مهام غير مهام المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية؛
- ترفع إدارة المراجعة الداخلية تقاريرها إلى لجنة المراجعة، وتكون تابعة إداريًا لها وخاضعة للمساءلة أمامها
- تحدد مكافآت مدير إدارة المراجعة الداخلية بموجب توصية من لجنة المراجعة، وبما يتفق مع سياسات الشركة
- تمنح الادارة إمكانية الوصول إلى المعلومات والوثائق التي تحتاج إليها، بحيث تحصل عليها دون أية قيود

5-6خطة المراجعة الداخلية: تعمل إدارة المراجعة الداخلية وفقا لخطة شاملة للمراجعة تعتمدها لجنة المراجعة. يجري تحديث تلك الخطة بشكل سنوي، فيما ينبغي مراجعة الأنشطة والعمليات الرئيسية فيها مرة واحدة على الأقل سنويًا، بما في ذلك أنشطة إدارة المخاطر وإدارة الامتثال.

6-6 الاحتفاظ بتقارير المراجعة الداخلية: على الشركة أن تحتفظ بسجلات من تقارير المراجعة والوثائق التجارية التي توضح إنجازاتها ونتائجها وتوصياتها وكافة الإجراءات المتخذة بهذا الشأن.

7-6 تقرير المراجعة الداخلية:

– تقوم إدارة المراجعة الداخلية كل ثالثة أشهر على الأقل بإعداد وتقديم تقرير مكتوب عن أعمالها إلى مجلس الإدارة. يجب أن يتضمن هذا التقرير تقييما لنظام الرقابة الداخلية في الشركة والرأي النهائي وتوصيات إدارة المراجعة الداخلية. كما يجب أن يحدد التقرير الإجراءات التي تتخذها كل إدارة للتعامل مع نتائج وتوصيات المراجعة السابقة وأية ملاحظات بشأنها، وبخاصة الإخفاق في الاستجابة لتلك النتائج والتوصيات على وجه السرعة وأسباب ذلك الإخفاق.

– على إدارة المراجعة الداخلية إعداد تقرير خطي عام يرفع إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة حول أنشطة المراجعة التي قامت بها خلال السنة المالية مقارنة مع الخطة المعتمدة. ينبغي أن يوضح التقرير أسباب أي اختلاف عن الخطة، إن وجد، وذلك خلال الربع التالي لنهاية السنة المالية المعنية.

– على مجلس الإدارة تحديد نطاق تقرير لجنة المراجعة الداخلية بناء على التوصيات الواردة من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية، ويجب أن يتضمن التقرير الجوانب التالية بشكل خاص:

- إجراءات الرصد والإشراف على الشؤون المالية والاستثمار وإدارة المخاطر؛
- تقييم تطور عوامل المخاطرة التي تهدد الشركة والنظم لقائمة، وذلك بهدف مواجهة التغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في سوق تداول؛
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا فيما يخص تطبيق نظم المراجعة الداخلية، بما في ذلك تحديد عدد المرات التي جرى خلاها إبلاغ المجلس بوجود مشاكل تتعلق بالرقابة (بما فيها إدارة المخاطر) ووصف الأسلوب المتبع في التعامل مع تلك المشاكل؛
- الإخفاق أو نقاط الضعف التي شهدها تنفيذ الرقابة الداخلية، أو المواقف الطارئة التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، إلى جانب التدابير التي اتخذتها الشركة للتعامل مع حالات الإخفاق (وبخاصة تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركة وقوائمها المالية)؛
- مدى التزام الشركة بالضوابط الداخلية لدى تحديد وإدارة المخاطر؛

- المعلومات التي تصف عمليات إدارة المخاطر في الشركة تشرف لجنة المراجعة بشكل مباشر على المراجعة الداخلية، فيما تقوم إدارة المراجعة بشكل دوري بالتحقق من كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية في شركة المراعي. لذا، وبناء على ما تقدم ووفقا للتقارير والتوصيات الواردة من لجنة المراجعة وخطط العمل الموضوعة، فإن مجلس الإدارة يؤكد النقاط التالية فيما يخص عام 2020م (التقرير السنوي، 2020، صفحة 107):

- لم يصل إلى علم المجلس أية أمور يمكن أن تؤدي بالمجلس للاعتقاد بوجود قصور جوهري يقتضي الإفصاح عنه فيما يخص سامة النظم المالية والمحاسبية؛
- تعمل أنظمة الرقابة بفعالية وتسهل العمل على تخفيف المخاطر المحتملة التي قد تواجهها شركة المراعي والشركات التابعة لها، وأنه لم يصل إلى علم المجلس أية أمور ترتبط بعمل الضوابط الداخلية ذات أهمية جوهرية أو تقتضي الإفصاح عنها؛
- تم اتخاذ كافة الترتيبات والإجراءات التصويبية فيما يخص جميع الملاحظات والتوصيات التي رفعتها إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة.

الخاتمة:

ساعدت آليات حوكمة الشركات بشكل أساسي على حماية وضمان حقوق المساهمين وجميع الأطراف ذوي المصلحة الذين تربطهم علاقة بالمنظمة وذلك لعدة أسباب هامة كحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية لعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية المعبرة عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وينعكس هذا إلى مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي تفقد هذه المعلومات أهم عناصر تميزها وهو جودتها, وكنتيجة لذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حيث أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن تطبيق آليات حوكمة الشركات يؤدي إلى محاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي والاجتماعي، وإن تطبيق هذه الآليات هو المخرج لضمان لحقوق المستثمرين في الشركات وأصحاب المصالح الأخرى.
- يلتزم مجلس الإدارة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح وقواعد حوكمة الشركات في شركة المراعي السعودية؛
- أن الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى المزيد من الإفصاح والشفافية في إعداد التقارير المالية؛

- إن آليات حوكمة الشركات دور في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية؛
- يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى تعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية؛

التوصيات: على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

- إلزام الشركات على تبني الآليات الأساسية للحوكمة بطريقة تكاملية فيما بينها؛
- وضع إجراءات صارمة للشركات التي تقوم بعرض قوائم مالية مضللة؛
- وضع دليل موحد لحوكمة الشركات ودورات في آليات العمل ضمن مبادئ وآليات الحوكمة
- تنمية وعي وإدراك القائمين على المؤسسات الاقتصادية في أهمية الحوكمة لشركاتهم وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات؛

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1 - التقرير السنوي ,ا .(2020) .*نستمر بالوفاء* .السعودية :شركة المراعي.

2 - أنيسة سدرة، و محمد بن قطاف. (2019). إنهيار شركة "إنرون" للطاقة سنة 2001 من منظور مبادئ حوكمة الشركات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، 05 (02)، الصفحات 104-120.

3 - خضر أحمد علي. (2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في الشركات (الإصدار الطبعة 01). الإسكندرية: داار الفكر الجامعي .

4 - عبد الصبور عبد القوي علي مصري. (2012). التنظيم القانوني لحوكمة الشركات. الرياض: القانون والاقتصاد.

5 - علاء فرحان طالب ,ا .ش .(2011) .الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف .عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع.

6 - غريسي صدوقي، و محمد رضا بوشيخي. (2021). حوكمة الشركات بين البعد النظري والواقع قراءة في المبادئ ومؤشرات القياس. م*جلة العلوم الاقتصادية ، 16* (01)، الصفحات 80-93.

7 - محمد أحمد الخضيري. (2005). حوكمة الشركات (الإصدار الطبعة 01). القاهرة: مجموعة النيل العربية.

8 - محمد مصطفي سليمان .(2006) .حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري .الإسكندرية :دار نشر الثقافة.

9 - هجيرة بوزوينة، و مسعود دراوسي. (بلا تاريخ). أثر آليات المحاسبية لحوكمة الشركات على الرفع من جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، *06* (12)، الصفحات 215-229.

المراجع باللغة الاجنبية:

1- Bernard, M., & Patrick, b. (2004). *GOUVERNEMENT D'ENTREPRISE ET COMMUNICATION FINANCIER.* PARIS: ECONOMICA.

رقمنة وتحديث أنظمة وسائل الدفع في البنوك الإسلامية الجزائرية "بنك السلام-الجزائر"

- بن طرشة نريمان هاجر[1]
- يحياوي سليمان[2]

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم جوانب الخدمات المصرفية الإلكترونية التي توفرها البنوك الإسلامية بصفة خاصة، ذلك لإزالة الغموض حول أنظمة ووسائل الدفع الحديثة التي تعمل هذه البنوك، وزيادة التوعية ولفت النظر إلى هذا النوع من البنوك التي أصبحت في الوقت الراهن تنافس مثيلاتها من البنوك التجارية.

كما تستعرض هذه الورقة إطار العمل في البنوك الإسلامية الجزائرية مع تحليل تجربة بنك السلام-الجزائر، وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الجزائر لا تزال بعيدة بعض الشيء عن التعامل بوسائل الدفع الحديثة، إذ تفضل الدفع النقدي رغم أنه أقل أمانا منها، إلا أن البنوك الإسلامية تسعى جاهدة لمواكبة الثورة التكنولوجية الحاصلة في مجال التجارة الخارجية والإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، وسائل الدفع الإلكترونية، وسائل الدفع الحديثة في الجزائر

Abstract:

This research paper aims to shed light on the most important aspects of electronic banking services provided by Islamic banks in particular, in order to remove the ambiguity about the modern payment systems and means that operate these banks, increase awareness and draw attention to this type of banks that are currently competing with their counterparts. Commercial banks.This paper also reviews the framework of work in Algerian Islamic banks with an analysis of the experience of the Bank of Peace-Algeria, and this study concluded that Algeria is still somewhat far from dealing with modern means of payment, as it prefers cash payment, although it is less safe than it. The Islamic Republic is striving to keep pace with the technological revolution taking place in the field of foreign and electronic commerce.

Key words: Islamic banks, electronic payment methods, modern payment methods in Algeria

مقدمة

تلعب أنظمة ووسائل الدفع دورًا حيويًا في اقتصاد أي بلد، حيث يساهم الدفع المصمم جيدًا بشكل إيجابي في الاستقرار المالي للبلاد وحسن سير اقتصادها، إذ أن نظام الدفع يتكون من مجموعة من الأدوات والإجراءات المصرفية وأنظمة تحويل الأموال بين البنوك عادةً التي تضمن تداول الأموال، والرقابة على العمليات التجارية وبالتالي تقليل التعامل في السوق السوداء والتحكم في الكتلة النقدية.

ومؤخرا شهد الجهاز المصرفي الجزائري أنواع جديدة للدفع في التجارة الخارجية والإلكترونية، ولذا تعمل البنوك الإسلامية الجزائرية جاهدة على زيادة تنافسيتها من خلال توفير أنظمة

[1] طالبة دكتوراه جامعة جيلالي اليابس –سيدي بلعباس-bentarchanarimane@gmail.com

[2] أستاذ محاضر"أ" جامعة جيلالي اليابس –سيدي بلعباس Yahiaoui_s@ymail.com

ووسائل دفع آمنة وفعالة وسريعة على تلقى رضا العميل وفي نفس الوقت وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

من هذا المنطلق تبرز لنا الإشكالية التالية:

ما مدى استخدام وسائل الدفع الحديثة في البنوك الإسلامية الجزائرية؟ ما تحدياتها؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإلمام بإحدى أهم مواضيع العولمة في الوقت الراهن، من خلال تسليط الضوء على إبراز أهمية وسائل الدفع الحديثة في المجال المصرفي، ودورها في زيادة تنافسية البنوك الإسلامية، ومحاولة تقييمها لمعرفة العوامل المساعدة على نجاحها باعتبار الجزائر لا تزال بعيدة بعض الشيء فيما يخص وسائل الدفع الإلكترونية

منهج الدراسة:

حتى نقف على ماهية وسائل الدفع الحديثة قمنا بدراسة تحليلية لبنك إسلامي "بنك السلام-الجزائر"، حيث اعتمدنا على منهجين لتفصيل الدراسة، حيث استخدمنا منهج الوصفي و ذلك لمسح مختلف المفاهيم النظرية التي تضمنها البحث، أما المنهج الثاني تمثل في منهج التحليلي بغية تحليل الإحصائيات المقدمة و تفسيرها

على ضوء ما سبق، قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المحور الثاني: أنظمة ووسائل الدفع الحديثة

المحور الثالث: تحديث نظام الدفع في البنوك الإسلامية الجزائرية"بنك السلام-الجزائر"

المحور الأول: ماهية البنوك الإسلامية

أولا: تعريف البنوك الإسلامية

تعرف البنوك الإسلامية على أنها "مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، ولما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها[1]

كما تعرف على أنها مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي و تحقيق عدالة التوزيع و وضع المال في المسار الإسلامي[1]

[1]- شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية "دراسة تحليلية"، دار النفائس، الأردن،2014، ص12

ثانيا: الخدمات المصرفية الإسلامية

تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية نسبة كبيرة من إجمالي الأصول المصرفية في العديد من البنوك الإسلامية، حيث تقوم البنوك الإسلامية بتقديم مجموعة متعددة من الخدمات المصرفية بما يسهم في تيسير معاملات الأفراد المتعاملين معها، والشكل التالي يمثل الخدمات المالية التي تقدمها البنوك الإسلامية

الشكل رقم 01: الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية

المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامية للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2004، ص 196

[1]- بريش عبد القادر، خلدون زينب، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03،شلف، 2016، ص 33

ثالثا: التوزيع الجغرافي لصناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2019

في الوقت الحالي، أصبحت صناعة الخدمات المالية الإسلامية تحتل جزءا معتبرا من الصناعة المصرفية في الوطن العربي، إذ تنافس في ذلك الخدمات المالية التقليدية، والشكل التالي يبين توزيعها حسب المنطقة.

الشكل رقم 02: توزيع صناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2019

المصدر: Islamic Financial Serviced Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020, Malaysia ,july 2020, p12

من الشكل التالي نلاحظ انتعاش دول مجلس التعاون الخليجي في الصيرفة الإسلامية في سنة 2019، حيث استحوذت على 45,4% من الصناعة الإسلامية 1106,6 مليار دولار أمريكي كقيمة مستحقة من إجمالي 2438,6 مليار دولار أمريكي، لتليها آسيا بقيمة مستحقة قدرها 1204,4 مليار دولار أمريكي، والتي سجلت انخفاضا ملحوظا عن سنة 2018 بحوالي 2,3%، ثم تأتي إفريقيا التي لازالت في صراع لمحاولة إدراج البنوك الإسلامية إلى منظومتها المصرفية .

المحور الثاني: أنظمة ووسائل الدفع الحديثة

أولا: هندسة أنظمة الدفع

1- تعريف نظام الدفع:

يشير مصطلح نظام الدفع إلى مجموعة كاملة من الأدوات والوسطاء والقواعد والإجراءات والعمليات وأنظمة تحويل الأموال بين البنوك التي تسهل تداول الأموال في بلد ما، حيث يتكون نظام الدفع من ثلاثة عناصر أو عمليات رئيسية:

- أدوات الدفع: وهي وسيلة لتفويض الدفع وتقديمه (أي الوسائل التي يمنح بها الدافع تفويضًا بنكيًا لتحويل الأموال إلى المدفوع له)؛
- المعالجة بما في ذلك المقاصة، والتي تتضمن تعليمات الدفع التي يتم تبادلها بين البنوك والحسابات المعنية؛
- وسيلة التسوية وهي البنوك ذات الصلة بالدافع والمدفوع له، أي يتعين على بنك الدافع تعويض بنك المدفوع له.[1]

2- تعريف وسائل الدفع الحديثة:

وردت عدة تعريفات لأنظمة الدفع الإكتروني يتمحور معظمها حول طبيعة عملية الدفع بالمقارنة مع طبيعة الدفع في النظم التقليدية

نظام الدفع الاكتروني هو نظام دفع مبني على تقنيات إلكترونية، زائد تقنيات الإعلام الآلي التي تستعمل لغرض صناعة نظام الدفع الإلكتروني، من خلال تحصيل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها، عن طريق تطويق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدل سند ورقي.[2]

نظام الدفع تعني أي طريقة لتحويل الأموال يتفق عليها على أنها مقبولة من قبل كل من المستثمر والشركة والبنك المصدر لوسيلة الدفع.[3]

ثانيا: أنواع نظم ووسائل الدفع الحديثة

عند التوجه إلى التجارة الإلكترونية، فإن معرفة أنواع الدفع التي يجب استخدامها أمر ضروري، إلا أنه من الأهم التأكد من الرصيد في الحساب المصرفي لتغطيتها، وفيما يلي قائمة مختصرة لأنواع وسائل الدفع:

1 - **<u>بطاقات الائتمان</u>:** كحل عالمي للدفع، تعد بطاقات الائتمان هي الطريقة الأكثر شيوعًا للعملاء للدفع عبر الإنترنت، حيث يمكن للتجار الوصول إلى السوق الدولية باستخدام بطاقات الائتمان، إلا أن مستخدمو بطاقات الائتمان هم في الغالب من أمريكا الشمالية وأوروبا، وآسيا.[1]

---

[1]- Risto Gogoski, Payment systems in economy - present end future tendencies, 11 eme International conference, Procedia - Social and Behavioral Sciences , Num 44, University st. Kliment Ohridski, macedonia, 2012, p p 438-439

[2] - سماحي أحلام ،جناي نجاة، وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات دراسة ميدانية لحالة بنكي BADR -BEA ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص 31

[3] - lawinsider, Mode of Payment definition, https://www.lawinsider.com/dictionary/mode-of-payment#:~:text=Mode%20of%20Payment%20means%20any,of%20the%20receipt%20of%20funds, 20/04/2021

ومن أمثلتها:

- بطاقة CIB بنوعيها الكلاسيكية " التي يصدرها البنك للموظفين متوسطي الدخل الشهري الي لا يتجاوز 39.999 دج "، والذهبية "التي يصدرها البنك للموظفين لكبار المسؤولين والموظفين الذين يتجاوز أجرهم40.000 دج"
- البطاقات الذكية smart card
- النقود الإلكترونية E. Cash وهي النقود الإكترونية هي عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على بطاقة ذكية أو قرص صلب بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص آخر.[2]

2 - **مدفوعات المحمول:** تتيح لك تطبيقات مثل Apple Pay و Google Pay و Samsung Pay و Amazon Pay WeChat Pay وغيرها.. الدفع مقابل الأشياء باستخدام الهاتف الذكي أو حتى الساعة الذكية، ومن ثم يتم سحب الأموال من بطاقة الخصم أو الائتمان، تتيح لك بعض هذه التطبيقات الدفع لشخص ما عن طريق اختيار رقم هاتفه المحمول ثم تنتقل الأموال من حسابك المصرفي إلى حسابه.[3]

3 - **التحويل المصرفي:** التحويل المصرفي (أو التحويل الإلكتروني) هو طريقة دفع تسمح للمستهلكين بتحويل الأموال إلى حساب مصرفي حول العالم، يتم تزويد المستهلك برقم مرجعي فريد وتفاصيل الحساب المصرفي حيث يمكنه إجراء الدفع، ويمكن إجراء هذا الدفع عن طريق الهاتف أو البريد أو من خلال حزمة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، تقدم حاليًا مثل هذه التحويلات المصرفية الدولية لبعض دول الاتحاد الأوروبي فقط ومن الممكن استخدام اليورو كعملة تحويل.[4]

ومن أمثلته:

---

[1] - paymentwall, Types of payment methods for ecommerce, https://blog.paymentwall.com/guides/types-of-payment-methods-for-ecommerce, 20/02/2021

[2] - بورقابة فريدة، وسائل الدفع الحديثة في المؤسسات المالية و البنكية "دراسة ميدانية حالة بنك الجزائر الخارجي BEA"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018، ص 14

[3] - What are the main ways to pay?, https://roostermoney.com/talking-about-ways-to-pay/, 20/2021

[4] - Ingenico Group, Payment group: Bank Transfer, https://epayments.developer-ingenico.com/payment-product/bank-transfer, 20/04/2021

- الشيك الإلكتروني وهو عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن.[1]

4 - **المدفوعات الصوتية:** وفقًا لدراسة أجريت في 2019 ، والتي كانت عبارة عن تعاون بين PYMNTS و Visa ، فإن 31 بالمائة من المشاركين في الدراسة الذين يمتلكون جهازًا صوتيًا، مثل Amazon Echo أو Google Nest ، يستخدمون أجهزتهم لإجراء عمليات شراء باستخدام مدفوعات صوتية، وذلك بإعداد بطاقة ائتمان خالية من خطر الاحتيال كطريقة دفع أكثر أمانا.[2]

5 - **المحافظ الإلكترونية:** تخزن المحفظة الإلكترونية البيانات الشخصية للعميل والأموال، والتي تُستخدم بعد ذلك للشراء من المتاجر عبر الإنترنت، يعد التسجيل في محفظة إلكترونية سريعًا وسهلاً، حيث يطلب من العملاء فقط إرسال معلوماتهم مرة واحدة لإجراء عمليات الشراء، يمكن أيضًا أن تعمل المحافظ الإلكترونية جنبًا إلى جنب مع محافظ الهاتف المحمول من خلال استخدام التكنولوجيا الذكية مثل أجهزة NFC "اتصالات المجال القريب"، ومن خلال النقر على محطة NFC ، يمكن للهواتف المحمولة تحويل الأموال المخزنة في الهاتف على الفور.

6 - **البطاقات المدفوعة مسبقا:** طريقة دفع بديلة، يشيع استخدامها للقصر أو العملاء الذين ليس لديهم حسابات بنكية، تأتي البطاقات مسبقة الدفع بقيم مخزنة مختلفة للعملاء للاختيار من بينها، عادةً ما تستخدم شركات الألعاب عبر الإنترنت البطاقات المدفوعة مسبقًا كطريقة دفع مفضلة، مع تخزين العملة الافتراضية في بطاقات مدفوعة مسبقًا للاعب لاستخدامها في المعاملات داخل اللعبة. بعض الأمثلة على البطاقات المدفوعة مسبقًا هي Mint و Ticketsurf و Paysafecard و Telco Card.[3]

ثالثا: مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة

رغم الانتشار الكبير لوسائل الدفع التقليدية إلا أنها ظهرت بها عدة عيوب وهو الحال بالنسبة لوسائل الدفع الحديثة، وفي الجدول التالي نلخص أهم مميزاتها وعيوبها

---

[1] - سماحي أحلام ،جناي نجاة، وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات دراسة ميدانية لحالة بنكي BADR- BEA، مرجع سبق ذكره، ص 37

[2] - Holly D. Johnson, Safest ways to pay in 2021 and beyond , https://www.bankrate.com/finance/credit-cards/protect-your-data-with-new-secure-payment-methods/, PUB 25/01/2021, bankrate, 20/04/2021

[3] - paymentwall, Types of payment methods for ecommerce, https://blog.paymentwall.com/guides/types-of-payment-methods-for-ecommerce, 20/04/2021

الجدول رقم01: مميزات وعيوب لوسائل الدفع الحديثة

نوع الدفع	مزايا وسيلة الدفع	عيوب وسيلة الدفع
بطاقات الخصم والائتمان والدفع المسبق	- قد يدفع العملاء إلى إجراء عمليات شراء متكررة. - يسمح للعملاء بإجراء عمليات شراء كبيرة بأمان. - يمكن أن يكون أسرع وأكثر ملاءمة للعملاء عند الخروج من النقد أو الشيكات. - عدم اضطرار البائع بالاحتفاظ بقدر كبير من النقود في المتجر. - لا داعي للقلق بشأن الشيكات المعدومة أو النقود المزيفة. - يسمح للمسافرين الأجانب بإجراء عمليات الشراء بسهولة أكبر.	- إن معالجة المعاملة يستغرق عادة ما بين يوم وثلاثة أيام، قبل تحصيل الأموال. - دفع رسوم المعاملات، وهي نسبة صغيرة من المعاملة، وتتمتع بطاقات الخصم عمومًا برسوم أقل. - شراء أو استئجار جهاز لقبول الدفع (يسمى جهاز نقطة البيع). - المسؤولية التامة للبائع إذا استخدم العميل بطاقة مزيفة أو مسروقة لإجراء عملية شراء.[1]
مدفوعات المحمول والمحافظ الإلكترونية، والمدفوعات الصوتية	- وجوب توفر أجهزة NFC، بحيث عدم وجودها يؤدي إلى عدم وجود مدفوعات عبر محفظة الهاتف المحمول - مدفوعات NFC هي أحدث شكل لقبول بطاقات الائتمان. - من المحتمل أنه إذا كان لدى العميل هاتف ذكي، فمن المحتمل أن يكون لديه محفظة محمولة. - المدفوعات عبر الهاتف المحمول أكثر آمانا.	- هناك العديد من محافظ الهاتف المحمول، ولا تعمل جميعها بالطريقة نفسها، وسيكون عليك معرفة المناسب منها. - مكافآت العميل لاستخدام محفظة الهاتف المحمول ليست واضحة بنسبة 100٪ حتى الآن.[2]
التحويلات المصرفية الإلكترونية	- تلقي مدفوعات كبيرة دون دفع رسوم. - السماح للعملاء بإجراء عمليات شراء كبيرة بأمان.	. - قد تحتاج إلى إعداد هذا النوع من المعاملات مع البنك الذي تتعامل معه

[1] - practicalbusinessskills, Payment Options, https://www.practicalbusinessskills.com/managing-a-business/financial-management/payment-options, 21/04/2021

[2] - Advantages and Disadvantages of Different Payment Methods, https://www.vapulus.com/en/different-payment-method/ , 21/04/2021

	- يمكن أن يكون أسرع وأكثر ملائمة من قبول النقد أو الشيكات. - لن تضطر إلى الاحتفاظ بهذا القدر من النقود في متجرك. - لا داعي للقلق بشأن الشيكات المعدومة أو النقود المزيفة. - يمكن أن يكون خيارًا جيدًا إذا كنت تبيع منتجات أو خدمات لشركات أخرى.	وبنك العميل، وهو أمر ليس بالأمر السهل دائمًا.[1] - يمكن أن يستغرق التحويل ثلاثة أيام أو أكثر. - يمكن أن تتسبب المنطقة الزمنية المختلفة في تأخير عملية النقل.[2]

المصدر: من مواقع مختلفة لشبكة الأنترنيت

المحور الثالث: تحديث نظام الدفع في البنوك الإسلامية الجزائرية"بنك السلام-الجزائر"

يتمثل الجهاز المصرفي الجزائري في مجموعة البنوك العاملة في البلد وهي البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية.

باعتبار الكثير منا يعرف البنوك التجارية، وهناك بحوث غنية حول وسائل الدفع فيها، لذا قررنا في هذه المقال دراسة وتحليل بنك إسلامي من البنوك الجزائرية وهو بنك السلام الجزائر، ومحاولة ذكر وتحليل نظام ووسائل الدفع فيه.

أولا: التعريف ببنك السلام الجزائر

مصرف السلام-الجزائر هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في 2008/10/20، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

يعمل مصرف السلام-الجزائر على تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، في نفس الوقت مواكبة للتكنولوجيا الحديثة التي تعمل بها البنوك التقليدية، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.[3]

[1] - paymentwall, Types of payment methods for ecommerce, https://blog.paymentwall.com/guides/types-of-payment-methods-for-ecommerce, 20/04/2021

[2] - Hitesh Bhasin, The 7 Different Modes of Payments Explained with Pros and Cons, https://www.marketing91.com/modes-of-payment/, 21/04/2021

[3]- بنك السلام-الجزائر، نبذة عن بنك السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html، 2021/04/28

ثانيا: أكثر طرق الدفع شيوعا في الجزائر

1- بطاقات الائتمان " Credit cards": تعد بطاقات الائتمان من أكثر الطرق شيوعًا وشعبية للمستهلكين لإجراء عمليات شراء عبر الإنترنت، حيث تعالج الشركات المالية متعددة الجنسيات مثل Visa و MasterCard و Maestro و American Express و Discover المدفوعات بين التجار والبنوك المصدرة للبطاقات، مما يمكن ملايين المستخدمين حول العالم من إجراء عمليات شراء باستخدام بطاقات الائتمان ذات هذه العلامات التجارية.

2- بطاقات الدفع المسبق "OneCard ": هي بطاقة نقدية مسبقة الدفع للعملاء في الشرق الأوسط، تتوفر بطاقات OneCard المدفوعة مسبقًا للشراء في أكثر من 30.000 سوق في 13 دولة، بما في ذلك مصر والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

3- بطاقة MINT "MINT prepaid card ": هي خيار دفع نقدي شامل آمن ويمكن الوصول إليه وسهل الاستخدام، تتيح بطاقات MINT للعملاء في جميع أنحاء العالم الدفع نقدًا عبر الإنترنت مقابل السلع والخدمات الرقمية في جميع أنحاء العالم، تستخدم خصوصا في الألعاب الرقمية.

4- Neosurf: هي طريقة دفع آمنة ومُسبقة الدفع تُستخدم بشكل أساسي في البلدان الأوروبية للدفع مقابل المحتوى الرقمي، يمكن للعملاء شراء بطاقات Neosurf المدفوعة مسبقًا عبر الإنترنت أو من تجار التجزئة المحليين.[1]

ثالثا: طرق الدفع الجزائرية حسب حصة السوق لسنة 2021

[1] - paymentwall, PAYMENT METHODS IN ALGERIA, https://www.paymentwall.com/payment-methods/Algeria, 28/04/2021

الشكل رقم 03: طرق الدفع الجزائرية حسب حصة السوق لسنة 2021

المصدر : paymentwall, PAYMENT METHODS IN ALGERIA, https://www.paymentwall.com/payment-methods/Algeria, 28/04/2021

من الشكل نلاحظ أن الجزائر لازالت بعيدة بعض الشئ عن التكنولوجيا ووسائل الدفع الحديثة والإلكترونية إذ ما قارنناها بالدول الأخرى، حيث تمثل بطاقات الائتمان اكبر نسبة كطريقة مستخدمة في السوق الجزائري حوالي 53% ، أما الأجهزة الذكية والمحمول لا تمثل سوى6%، لذا وجب علينا تشجيع الاستثمارات والمبادرات في الجزائر على المنصات الإلكترونية خاصة باللغة العربية، بالإضافة إلى الخدمات التجارية الرئيسية الأخرى المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

رابعا: الخدمات الإلكترونية لبنك السلام-الجزائر

يوفر بنك السلام-الجزائر مجموعة من الخدمات والمنتجات المتنوعة عبر الأنترنيت على مدى الأسبوع وباستخدام الأجهزة الذكية، التي تتمثل في:

1- خدمة ما قبل التوطين "E-PREDOM": هي عملية إدارية الكترونية تضمن للبنوك تسجيل و إعطاء قاعدة نظامية لكل عمليات الاستيراد و التصدير التي يقوم بها عميل المصرف تسمح بمراقبة المبادلات مع التجارة الخارجية التجارة الخارجية.

2- الاعتماد المستندي "E-CREDOC": وهو وثيقة إلكترونية يضمن فيها البنك دفع المشتري المبالغ المستحقة عليه إلى البائع في الوقت المحدد والمبلغ الصحيح ويضمن استلام البضاعة بما يطابق المواصفات المطلوبة، وإذا لم يتمكن المشتري من الدفع فيتوجب على البنك تغطية المبلغ الكامل أو المتبقي لإتمام عملية الشراء، وقد أصبح الاعتماد المستندي مهمًا للغاية في التجارة الدولية.

3- السلام مباشر للشركات: هي خدمة تمنح الشركة إمكانية الإطلاع عبر الموقع الإلكتروني على العمليات المصرفية التالية:

أ – حزمة بريميوم:

- الإطلاع على الأرصدة ومراجعتها،
- المعارضة على الشيك والبحث في عمليات الحساب وتحميل كشوفاتها.
- طلب دفتر الشيكات ومتابعة التسهيلات ؛
- التحويل بين الحسابات ؛
- إدخال التحويلات المكثفة ؛

ب- حزمة غولد "GOLD": تتضمن كل خدمات حزمة بريميوم إضافة إلى :

دمج الحسابات والتخليص الإلكتروني لمستحقات الجبائية.[1]

4- السلام مباشر للأفراد : هي خدمة تسمح بالتطلع والبحث في عمليات الحساب وتحميل الكشوفات وطبعها، إضافة إلى متابعة العمليات الإلكترونية والتسهيلات والتحويل بين الحسابات، كما تمكنك من طلب البطاقات الخاصة بالبنك.[2]

5- السلام سمارت بنكنغ: يسمح تطبيق "السلام سمارت بنكنغ" لمصرف السلام-الجزائر

- بالكشف عن الأرصدة و آخر العمليات، والبحت و ترتيب آخر العمليات؛
- محاكاة التمويل، وتحويل العملات؛[3]

خامسا: وسائل الدفع في بنك السلام-الجزائر

1- بطاقة الدفع الإلكتروني الآمنة: هي بطاقة تسمح بدفع قيمة مشترياتك من كافة نقاط البيع المزودة بماكينة الدفع الآلي حاملة لشارة CIB، وسحب نقدي عبر الوطن في أي صراف آلي حامل لشارة CIB، كما تمكن من الدفع أو تسديد فاتورة عبر الإنترنت.[4]

2-بطاقة التوفير أمنيتي: هي وسيلة إدخار بسيطة و آمنة، في متناول جميع أفراد عائلتك، وتسمح لك بإستثمار أموالك مع ضمان توفرها في أي وقت.[5]

---

[1]- بنك السلام-الجزائر، خدمة السلام المباشر للشركات، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-9-14.html، 2021/04/28

[2]- بنك السلام-الجزائر، خدمة السلام المباشر للأفراد، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-8.html، 2021/04/28

[3]- بنك السلام-الجزائر، خدمة السلام سمارت بنكنغ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-33-14.html، 2021/04/28

[4]- بنك السلام-الجزائر، بطاقة الدفع الإلكتروني الآمنة ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-11-17.html، 2021/04/28

[5]- بنك السلام-الجزائر ، بطاقة التوفير أمنيتي، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-30-17.html، 2021/04/28

3- بطاقة السلام فيزا الكلاسيكية ومسبقة الدفع:

هي بطاقة يتم تعبئتها عن طريق تحويل مبلغ نقدي من الحساب الجاري إلى حساب البطاقة بالعملة الصعبة (يورو) و ذلك حسب الرصيد المطلوب الأدنى، بحيث تمنح للعملاء سقف أسبوعي يمكنهم من:

- تسديد ثمن مشترياتهم من كافة المحلات عبر العالم بإستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني الحاملة لشارة VISA. - السحب النقدي من جميع أجهزة الصراف الآلي الحاملة لشارة VISA.[1]

4- بطاقة السلام فيزا الذهبية: هي بطاقة تمنح لكبار عملاء المصرف سقفا أسبوعيا استثنائيا يمكنهم من:

- تسديد ثمن مشترياتكم من كافة المحلات عبر العالم باستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني الحاملة لشارة VISA.
- التسوق عبر المواقع التجارية الإلكترونية المعتمدة من طرف VISA.
- إضافة إلى السحب النقدي من جميع أجهزة الصراف الآلي الحاملة لشارة VISA.[2]

5- بطاقة السلام فيزا بلاتنيوم : هي بطاقة سحب و دفع دولية تمنح العميل سقفا أسبوعيا استثنائي يمكنه من:

- تسديد ثمن مشترياتكم من كافة المحلات عبر العالم بإستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني الحاملة لشارة VISA.
- التسوق عبر المواقع التجارية الإلكترونية المعتمدة من طرف VISA.
- السحب النقدي من جميع أجهزة الصراف الآلي الحاملة لشارة VISA.[3]

خاتمة

يعد تطوير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وموثوقة وفعالة وفي مثابة بنى تحتية وعنصراً حاسماً في عمل البنوك الجزائرية، حيث تساعد على توسيع الشمول المالي وتعزيز التنمية ودعم الاستقرار المالي للبلد.

[1]- بنك السلام-الجزائر ، بطاقة السلام فيزا مسبقة الدفع، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-29-17.html، 2021/04/28

[2]- بنك السلام-الجزائر ، بطاقة السلام فيزاالذهبية، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-5-17.html، 2021/04/28

[3]- بنك السلام-الجزائر ، بطاقة السلام فيزا بلاتنيوم، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-28-17.html، 2021/04/28

إن رقمنة وتحديث وسائل الدفع في التجارة الخارجية والإلكترونية ومجالات الاقتصادية والاجتماعية مثل تحصيل الضرائب ، ومدفوعات رواتب القطاع العام ، والمشتريات تسهل على المجتمع جهودا كثيرة.

تعمل البنوك الجزائرية عامة والبنوك الإسلامية خاصة جاهدة على توفير أنواع مختلفة من طرق ووسائل الدفع للاختيار فيما بينها، من خلال إعطاء معلومات عن كيفية عمل كل منها، ومعرفة من هم الجمهور المستهدف من وراءها، يمكن أن يساعد في تحديد طرق الدفع التي يجب دمجها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية "دراسة تحليلية"، دار النفائس، الأردن، 2014،

2. بريش عبد القادر، خلدون زينب، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03،شلف، 2016،

3. سماحي أحلام ،جناي نجاة، وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات دراسة ميدانية لحالة بنكي BEA -BADR، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016،

4. بورقابة فريدة، وسائل الدفع الحديثة في المؤسسات المالية و البنكية "دراسة ميدانية حالة بنك الجزائرالخارجي BEA"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018،

المراجع باللغة الاجنبية:

5. Risto Gogoski, Payment systems in economy - present end future tendencies, 11 eme International conference, Procedia - Social and Behavioral Sciences , Num 44, University st. Kliment Ohridski, macedonia, 2012, p p 438-439

مواقع الانترنيت:

6. lawinsider, Mode of Payment definition, https://www.lawinsider.com/dictionary/mode-of-payment#:~:text=Mode%20of%20Payment%20means%20any,of%20the%20receipt%20of%20funds, 20/04/2021

7. paymentwall, Types of payment methods for ecommerce, https://blog.paymentwall.com/guides/types-of-payment-methods-for-ecommerce, 20/02/2021

8. What are the main ways to pay?, https://roostermoney.com/talking-about-ways-to-pay/, 20/2021

9. Ingenico Group, Payment group: Bank Transfer, https://epayments.developer-ingenico.com/payment-product/bank-transfer, 20/04/2021

10. Holly D. Johnson, Safest ways to pay in 2021 and beyond , https://www.bankrate.com/finance/credit-cards/protect-your-data-with-new-secure-payment-methods/, PUB 25/01/2021, bankrate, 20/04/2021

11. paymentwall, Types of payment methods for ecommerce, https://blog.paymentwall.com/guides/types-of-payment-methods-for-ecommerce, 20/04/2021

12. practicalbusinessskills, Payment Options, https://www.practicalbusinessskills.com/managing-a-business/financial-management/payment-options, 21/04/2021

13. Advantages and Disadvantages of Different Payment Methods, https://www.vapulus.com/en/different-payment-method/ , 21/04/2021

14. paymentwall, Types of payment methods for ecommerce, https://blog.paymentwall.com/guides/types-of-payment-methods-for-ecommerce, 20/04/2021

15. Hitesh Bhasin, The 7 Different Modes of Payments Explained with Pros and Cons, https://www.marketing91.com/modes-of-payment/, 21/04/2021

16. paymentwall, PAYMENT METHODS IN ALGERIA, https://www.paymentwall.com/payment-methods/Algeria, 28/04/2021

17. بنك السلام-الجزائر ، نبذة عن بنك السلام الجزائر، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html، 2021/04/28

18. بنك السلام-الجزائر، خدمة السلام المباشر للشركات، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-9-14.html، 2021/04/28

19. بنك السلام-الجزائر، خدمة السلام المباشر للأفراد، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-8.html، 2021/04/28

20. بنك السلام-الجزائر، خدمة السلام سمارت بنكنغ ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-33-14.html، 2021/04/28

21. بنك السلام-الجزائر، بطاقة الدفع الإلكتروني الآمنة ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-11-17.html، 2021/04/28

22. بنك السلام-الجزائر ، بطاقة التوفير أمنيتي ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-30-17.html، 2021/04/28

23. بنك السلام-الجزائر ، بطاقة السلام فيزا مسبقة الدفع ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-29-17.html، 2021/04/28

24. بنك السلام-الجزائر ، بطاقة السلام فيزا الذهبية، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-5-17.html، 2021/04/28

25. بنك السلام-الجزائر ، بطاقة السلام فيزا بلاتنيوم، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-28-17.html، 2021/04/28

تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في استقطاب الكتلة النقدية حالة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام فترة 2007-2019

- د. بن عزة إكرام[1]
- د.بن خالدي فضيل[2]
- د.بن معمر عبد الباسط[3]

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من خلال توضيح علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية، حيث استعرض البحث أدوات السياسة النقدية والتشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية في الجزائر، ثم بيّن أهم التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية مع البنك الجزائر في استقطاب الكتلة النقدية خارج القطاع المصرفي مع اقتراح بعض الحلول والتوصيات التي قد تساعد عمل البنوك الإسلامية و انتشارها وزيادة ربحيتها.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن البنوك الإسلامية في الجزائر تواجه العديد من العقبات أهمها غياب نصوص قانونية توضح قواعد عمل هذه البنوك، و بتالي لم تنجح بما فيه الكفاية في جلب الكتلة النقدية بسبب فقدن الثقة بالنسبة للمتعاملين الأفراد أو المنشآت ، بسبب مجموعة من التحديات مثل أدوات السياسة النقدية التي ينتهجها بنك الجزائر تتمثل فيما يتعلق بأداة سعر الخصم وما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة بالإضافة الى التحديات التي تفرضها البيئة المحيطة بالمصارف الإسلامية العاملة في الجزائر مما قد يسبب أزمة سيولة مستعصية وهو ما يثبت صحة جميع الفرضيات المقترحة .

الكلمات المفتاحية: مصرف السلام؛ بنك البركة؛ علاقة بنك الجزائر بالبنوك الإسلامية، الكتلة النقدية.

Abstract:

The aim of the study is to illustrate the impact of monetary policy on Islamic banks, operating in Algeria by clarifying the relationship between the Central Bank of Algeria and the Islamic, Whereas, the study reviewed the Instruments of monetary policy, and its Regulations on the working of the Islamic banks in Algeria. And then showed the most important problems faced by Islamic banks with the Bank of Algeria In attracting the monetary mass outside the banking sector, with proposing some solutions and recommendations that help to spread them and increase their profitability.

The study found that Islamic banks in Algeria face many obstacles The most important of which is the lack of clear Legal texts clarifying the rules of operation of these banks, and therefore, it has not succeeded enough in bringing the monetary mass due to the loss of confidence and Lack of trust between dealers and establishments, Because of a set of challenges, such as the monetary policy tools ,of the Bank of Algeria is with regard to the discount rate tool and the policy of the open market in addition to the challenges posed by the environment surrounding Islamic banks operating in Algeria, which proves all the hypotheses proposed

[1] أستاذة مساعدة ب جامعة تلمسان مخبر MIFMA، benazza.ikram@yahoo.fr . Ikram.benazza@univ-tlemcen.dz

[2] أستاذة مساعدة ب جامعة تلمسان مخبر MIFMA، benkhaldifodil@gmail.com

[3] أستاذة مساعدة ب جامعة تلمسان مخبر MIFMA، bassitbenm@hotmail.fr

مقدمة:

تتمحور تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في استقطاب الكتلة النقدية من خلال البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر أساسا على طبيعة العلاقة التي تربط البنك المركزي مع هذه الأخيرة حيث يحتل بنك الجزائر مكانة هامة إلى جانب السياسة النقدية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامجها ومراقبة أداء البنوك التجارية ومستويات السيولة بصفة عامة.

ومما لاشك فيه أن البنوك الإسلامية أصبحت اليوم حقيقية واسعة، إذ تمكنت هذه البنوك بالتفاعل مع بيئاتها المختلفة؛ بسبب انتشارها الواسع في كثير من بلدان العالم الإسلامي، وزيادة حجم رؤوس الأموال الموظفة فيها أما على نطاق المنظومة البنكية الجزائرية شهدت الصيرفة الإسلامية انفتاحا و تطورا من خلال صدور قانون النقد و القرض 90-10 الذي يعد من أهم العوامل التي ساعدت البنوك الإسلامية بدخول إلى السوق النقدية و لا تزال إشكالية تطبيق السياسة النقدية التقليدية إشكالية تطرح في العديد من الدراسات كون ان الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية لا تتماشي مع أساليب التعامل في الشريعة الإسلامية حيث أنها جاءت جميعها وفق ما يمليه الفكر الاقتصادي الغربي لذلك من الطبيعي أن تتعارض هذه الأدوات مع انتشار العمل المصرفي الإسلامي الذي يحرم الربا و التعامل بسعر الفائدة و استبدالها بمبدأ المشاركة في الربح و الخسارة مما يعرقل طموحاتها في استقطاب الكتلة النقدية.

وبالرغم من العدد القليل من المصارف العاملة في الجزائر على رأسها بنك البركة و مصرف السلام، إلا أنها تسعى دائما إلى التقيّد بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الخدمات المقدّمة وبمختلف صيغها ولكن لم تسلم من الانتقاد والتشكيك، لا سيّما وأن أكثرها يعمل في ظلّ بيئة ربوية ويخضع لنفس قوانين وشروط البنوك التقليدية، و التي مازالت تواجه عقبات بالجملة في الجزائر.

ومما سبق تتمحور معالم إشكاليتنا كالتالي:

هل تصلح أدوات السياسة النقدية والتمويلية التي يطبقها بنك الجزائر على البنوك الإسلامية العاملة في استقطاب الكتلة النقدية في الجزائر؟

<u>حيث يمكن الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية</u>

- ماهي أدوات السياسة النقدية في الجزائر؟

- وهل تعتبر الوسائل الكمية للبنك المركزي فعالة في استقطاب الكتلة النقدية من خلال تفعيل عمل المصارف الإسلامية من طرف بنك الجزائر باعتبار أن الأدوات المستخدمة هي نفسها تلك المطبقة على البنوك التجارية الأخرى؟

وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- **هناك فعالية نسبة و تأثير قليل** الوسائل الكمية للبنك المركزي لدى البنوك الإسلامية في استقطاب الكتلة النقدية من خلال تفعيل عمل المصارف الإسلامية بسبب عدم ملائمة أدوات سياسة نقدية للبنوك الإسلامية على أساس العمل وفق آليات وأحكام الشريعة الإسلامية و الانتشار المحتشم للصيرفة الإسلامية في الجزائر،

الهدف من البحث: **يبرز الهدف من هذا البحث من حيث سعيه إلى دراسة تأثير السياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر على أداء البنوك الإسلامية ودورها استقطاب الكتلة النقدية مع بيان التحديات المرتبطة بها ومحاولة معالجتها بما يؤثر إيجابا على نشاطها وعلى أهدا فها المنشودة.**

منهجية البحث: وتحقيقاً لهذا الهدف فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث ارتبط المحور الأول بالتحليل الوصفي، لتطور العلاقة الوظيفية بين بنك الجزائر و البنوك الاسلامية من خلال عرض أدوات السياسة النقدية، أما المحور الثاني من هذه الدراسة، فقد اختص بتحليل آثر الوسائل الكمية للينك الجزائر في استقطاب الكتلة النقدية من خلال أداء البنوك الإسلامية ، أما المحور الثالث فقد تناول التحديات التي توجهها البنوك الإسلامية في الجزائر و بعض و الحلول العملية ، وقد اختتمت هذه الدراسة ببعض الاستنتاجات والتوصيات التي تم اقتراحها من قبل الخبراء .

ويتمثل مجتمع الدراسة بكافة المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، والتي تشمل كلاً من البنك البركة والسلام وستعتمد هذه الدراسة كلاً من الأسلوبين الوصفي والتحليلي.

أما فترة الدراسة فستقتصر على الفترة من بداية التأسيس الى يومنا هذا:

- **بنك البركة 2007-2019 ، مصرف السلام 2011 -2019**

<u>المحور الأول: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر</u>

يختص هذا الجزء من الدراسة بالتحليل الوصفي لآثار السياسة النقدية على المصارف الإسلامية في ا لجزائر، وذلك من خلال التعرّف بطبيعة التطور التاريخي الحاصل في أدوات السياسة النقدية الكمية، مع تحديد خصوصيتها بالنسبة للمصارف الإسلامية، بالحفاظ إجمالا على استرجاع السيولة وضبط الكتلة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية التالية:

1-الاحتياطي الإجباري: نسبة الاحتياطي الإجباري حددت بـ 24.5 % انطلاقا من تاريخ 15 ديسمبر2001 حيث استعمل الاحتياطي الإلزامي سنة 2002 للتقليص من الإفراط في السيولة تم رفع الاحتياطي إلى 6.45 %، و لقد أدرج الأمر11-03 هذه الأداة ضمن أدوات السياسة النقدية، باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة ، وقد بلغت نسبة الاحتياطي الإجباري خلال ماي 2004 نسبة 6 % وبقيت ثابتة إلى سنة 2005 ؛ وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2006 لما لها من أهمية، إذ سمح تطبيقها بامتصاص مبلغ 186.1 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 20.46 % من السيولة المسترجعة؛ غير أن هذه الأداة لم تكن كافية لامتصاص حصة كافية من السيولة المصرفية المعروضة في السوق النقدية. إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002، وكذا من سنة 2008 ، 2009 وتواصل ارتفاعه في سنتي 2010 و 2011 يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على فعالية هذه الوسيلة في تأثير على سيولة البنوك من خلال الرفع التدريجي لنسبة احتياطي القانوني والإجباري وهي تبلغ حالياً 10 % حيث يمكن رفع هذه النسبة لامتصاص جزء من حجم السيولة الغير الموظفة في البنوك تفاديا لما قد ينجر عليه آثار تضخمية في حال توجيها على قروض غير مجدية[1].

جدول رقم 01: تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال فترة 2001-2019:

السنوات	2001	2002	2003 إلى 2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الاحتياط الإجباري	3	4.25	6.25	6.25	8	8	9	9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل احتياطي إجباري	11	12	12	12	8	4	10	10

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 39 سبتمبر 2017،

2- تقنية إعادة الخصم: يعتبر سعر الخصم من الأدوات الفعالة لتدخل البنك المركزي بفضل قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ بتاريخ 1990/04/10 الذي منح بنك الجزائري إمكانية خصم الاوراق التجارية و تمويل البنوك التجارية و ضمان السيولة وفقاً لأهداف لسياسة النقدية ،وقد شهد معدل إعادة الخصم تغييرات حيث مكن ان نميّز:

[1] مدني حسيبة، دور السياسة النقدية والمالية على النمو أطروحة الدكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر سنة2016-2017 ص 254.

المرحلة الأولى 1990-1997: في هذه الفترة تعدى 10% وتميّز بالارتفاع وتبعه البنك بتحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة المستهدفة مع ترك هامش المبادرة للبنوك والمؤسسات المالية بتحديد معدلاتها الخاصة واستمر الارتفاع إلى أن بلغ 15% في نهاية سنة 1995 بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية و الذي يرجع لتحرير أسعار الفائدة تماشيا مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بحيث سعى البنك المركزي بالتخفيف من حدة التضخم لينخفض بعد ذلك في حدود 11% نهاية 1997

المرحلة الثانية 1998-2019: استقر معدل إعادة الخصم عند 4% وثبت الى غاية عام 2017 وذلك لتحسين الوضعية المالية لبنوك وقيام الخزينة بتسديد ديونها إلى البنوك التجارية في سنة 2003 مما أدى بها على احجام الى عن طلب اعادة التمويل لدى لبنك المركزي[1] وتعتبر أداة إعادة الخصم ممارسة حديثة في النظام النقدي اين منحت استقلالية لبنك الجزائر والتي اعتبرها صندوق النقد الدولي البداية الفعلية لمرحلة الانتقال الى الاقتصاد السوق حيث تزامن تطبيق الأداة نتيجة الاختلال التوازنات النقدية وارتفاع معدل التضخم انخفاض قيمة العملة الوطنية. يجب أن تسترجع عملية إعادة الخصم أهميتها كأداة فعلية في السياسة النقدية و ينتظر من البنوك أن تؤدي دورا بالغا خاصة أن تمويل الاقتصاد لا يمكنه مستقبلا أن يعتمد على وفرة الموارد الناجمة، و يجب تعويض العجز المسجل في الادخار على الاستثمار عبر تعبئة الموارد الموجودة في أسواق رؤوس أموال سيّما السوق النقدية و المالي[2].

جدول رقم 02: تطور معدل إعادة الخصم خلال فترة 1990-إلى غاية السنة 2019:

السنوات		المعدل %	السنوات		المعدل %
يحسب إبتداءاً من	إلى		يحسب إبتداءاً من	إلى	
1990/05/22	1991/09/30	%10,50	1998/02/09	1999/09/08	%9,50
1991/10/01	1994/04/09	%11,50	1999/09/09	2000/01/26	%8,50
1994/04/10	1995/08/01	%15,00	2000/01/27	2000/10/21	%7,50
1995/08/02	1996/08/27	%14,00	2000/10/22	2002/01/19	%6,00
1996/08/28	1997/04/20	%13,00	2002/01/20	2003/05/31	%5,50
1997/04/21	1997/06/28	%12,50	2003/06/01	2004/03/06	%4,50

[1] ص ماجدة مدوخ، أدوات سياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثالث و العشرون، نوفمبر،2011 ص 375

[2] بنك الجزائر تقرير السداسي الأول، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2015 نوفمبر 2015 ص 57.

1997/06/29	1997/11/17	%12,00	2004/03/07	2016/09/30	%4,00
1997/11/18	1998/02/08	%11,00	2016/09/30	2019/2018/2017	%3,50

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 39 و49 لسنة 2017و 2019،

3- عمليات السوق المفتوحة: سمح قانون النقد والقرض باستعمال أي بالمتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر أي لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في ميزانية السنة المالية السابقة و السندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي، و تمت أول عملية لسوق المفتوحة في 30 ديسمبر 1996 و المتمثلة في شراء بنك الجزائر لسندات عمومية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر بمبلغ إجمالي يقدر 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسط قدّر بـ 14.94% [1].

وتنقسم عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاثة تقنيات

أولا العمليات النهائية: وهي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء وبيع نهائي في سوق السندات المقبولة ولا تتم هذه العمليات إلا لأهداف هيكلية أو لغرض الضبط الدقيق و يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل مساهمة بالسيولة (شراء نهائي) أو سحب للسيولة (بيع نهائي)و تقام هذه الإعلانات عن طريق الإعلانات عن المناقصة[2].

ثانيا تقنية الأخذ بالسيولة : صدرت التعليمة 2002/02 في 11أفريل 2002 المتعلقة باسترجاع السيولة من السوق النقدية، وتنص على أنه يتمكن بنك الجزائر من استرجاع السيولة على بياض في أي مرة يري فيها ذلك ضروريا وتتم هذه العملية من خلال نداءات العرض الأنية في أجل يقدر بـ 2 سا بين الإعلان والتسجيل لنتائج عملية، ويمكن لبنك الجزائر استدعاء البنوك لوضع السيولة لديه على شكل ودائع لـ 24 سا أو لأجل بمعدل ثابت يسدد لدى استحقاق الوديعة، كما يمكن استرجاع السيولة أن تتم في أي وقت يرغبه بنك الجزائر [3]. و اعتبارا من سنة 2002 أصبحت السوق البينية للمصارف قناة إعادة تمويل البنوك فدفعت وضعية فائض السيولة في هذه السوق بنك الجزائر إلى التدخل إبتداءاً من أفريل 2002 بواسطة أداة استرجاع السيولة عن طريق المناقصة بحيث يعرض البنك المبلغ الذي يريد سحبه من السوق النقدية بمعدل فائدة يُعيّنه كما أدى الانخفاض القوي لسعر البترول المتزامن مع العجز المعتبر

[1] أنظر المواد 76-77 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14.

[2] المادة 24 من النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية و أدواتها جريدة رسمية عدد 53 ص 20.

[3] التعليمة رقم 2002/02 الصادرة في 11 أفريل 2002 المتعلقة بامتصاص أو استرجاع السيولة في السوق النقدية.

في الرصيد الإجمالي لميزان الدفوعات إلى إنخفاض السيولة المصرفية من 2730,9 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832,6 مليار دينار نهاية 2015 أي انخفاض بحوالي 33 % [1]

ثالثا التسهيلة الخاصة بالوديعة: استعملت الوديعة المدارة بالفائدة كأداة غير مباشرة لسياسة النقدية و تم إدخالها سنة 2005 من قبل بنك الجزائر و تتمثل العملية بإيداع في 24 سا، حيث تمكن بنك الجزائر من خلال ألية تسهيلات الإيداع من سحب السيولة معتبرة من النظام المصرفي من تطبيقاتها سنة 2005، فانتقلت فوائض السيولة الموظفة من طرف البنوك في هذه الأداة من 1061.8 مليار دينار إلى 1258 مليار دينار في ديسمبر 2011 و تعتبر الأدوات المذكور من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق الهداف المسطرة و ضبط الكتلة النقدية[2]. ولكن يبقى السؤال مطروح هل تعتبر هذه الأدوات مناسبة للبنوك الإسلامية العالمة في الجزائر

المحور الثاني آثر الوسائل الكمية للينك الجزائر في استقطاب الكتلة النقدية من خلال أداء البنوك الإسلامية

تتمثل أثر الوسائل الكمية لبنك الجزائر على أداء المصارف الإسلامية أساسا بتحديد طبيعة العلاقة بنك الجزائر بالبنوك الإسلامية

(البركة و السلام) :

أولا: علاقة بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية:

تبدأ علاقة البنك المركزي، بالبنك التجاري قبل تأسيس الأخير. إذ يتوجب على مجموعة المساهمين الذي يعتزمون تأسيس مصرف تجاري تقديم طلبهم للسلطة النقدية، مدعما بالنظام الأساسي، وعقد التأسيس ودراسة الجدوى الاقتصادية لتأسيس البنك للحصول على الترخيص اللازم، وفي حال موافقة السلطة النقدية والجهات الرسمية الأخرى على تأسيس البنك التجاري يتم تسجيل هذا البنك لدى البنك المركزي. ويعتبر التسجيل Registration بحد ذاته أسلوب أولي لرقابة مستمرة على تنفيذ أحكام القانون الذي ينظم العلاقة بين البنك المركزي والبنك التجاري من حيث الحد الأدنى لرأسمال البنك واحتياطاته، وأعضاء مجلس إدارته، وأسماء المخولين بالإدارة، ومراقبي الحسابات. وأن أي تغيير يطرأ على هذه البيانات، يستوجب إبلاغ البنك المركزي بها لإجراء التعديلات اللازمة على سجل البنوك لديه.

[1] بنك الجزائر التقرير السنوي2015 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2015 نوفمبر2015 ص 141.

[2] بنك الجزائر التقرير السنوي2011 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2011 نوفمبر2011 ص 178.

فبالنسبة لبنك البركة فقد تم إبرام اتفاقية الإنشاء بتاريخ 1 مارس 1990 بين كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري وشركة البركة القابضة السعودية و يعتبر صدور قانون النقد القرض بتاريخ 14 أبريل 1990 بمثابة الحافز الأساسي الذي دفع بأصحاب مشروع بنك البركة الجزائري إلى طلب الاعتماد و بعد فحص الملف و المستندات المرفقة به رخص مجلس النقد و القرض لبنك البركة الجزائري بالعمل في التراب الجزائري طبقا للمادة 137 من قانون النقد و القرض و التي تجعل منه مؤسسة مالية خاضعة لقواعد القانون الجزائري حيث باشر اعماله المصرفية ابتداء من تاريخ 1990 بالمقر الاجتماعي بمدينة الجزائر العاصمة و برأسمال قدره برأس مال 500.000.000 دج.

و حول مصرف السلام و تحت إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات، و فقاً لمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية و الذي ، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة و يقدّر رأس مال مصرف (السلام) الذي تمّ افتتاحه بتاريخ: 20 / 10 / 2008 بـ 72 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار .

1- مؤشرات تطبيقية لتعاملات البنك المركزي مع بنك السلام والبركة:

البيانات الدورية: البيانات الدورية التي يتوجب على البنوك التجارية تقديمها بصورة منتظمة للسلطة النقدية حسبما تحدده القوانين والتعليمات والأنظمة النافذة. إن توافر هذه البيانات يمكن البنك المركزي من الوقوف على تطورات نشاط كل مصرف على حده، وعلى تطورات النظام المصرفي ككل، كما أن تحليل هذه البيانات يعمل على تيسير مهمة البنك المركزي في اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأثير في حجم الائتمان، ونوعه، ومراقبة وانسجام انشطتها مع متطلبات السياسة الاقتصادية والمالية في الدولة.

أ- بيان الموجودات والمطلوبات : من خلال تحليل تطور ميزانية البنوك الإسلامية عرفت ميزانية بنك البركة الجزائري والسلام تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة والذي جعل أصول البنك تتزايد من سنة لأخرى وهذا ما يعبر عن النشاط المتزايد وإقبال مرتفع على الخدمات المالية الاسلامية خلال الفترة المدروسة مما يمكن استنتاج بإنتشار محتشم للصيرفة الإسلامية ، وذلك ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: تطور حجم الميزانية الخاصة بالمصارف الإسلامية

السنوات	حجم الميزانية بنك البركة بـ (دج)	حجم الميزانية مصرف السلام بـ (دج)
2008	72254	—
2009	98846	—
2010	120509	—
2011	132984	24821430
2012	150788	32782523
2013	157073	39550749
2014	162772	36309089
2015	193573	40575207
2016	210344	53103919
2017	248632	85775329
2018	270995	110109059
2019	-----	131018967

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المصرفين.

حيث قدرت مجموع الميزانية سنة 2018 قيمة 270995 مليون دج بنسبة لبنك البركة اما مصرف السلام فقد بلغ حجمها **131018967** مليون دج حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة لكلا البنكين.

ثانيا أثر الوسائل الكمية على سيولة المصارف الإسلامية : تنتمي البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر والممثلة ببنك البركة و مصرف السلام إلى منظومة مصرفية تتعامل جميع أطرافها وفق أساليب ربوية منافية لمبادئ الصيرفة الإسلامية فهو يخضع لرقابة البنك الجزائر[1] .

و يرجع تدخل القوانين والأعراف المهنية في إلزام البنوك في الاحتفاظ بنسبة معيّنة من الودائع في شكل سيولة لمواجهة طلبات السحب في أي وقت، لأنها لن تحصل على قدر أكبر من الربح إلا إذا وظفت أكبر حجم ممكن من الأموال قد يضعها في موقف قد لا يستطيع معه تنفيذ التزاماتها تجاه المودعين وهي مسألة قد يقع تجاوزها عن طريق التسييل السريع لبعض الموجودات القابلة لدلك عن طريق البيع والشراء.

إن جانب السيولة في البنوك الإسلامية يحتاج إلى قياس وضبط، شأنها شأن البنوك الأخرى وإذا نظرنا إلى ميزانية البنوك الإسلامية وجدنا انها تتكون من أصول نقدية وحسابات تحت الطلب بالبنك المركزي، والبنوك الأخرى لا تتقاضى عنها فوائد، وودائع استثمارية لدى البنوك الإسلامية و أسهم و مستحقات لدى العملاء هي حصيلة مرابحات آجلة و أصول مؤجلة سواء منها ماهو بضمان بنوك أخرى أو بدون ضمانات، ثم أصول استثمارات بالمشاركة في الربح و الخسارة و أخيرا الأصول الثابتة و نظرا لأن الحسابات تحت الطلب لا تتقاضى عنها فوائد فإن حجمها يكون في حدود الضرورة أما الأصول الاستثمارية من الصعب تسييلها و بذلك لو طبقنا على البنوك الإسلامية نسب السيولة المطبقة على البنوك الأخرى لوجدنا حالة السيولة بها أدنى بكثير من الحد المسموح به و لا يمكن علاج هذا الوضع بإعفاء البنوك الإسلامية من نسب السيولة أو في التساهل معها في هذا الصدد بل العلاج في نظرنا هو تحويل أكبر قدر ممكن من أصول البنوك الإسلامية إلى عنصر قابلة للتسييل، و لا يتم هذا إلا بإصدار شهادات قابلة للتداول تمثل أصول البنك القابلة لهذا الوضع و إيجاد سوق ثانوي لتداول هذه الشهادات بحيث يصبح جزء هام من أصول البنوك الاستثمارية على درجة من السيولة تسمح بقياس و ضبط حالة السيولة لدى البنوك الإسلامية ، فإذا تحقق هذا الوضع فبالإمكان حينئذ قياس سيولة البنك الإسلامي بضم النقدية، الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الإسلامية الأخرى للأقل من ثلاثة أشهر ونسبة من الأسهم ونسبة من المستحقات لدى العملاء بضمانات مصرفية فإذا تحقق فإذا كان المجموع أكثر من 30% مثلا من مجموع أصول البنك اعتبرنا حالة السيولة غير مرضية.

[1] بن منصور عبد الله، مرابط سليمان، تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الندوة التجريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصادات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003، ص 06.

ثم إضافة مجموع الالتزامات القصيرة الأجل والتي يمكن تحديدها بنسبة 70 % مثلا الودائع تحت الطلب 50% مثلا من الودائع الاستثمارية لقل من ثلاثة اشهر فإذا كنت النسبة اكثر من 90% كانت حالة السيولة مرضية[1].

1 - نسبة الاحتياطي القانوني: كما ذكرنا سابقا تقدر بـ 12 % بحسب تعليمة البنك المركزي الجزائري رقم 01-2013 والودائع الخاضعة لنسبة الاحتياطي القانوني هي الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، الودائع الادخارية الممثلة بدفتر توفير، الودائع الممثلة بسندات (سندات الصندوق)، الودائع الأخرى ويلاحظ من خلال هذه الأرقام والعمليات أن البنك يعاني في تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني من إشكالين هما:

- إن معدل الاحتياطي يطبق على مجموع الودائع التي بحوزة البنك، وباستثناء الودائع تحت الطلب التي يضمنها البنك، والتي تمثل حوالي 20% من مجموع الودائع فإن معظم الودائع الأخرى يتلقاها البنك على سبيل المضاربة، أي بنظام المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي لا يضمنها البنك إلا في حالة التعدي أو التقصير
- إن بنك بركة والسلام يتلقى فوائد عن الأموال المودعة كاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي (بنك الجزائر) مثل بقية البنوك، مع العلم بأنه بنك إسلامي أي لا يتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءً

وسعيا لحل هذا الإشكال الأخير لدى بنك الجزائر، فقد تم فتح حساب خاص توضع فيه هذه الفوائد في انتظار صرفها في المشاريع والمساعدات الخيرية و ذلك لبث نوع من المصداقية لدى المتعاملين الجزائريين .

الجدول رقم 04: يقدر إجمالي الأصول بنك البركة والسلام المودعة لدى البنك الجزائر

مليون دج

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي أصول بنك البركة	12.6746	11.6425	33.6116	56.6099	67.8035	81,2645
البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي أصول بنك البركة	84.483	74.6523	89.962	89.902	69961	105021
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016

[1] فارس مسدور، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مرجع سابق الذكر ص 12-13.

إجمالي أصول مصرف السلام	7.8213	9.3918	8.3769	9.3091	11.8169	16.369
السنوات	2017	2018	2019			
إجمالي أصول مصرف السلام	30196377	22572045	20059754			

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المصرفين

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الأموال المودعة لدي بنك الجزائر ممثلة بالاحتياطي إجباري سجلت ارتفاعا في السنوات الأخيرة حيث بلغت قيمة 20059754 دج سنة 2019 بنسبة لمصرف السلام في حين بلغت 105021دج سنة 2018 في بنك البركة.

ومن جانب آخر، فإن الارتفاع النسبي في معدل سيولة المصارف الإسلامية لم يأتِ بسبب تحفظ إدارة المصارف الإسلامية، وعدم رغبتها في توظيف الأموال المتاحة لديها، وإنما نظراً لقلة الفرص الاستثمارية قصيرة الأجل المتاحة أمامها.

2 - إلزامية اشتراك البنك في صندوق ضمان الودائع لدى بنك الجزائر: نص الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 والمتعلق بالنقد والائتمان على وجوب اشتراك البنوك في تمويل صندوق الودائع المصرفية بالعملة الوطنية لدى بنك الجزائر وذلك بدفع علاوة ضمان سنوية نسبتها 1% كحد أقصى مجموع الودائع، على أن يحدد مجلس النقد والائتمان في كل سنة مبلغ العلاوة وكذا الحد الأقصى للتعويض، وتعتبر ودائع الشخص لدى البنك وديعة واحدة حتى وإن كانت بعملات مختلفة، ولا يسري هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع[1]

والجدول رقم 05: الأعباء المدفوعة من طرف مصرف السلام لبنك الجزائر مليون دج

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عمولات الأعباء المدفوعة لدى بنك المركزي	65.0000	86.0000	82.0000	28.0000	29.0000	1 5.0000	343000	201900	1677.47

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المصرفين

[1] مداح عبد الباسط، عزوز منير ، ، مرجع سابق الذكر، ص 127.

الجدول رقم 06: الأعباء المدفوعة من طرف بنك البركة لبنك الجزائر مليون دج

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عمولة لدى البنك الجزائر	444790	648609	159 671	224 755	272435	333183
البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عمولة لدى البنك الجزائر	346559	345.451	363.150	407.301	379 960	355 156

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المصرفين

ويمثل هذا الجدول الأعباء المدفوعة من طرف البنوك الإسلامية لبنك الجزائر أين شهدت سنة 2012 و2013و 2014 أقصى قيمة لها لمصرف السلام اما بالنسبة لبنك البركة فقد شهدت الأعباء المدفوعة لدى بنك الجزائر ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2017 بقيمة 407.301 دج لتنخفض سنة 2018 بقيمة 156 355 دج.

3-مؤشرات رأس المال وكفاية رأس المال: تحدد التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 : معظم المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة و أهمها أن لا يتجاوز حجم الخطر لحجم الائتمان الممنوح للعميل الوحيد الواحد 25 % من مجموع رأس المال الخاص بالبنوك و ذلك إبتداءاً من تاريخ 1995/01/01 ويقصد هنا بحجم الخطر ذلك المتمثل على شكل قروض و تعهدات خارج الميزانية[1].

أما بنك البركة إذا كان صافي رأس ماله قدّر بـ 000 787 420 2 دج فإن نسبة 25 % من هذا المبلغ تقدر بـ 605196750 دج و بالاعتماد على وثائق البنك المصّرح بها لدى البنك تبيّن أن بنك البركة احترم هذه النسبة [2]. ويجب ان لا تتجاوز مجموع الأخطار أي الالتزامات بالنسبة للعملاء الذين يتجاوز حجم مخاطرهم 15% من رأس المال الخاص للبنوك عشر مرّات رأس المال الخاص بالبنوك[3].

يجب أن تكون نسبة رأس المال الخاص للبنك إلى مجموع مخاطر القروض والتعهدات تساوي على الأقل8 %.

والجدول رقم 07: يوضح تطور حجم رأس المال الخاص بالنسبة للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر ونقصد برأس المال الخاص ما يسمى بحقوق الملكية والتي تضم: (رأس المال المدفوع +

[1] مداح عبد الباسط، عزوز منير، مرجع سابق الذكر ،ص124.
[2] سليمان ناصر، مرجع سابق الذكر 2005 ص 177.

[3] المادة 2 من التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة •

الاحتياطات بجميع أنواعها + الأرباح غير الموزعة)، وقد كان حجم رأس المال بنسبة لبنك البركة سنة 2007: 29481 مليون دج، ثم بلغ سنة 2018: 27429 مليون دج. وبالنسبة لمصرف السلام بلغت قيمة الأموال الخاصة سنة 2011 أدنى قيمة لها 230467 أين سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة حيث بلغت سنة 2019 مقدار 4012201 دج مقابل 7304949دج سنة 2018 حسب البيانات المالية الواردة في تقارير المصرفين.

الجدول رقم 07: يوضح تطور حجم رأس المال الخاص بالنسبة للبنوك الإسلامية

السنوات	حقوق الملكية مصرف البركة ب (دج)	الأموال الخاصة لدى مصرف السلام دج
2007	29481	ــــــــ
2008	35014	ــــــــ
2009	10116	ــــــــ
2010	18843	ــــــــ
2011	11974	230467
2012	13018	1350016
2013	22965	2616675
2014	23810	3999990
2015 **2016**	23463 24 312	4301347 5381433
2017	24546	6562679
2018	27429	7304949
2019	-----	4012201

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المصرفين

ثالثا : أثر الوسائل الكمية لبنك الجزائر على ربحية المصارف الإسلامية:

جدول رقم 08: ربحية مصرف السلام

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي أرباح مصرف السلام	898166	1119549	1266 66	1383314	301357	1080086	1181246	2418015	40074110

جدول 09 ربحية بنك البركة:

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صافي أرباح البنك البركة	1320856	2672738	2854 214	3243 157	3778297	4190030
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
صافي أرباح البنك البركة	4092489	4306604	4055918	3983568	3548415	5166572

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المصرفين

فيما يتعلق بالأهمية النسبية لحجم الأرباح لدى مصرف السلام، فنلاحظ ارتفاعا ملحوظا في النتيجة الصافية في سنة 2019 بقيمة 40074110 بالمقارنة بسنة 2018 حيت بلغت 2418015 دج حين ذاك ما يفسر ازدهار نشاط البنوك الإسلامية (جدول رقم 08)

و قدرت نتيجة السنة المالية بنسبة لبنك البركة سنة 2017 قيمة 3548 مليون دج أين عرفت ارتفاعا ملحوظا في سنة 2018 بقيمة 5166572 مليون دج ، (جدول رقم 09)

- وهنا يمكن ملاحظة مستوى التي تتمتع بها المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها وربحيتها اعتماداً على أدوات السياسة النقدية التقليدية، وذلك من خلال تنويع العمليات المصرفية الأساسية، نظراً لكونها تمثل عاملاً خارجياً (من جانب البنك المركزي وسياسته النقدية)

رابعا : الوسائل الكمية لبنك الجزائر على نشاط المصارف الإسلامية:

1 – **تطور حجم التمويلات الممنوحة والودائع:** قدر حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري سنة 2007 بـ 36035 مليون دج، وبلغ سنة 2018 بـ 156460مليون دج، أي تضاعف حجم التمويلات الممنوحة بحوالي 3مرات ونصف وهذا ما يعكس التوجه التصاعدي مدى حركية القروض الموجه لاقتصاد. فيما بلغ حجم الودائع لبنك البركة الجزائري 44576 مليون دج سنة 2007، وبلغ سنة 2018 قيمة 223995 مليون دج مما بدل على فعالية

النسبة لتأثير الأدوات الكمية لبنك الجزائر في استقطاب الكتلة النقدية و جدارة البنوك الإسلامية في جلب المتعاملين و إيداع نقودهم لديها .

الجدول رقم10: تطور الودائع وحجم التمويلات الممنوحة لبنك البركة فترة 2007-2018

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الودائع	44576	55188	57293	89983	103285	11651	125435	125768	154562	170 137	207891	223995
إجمالي تمويلات	36035	49949	59761	55770	58737	58468	63354	80627	96453	110 711	139677	156460

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المصرفين

وفيما يخص مصرف السلام وتفعيلا للنشاط التجاري تم تسجيل ارتفاعا ملحوظا في إجمالي الودائع في سنة 2019 بقيمة 84671904 دج بعدما كانت 70615294 سنة 2018 أين شهدت أدني قيمة لها سنة 2011 بقيمة 10438014 دج مما بدل على فعالية النسبة لتأثير الأدوات الكمية لبنك الجزائر في استقطاب الكتلة النقدية و جدارة البنوك الإسلامية في جلب المتعاملين و إيداع نقودهم لديها .

أما جانب نشاط التمويل بفضل التسهيلات التي اعتمدها المصرفي مما اعطى مروتة معتبرة وسريعة حيث سجلات ارتفاعا متواصلا خلال سنوات نتيجة لاستراتيجية التمويل التي اعتمدها المصرف واستقطاب المتعاملين المتميّزين أين سجلت أعلى ارتفاع سنة 2019 بقيمة 98585758 دج

الجدول رقم 11 تطور الودائع وحجم التمويلات الممنوحة لبنك السلام فترة 2011-2019

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي التمويلات لدى بنك السلام	13905813	20695161	28774246	23939475	23130277	30845987	47439033	77827992	98585758
إجمالي الودائع	10438014	16125515	19084716	15409 819	19407 756	29084236	53717182	70615294	84671904

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المصرفين

المحور الثالث: التحديات العملية التي تواجه البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر:

لقد تمكنت البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من توظيف جزء هام من فائض سيولتها لدى بنك الجزائر لكي تتمكن مقابلها بالاقتراض بما لا يتجاوز هذا المبلغ عند الضرورة و بما ان بنك البركة و مصرف السلام لا يتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء فقد فتح حساباً بالفوائد الناتجة عن هذا التوظيف لدى بنك الجزائر، ولكن مع انخفاض سعر الفائدة السائدة في السوق النقدية المحلية قام بنك الجزائر بإشعار البنوك الإسلامية بأنه لا يمكن الاستفادة من هذه السيولة بتوظيفها في السوق النقدية، وبالتالي لا يمكنه الاستمرار في هذا التعامل، وبما أن هذا المبلغ قد وضع تحت تصرف بنك السلام و البركة ويمكنه سحبه في أي وقت، فقد اقترحت البنوك الإسلامية ، بأن يحل مشكلة إعادة التمويل لديه بطريقة إعادة الخصم لما يملكه من أوراق تجارية، وهذا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، بحيث يقترض البنك من بنك الجزائر بضمان تلك الأوراق، وما يخصم من قيمتها كفوائد يمكن أخذه مباشرة من حساب البنك الدائن والخاص بالفوائد ، على أن لا يتجاوز مبلغ الفوائد المدفوعة من طرف البنوك الإسلامية رصيد ما يملكه في الحساب بنك الجزائر ، إلا أن الأصل لدى البنوك الإسلامية هو تجنب دفع أو تلقي فوائد ربوية لذا فإن هذه العملية حتى وإن أخذت الطابع الاستثنائي (وقت الحاجة الملحة) فهي لا تخلو من طابعها الربوي .

- **تعارض قيام البنوك المركزية بعمليات السوق المفتوحة مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية وذلك لان السندات الحكومية تصدر بسعر فائدة ويرى بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي قيام البنك المركزي باستخدام سندات المقارضة أو المرابحة الجائزة شرعا بدلا من السندات الحكومية[1].**

بعض الحلول التي تزيد من فعالية أداء البنوك الإسلامية لضمان استقطاب الكتلة النقدية:

- أن يقوم بنك الجزائر بتوظيف كل أو جزء من ودائع بنك السلام بتعاملات إسلامية مع تقاسم الأرباح والخسائر.
- أن يقوم البنك المركزي بإقراض البنوك الإسلامية وفق نمط التمويل بالمشاركة أو بصيغة المضاربة على أن يأخذ هامش ربح يختلف عن هامش بقية العملاء حتى يبقى هامشا

[1] جمال بن دعاس السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة ط 1 دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر 2007 ص 187

للبنك الإسلامي وقد أخذت بعض البنوك المركزية في بنغلادش وموريتانيا بالإيداع لدى البنوك الإسلامية ودائع استثمارية لحل مثل هذه المشكلة وحصلت على عوائد وأرباح عن إبداعاتها.[1]

- إشراك هيئات مختصة من أجل تقديم الاستشارة الشرعية لتكييف هذه العملية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- سن تشريعات ملائمة خاصة بالمصارف والشركات المالية الإسلامية بهدف إيجاد معايير خاصة بالمصارف والشركات المالية الإسلامية لقياس نشاط هذه المؤسسات مستقلة تماما عن المعايير التقليدية للبنوك التجارية.

إن من شأن هذه التشريعات ان تتيح:

- معيار كفاية رأس المال : تفرض بعض البنوك المركزية معيار كفاية رأس المال على المصارف الإسلامية بنفس الأسس التي تفرضه على البنوك التقليدية، مع أن اختلاف طبيعة الودائع والحسابات لدى المصارف الإسلامية يقضي بأن تكون الأسس المطبقة لهذا المعيار مختلفة عن أسس تطبيقية على البنوك التقليدية. والمقترح أن يطبق على المصارف الإسلامية معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

خاتمة :

لقد رأينا من خلال بحثنا آلية تأثير أدوات السياسة النقدية على أداء البنوك الإسلامية من اجل استقطاب الكتلة النقدية في الجزائر وتوضيح طبيعة العلاقة بينها وبين بنك الجزائر مع بيان إشكالات التعامل في إطار النظام المصرفي التقليدي الموحد ولعل أهمها تلك المتعلقة بتحديد نسبة احتياطي الإلزامي و كذا تعامله مع بنك الجزائر كملجأ أخير مما يجعلها تواجه العديد من التحديات التي تعيق عملها بسبب خضوعها لأنظمة و قوانين تتنافي مع طبيعة عملها.

كما يمكن استنتاج من الأرقام المتعلقة بارتفاع حجم الوادئع لكلى البنكين مما بدل على فعالية النسبة لتأثير الأدوات الكمية لبنك الجزائر في استقطاب الكتلة النقدية و جدارة البنوك الإسلامية في جلب المتعاملين و إيداع نقودهم لديها وهو ما يثبت صحة الفرضيات المطروحة.

ويمكن استخلاص مجموعة النتائج:

- هناك مجموعة من الضوابط يجب على بنك الجزائر مراعاتها عند تطبيق السياسة النقدية على المصارف الإسلامية وخاصة الأساليب والأدوات الرقابية - يحتاج بنك الجزائر

[1] أحمد محي الدين أحمد، علاقة البنك المركزي بالنسبة للمصرف الإسلامي، المؤتمر الاقتصادي، الأول المنعقد باسم حلقة الرقاش الأولى لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي 14-16 شعبان 1413هـ الموافق 6-1993/2/8م ص 18

والبنوك الإسلامية إلى إيجاد صيغة تفاهم مشترك حتى يستطيع كل منهما القيام بدوره على أكمل من اجل القيام المصارف الإسلامية بدورها التنموي و ذكى من اجل زيادة فعاليتها في استقطاب الكتلة النقدية و توفير السيولة .

- وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي الجزائري ممثلة في تحديات قانونية وتحديات تفرضها سياسة النقدية التي ينتهجها بنك الجزائر تتمثل فيما يتعلق بأداة سعر الخصم وما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة بالإضافة الى التحديات التي تفرضها البيئة المحيطة بالمصارف الإسلامية العاملة في الجزائر وهو ما يثبت صحة جميع الفرضيات المقترحة.

قائمة المراجع:

1. مدني حسيبة، دور السياسة النقدية والمالية على النمو أطروحة الدكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر سنة 2016-2017
2. ماجدة مدوخ، أدوات سياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثالث و العشرون، نوفمبر،2011
3. بنك الجزائر تقرير السداسي الأول، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2015 نوفمبر 2015
4. المادة 24 من النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية و أدواتها جريدة رسمية عدد 53
5. التعليمة رقم 2002/02 الصادرة في 11 أفريل 2002 المتعلقة بامتصاص أو استرجاع السيولة في السوق النقدية.
6. بنك الجزائر التقرير السنوي2015 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2015 نوفمبر2015
7. بنك الجزائر التقرير السنوي2011 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2011 نوفمبر2011
8. بن منصور عبد الله، مرابط سليمان، تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الندوة التجريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003،
9. فارس مسدور، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
10. المادة 2 من التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة
11. جمال بن دعاس السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة ط 1 دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر 2007
12. أحمد محي الدين أحمد، علاقة البنك المركزي بالنسبة للمصرف الإسلامي، المؤتمر الاقتصادي، الأول المنعقد باسم حلقة النقاش الأولى لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي 14-16 شعبان 1413هـ الموافق 6-8/2/1993م .

تقييم مستوى الحرية النقدية بالجزائر مقارنة بتونس والمغرب (على ضوء مؤشر الحرية النقدية العالمي)

- بن يخلف زهرة [1]
- بيلامي مريم[2]
- جمعي سميرة [3]

ملخص :

تعرض المداخلة أبرز الوضعيات النقدية بالجزائر، ثم تحاول تقصي علاقة هذه الوضعيات بمستوى الحرية النقدية عن طريق تحليل تطور مؤشر الحرية النقدية خلال الفترة (1995-2021) ومقارنته بمؤشري كل من تونس والمغرب ، وقد خلصت الدراسة إلى تخلف الجزائر عن البلدين ، في هذا المجال الذي تصدرته المغرب ،بينما تم تصنيف الجزائر ضمن قائمة الدول ذات الحرية النقدية الضعيفة جدا لسبع سنوات كاملة وهي الفئة التي تنتمي إليها منذ 2017 ،وهو ما يتناغم مع تنامي مستويات الفساد بالبلد .

الكلمات المفتاحية : الحرية النقدية ، الجزائر ، المغرب ،تونس ،الفساد

Abstract:

The intervention presents the most prominent monetary situations in Algeria, then tries to investigate the relationship of these situations with the level of monetary freedom by analyzing the development of the monetary freedom index during the period (1995-2021) and comparing it with the indicators of Tunisia and Morocco, and the study concluded that Algeria lagged behind the two countries. The field that Morocco topped, while Algeria was classified within the list of countries with very weak monetary freedom for a full seven years, which is the category to which it belongs since 2017, which is in line with the growing levels of corruption in the country.

Key words: monetary freedom, Algeria, Morocco, Tunisia, corruption

مقدمة :

لطالما عرفت الوضعية النقدية بالجزائر تقلبات سايرت مراحلها المختلفة ،ورافقتها جهود حاولت إصلاحها ، ولكنها باءت بالفشل على ما يبدو ،وهذا حسب ما يعكسه الانخفاض المحسوس للسيولة البنكية إلى نهاية سنة 2020، إذ بلغت وفقا لتقدير البنك المركزي 632,3 مليار مع نهاية ديسمبر 2020 مع ملاحظة بالمقابل توفر الكتلة النقدية المتداولة بـ 17682.7 مليار دينار، وارتفاعها مقارنة بـ 2019 وارتفاع مستوى النقود المتداولة خارج البنوك بنسبة 12.93 بالمائة ما بين 2019 و2020، حيث بلغت 6140.7 مليار دينار مقابل 5437.6 مليار دينار نهاية 2019، وهي تمثل 34.73 بالمائة من الكتلة النقدية نهاية 2020 مقابل 32.94 بالمائة في نهاية 2019، وهو ما يعادل 45.1 مليار دولار[4].

---

[1] ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

[2] ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

[3] ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

[4] حفيظ صوا ليلي ، أكثر من ثلث الكتلة النقدية متداولة خارج البنوك ،يومية الخبر،نشر بتاريخ 2 /04/ 2021 ، تاريخ التصفح 2021/05/05 من الرابط التشعبي للموقع :

وبما أن المؤشرات العالمية تعتبر من الوسائل التي يمكن من خلالها تقييم بيئة الأعمال بشكل عام ومن جملتها البيئة النقدية ،-هذا مع الإشارة إلى أن الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية إما لحداثة استخدامها أو لعدم توفر البيانات [1]- فإن تتبعها يتيح الوقوف نسبيا على الواقع ،وفي هذا السياق فإن المتتبع للمؤشرات العالمية ذات الصلة يجدها تجتمع في الأغلب على وصف الوضع النقدي في الجزائر بالكارثي .

وكمحاولة منا لتقصي هذا الوضع سعينا من خلال هذه المداخلة إلى الوقوف على مستوى الحرية النقدية بالجزائر والتي تمثل المطلب الأساسي لاستقطاب الكتلة النقدية ، وذلك من خلال حوصلة أبرز محطاتها ، ومن ثم استهدفنا تحليل تطور مؤشري الحرية الاقتصادية والحرية النقدية خلال الفترة 1995-2021 ، لنعزز البحث بمقارنة الجزائر مع كل من المغرب وتونس على ضوء تشريح تطور مؤشرات الحرية النقدية للبلدان الثلاثة .

وعلى أساس ما تقدم تبرز إشكالية بحثنا في السؤال المحوري المركب التالي :

ماهو واقع تطور الوضعية النقدية بالجزائر؟ وكيف يمكن تقييم مستوى الحرية النقدية بها مقارنة بتونس والمغرب؟

الفرضيات : على ضوء قراءاتنا حول الموضوع ومن معايشتنا للواقع نصوغ الفرضيات التالية:

- تعتبر الوضعية النقدية متذبذبة وظرفية بالجزائر
- مستوى الجزائر ضعيف فيما يتعلق بالحرية النقدية
- تتأخر الجزائر عن كل من تونس والمغرب فيما يتعلق بمؤشر الحرية الاقتصادية

أهداف البحث : نلخصها فيما يلي

-الوقوف على تطور الوضعية النقدية بالجزائر

-إبراز الوضعية النقدية الكارثية بالجزائر من خلال تحليل مؤشر الحرية الاقتصادية

-إبراز الوضعية النقدية الكارثية بالجزائر من خلال مقارنة مؤشر الحرية الاقتصادية مع كل من المغرب والجزائر

المنهج المتبع : لمعالجة الإشكالية المثارة وتقصي صحة الفرضيات المقترحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المقارن ، حيث نصف بداية الوضعية النقدية بالجزائر ،ثم نقارن مستوى

---

https://www.elkhabar.com/press/article/182712

[1] شعابنية سعاد،و حلبي حكيمة ،(2018) ، بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،العدد 9 ،ص342

الحرية الاقتصادية بالبلد بكل من جارتيها تونس والمغرب على ضوء تحليل المؤشر العالمي للحرية الاقتصادية

I- أبرز محطات تطور الوضعية النقدية بالجزائر

I-1الوضعية النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض[1]:

قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 كان القطاع النقدي و المالي الجزائري صغيرا ومقسما، إذ عمل كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري،. وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا،حيث حددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي. وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة. إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني.

I-2الوضعية النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض[2]:

بصدور قانون النقد و القرض 10/90 الذي تضمن إصلاحات عميقة متعلقة التحرير المصرفي و منح استقلالية بنك الجزائر و تعزيز دوه في الاستقرار النقدي. حدثت تطورات نقدية عكست بشكل مباشر توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي التي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق يمكن تمييز ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية :

- (1990 - 1994)الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وقد هدفت بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة

[1] لحول عبد القادر أثـــر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1990- 2006 " ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير- جامعة سعيدة ملف مأخوذة من الموقع :https://www.google.fr

[2] لحول عبد القادر ،المرجع السابق، ص14-18

النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثّرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازني.

- (1995 - 2000) وهي فترة التعديل الهيكلي أين تغير توجه السياسة النقدية ، حيث تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي الكبير ، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من 1994 إلى 1995 أين عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية 1998

- (1990 - 1994) اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009 إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن أبرز هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول

I-3الوضعية النقدية في الجزائر في ظل سياسة التمويل غير التقليدي :

- **المفهوم العام للتمويل غير التقليدي :**

التمويل غير التقليدي هو طريقة حديثة للتسيير المالي العمومي ذات طابع استثنائي تقره الحكومة يهدف إلى إعادة التوازن المالي العام دون التفريط في المشاريع التنموية. وهو مفهوم حديث النشأة حيث ترجع الفكرة إلى"ريشار ونر" الذي ألقاها على طلبة جامعة طوكيو وطبقت في 2008 على كل من أمريكا وبريطانيا في أعقاب أزمة السيولة حينها. ويدخل التمويل غير التقليدي، نظريا وأكاديميا، في إطار ما يعرف بالسياسة النقدية غير التقليدية باستخدام أدوات نقدية لم تكن مستعملة بشدة قبل أزمة 2008 .خاصة من خلال تدخلات البنك المركزي باستخدام أدوات غير تقليدية(توفير السيولة، التسهيلات الإئتمانية، مشتريات الأصول المالية على نطاق واسع) في توفير السيولة في الاقتصاد بعد أزمة السيولة الناتجة عن أزمة 2008 ،فكانت تجربة البنوك المركزية لتلك الدول من خلال حقن ما يعادل 4.7 تريليون دولار في اقتصادياتها، مما دفع بأسعار الفائدة إلى مستويات صفرية منذ 2007 حتى 2013[1](ريتا صعب، 2213 ،ص13.

[1] - ريتا صعب، السياسة النقدية غير التقليدية، في: الجمهورية، لبنان، 12 كانون الأول 2013 ، ص13.

و نجد للتمويل غير التقليدي عديد التعاريف من عديد الزوايا والتي سنكتفي حسب غاية البحث بإدراج تعريفين شاملين زاويتين أساسيتين هما القانونية والاقتصادية :

-من الناحية القانونية :"التمويل غير التقليدي هو طريقة حديثة للتسيير المالي العمومي ذات طابع استثنائي تقره الحكومة يهدف إلى إعادة التوازن المالي العام دون التفريط في المشاريع التنموية".

- من الناحية الاقتصادية : من قراءاتنا حول المضوع نقترح بأسلوبنا الخاص التعريف الشامل الموالي: التمويل غير التقليدي هو مورد استثنائي لتمويل نفقات الدولة في أجل أقصاه 5 سنوات ،حيث تقترض الدولة أموالا من البنك المركزي (الذي يقوم بطبعها دون غطاء) على أن تسددها مع فوائدها وفق شروط محددة، شريطة أن تخضع لمعطيات ودراسة اقتصادية معمقة من خبراء ومختصين (حول احتياجات وقدرات الاقتصاد والتنمية)تفضي إلى تقليل هذا التمويل تدريجيا وتحقيق التوازن في الميزانية[1] .

- **التمويل غير التقليدي بالجزائر من خلال تعديل قانون النقد والقرض 2017**

اعتمد واقع للسياسة النقدية بالجزائر بحلول 2017 على التمويل غير التقليدي والذي يفضي إلى الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون القرض والنقد 2017، حيث بين برنامج الحكومة أن التمويل غير التقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار[2].

وقد قامت الحكومة الجزائرية بالشروع بالقيام ببعض التعديلات على قانون النقد والقرض وهذا بحجة التماشي مع الظروف الاقتصادية و تحسينها من أجل الوصول إلى أهداف ترى من خلالها الجزائر في وضعية مالية مريحة او بالأحرى ليست على الأقل في مأزق و تفادي الأزمة(من وجهة نظر الحكومة) و التي سببها الرئيسي انخفاض اسعار النفط(الجباية البترولية.)

وقد صدر القانون الجديد للنقد والقرض في العدد 57 من الجريدة الرسمية الصادرة في 12 أكتوبر 2017 و الذي يعدل ويتمم الأمر الصادر في 2003 المتعلق بالنقد والقرض، بإدراج المادة 45 مكرر والتي تنص على أنه "بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذي بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشر عن الخزينة، للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في

[1] تمت صياغة التعريف بالرجوع إلى:

*المرسوم الرئاسي 86/18 المؤرخ في 2018/03/05 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 15 الصادر بتاريخ 2018/03/07

[2] لحسن دردوري، اساليب علاج عجز الموازنة العامة ،يوم دراسي ،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر ،يوم 2018/04/12

تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار".وتفضي هذه المادة إلى ما يلي: "تأتي هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المحددة كأقصى حد إلى توازنات خزينة الدولة و توازن ميزان المدفوعات". و"تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا التمويل من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم"، حسب ذات المادة من نص القانون[1].

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تعديلات قانون النقد والقرض 10/17 قد مست الصيرفة الإسلامية التي أدخلت بصفة رسمية من خلال هذا القانون حيث لم يكن لها تنصيص قانوني سابق وذلك من خلال تعديلات المواد (73-68-67) وقد أكدت الحكومة على تطبيق هذه الآلية (الصيرفة الإسلامية) في عدد من شبابيك البنوك التقليدية في 2018[2].

- **العدول عن التمويل غير التقليدي بالجزائر** :لقد قامت الحكومة الجزائرية خلال عقود من الزمن بالشروع بالقيام ببعض التعديلات على قانون النقد والقرض بحجة التماشي مع الظروف الاقتصادية و تحسينها من أجل الوصول إلى أهداف ترى من خلالها الجزائر في وضعية مالية مريحة او بالأحرى ليست على الأقل في مأزق و تفادي الأزمة(من وجهة نظر الحكومة) و التي سببها الرئيسي انخفاض اسعار النفط. ولكن الواضح هو عدم مقدرة الحكومة على التحكم بالأوضاع ليس فقط فيما يتعلق بسياستها النقدية وإنما أيضا على ك ل الأصعدة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وهو ما أفضى إلى حراك شعبي ضخم في فيفري 2019 ،منصبا حكومة جديدة برؤية مختلفة نسبيا على الأقل في الطرح ،ويبقى علينا انتظار النتائج لنصدر الحكم على الأداء ،ومن أبرز ما علقت عليه الحكومة الجديدة هو التأثير السلبي للتمويل غير التقليدي على الاقتصاد الوطني ومن ثم ضرورة تفاديه.

II تحليل تطور مؤشر الحرية النقدية مقارنة بالمؤشر الرئيسي الحرية الاقتصادية بالجزائر:

II-1 التعريف بمؤشري الحرية الاقتصادية والحرية النقدية [3]:

مؤشر الحرية الاقتصادية هو مؤشر رقمي يصدر منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج (منظمة غير ربحية تأسست سنة 1973)، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد فهو يقوم بفهرسة بلدان العالم ؛ وبالنسبة للمؤشر فإن الحكومات في الدول الحرة اقتصادياً تسمح بحرية إنتقال العمالة, رؤوس ألأموال والبضائع وكذلك تمتنع عن

[1] الجريدة الرسمية 57 ،القانون 10/17 المؤرخ 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11/03 المؤرخ في 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض

[2] http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2017-10-05/122797.html,05/02/2019,15:28

[3] سعدي هند ، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة علا النمو الاقتصادي في البلدان العربية :دراسة قياسية (1980-2014) ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة ،2017، ص 117

تقييد أو إكراه هذه الاساسيات حتى وإن كانت من ضروريات المرحلة الإقتصادية وذلك لحماية الحرية الإقتصادية نفسها.

ويقوم القائمون على هذه المنظمة بدراسة التقارير الواردة عن الإقتصاد ل 178 بلد من بين 186 بلداً حيث يستثني 8 بلدان لا تتوفر تقارير كاملة عنها لإدراجها ضمن مؤشر الحريات الإقتصادية ومن بينها 5 بلدان عربية وهي العراق, ليبيا, السودان, الصومال وسور يستفاد من هذا المُؤشر ليس فقط على مستوى الحكومات لكن على مستوى المشاريع التجارية والأفراد حيث تتيح المنظمة لمستخدمي موقعها بالإطلاع والمقارنة بين بلدان العالم.

مكانة مؤشر الحرية النقدية من مؤشر الحرية الاقتصادية :

يعتبر مؤشر الحرية النقدية أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية حيث ينضوي ضمن مؤشر الكفاءة التنظيمية وهو ما يتوضح من خلال إدراجنا للمكونات الرئيسية لمؤشر الحرية الاقتصادية :

يبنى مؤشر الحرية الاقتصادية على 4 محاور رئيسة يقع ضمنها 12 مؤشرًا فرعيًا وهي:

1 - سيادة القانون (احترام حقوق الملكية الخاصة، الفعالية القضائية، النزاهة الحكومية)،

2- حجم الحكومة (العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية)،

3- الكفاءة التنظيمية (حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل، **الحرية النقدية**)،

4- انفتاح الأسواق (حرية التجارة، حرية الاستثمار، حرية التمويل)،

وتحتسب نتيجة الحرية الاقتصادية بحسب هذه المؤشرات من علامة 100 درجة. تم تبويبها إلى 5 مجموعات:

من0-49.9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا (إقتصاد مكبوح)

من50-59.9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة (اقتصاد غير حر في أغلبه)

من60-69.9 تدل على حرية اقتصادية معتدلة (اقتصاد حر بشكل متوسط)

من70-79.9 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة (اقتصاد حر في أغلبه)

من80-100 تدل على حرية اقتصادية كاملة (اقتصاد حر.)

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر يصدر عن عن معهد هيرتاج ، وهو مؤسسة أمريكية بحثية تعمل في مجال اعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية، وتتمثل مهمتها في وضع وتعزيز السياسات

العامة المحافظة على أساس مبادئ التجارة الحرة، والحرية الفردية، والقيم الأمريكية التقليدية [1]، إلا أنه وبلا شك يبقى مؤشرا مهما .

II-2 تحليل تطور مؤشري الحرية النقدية والاقتصادية بالجزائر (1995-2021)

سنعرض في البداية جدولا وشكلا بيانيا لخصنا فيهما تطور المتغيرين لنحلل تطورهما لاحقا :

الجدول 1: تطور مؤشري الحرية الاقتصادية والحرية النقدية بالجزائر خلال الفترة 1995-2021

السنة	مؤشر الحرية النقدية	مؤشر الحرية الاقتصادية
1995	55.7	55.7
1996	54.5	54.9
1997	54.9	55.8
1998	55.8	57.2
1999	57.2	56.8
2000	56.8	57.3
2001	57.3	**61**
2002	**61.0**	57.7
2003	57.7	58.1
2004	58.1	53.2
2005	53.2	55.7
2006	55.7	55.4
2007	55.4	55.7
2008	56.2	56.6
2009	58.0	59.9
2010	56.9	52.9
2011	52.4	51
2012	51.0	49.6
2013	49.6	50.8

[1] البكري ، جواد كاظم ،(2014) ، أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية (1995-2010)،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ،والإدا رية والمالية ،المجلد 6 العدد1 ،جامعة بابل، العراق، ص 50 .

2014	50.8	48.9
2015	48.9	50.1
2016	50.1	46.5
2017	46.5	44.7
2018	44.7	46.2
2019	46.2	46.9
2020	46.9	49.7
2021	49.7	

المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقارير The Heritage Foundation الموقع الرسمي :
https://www.heritage.org/index/, consulté le 02/04/2021

الشكل 1: تطور مؤشري الحرية الاقتصادية والحرية النقدية بالجزائر خلال الفترة 1995-2021

المصدر: إعداد الباحثين على ضوء أرقام الجدول 01

- **تحليل تطور مؤشر الحرية الاقتصادية** :من خلال الجدول نلاحظ تذيل الجزائر في الترتيب العالمي لمؤشر الحرية الاقتصادية ،مع ملاحظة أن ترتيب الجزائر خلال 2000-2004 لا يعكس وضعية إيجابية بالمطلق وإنما يعزى لعدد الدول التي شملها الترتيب ، وهو ما يوضحه تطور المؤشر.وتؤكده المراتب المتأخرة للجزائر ضمن مجموعة الدول العربية حيث نجدها في

سنة 2021 في المرتبة 13 من 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجتمعة. أما فيما يخص قيمة المؤشر فنلاحظ أن مؤشر الجزائر خلال الفترة 1995 - 2021 بقي يتأرجح عموما بين القيمة 44.7 كأدنى قيمة مسجلة سنة 2018 و القيمة 61 كأعلى قيمة مسجلة سنة 2002 والتي تبدو طفرة بالنسبة لباقي القيم كونها تتوسط القيمتين 57.3 و57.7 بفارق أكثر من 3 نقط . وحسب التبويب المشار إليه في الأعلى فإن الجزائر وفقا للجدول تتموقع في منطقتين: -من سنة 1995 إلى سنة 2017 : وضع مؤشر الحرية الاقتصادية الجزائر ضمن فئة الدول ذات حرية اقتصادية ضعيفة (اقتصاد غير حر في أغلبه)،باستثنا ء سنة 2002 التي سجل فيها المؤشر قيمة 61 واضعا الجزائر في المرتبة 68 ضمن الدول المشمولة بالدراسة ومانحا إياها صفة الدولة ذات الحرية المعتدلة

-بداية من 2018 إلى 2021 : زاد تدهور المؤشر وتراجعت الجزائر بذلك إلى فئة الاقتصاد المكبوح أي حرية اقتصادية ضعيفة جدا .

- **<u>تحليل تطور الحرية النقدية</u>** : فقد انطلق المؤشر من قيمة 55.7 سنة 1995 مطابقا لقيمة المؤشر الرئيسي (الحرية الاقتصادية) ، واستمر بالتناقص إلى غاية 1999 أين سجل تحسنا نوعيا طفيفا مسجلا القيمة 57.2 ولعل هذا راجع لبداية زوال فترة العشرية السوداء والقيود التي فرضتها على المناخ الاقتصادي بشكل عام ، حيث سجلت لاحقا أعلى قيمة للمؤشر 61 ،سنة 2002 ،وربما يعود السبب إلى الإصلاحات المصاحبة للبرنامج الحكومي الذي عقب رئاسيات 1999 ،والذي ركز على ضرورة إصلاح ،تطهير ،و تطوير القطاع المصرفي ولكن سرعان ما ظهر قصور جهود الإصلاح وهو ما يظهر من خلال عودة المؤشر للتراجع المتذبذب نزولا إلى غاية 2018 حيث سجل أدنى مستوياته 44.7 ولم يتحسن كثيرا هذا المستوى كثيرا رغم الانتفاضة الشعبية المتمثلة في حراك 2019 والرئاسيات المسبقة التي افرزت حكومة جديدة بخطاب أشد تأكيدا على مكافحة الفساد ورقمن الاقتصاد وتطوير القطاع المالي حيث سجل المؤشر قيمة 49.7 ، وبهذا فإن الم ؤشر قد وضع الجزائر في أغلب الفترات ضمن قائمة دول الحرية النقدية المكبوحة

- **<u>تحليل درجة تطابق المؤشرين</u>** : نلاحظ شبه تطابق بين المؤشر الرئيسي (الحرية الاقتصادية)و المؤشر الفرعي (الحرية النقدية) بالجزائر ، وكلا المؤشرين يضعان الجزائر في مساحة الدول ذات الاقتصاد المكبوح أي التي تتوافر على حرية اقتصادية ونقدية ضعيفة جدا ،هو ما يخو لنا بأن نقول أن الوضعية الاقتصادية بالجزائر تعزى بدرجة كبيرة جدا للوضعية النقدية ، فعلا يؤثر المستوى المنخفض للحرية الاقتصادية بالبلد ولعله العامل الأول لهروب

الكتلة النقدية نحو الاقتصاد الموازي حيث تمثل الكتلة النقدية خارج البنوك 34.73 بالمائة من الكتلة النقدية نهاية 2020 مقابل 32.94 بالمائة في نهاية 2019، وهو ما يعادل 45.1 مليار دولار[1]. وهي أرقام مخيفة تشير لعدم قدرة المنظومة البنكية بالجزائر على استقطاب الكتلة النقدية بشكل فعال ،فما ذا بالنسبة لكل من المغرب وتونس؟

III- تحليل تطور مؤشر الحرية النقدية بكل من الجزائر ، تونس والمغرب:

وسنقوم بالتحليل على ضوء الجدول والشكل المواليين :

الجدول 2 : تطور مؤشر الحرية النقدية في كل من الجزائر ،تونس والمغرب

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
1995	55.7	63.4	62.8
1996	54.5	**63.9**	64.3
1997	54.9	63.8	**64.7**
1998	55.8	63.9	61.1
1999	57.2	61.1	63.8
2000	56.8	61.3	63.2
2001	57.3	60.8	63.9
2002	**61.0**	60.2	59
2003	57.7	58.1	57.8
2004	58.1	58.4	56.7
2005	53.2	55.4	52.2
2006	55.7	57.7	**51.5**
2007	55.4	60.3	56.4
2008	56.2	60.1	55.6
2009	58.0	58	57.7
2010	56.9	58.9	59.2
2011	52.4	58.5	59.6
2012	51.0	58.6	60.2

[1] حفيظ صو ليلي ، كثر من ثلث الكتلة النقدية متداولة خارج البنوك ،يومية الخبر،نشر بتاريخ 2 /04/ 2021 ، تاريخ التصفح 2021/05/05 من الرابط التشعبي للموقع : https://www.elkhabar.com/press/article/182712

2013	49.6	57	59.6
2014	50.8	57.3	58.3
2015	48.9	57.7	60.1
2016	50.1	57.6	61.3
2017	46.5	55.7	61.5
2018	44.7	58.9	61.9
2019	46.2	55.4	62.9
2020	46.9	55.8	63.3
2021	49.7	56.6	63.3

المصدر : إعداد الباحثين بناء على تقارير The Heritage Foundation الموقع الرسمي :

https://www.heritage.org/index/, consulté le 02/04/2021

https://www.heritage.org/index/visualize?cnts=morocco&type=5

الشكل 2 : تطور مؤشر الحرية النقدية في كل من الجزائر،تونس والمغرب

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء أرقام الجدول 2

إن الملاحظة الأولية للشكل 2 نتبرز بوضوح تخلف الجزائر عن كل من تونس والمغرب في تطور مؤشر الحرية النقدية ،حيث تفوق مؤشر المغرب على مؤشري تونس والجزائر في أغلب الحالات ،يليه مؤشر تونس وأخيرا مؤشر الجزائر.

وحتى تكون قراءتنا أوضح وأكثر تفصيلا أعددنا على ضوء الجدول السابق جدولا آخر يوضح أبرز القيم التي ستساعدنا في التحليل :

الجدول 3 : أبرز القيم المميزة لمؤشر الحرية الاقتصادية في كل من الجزائر ،تونس والمغرب (1995-2021)

	الجزائر	تونس	المغرب
أعلى قيمة مسجلة للمؤشر	61 سنة 2002	63.9 سنة 1996	64.7 سنة 1996
أدنى قيمة مسجلة للمؤشر	44.7 سنة 2018	55.4 سنة 2005 و2019	51.5 سنة 2006
عد مرات تسجيل القيمة من0-49.9	7 مرات	00 مرة	00 مرة
عد مرات تسجيل القيمة من50-59.9	19 مرة	17 مرة	12 مرة
عد مرات تسجيل القيمة من60-69.9	مرة واحدة	10 مرات	15 مرة
متوسط قيم المؤشر	**53.37**	**59.05**	**60.07**

المصدر : استخرجت البيانات من الجدول 2

فيما يتعلق بمتوسط قيم المؤشر تم احتسابه بقسمة مجموع قيم المؤشر على 27 فترة (من 1995 إلى 2021)

- فيما يخص أعلى قيمة للمؤشر ،نجد المغرب تحصلت على أعلى قيمة مبتعدة عن تونس بوحدة واحدة فقط وكان ذلك في نفس السنة 1996 ،وابتعدت عن أعلى قيم للجزائر مسجلة سنة 2002 ب 3 وحدات كاملة ،ما يبرز تأخر الجزائر الواضح عن البلدين محل المقارنة.
- أدنى قيمة مسجلة للمؤشر بالجزائر هي 44.7 سنة 2018 وهي بعيدة نسبيا عن القيم الدنيا لكل من تونس 55.4 سنتي 2005 و 2019 والمغرب 51.5 سنة 2006، حيث تفوقت المغرب مسجلة أعلى أدنى قيمة للمؤشر بين البلدان محل المقارنة

ولعل ما تجدر ملاحظته هو تزامن تسجيل لكل من المغرب وتونس لأعلى قيمة خلال نفس الفترة 1996 وهي الفترة التي سجل فيها المؤشر بالجزائر القيمة 54.5 والتي تقارب القيم الدنيا للبلدين

محل الدراسة ، وهو ما يفضي إلى تخلف الجزائر الملحوظ بالنسبة للبلدين خلال هذه الفترة تحديدا وهذا راجع إلى تجليات ما عرف حينها بالعشرية السوداء التي رهنت حظوظ الحرية بشكل عام والحرية النقدية تحديدا وفق ما يوضحه تطور المؤشر

- بالنسبة لعدد مرات تسجيل القيمة من 0-49.9 والتي تدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا (إقتصاد مكبوح)،فكانت الجزائر هي الوحيدة من بين البلدين التي وقع مؤشرها 7 مرات في هذا المجال ، وبالتالي تم تصنيفها كدولة تعرف حرية اقتصادية ضعيفة جدا وهو التصنيف الذي سلمت منه كل من تونس والمغرب
- بالنسبة لعدد مرات تسجيل القيمة من50-59.9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة (اقتصاد غير حر في أغلبه)، وهو المجال الذي تموضعت فيه أغلبية المؤشرات للدول الثلاث ،خصوصا بالنسبة للجزائر ب19 قيمة ،تونس ب17 قيمة والمغرب ب12 قيمة ،وهو ما يخولنا إعطاء صفة الحرية النقدية الضعيفة لكل من تونس والجزائر في أغلب الأحيان ،ونستثني المغرب الذي سجلت قيمة أعلى من 60، 15 مرة ما يجعلها تميل للتصنيف ضمن فئة الدول ذات الحرية النقدية المعتدلة .
- بالنسبة لعدد مرات تسجيل القيمة من60-69.9 تدل على حرية اقتصادية معتدلة (اقتصاد حر بشكل متوسط)،لم تحصل عليها الجزائر إلا مرة واحدة ،بينما حصلت عليها تونس 10 مرات والمغرب 15 مرة كما أفدنا به سابقا
- بالنسبة لمتوسط قيمة المؤشر للفترة المدروسة نلاحظ تقاربه الشديد بين تونس والمغرب حيث تتفوق المغرب بحوالي النقطة فقط ،بينما يبتعدان عن الجزائر بأكثر من 6 نقط كاملة.

النتيجة :

-تتفوق المغرب على تونس ولكن بشكل نسبي فيما يخص مؤشر الحرية النقدية للفترة (1995-2021)

-تتفوق المغرب على الجزائر بشكل محسوس فيما يخص مؤشر الحرية النقدية للفترة (1995-2021)

- رغم تفوق المغرب في تطور المؤشر عن تونس إلا أنها تتقارب معها نسبيا في فترات تسجيل القيم الدنيا والعظمى وحتى القيمة المتوسطة ، بينما تتخلف الجزائر بشكل محسوس عن البلدين وخصوصا المغرب .

III- انعكاس وضعية الحرية النقدية بالجزائر على تنامي مستويات الفساد

مؤشر مدركات الفساد هو عبارة عن مزيج من المسوحات التي تجمعها مؤسسات مستقلة،و ليتم تقييم الدولة، حيث تكون درجة 100 أكثر نزاهة، و 0 أكثر فساد.[1]

الجدول 2: تطور مؤشر مدركات الفساد بالجزائر خلال الفترة 1993-2020

السنة	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2
الترتيب	133/88	146/97	159/97	163/84	179/99	180/92
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
المؤشر	2.8	2.9	2.9	3.4	**3.6**	**3.6**
لترتيب	180/111	178/105	183/112	174/105	177/94	175/100
السنة	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
المؤشر	**3.6**	3.4	3.3	3.5	3.4	3.6
الترتيب	168/88	176/108	180/112	180/105	180/106	180/104

المصدر : إعداد الباحثين بناء على تقارير منظمة الشفافية الدولية ،الموقع الرسمي :

https://www.transparency.org

يشير الجدول إلى استفحال الفساد بشكل كبير في الجزائر وهو ما تعكسه المراتب المتدنية التي احتلتها الجزائر حيث كانت أحسن رتبة حصلت عليها هي الرتبة 84 من 163 سنة 2006 ولعل ذلك يعود بالأساس إلى صدور قانون مكافحة الفساد بهذا التاريخ .ومن جهة مقابلة فإن المؤشر لم يتجاوز عتبة 3.6 وهي أعلى قيمة سجلت في 2013 ، 2014 و 2015 على التوالي لتسجل مرة أخرى سنة 2020 والتي تبقى بعيدة جدا حتى عن المستوى المتوسط ، فيما سجلت أدنى القيم في سنوات 2004،2003 وهي السنوات التي اقترنت بها أشهر قضايا الفساد الكبرى بالجزائر كفضيحة بنك الخليفة ،التي سبقتها ثم تلتها عديد الفضائح الأخرى على شاكلة فضيحة ،سونطراك ،فضيحة الطريق السيار...وهو ما فاقم وضعية الفساد وزاد الاحتقان الجماهيري مخلفا حراكا شعبيا ضخما مع مطلع 2019.و تعزي منظمة الشفافية الدولية مراكز الجزائر غير المشرفة خصوصا لغياب الشفافية، و انعدام الأمن و كذا الثروة النفطية التي تجتذب الفساد.

[1] الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :نزاهة، (2015) ،تقرير تعريفي عن مؤشر مدركات الفساد لعام 2014 ،المملكة العربية السعودية.

إن تطور مؤشر الفساد بالجزائر بشكل متذبذب سلبي ،ودون المستويات الدنيا المقبولة ، يخولنا أن نوعز الوضعية النقدية الصعبة -والتي وقفنا عليها سابقا من خلال استعراضنا لتطور مؤشر الحرية النقدية – إلى توسع ممارسات الفساد ،التي تخاطر بكل جهود الإصلاح ،وتنسف بها حتى في حال توفر الإرادة السياسية الحقيقية .

يعتبر اجتذاب الكتلة النقدية من الاقتصاد الموازي تحديا صعبا تواجهه الجزائر ،وهذا خصوصا بعد النظر إلى المستويات القياسية للفساد بالبلد والتي سمحت بتشكيل شبكات قوية تحمي مصالحها ، حتى من خلال التأثير على م راكز القرار ،ويظهر هذا من خلال بعض القرارات الارتجالية غير المبررة ولا المفهومة على عديد من الأصعدة ، على شاكلة الصعيد النقدي الذي طالما اتسم بالحلول الظرفية وعدم إعداد استراتيجيات تحاكي الواقع وتستشرف المستقبل ، بل اعتمد على اسقاط تجارب الغير دون التمهيد المسبق الصحيح لها ، وهو ما جعل النتائج العكسية للجهود المبذولة تطفو حتى قبل حل المشكل الظرفي ، ولعل خير دليل على ما نقول أزمة السيولة الأخيرة التي طال عمرها أكثر من اللازم والتي أصبحت تنذر بخطر كبير متمثل في عدم قدرة الحكومة وصناع القرار من التعاطي مع الأوضاع الحساسة ،كما أدت إلى توسيع فجوة الثقة بين المواطنين

خاتمة :

إن الوضعية النقدية بالجزائر تعاني إرهاصات مراحل سابقة أثرت على قدرة البلد على التحكم بمستوى السيولة داخل القطاع الرسمي ، في دلالة واضحة على نقص مستوى الحرية النقدية الذي أكدته المداخلة حيث تتخلف الجزائر في مؤشرها العالم ي ليس فقط بالنسبة لدول العالم ، ولكن حتى بالنسبة لدو ل الجوار المغرب وتو نس ، والجدير بالملاحظة ان تخلف الجزائر ليس وليد المرحلة الحالية بل هو مسجل منذ التسعينات ، و هي الفترة التي عرفت فيها مؤشرات الحرية النقدية للجارتين قيما مشرفة. و هو ما يعود بنا لتأكيد طرحنا في كون المشكل الأساسي الجزائر هو اعتمادها على حلو ل ظرفية لكل مرحلة وهو ما أدى إلى إفشال جميع مساعي الإصلاح والتقويم بل وفاقم المشاكل التي أصبحت رهانا وتحديا قويا أمام صناع القرار خاصة في ظل تنامي مستويات الفساد بالبلد .

التوصيات :

- مكافحة الفساد بمختلف أشكاله ،بصفة فعلية وليست شكلية تحاكي الاتفاقيات العالمية وسياسات السلم الاجتماعي .

- العمل على استعادة الثقة في كل المنظومة البنكية وهو ما لن يتحقق إلا عن طريق التوصية الأولى
- الاستفادة من الخبرات الوطنية في صناعة القرار وإيجاد الحلول ، والتمهيد المسبق الفعلي لكل قرار.
- التجسيد الفعلي لكل من الحوكمة ،و الرقمنة .

المراجع :

1. البكري ، جواد كاظم ،أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية (1995-2010)،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ،والإدا رية والمالية ،المجلد 6 العدد1 ،جامعة بابل، العراق، 2014
2. حفيظ صوا ليلي ، أكثر من ثلث الكتلة النقدية متداولة خارج البنوك ،يومية الخبر،نشر بتاريخ 2/04/ 2021 ، تاريخ التصفح 2021/05/05 من الرابط التشعبي للموقع : https://www.elkhabar.com/press/article/182712
3. ريتا صعب، السياسة النقدية غير التقليدية، في: الجمهورية، لبنان، 12 كانون الأول 2013
4. سعدي هند ، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة علا النمو الاقتصادي في البلدان العربية :دراسة قياسية (1980-2014) ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة ،2017.
5. شعابنية سعاد،و حليمي حكيمة ، بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،العدد 9 ،2018
6. لحسن دردوري، اساليب علاج عجز الموازنة العامة ،يوم دراسي ،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،يوم 2018/04/12
7. لحول عبد القادر أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990- 2006 " ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير- جامعة سعيدة ملف مأخوذة من الموقع :https://www.google.fr
8. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :نزاهة تقرير تعريفي عن مؤشر مدركات الفساد لعام 2014 ،المملكة العربية السعودية ،2015.

الوثائق القانونية الرسمية:

9. الجريدة الرسمية 57 ،القانون 10/17 المؤرخ 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11/03 المؤرخ في 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض
10. المرسوم الرئاسي 86/18 المؤرخ في 2018/03/05 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 15 الصادر بتاريخ 2018/03/07

دور جودة الخدمات المصرفية في تحقيق رضا الزبون وولائه (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري – عين تموشنت)

- جباري فادية[1]
- جباري سعاد[2]

ملخص :

جودة الخدمة من أهم المواضيع التي أثارت اهتمام الكثير من الباحثين في مجال تسويق الخدمات.إن الهدف من هذه الدراسة هو تقييم مدى تأثير جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الخدمية الجزائرية على رضا عملائها، وقد خصت الدراسة **القرض الشعبي الجزائري-عين تموشنت-**، حيث قمنا بقياس جودة خدماتها المقدمة حسب مقياس الأداء الفعلي للخدمة Servperf، بهدف معرفة مستوى رضا عملائها.وقد مكنت هذه الدراسة من التوصل إلى أنه رغم رضا عملاء الوكالة محل دراسة عن جوانبها المادية الملموسة والاستجابة، إلا أن رضاهم عن جودة خدمات الأبعاد الأخرى المميزة لمقياس الأداء الفعلي للخدمة Servperf (الاعتمادية، الأمان، التعاطف) كان متوسطا، لهذا يجب عليها أن تبذل مجهودات أكبر لتثبيت ثقافة الجودة في مختلف وظائفها، حتى تنال رضا زبائنها ووفائهم.

الكلمات المفتاحية: الجودة، إدارة الجودة الشاملة، تسويق الخدمات، جودة الخدمة، رضا العميل.

Abstract:

Issues related to the quality of services raises the attention of many researchers in the field of services marketing.The goal of this thesis is to assess the impact of the quality of services within firms. The agency Aof Ain Temouchent was the subject of our study, where we measure the service quality as a measure of the actual performance of the service Servperf to know the level of customer satisfaction.The study concluded that: Although the satisfaction of the agency's clients, which was the subject of a study on the physical aspects and responsiveness, their satisfaction with the service quality of three dimensions quantifying the extent of Actual performance Servperf service (reliability,security, empathy) was moderate. Consequently, more effort should be invested to install a culture of quality in its various functions, in order to win customer satisfaction and loyalty.

Keywords: quality, total quality management, services marketing, service quality, customer satisfaction.

مقدمة

تعتبر جودة الخدمة من أهم المواضيع التي لاقت اهتماما بالغا من طرف الباحثين في مجال تسويق الخدمات، لما يميز هذه الأخيرة من خصائص، و تقنيات تسويقية مختلفة عن المنتجات المادية الملموسة، فقد أصبحت المؤسسة الخدمية مجبرة على تبني استراتيجية تسويقية لا تعتمد فقط على تقديم خدمات بأسعار منخفضة، بل تهتم أيضا بجودة خدماتها المقدمة التي تمكنها من اكتساب ميزة تنافسية ترضي عملائها من ناحية، و ترفع من مستوى أرباحها من ناحية أخرى ،و في ظل انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق، و انفتاحها على العالم، تطمح

[1] **أستاذ محاضر قسم ب** جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان djebbarif@yahoo.fr

[2] **أستاذ محاضر قسم ب** جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان souaduniv1@yahoo.fr

معظم شركاتها بما فيها الخدمية إلى التقدم و التطور في طرق تقديم خدماتها، ، فقد أصبح الاهتمام بقياس جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الخدمية الجزائرية ضرورة حتمية لضمان بقائها في السوق التنافسية ذات البدائل المتعددة، و من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:" **ما مدى تأثير جودة الخدمات التي تقدمها وكالة القرض الشعبي الجزائري -عين تموشنت-، على رضا عملائها؟"**

محاور الدراسة:

أولا: جودة الخدمة ورضا العميل

ثانيا: دراسة تحليلية لمدى تأثير جودة خدمات المؤسسة محل الدراسة على رضا عملائها.

أولا: جودة الخدمة ورضا العميل: المؤسسة الخدمية الناجحة هي المؤسسة التي تسعى إلى معرفة أنواع عملائها و تدرس توقعاتهم و مستوياتها، و كذا العوامل التي تؤثر على هذه التوقعات و تقوم بمعالجتها بالطريقة التي تؤدي إلى تعظيم مستويات رضا زبائنها و بالتالي إلى ولائهم على المدى الطويل.

1. جودة الخدمة

1.1مفهوم جودة الخدمة: عرفها *Lewis, Orledge and Mitchell*:1994على أنها:التركيز على التقاء الاحتياجات والمتطلبات، وتوضيح كيفية تسليمها بشكل جيد بناء على توقعات الزبائن. وجودة الخدمة المدركة هي الاتجاه الذي يحدد وجهة نظر الزبون العالمي اتجاه الخدمة،ووجهة النظر هذه ناتجة عن مقارنة توقعات زبائن الخدمة مع ادراكاتهم عن الأداء الفعلي للخدمة".[1]

2.1 أبعاد جودة الخدمة:لقد تطرق معظم الباحثين في مجال صناعة الخدمات لأبعاد جودة الخدمة، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد لهذه الأبعاد، حيث يرى (*Gronroos*: 1996) أن لجودة الخدمة بعدين اثنين هما: [2] الجودة الفنية، الجودة الوظيفية؛ اذ يعتبر كلا البعدين مهم بالنسبة للعميل المستفيد من الخدمة. كما قد توصل مجموعة من الباحثين إلى أن أبعاد جودة الخدمة تشمل عشرة أبعاد رئيسية، يعتمد عليها العملاء للحكم على جودة الخدمة المقدمة إليهم من طرف المؤسسة الخدمية، وهي: [3]الاعتمادية، الاستجابة أو التلبية ، الجدارة، الوصول إلى الخدمة،المصداقية،الأمان،الاتصال،درجة فهم مقدم الخدمة للمستفيد،

[1] رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص198.

[2]. قاسم نايف علوان، ادارة الجودة في الخدمات، عمان، الأردن، دار الشروق، 2006 ص98.،

[3]حميد الطائي، محمود الصميدعي، بشير العلاق، إيهاب علي القزم،الأسس العلمية للتسويق الحديث مدخل شامل،عمان، الأردن، 2008،ص207.

الأشياء الملموسة،اللباقة[1]؛ وقد قامت الدراسات المتلاحقة بتلخيص الأبعاد العشرة في خمسة أبعاد فقط، أطلق عليها **نموذج جودة الخدمة** ، ويشتمل على: النواحي **المادية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف.**[2]

3.1 قياس جودة الخدمة: تعددت البحوث و الدراسات لقياس جودة الخدمة، و من أبرز المحاولات التي تمت في هذا المجال ما قام به *Berry* و زملائه من خلال دراساتهم التي بدأت عام 1963، و ما تزال مستمرة حتى الآن:

- **قياس جودة الخدمة من منظور الزبائن** [3]: من الطرق الشائعة لقياس جودة الخدمات نجد :**مقياس عدد الشكاوي، مقياس الرضا** *Satisfaction Mesure*، **مقياس الفجوة:**(*Servqual:* 1985 *Prasuraman*) : تعني *Servqual* جودة الخدمة .[4]كما يقوم نموذج الفجوة على معادلة أساسية تتضمن العنصرين السابقين كما يلي: **جودة الخدمة = التوقعات - الادراكات** [5]، **مقياس الأداء الفعلي:** *Servperf Measure:* تعني *Servperf* أداء الخدمة و هي كلمة مكونة من العبارتين *Service* الخدمة و *Performance* الأداء. ظهرخلال 1992 نتيجةللدراساتالتيقامبهاكلمن(*Gronin(Taylor et* إذ يركز هذا النموذج على الأداء الفعلي للخدمة، و يرفض فكرة الفجوة في تقييم جودة الخدمة، باعتبار أن جودة الخدمة يتم الحكم عليها من خلال اتجاهات الزبائن، و يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية: **جودة الخدمة = الأداء الفعلي** [6]؛ **مقياس القيمة:** *Value Measure :* يرتكز هذا المقياس على العلاقة بين المنفعة و السعر الذي يحدد القيمة،

- **قياس الجودة المهنية:** يرى الكثير من الباحثين أن تقييم جودة الخدمة من منظور الزبون يمثل جزءا من برنامج الجودة، وعلى ذلك مقاييس الجودة المهنية تتناول قدرة منظمات الخدمة على الوفاء بخدماتها المتنوعة من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة.[7]

- **قياس الجودة من المنظور الشامل:** يتم خلال هذا المدخل معالجة شاملة لقياس جودة الخدمة وتقويمها من وجهة نظر الزبون، و من وجهة نظر مقدم الخدمة أو المؤسسة.

---

[1] عادل زايد، " الأداء التنظيمي المتميز"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص 64.

[2] قاسم نايف علوان، إدارة الجودة في الخدمات، مرجع سابق، ص 95.

[3] يسري السيد يوسف، مبادئ ادارة الجودة الشاملة، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، القاهرة، 2002، ص 408.

[4] ناجيعلا،قياسجودةالخدماتالمصرفية،مجلةالعلوماالإداريةالمجلد 25 ،عدد 02 ،جوان1998 .

[5] محمد عبد العظيم أبو النجا، التسويق المتقدم، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008،ص 114.

[6] قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة في الخدمات، مرجع سابق، ص 104.

[7] قاسم نايف علوان المحياوي، ادارة الجودة في الخدمات، مرجع سابق،ص105.

2. **رضا العميل:** عرفت الجمعية الأمريكية العميلعلى أنه مشتري المنتجات أو الخدمات الفعلي أو المتوقع[1].

1.2 خصائص رضا العميل: يمكن تعريف طبيعة رضا العميل انطلاقا من ثلاثة خصائص مهمة، حيث تتمثل خصائص رضا العميل فيما يلي:[2]الرضا ذاتي، الرضا نسبي، الرضا متغير.

2.2 العلاقة بين الجودة و الرضا و الوفاء و الربح

المصدر: Glibert Rock, Marie-josée Ledoux, " *le service à la clientèle"*, éditions du Renouveau pédagogique Inc, canada, 2006, P13.

من خلال الشكل السابق يمكننا استنتاج العلاقات التالية:

- **العلاقة بين الجودة والرضا:** إن توافق توقعات العميل مع الجودة المدركة للخدمة المقدمة، يحقق له رضا كبير، ذلك لأنه يقيم جودة الخدمة من خلال قياس الانحراف بين ما يتوقعه من الخدمة (الجودة المتوقعة) و ما تقدمه له المؤسسة (الجودة المدركة)؛[3]
- **العلاقة بين الرضا والوفاء:** إن العميل الراضي يسعى إلى تسهيل عملية الشراء عن طريق اللجوء إلى المؤسسات الخدمية التي حققت له الرضا في الماضي دون أن يضيع الوقت في البحث عن مؤسسات أخرى.
- **الوفاء مصدر للربح:** أظهرت عدة دراسات أن العميل ذو وفاء يوفر للمؤسسة عدة مزايا أهمها: يساهم في تقليل تكاليف المؤسسة، فالعميل الوفي هو الذي يأتي للمؤسسة نتيجة لإغرائه بجودة خدماتها دون أن تدفع له أي ثمن.

---

[1] محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، 2008، مرجع سابق، ص 71.

[2] Jean-Michel Momin, *" la certification qualité dans les services"* , AFNOR, Paris, 2001 , P111.

[3] Laurent Hermel, *"Mesurer la satisfaction clients"* , 2eme tirage, AFNOR, Paris, 2004, P11.

ثانيا: دراسة تحليلية لمدى تأثير جودة خدمات المؤسسة محل الدراسة على رضا عملائها.

1. منهجية البحث الميداني

1.1 أسلوب البحث: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على أسلوب المقابلة المباشرة.

2.1 مجتمع الدراسة: يشتمل مجتمع الدراسة على زبائن من طرف **وكالة القرض الشعبي الجزائري-عين تموشنت-**،وتم توزيع استبيان صمم لأغراض هذه الدراسة على عينة من زبائنها.

3.1 عينة الدراسة: تشكلت عينة الدراسة من 200 زبونا للوكالة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، و قد تم توزيع 200 استمارة استعيد منها 150 استمارة، منها 120 استمارة كاملة صالحة للتحليل، أي بنسبة 60%من إجمالي الاستمارات الموزعة.

4.1 أسلوب جمع البيانات: تم استخدام الاستبيان كأداة أساسية لجمع بيانات عينة الدراسة، وذلك من خلال 18 عبارة تعكس المؤشرات الرئيسية الخمسة لمقياس الأداء الفعلي للخدمة *Servperf*؛كما قمنا بتقسيم السلم إلى ثلاث مجالات لتحديد درجة رضا الزبائن عن جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة:

- ✓ المجال1[- 2.49]: تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة تأثيرا سلبيا على رضا العميل.
- ✓ المجال [2.50-3.49]: تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة تأثيرا متوسطا على رضا العميل.
- ✓ المجال [3.50 - 5]: تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة تأثيرا ايجابيا على رضا العميل.

2. اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** "تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف **وكالة القرض الشعبي الجزائري-عين تموشنت-**، تأثيرا ايجابيا على رضا العميل، من ناحية بعد الجوانب المادية الملموسة".

الجدول رقم (1.1): تقييم مستوى رضا زبائن الوكالة من ناحية بعد الجوانب المادية الملموسة

بعد الجوانب المادية الملموسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التأثير على رضا العميل
العبارة1	3.98	1.363	**ايجابي**
العبارة 2	3.85	1.290	**ايجابي**
العبارة 3	3.53	1.367	**ايجابي**
العبارة 4	3.19	1.277	**متوسط**
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	3.64	1.325	**ايجابي**

بالنسبة للمتوسط الحسابي العام لكافة العبارات، والذي يمثل مستوى رضا الزبائن عن جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة من ناحية بعد الجوانب المادية الملموسة، فقد وقع ضمن المجال الايجابي، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.64 بانحراف معياري يقدر ب 1.325،وانطلاقا من هذا التقييم، **نقبل الفرضية الأولى** " تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف **وكالة القرض الشعبي الجزائري -عين تموشنت** ، تأثيرا ايجابيا على رضا العميل، من ناحية بعد الجوانب المادية الملموسة "؛ **فرضية مقبولة.**

- **الفرضية الثانية:** " تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة **وكالة القرض الشعبي الجزائري-عين تموشنت** -، تأثيرا ايجابيا على رضا العميل، من ناحية بعد الاستجابة ".

الجدول رقم (2.1): تقييم مستوى رضا زبائن الوكالة من ناحية بعد الاستجابة

بعد الاستجابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التأثير على رضا العميل
العبارة 5	2.66	1.281	متوسط
العبارة 6	3.64	1.132	**ايجابي**
العبارة 7	2.81	1.285	متوسط
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	3.74	1.233	**ايجابي**

بالنسبة للمتوسط الحسابي العام، الذي يمثل مستوى رضا الزبائن عن جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة من ناحية بعد الاستجابة، فقد وقع ضمن المجال الايجابي، حيث بلغت قيمته.3.74 بانحراف معياري يقدر ب 1.233، و بالتالي يمكن أن نستنتج النتيجة التالية : تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة تأثيرا ايجابيا على رضا العميل،من ناحية بعد الاستجابة؛ و عليه يتم قبول الفرضية الثانية. " تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة، تأثيرا ايجابيا على رضا العميل، من ناحية بعد الاستجابة "؛ **فرضية مقبولة.**

- **الفرضية الثالثة:** " تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف **وكالة القرض الشعبي الجزائري-عين تموشنت-**، تأثيرا ايجابيا على رضا العميل،من ناحية بعد الاعتمادية ".

الجدول رقم (3.1): تقييم مستوى رضا زبائن الوكالة من ناحية بعد الاعتمادية

بعد الاعتمادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التأثير على رضا العميل
العبارة 8	2.85	1.234	متوسط
العبارة 9	2.81	1.143	متوسط
العبارة10	2.49	1.330	سلبي
العبارة11	2.83	1.280	متوسط
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	2.75	1.247	متوسط

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام للعبارات الأربعة، والذي يمثل مستوى رضا الزبائن عن جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة من ناحية بعد الاعتمادية، فقد وقع ضمن المجال المتوسط، حيث بلغت قيمته 2.75 بانحراف معياري يقدر ب 1.247؛ وعليه يتم **رفض الفرضية الثالثة.**" تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف **وكالة القرض الشعبي الجزائري - عين تموشنت-**، تأثيرا ايجابيا على رضا العميل،من ناحية بعد الاعتمادية "؛ **فرضية مرفوضة.**

- **الفرضية الرابعة:** " تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف **وكالة القرض الشعبي الجزائري-عين تموشنت-**، تأثيرا ايجابيا على رضا العميل، من ناحية بعد الأمان" . يعبر الجدول الموالي عن تقييم مستوى رضا زبائن الوكالة عن بعد الأمان.

الجدول رقم (4.1): تقييم مستوى الرضا زبائن الوكالة من ناحية بعد الأمان

بعد لأمان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التأثير على رضا العميل
العبارة 12	2.52	1.275	متوسط
العبارة 13	2.48	1.275	متوسط
العبارة14	2.50	1.330	سلبي
العبارة15	2.59	1.379	متوسط
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	2.52	1.315	متوسط

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام للعبارات الأربعة، والذي يمثل مستوى رضا الزبائن عن جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة من ناحية بعد الأمان، فقد وقع ضمن المجال المتوسط، حيث بلغت قيمته 2.52 بانحراف معياري يقدر ب 1.315؛ وبالتالي يتم **رفض الفرضية الرابعة:**" تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف **وكالة القرض الشعبي الجزائري - عين تموشنت-**، تأثيرا ايجابيا على رضا العميل، من ناحية بعد الأمان "؛ **فرضية مرفوضة.**

- **الفرضية الخامسة**" تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف **وكالة القرض الشعبي الجزائري- عين تموشنت -**، تأثيرا ايجابيا على رضا العميل، من ناحية بعد التعاطف " . يعبر الجدول الموالي عن تقييم مستوى رضا زبائن الوكالة عن بعد التعاطف.

الجدول رقم (5.1): تقييم مستوى الرضا زبائن الوكالة من ناحية بعد التعاطف

بعد التعاطف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التأثير على رضا العميل
العبارة16	2.57	1.465	متوسط
العبارة17	2.27	1.406	سلبي
العبارة18	2.94	1.601	متوسط
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	2.59	1.491	متوسط

أما فيما يخص المتوسط الحسابي العام للعبارات الثلاث، والذي يمثل مستوى رضا الزبائن عن جودة الخدمات المقدمة من ناحية بعد التعاطف، فقد وقع ضمن المجال المتوسط، حيث بلغت قيمته 2.59، بانحراف معياري يقدر ب 1.491؛ وعليه يتم رفض **الفرضية الخامسة**." تؤثر جودة الخدمات المقدمة من طرف **وكالة القرض الشعبي الجزائري-عين تموشنت-**، تأثيرا ايجابيا على رضا العميل، من ناحية بعد التعاطف "؛**فرضية مرفوضة.**

خاتمة:

إن توفير الجودة في الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المصرفية الجزائرية يمكنها من اكتساب رضا زبائنها و وفائهم، لذلك يجب على هذه المؤسسات أن تهتم بقياس جودة خدماتها انطلاقا من منظور عملائها، و أن تهتم بوظيفة تسويق خدماتها لما توفره هذه الوظيفة من مزايا خاصة فيما يتعلق بالبحوث التسويقية التي تمكنها من قياس مستوى رضا عملائها، و معرفة متطلباتهم و رغباتهم و تفضيلاتهم، و بالتالي تلبيتها بالطريقة التي تكسبها رضاهم و من ثم وفائهم لها على المدى الطويل. فمن خلا ل الدراسة الميدانية التي خصت مؤسسة جزائرية ذات طابع خدمي، تبين أن جودة خدماتها المقدمة لعملائها تؤثر تأثيرا ايجابيا على رضاهم، من ناحية بعد الجوانب المادية الملموسة و الاستجابة، ما يدل على أنها تمتلك مختلف العناصر المادية التي بإمكانها توفير خدمات ذات جودة عالية و كذا الاستجابة،إلا أنها لم ترق بعد للمستوى الذي يرغبه زبائنها من ناحية كل من الأبعاد الأخرى المميزة لمقياس الأداء الفعلي

للخدمة Servperf(الاعتمادية، الأمان و التعاطف)، و هذا ما وضحه التقييم المتوسط لأفراد عينة الدراسة للجودة الفعلية التي تقدمها هذه المؤسسة من ناحية هذه الأبعاد، كما أن عدم سلبيتهم التقييم تؤكد بداية اهتمام هذه المؤسسة بهذه الجوانب.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي للطباعة والنشروالتوزيع، عمان، الأردن، 2008؛
2. قاسم نايف علوان، ادارة الجودة في الخدمات، دار الشروق، 2006؛
3. حميد الطائي،محمود الصميدعي، بشير العلاق، إيهاب علي القزم،الأسس العلمية للتسويق الحديث مدخل شامل،عمان، الأردن، 2008؛
4. عادل زايد، "الأداء التنظيمي المتميز"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007؛
5. محمد عبد العظيم أبو النجا، التسويق المتقدم، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008؛

المجلات

1. يسري السيد يوسف، مبادئ إدارة الجودة الشاملة، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، القاهرة، 2002؛
2. ناجي معلا،قياس جودة الخدمات المصرفية،مجلة العلوم الإدارية المجلد 25 ،عدد 02 ،جوان1998 ؛

المراجع باللغة الأجنبية

1 Jean-Michel Momin, *" la certification qualité dans les services "*, AFNOR, Paris, 2001.

2 Laurent Hermel, *"Mesurer la satisfaction clients "*, 2eme tirage, AFNOR, Paris, 2004.

معالجة القروض المتعثرة آلية لاستقطاب الكتلة النقدية
- دراسة حالة بنك BADR وكالة مغنية-

- د. بن شعيب فاطمة الزهراء[1]
- د. درفوف محمد أمين[2]

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان كيفة معالجة القروض المصرفية المتعثرة من خلال معرفة الأسباب الحقيقية للقروض المتعثرة وكذا التركيز على معرفة من يشغل الحيز الأكبر من نسبة القروض المتعثرة في البنك لتسهيل وضع الخطط لعلاجها بأقل الأضرار الممكنة بغية استقطاب كتلة النقدية كانت غير قابلة للاسترجاع بسبب عدم قدرة العميل على السداد.

توصلت هذه الورقة البحثية على النتائج التالية:إن إشكالية التعثر ترجع بشكل عام إلى التوسع في منح القروض وعدم الالتزام بالضوابط السليمة في منحها. تعد القروض المصرفية المتعثرة مصدر لاختلال التوازنات المالية للبنك كونه يؤثر سلبا على حجم السيولة وبالتعدي ربحيته، الأمر الذي يجعل من معالجة القروض المتعثرة آلية فعالة في استقطاب الكتل النقدية الغير وبالتالي ضمان وجود تغطية مالية لمختلف العمليات المصرفية تجاه العملاء بمختلف تصنيفاتهم.

الكلمات المفتاحية: القروض المتعثرة،الكتلة النقدية،عدم السداد، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1. مقدمة:

يعد البنك أحد أهم الحلقات الوسيطية بين الدائنين و المدينين أي أنه أهم حلقات التمويل الاقتصادي فه بمثابة الشريان للنظم الاقتصادية والمالية من خلال قدرته عل تعبئة المدخرات وتوزيعها في شكل قروض، ويتزايد دور القروض المصرفية في عملية تمويل الاستثمار في الدول التي لا تملك سوق مالية فعالة.

لكن عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك أدى إلى دخولها في دوامة التعثر المالي، أي تعثر القروض المصرفية الممنوحة للعملاء لعدة أسباب مما أدى إلى تعرض البنوك إلى متاعب نقدية وائتمانية وأيضا زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي من طرف المقترضين وتتفاوت خطورة هذه المشكلة من بلد إلى آخر.

وإن إهمال متابعة الديون المصرفية المتعثرة يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة وارتفاع نسبتها إلى الحد الذي يصعب معه التحكم فيها لذلك تعتبر المعالجة المصرفية للديون المتعثرة ضرورية وفي غاية الأهمية لاستقطاب الكتلة النقدية، ولهذا قد وضع المهتمون بهذا المجال العديد من الأساليب الوقائية للحد من هذه المشكلة، من خلال تصفيتها أو تسويتها وذلك تفديا لما يمكن أن ينجر عليها من آثار سلبية تشكل خطرا على العميل والبنك والاقتصاد الوطني.

ولقد تعرضت البنوك الجزائرية هي الأخرى خلال السنوات الماضية إلى مشكلة القروض المتعثرة ويعود ذلك إلى عدة أسباب سيتم التطرق إليها في دراستنا هذه، وباعتبار بنك الفلاحة

[1] المركز الجامعي مغنية، benchaib_fatima@yahoo.fr

[2] المركز الجامعي مغنية،derfouf_amine@yahoo.fr

والتنمية الريفية من البنوك الناشطة في الوسط المصرفي الجزائري ومما لا شك فيه أنه يعاني هذا الآخر من مشكلة القروض المتعثرة، مما جعله يعمل على الحد منها ويسعى لمعالجتها والتقليل من حدتها بشتى الطرق الممكنة

- ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

هل التحديد المحكم لأسباب تعثر القروض يساهم في معالجتها واستقطاب الكتلة النقدية على مستوى بنك BADR مغنية؟

- للإجابة على هذه الإشكالية يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر القروض المتعثرة تلك القروض التي يعجز مقترضيها عن سدادها في تواريخ استحقاقها.

- يعود سبب تعثر القروض المصرفية إلى ضعف وسوء التسيير من قبل العملاء.

- مشكلة القروض المتعثرة تعالج وتساهم في استقطاب الكتلة النقدية.

- **أهمية الورقة البحثية:** تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية من خلال المكانة التي يخطى بها موضوع القروض المتعثرة لتأثيرها على المصارف فالقروض المتعثرة تعتبر من أهم المواضيع التي طرحت في مجالات البحث والنقاش في القطاع المصرفي والمالي، ومنه جاءت هذه الورقة البحثية لكي تسلط الضوء على مدى تأثير القروض المتعثرة على المصارف والمقترضين في محاولة منا لإيجاد أساليب لمعالجة هذه المشكلة واستقطاب الكتلة النقدية.

2. **التعريفات الإجرائية:**

تعريف القرض المصرفي المتعثر :

يقدم كل من press & bereish تعريف للتعثر حسب نشأته، فهناك تعثر فني ينشأ عن عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية وإن كان نادرا ما يحدث، وهناك تعثر مالي، كما ان التعثر الفني يؤدي إلى التعثر المالي[1].

ويقول gropp: أن هناك تعثرا إراديا لا أخلاقيا للاستيلاء على أموال البنوك، وتعثر لا إرادي ويحدث بسبب المتغيرات البيئية الخارجة عن نطاق العملاء المتعثرين[2].

احتساب نسبة القروض المتعثرة:

[1] عادل مبروك محمد، الحلول البديلة لمواجهة ظاهرة الائتمان المصرفي المتعثر،كلية التجارة ، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص11.

[2] عادل مبروك،نفس المرجع السابق،ص 11.

لا تقف إدارة الائتمان عند نقطة تحديد قيمة القروض المتعثرة وإنما تهتم أيضا بتحديد نسبة القروض المتعثرة وفيما إذا كانت ضمن الحدود المقبولة أو تخطت الحدود من وجهة نظر قواعد العمل المصرفي بشكل عام، وهناك طريقتين لاحتساب نسبة القروض المتعثرة.[1]

الطريقة الأولى: نسبة القروض المتعثرة=إجمالي رصيد القروض غير العاملة/إجمالي رصيد القروض والتسهيلات.....(1)

الطريقة الثانية:نسبة القروض المتعثرة=(رصيد القروض غير العاملة-الفوائد والعمولات)/إجمالي رصيد القروض والتسهيلات-الفوائد و العمولات .....(2)

<u>مؤشرات القروض المصرفية المتعثرة:</u>

إن دخول القرض في مرحلة التعثر وتصنيفه ضمن القروض المتعثرة لا يحدث فجأة ومن دون مقدمات، وإنما هناك مؤشرات ودلائل تعبر عنه وجملة من الظواهر تتفاوت في حجمها وخطورتها، إلا أن العميل قد دخل مرحلة الخطر وأصبح القرض متعثرا، حي تمثل القروض المتعثرة مشكلة خطيرة ذات نتائج باهضة التكاليف ولها آثار معقدة التراكيب وذلك نظرا لتأثيرها الخطير على النشاط الاقتصادي بشكل عام ليس فقط في الأجل القصير ولكن أيضا وبشكل أكثر خطورة في الأجلين المتوسط والطويل المدى.

1) **مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك:** ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى:

أ-المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك:[2]

-إصدار شبكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.

- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبية عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.

-حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع، وبطبيعة الحال فإن ذلك يستوجب أن يكون البنك على إطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة.[3]

-عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.

[1] محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان المصرفي على قيمة البنوك،دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،سنة 2008، ص398.

[2] جمال أبو العبيد، إدارة القروض المصفية غير كاملة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص12.

[3] هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص78.

-إرجاع الشبكات المسحوبة على حساب العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الشبكات.

-تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جاني الإيداع.

ب-المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض:[1]

-تقديم العميل طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من دون مبرر وبشكل غير مخطط له .

-تكرار طلبات العميل بجدول أقساط القرض الأمر الذي يشير إلى ان العميل غير قادر على إدارة أمور المالية بشكل جيد،إنه لم يستفد من المهلة التي منحت له لتعزيز قدرته على السداد.

-طلب العميل زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية للبنك.

-ظهور مقرضين آخرين لاسيما إذا كانت القروض مكفولة بضمانات.[2]

ج-مؤشرات تتعلق بالضمانات:[3]

-تراجع القيمة السوقية للضمانات.

-قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة إليه.

-التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك.

-طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع، أو تقديمها كضمانات لدائنين آخرين.

2) مؤشرات البيانات المالية للمقترض:[4]

-يمكن للمحل الائتماني أثناء تحليله للقوائم المالية للمقترض أن يكتشف بعض أعراض ودلائل تعثر القروض، وهذا ما يستدعي منه أن يتحصل على تلك القوائم بانتظام ويقوم بمراجعتها مراجعة شاملة وأن يفهم محتواها فهما صحيحا ليتمكن من إعطاء تفسيرات لأرقامها، ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن يستدل بها مسئول القرض من خلال القوائم المالية المفترض نذكر ما يلي:

أ-مؤشرات تعثر القروض من خلال الميزانية:

-زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين.

---

[1] نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة، المجلة الجزائرية والتنمية الاقتصادي، العدد6، جوان2017، ص233.

[2] نهلة قادري،نفس المرجع السابق، ص240.

[3] نهلة قادري، نفس المرجع السابق، ص243.

[4] هبال عادل، نفس المرجع السابق، ص ص:80-81.

-زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين : يعتبر مؤشر على عدم قدرة الشركة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين الآخرين، مما يعتبر مؤشرا على عدم قدرتها على تسديد التزاماتها اتجاه البنك.

-تقلبات حادة في السيولة : إذا حصلت تقلبات في نسبة السيولة لدى الشركة المقترضة وكانت هناك انحرافات كبيرة عن السيولة المعيارية للقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، فإن ذلك مؤشر على وجود مشاكل لديها فنقص السيولة مؤشر على عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، كما أن ارتفاع نسبة السيولة مؤشر على أن الشركة لا تستثمر أموالها بشكل كفء، مما يؤدي إلى انخفاض أرباحها ويؤثر سلبا على الموقف المالي.

-انخفاض حجم الأصول في بعض النشاطات التابثة الإنتاجية.

-عدم انتظام إعداد البيانات المالية وإرسالها إلى البنك ضمن فترة زمنية معقولة: إن تأخر المقترض في تسليم بياناته المالية المتدفقة إلى البنك في المواعيد المحددة والمعتادة يدل على أن هناك مشاكل مالية لدى المقترض.

-زيادة الفترة التي تستغرقها فترة الإنتاج.

-لجوء المقترض إلى مصادر التمويل قصيرة الأجل لتغطية التزاماته التي استحقت مما يدخله في دائرة المديونية.

- انخفاض في قيمة الاحتياطات.

-انخفاض حقوق الملكية: إذا انخفضت حقوق الملكية فإن ذلك يعني ان الشركة تعاني من خسائر ومشاكل مالية مما يؤدي إلى زيادة احتمال تعرض حقوق البنك على هذه الشركة كمخاطر عدم التسديد في الأوقات المحددة لها لأخذ حقوق الملكية لشركة ما هي الضمان الرئيسي للدائنين في حال تعرض الشركة للإفلاس.

-لجوء الشركات إلى إجراء تغييرات في سياستها المحاسبية لإظهار أرباح وهمية كتغيير السياسات المتعلقة باحتساب المخصصات، فإن وجود مثل هذه التغييرات في السياسات يعني أن البيانات المالية لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة.

-وجود خلل في هيكل مصادر الأموال واستخداماتها، على المؤسسة أن تمول موجوداتها قصيرة الأجل من خلال مطلوبات قصيرة الأجل، والعكس صحيح فإذا حدث اختلال واضح في هذه القاعدة فإن الشركة لن تكون قادرة على غدارة سيولتها بشكل جيد ولذلك فإنها ستعجز عن الوفاء بالتزاماتها.

-زيادة كبيرة في المخصصات، أو بصفة خاصة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة.

-ارتفاع مديونية الشركة مؤشر على ارتفاع درجة مخاطرها.

-وبالتالي فتحليل الميزانية يقدمها في إظهار احتمال حدوث خطر التعثر ومن ثم الكشف عن هذا الخطر ومعالجته فبل حدوثه أو تفاقمه.

ب-مؤشرات تعثر القرض من خلال جدول حسابات النتائج.[1]

يصور جدول حسابات النتائج إيرادات ونفقات المقترض ومن خلال تحليلها لفترات مختلفة يمكن التعرف على مدى سلامة كل عنصر من عناصر الإيرادات والنفقات.ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال عليها من خلال جدول حسابات النتائج

-زيادة حجم المبيعات بشكل مفاجئ وخاصة المبيعات الآجلة يعتبر مؤشرا على أن الشركة تسعى لتصريف بضائعها خلال وقت قصير لأسباب تتعلق بجودة البضاعة أو أن الشركة تتوقع وجود مشاكل مستقبلية في تصريف هذه البضائع في السوق.

-انخفاض حجم المبيعات:المبيعات هي المصدر الرئيسي لإيرادات الشركة وتراجعها مؤشر على تراجع قدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين.

-ارتفاع قيمة البضائع "المبيعات": مؤشر على وجود مشاكل في جودة البضائع، فاستمرار هذا الأمر يؤثر سلبا على السمعة التجارية للشركة، مما يزيد من مخاطر التعامل معها.

-تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن: مؤشر على ارتفاع درجة المخاطر البيعية لأن عملاء يصبحون هم المسيطرون والمتحكمون في الشركة، حيث ان فقدان بعض هؤلاء الزبائن سيؤثر سلبا على الشركة.

-وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة.

-الارتفاع غير المبرر في أحد أو بعض سوء النفقات.

-الارتفاع في المبيعات مع انخفاض الأرباح.

-ارتفاع نسب التكاليف.[2]

-وجود فجوة كبيرة بين إجمالي الدخل وصافي الدخل.[3]

---

[1] جمال أبو عبيد، نفس المرجع السابق، ص16.

[2] نجيب رحيل سالم البرعصي، معالجة ظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن 2005،ص62.

[3] ايهاب نظمي وخليل الرفاعي، القروض المتعثرة: الأسباب البوادر، سبل العلاج دراسة العلاج، دراسة تطبيقية على بنك الأردن، المؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي، ورقلة، أيام 11و12مارس 2008، ص15.

3) **مؤشرات أخرى للتعثر:**[1]

هناك مؤشرات غير مالية يستدل من خلالها على احتمال تعثر المقترض مما يؤدي إلى اختلال العلاقة بينه وبين البنك ومن أهمها :

-تغير طبيعة عمل المقترض أو الشركة.

-تباطؤ النمو في الشركة قياسيا بفترات مماثلة لسنوات سابقة.

-تغيرات في الأسلوب المعتاد فيما يتعلق بسداد ما يستحق للدائنين.

-تغيرات في الإدارة المالية للشركة.

-لجوء الشركة إلى تغير الموردين.

-نقل التركيز في التعامل من عميل معروف في السوق إلى عميل جديد غير مضمون.

-وجود مشاكل عائلية لدى المقترض أو مشاكل عمالية لدى الشركة.

-عدم الرغبة في تقديم الميزانيات والبيانات.

-سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض.

3. الطريقة والأدوات:

- **مجتمع وعينة الدراسة:** يعرف مجتمع الدراسة بأنه مجموعة العناصر والأفراد التي ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة. أما بالنسبة لدراستنا فالمجتمع المستهدف يتكون بمختلف مستوياتهم ومؤهلاتهم العلمية. حيث استهدفت الدراسة عينة عشوائية قدرت ب 30 فرد، حيث وزعت عليهم استمارات الاستبانة وتم استرجاعها كلها(30 استمارة) أي ما يعادل 100% كذلك لم تكن هناك استبانات ملغاة وهذا دليل على جدية المبحوث في الإجابة عليها واستكمالها لشروط ملئها.

- **متغيرات الدراسة:** من خلال إشكالية البحث تتحدد لنا متغيرات الدراسة في متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع. فمتغير الدراسة المستقل يتجلى في:أسباب تعثر القروض المصرفية. أما متغير الدراسة التابع فيتمثل في: طرقمعالجة القروض المصرفية.

- **بناء الاستبيان:** لقد تم إعداد الاستبيان بشكل يخدم أهداف الدراسة وفق الفرضيات المقترحة حيث تضمن أولا المعلومات الشخصية للعينة وذلك للتعرف على خصائصها، ثم تطرقنا إلى أسئلة حول موضوع البحث ومتغيرات الإشكالية، وقد تم تبني الشكل المطلق في تصميم الاستمارة الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل سؤال وتم استخدام "مقياس لكارت" للتدرج الرباعي وهو يعد من المقاييس الأكثر تداولا وذلك من أجل تحديد درجة موافقتهم

[1]نجيب رحيل سالم البرعصي، نفس المرجع السابق، ص ص: 244-245.

وعدم موافقتهم بالتحديد وبالإشارة إلى أحد الخيارات المحددة ويكون المقياس الرباعي متدرج وفقا للسلم التالي:

1-غير موافق تماما 2-غير موافق 3-موافق 4-موافق تماما

الحدود الدنيا و العليا لمقياس ليكارت الرباعي:تحسب فئات المتوسط الحسابي لسلم ليكارت على النحو التالي:

4-1=3 و بالقسمة نحصل على4/3 =0,75 حيت 0,75 تمثل مدى الفئة أي:

(1+0,75)-0,01=1,74

الجدول رقم (01): الحدود الدنيا والعليا لمقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	غير موافق تماما	غير موافق	موافق	موافق تماما
المجال	1-1,74	1,75-2,49	2,50-3,24	3,25-4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان

ولقد تم تقسيم الاستبانة كالتالي:

مقدمة: وهي موجهة لعينة من العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية BADR.

المعلومات الشخصية للمقاول (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة).

وقمنا بتقسيمها إلى محورين كالتالي:

المحور الأول: أسباب تعثر القروض المصرفية.

المحور الثاني: طرق معالجة القروض المصرفية.

- **ثبات الاستبانة:** ويقصد به الاتساق الداخلي بحيث تكون كل فقرة من الاستبانة متسقة مع المجال الذي تنتمي إليه الفقرة. وتم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ.

وبشكل عام فإن الحكم على الثبات يعتمد على مقدار معامل الثبات الناتج من التحليل الإحصائي، وكثير من الباحثين يعتبرون أن معامل الثبات الذي يتجاوز 0,6كفيلا بالميل حيال ثبات الأداة المستخدمة.

الجدول رقم (02): نتائج ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستمارة

المحاور	عدد العناصر	معامل الثبات
المحور الأول	26	,9240
المحور الثاني	12	,9350
جميع المحاور	43	,9400

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

3. **تحليل نتائج الخاصة بأفراد العينة.**

توزعت أفراد العينة حسب المعلومات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة) وفق التوزيع الموضح بالتكرار والنسبة المئوية لكل صنف في الجدول رقم03.

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المعلومات الشخصية

المعلومات الشخصية	الصنف	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	21	70,0
	أنثى	9	30,0
	المجموع	30	100,0
السن	أقل من 30 سنة	7	23,3
	من 30 إلى 40 سنة	13	43,3
	أكثر من 40 سنة	10	33,3
	المجموع	30	100,0
المستوى التعليمي	أقل من الثانوي	1	3,3
	ثانوي	6	20,0
	جامعي	21	70,0
	دراسات عليا	2	6,7
	المجموع	30	100

المستوى الوظيفي	مدير عام	1	3,3
	رئيس قسم	4	13,3
	موظف	24	80,0
	أخرى	1	3,3
	المجموع	30	100
الخبرة	أقل من 5 سنوات	5	16,7
	من 5 إلى 10 سنوات	4	13,3
	من 10 إلى 15 سنة	4	13,3
	أكثر من 15 سنة	17	56,7
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بنتائج (SPSS)

- **الجنس:** من خلال توزيع أفراد العينة حسب الجنس نلاحظ أنه كانت نسبة الذكور70%، أما نسبة الإناث كانت 30%، وبالتالي نلمح أن هناك تفاوت في العينة بين الذكور والإناث.
- **السن:** من خلال توزيع أفراد العينة حسب السن نلاحظ أن معظم أفراد العينة يتراوح سنهم بين 30 و40 سنة وهذا بنسبة 43.3%، ويمكن تفسير هذه النسبة بأن نشاط المؤسسة يحتاج إلى هذه الفئة العمرية، وتليها فئة أكبر من 40 سنة بنسبة 33.3%، وهذا يفسر أن المؤسسة بحاجة إلى خبرات ذات كفاءة في المجال، أما بالنسبة للفئة أقل من 30 سنة فقد كانت أقل نسبة بقيمة 23.3%.
- **المستوى التعليمي:** من خلال توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي نلاحظ أن النسبة الأكبر هي70%والتي تقابل المستوى الجامعي، وتأتي نسبة20%التي تمثل المستوى الثانوي أما أقل نسبة قدرت ب 6.7%للدراسات العليا، ونسبة 3.3%بالنسبة للفئة الأقل من الثانوي. ومنه نستنتج أن المؤسسة تشغّل إطارات جامعية وذلك بحثا عن الكفاءات للرفع من المستوى المعرفي و المعلوماتي للمؤسسة.

- **المستوى الوظيفي:** من خلال توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي نلاحظ أن النسبة الأكبر هي 80%والتي تقابل فئة الموظفين، ثمنسبة 13.3%التي تمثل فئة رئيس قسم،وأخيرا فئة مدير والفئة الأخرى بنسبة 3.3%. وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد بدرجة كبيرة على الموظفين.
- **الخبرة:** من خلال توزيع أفراد العينة حسب الخبرة نلاحظ أن النسبة الأكبر هي 56.7%والتي تقابل الفئة الأكثر من 15 سنة، وتليهانسبة 16.7%للفئة الأقل من 5 سنوات، ثم الفئة مابين 5 و15 سنة بنسبة 13.3%، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على عمال ذو خبرة وأقدمية في مجالات معينة.

4. **عرض وتحليل إجابات القسم الثاني**

1.1. **المحور الأول:** أسباب تعثر القروض المصرفية

حسب الخبرة المكتسبة خلال المسار المهني لسيادتكم ماهي الأسباب التي تقف وراء تعثر القروض وعدم تمكن البنك من تحصيل القروض في آجالها.

الجدول رقم (04): إجابات أفراد العينة على المحور الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية sig	مستوى الموافقة
1	العوامل المتعلقة بالبنك (عوامل إدارية)	3,53	0,629	0.00	موافق تماما
2	المعايير المعمولة بها أثناء دراسة ملف القرض غير دقيقة قبل منح القبول	3,53	0,681	0.00	موافق تماما
3	الاستعجال في اتخاذ قرار منح القرض دون فسح المجال للتدقيق والتمحيص	3,60	0,724	0.00	موافق تماما
4	التوسط لدى جهات عليا في قبول الملفات رغم عدم كفاية أمانات	3,57	0,679	0.00	موافق تماما
5	عدم الكفاءات أو تهاون المستخدمين في دراسة الملفات	3,87	0,346	0.00	موافق تماما
6	نقص عدد المستخدمين في المصلحة	3,70	0,466	0.00	موافق تماما
7	عدم الدقة في تقدير الضمانات	3,57	0,626	0.00	موافق تماما
8	غياب المتابعة للملفات بعد منح القرض وإهمال الزيارات الفجائية	3,70	0,535	0.00	موافق تماما
9	عدم اشتراط ضمانات كافية لتغطية كافة ملفات المشاريع الممولة	3,37	0,890	0.00	موافق تماما
10	عدم كفاية عدد المستخدمين لتغطية كافة ملفات المشاريع الممولة	3,57	0,504		موافق تماما
11	العوامل المتعلقة بالمقترض	3,63	0,490		موافق تماما

12	عدم الجدية وسوء النية من طرف المقترض واختلاق الحجج لعدم السداد	3,93	0,254	موافق تماما
13	تغيير المشروع دون إعلام البنك وتحويله إلى وجهة أخرى	3,77	0,430	موافق تماما
14	بيع التجهيزات والعتاد المرهون للبنك	3,83	0,379	موافق تماما
15	عدم كفاءة المقترض في إدارة مشروعه وتسييره مما يعرضه للتلف	3,83	0,379	موافق تماما
16	الذهنية الخاطئة لبعض المقترضين وانتظارهم لمسح ديونهم من طرف الدولة	3,87	0,346	موافق تماما
17	وفاة المقترض أو إصابته بمرض يحول دون تمكنه من إتمام المشروع	3,53	0,681	موافق تماما
18	تزوير شهادة الكفاءة المهنية المقدمة من طرف المقترض للسماح له بمزاولة نشاطه	3,50	0,731	موافق تماما
19	عدم التزام الزبون بتأمين العتاد بصفة دورية للتأمين عن الأخطاء الطبيعية والمدنية	3,80	0,407	موافق تماما
20	تعرض بعض المقترضين لمتابعة قضائية تسلبهم حرية التصرف كالحبس لمدة زمنية طويلة	3,63	0,615	موافق تماما
21	عدم التزام المقترض بإرشادات البنك	3,87	0,346	موافق تماما
22	عوامل أخرى	3,97	0,183	موافق تماما
23	إلتزام البنوك بتمويل المشاريع في إطار دعم تشغيل الشباب ansej/cnac/angem	4,00	0,000	موافق تماما
24	تعتبر القروض الممولة في إطار الأكثر عرضة للتعثر ansej/cnac/angem	4,00	0,000	موافق تماما
25	يساهم عدم الاستقرار الاقتصادي في تعثر القروض المصرفية	3,90	0,305	موافق تماما
26	ضعف رقابة البنوك المركزية على البنوك التجارية تؤدي إلى احتمال تعثر القروض	3,77	0,626	موافق تماما
	أسباب تعثر القروض المصرفية	3,72	0,304	موافق تماما

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العبارتين 23 و 24 احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.00 وهذا ما يعني أن اتجاهات أفراد العينة إيجابية وهم موافقون تمامامن حيث إلتزام البنوك بتمويل المشاريع في إطار دعم تشغيل الشباب ansej/cnac/angem وتعتبر القروض الممولة في إطار ansej/cnac/angem الأكثر عرضة للتعثر.وتليها العبارة 22بمتوسط

حسابي3.97حيثأن أفراد العينة موافقون تماما على العبارة "عوامل أخرى"، ثم العبارة 12 بمتوسط حسابي بلغ 3.93وهذا ما يعني:عدم الجدية وسوء النية من طرف المقترض واختلاق الحجج لعدم السداد، والعبارة 25 بمتوسط حسابي3.90 حيث أن أفراد العينة موافقون تماما على العبارة "يساهم عدم الاستقرار الاقتصادي في تعثر القروض المصرفية"،ثم العبارات 5 و16، 21 بمتوسط حسابي بلغ 3.87 حيث أن أفراد العينة موافقون تماما على العبارات التالية: "عدم الكفاءات أو تهاون المستخدمين في دراسة الملفات"، "الذهنية الخاطئة لبعض المقترضين وانتظارهم لمسح ديونهم من طرف الدولة"، "عدم التزام المقترض بإرشادات البنك"، وتليها العبارات14 و 15 بمتوسط حسابي 3.83وهذا ما يعني أن أناتجاهات أفراد العينة إيجابية وموافقون تماما على العبارات التالية: "بيع التجهيزات والعتاد المرهون للبنك"، "عدم كفاءة المقترض في إدارة مشروعه وتسييره مما يعرضه للتلف"، ثم العبارة 19 بمتوسط حسابي 3.80 وهذا ما يفسر أن أفراد العينة موافقون تماما علىعدم التزام الزبون بتأمين العتاد بصفة دورية للتأمين عن الأخطاء الطبيعية والمدنية، أما العبارات13 و26فكان متوسطها الحسابي3.77 وهذا ما يعني أن أفراد العينة موافقون تماما على تغيير المشروع دون إعلام البنك وتحويله إلى وجهة أخرى وضعف رقابة البنوك المركزية على البنوك التجارية تؤدي إلى احتمال تعثر القروض. ثم العبارتين 6 و8 بمتوسط حسابي3.70وهذا ما يعني أن أفراد العينة موافقون تماما على نقص عدد المستخدمين في المصلحة وغياب المتابعة للملفات بعد منح القرض وإهمال الزيارات الفجائية، وتليها العبارتين 11 و20 بمتوسط حسابي قدره 3.63 حيث أن أفراد العينة موافقون تماما على العبارة: "العوامل المتعلقة بالمقترض" و"تعرض بعض المقترضين لمتابعة قضائية تسلبهم حرية التصرف كالحبس لمدة زمنية طويلة"، والعبارة 3 بمتوسط حسابي 3.60 حيث أن أفراد العينة موافقون تماما على العبارة: "الاستعجال في اتخاذ قرار منح القرض دون فسح المجال للتدقيق والتمحيص"، أما العبارات 4 و7، 10 فكان متوسطها الحسابي 3.57 وهذا ما يفسر أن اتجاهات أفراد العينة إيجابية وموافقون تماما على العبارات التالية: "التوسط لدى جهات عليا في قبول الملفات رغم عدم كفاية أمانات" و"عدم الدقة في تقدير الضمانات" والعبارة "عدم كفاية عدد المستخدمين لتغطية كافة ملفات المشاريع الممولة"، ثم العبارتين 1 و2 بمتوسط حسابي 3.53 حيث أن أفراد العينة موافقون تماما على العبارة: "عدم كفاية عدد المستخدمين لتغطية كافة ملفات المشاريع الممولة" و"المعايير المعمولة بها أثناء دراسة ملف القرض غير دقيقة قبل منح القبول"، وتليها العبارة 18 بمتوسط حسابي بلغ 3.50 وهذا ما يفسر أن أفراد العينة موافقون تماما على العبارة "تزوير شهادة الكفاءة المهنية المقدمة من

طرف المقترض للسماح له بمزاولة نشاطه"، وأخيرا العبارة 9 بمتوسط حسابي 3.37 حيث أن أفراد العينة موافقون تماما على العبارة "عدم اشتراط ضمانات كافية لتغطية كافة ملفات المشاريع الممولة".

وبصفة عامة نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمحور الأول بلغ 3.72 وهو ضمن مجال موافق (3.25-4) وهذا ما يدل على أن أفراد العينة يوافقون تماما على أسباب تعثر القروض المصرفية.

1.2. **المحور الثاني:** طرق معالجة القروض المتعثرة

الجدول رقم (05): إجابات أفراد العينة على المحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية sig	مستوى الموافقة
1	في معظم الأحيان لا تنجح الطرق الودية في تحصيل القروض المتعثرة	3,37	0,669	0.00	موافق تماما
2	يتم اللجوء إلى المتابعة القضائية بعد استنفاد جميع الطرق الودية	3,80	0,407	0.00	موافق تماما
3	إعادة جدولة الديون للمقترض	3,33	0,802	0.00	موافق تماما
4	تمديد آجال الدفع لمدة تسمح للزبون إعادة انبعاث نشاطه	3,37	0,850	0.00	موافق تماما
5	دمج مشروع الزبون بمشروع آخر من شأنه تشغيل معدات مما يحقق أرباحا	3,17	1,117	0.00	موافق
6	اقتراح البنك لحلول توافقية تشترط فيها على الزبون دفع نسبة معينة مقابل تخفيض الغرامات التأخرية	3,13	1,279	0.00	موافق
7	الدفع المسبق من طرف المقترض عن طريق شخص آخر بنية البيع بعد رفع اليد عن العتاد	3,57	0,504	0.00	موافق تماما
8	دفع ملفات القروض المتعثرة لدى صندوق ضمان القروض يلعب دورا هاما في تحصيل ورفع حصيلة البنك الشهرية وتسديد العجز المسجل	3,67	0,606	0.00	موافق تماما
9	إجراءات مسح الديون وتحمل الخزينة العمومية أعباء العجز من شأنه إنعاش البنوك وتخفيف نسبة الخسارة خاصة مشاريع دعم تشغيل الشباب	3,27	1,015		موافق تماما
10	تعاون مصالح الولاية مع البنوك خاصة في مواسم الجفاف وإعلانها رسميا	3,23	1,073		موافق

	من أجل تعويض صناديق الضمان للمشاريع التي تعثرت بجائحة أو أخطار طبيعية			
11	تعاون مصالح الأمن والقضاء مع البنوك في تسريع إجراءات الحجز والبيع بالمزاد العلني لاستيفاء القروض	3,20	1,064	موافق
12	كفاءة المستخدمين في مصلحة القانون والتحصيل ونشاطهم الحيوي واستعمالهم كل الطرق الودية القانونية من أجل التحصيل يلعب دورا هاما في خفض العجز	3,70	0,596	موافق تماما
	طرق معالجة القروض المتعثرة	3,40	0,668	موافق تماما

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العبارة 2 احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.80 وهذا ما يعني أن اتجاهات أفراد العينة إيجابية وهم موافقون تماما على العبارة: يتم اللجوء إلى المتابعة القضائية بعد استنفاد جميع الطرق الودية. وتليهاالعبارة12بمتوسط حسابي 3.70حيث أن أفراد العينة موافقون تماما على العبارة " كفاءة المستخدمين في مصلحة القانون والتحصيل ونشاطهم الحيوي واستعمالهم كل الطرق الودية القانونية من أجل التحصيل يلعب دورا هاما في خفض العجز"،والعبارة 8 بمتوسط حسابي بلغ 3.67وهذا ما يعني أن أفراد العينة موافقون تماما على العبارة" دفع ملفات القروض المتعثرة لدى صندوق ضمان القروض يلعب دورا هاما في تحصيل ورفع حصيلة البنك الشهرية وتسديد العجز المسجل "،ثم العبارة 7 بمتوسط حسابي بلغ 3.57وهذا يعني أن اتجاهات أفراد العينة إيجابية وموافقون تماما على العبارة: "الدفع المسبق من طرف المقترض عن طريق شخص آخر بنية البيع بعد رفع اليد عن العتاد"، والعبارتين1 و4 بمتوسط حسابي 3.37 وهذا ما يعني أن أفراد العينة موافقون تماما على العبارة: " في معظم الأحيان لا تنجح الطرق الودية في تحصيل القروض المتعثرة " والعبارة "تمديد آجال الدفع لمدة تسمح للزبون إعادة انبعاث نشاطه" .وتليهاالعبارة3بمتوسط حسابي3.33وهذا ما يعني أن أفراد العينة موافقون تماما على عبارة " إعادة جدولة الديون للمقترض"، ثم العبارة 9 بمتوسط حسابي 3.27 حيث أن أفراد العينة موافقون تماما العبارة "إجراءات مسح الديون وتحمل الخزينة العمومية أعباء العجز من شأنه إنعاش البنوك وتخفيف نسبة الخسارة خاصة مشاريع دعم تشغيل الشباب ". أما العبارة 10 فكان متوسطها الحسابي 3.23 وهذا ما يعني أن أفراد العينة موافقون على العبارة " تعاون مصالح الولاية مع البنوك خاصة في مواسم الجفاف وإعلانها رسميا من أجل تعويض صناديق الضمان للمشاريع

التي تعثرت بجائحة أو أخطار طبيعية"، وتليها العبارة 11 بمتوسط حسابي 3.20 حيث أن أفراد العينة موافقون على العبارة "تعاون مصالح الأمن والقضاء مع البنوك في تسريع إجراءات الحجز والبيع بالمزاد العلني لاستيفاء القروض"، ثم العبارة 5 بمتوسط حسابي بلغ 3.17 وهذا ما يعني أن أفراد العينة موافقون على العبارة "دمج مشروع الزبون بمشروع آخر من شأنه تشغيل معدات مما يحقق أرباحا"، وأخيرا العبارة 6 بمتوسط حسابي 3.13 حيث أن أفراد العينة موافقون على العبارة "اقتراح البنك لحلول توافقية تشترط فيها على الزبون دفع نسبة معينة مقابل تخفيض".

وبصفة عامة نجدأن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقةبالمحور الثاني بلغ 3.40 وهو ضمن مجال محايد (3.25-4) وهذا ما يدل على أن أفراد العينة موافقون تماما على طرق معالجة القروض المتعثرة.

كما أن هناك علاقة بين المحور الأول والثاني ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): الارتباط بين المحور الأول والثاني

Corrélations

		أسباب تعثر القروض المصرفية	طرق معالجة القروض المتعثرة
أسباب تعثر القروض المصرفية	Corrélation de Pearson	1	,816**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	30	30
طرق معالجة القروض المتعثرة	Corrélation de Pearson	,816**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	30	30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بنتائج (SPSS)

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون بين أسباب تعثر القروض المصرفية وطرق معالجتها بلغ R=81.6%وهو معنوي أي أن العلاقة طردية ومنه الارتباط بين المحور الأول والثاني قوي جدا.

5. خاتمة:

من خلال الورقة البحثية واستخلاصا من تحليل المتوسطات الحسابية للعبارات نقوم بالإجابة على الفرضيات:

- الفرضية الأولى: تعتبر القروض المتعثرة تلك القروض التي يعجز مقترضيها عن سدادها في التواريخ المستحقة.

بالنسبة للفرضية الأولى فعلى سبيل المثال عدم الجدية وسوء النية من طرف المقترض واختلاق الحجج لعدم السداد بمتوسط حسابي 3.93،وعدم التزام المقترض بإرشادات البنك بمتوسط قدر ب 3.87، عدم التزام الزبون بتأمين العتاد بصفة دورية للتأمين عن الأخطاء الطبيعية والمدنيةبمتوسط 3.80، ومنه نقبل الفرضية الأولى أي القروض المتعثرة هي تلك القروض التي يعجز مقترضيها عن سدادها في التواريخ المستحقة يعتبر سبب من أسباب تعثر القروض المصرفية.

- الفرضية الثانية: يعود سبب تعثر القروض المصرفية إلى ضيق وسوء التسيير من قبل العملاء.

أما فيما يخص الفرضية الثانية فعلى سبيل المثال كفاءة المقترض في إدارة مشروعه وتسييره مما يعرضه للتلف والذي قدر متوسطه ب 3.83وتغيير المشروع دون إعلام البنك وتحويله إلى وجهة أخرى بمتوسط 3.77وتزوير شهادة الكفاءة المهنية المقدمة من طرف المقترض للسماح له بمزاولة نشاطه بمتوسط بلغ 3.50ومنه نقبل الفرضية الثانية أي يعود سبب تعثر القروض المصرفية إلى ضيق وسوء التسيير من قبل العملاء.

- الفرضية الثالثة: مشكلة القروض المتعثرة تعالج وتساهم في استقطاب الكتلة النقدية

بالنسبة للفرضية الثالثة فعلى سبيل المثال دفع ملفات القروض المتعثرة لدى صندوق ضمان القروض يلعب دورا هاما في تحصيل ورفع حصيلة البنك الشهرية وتسديد العجز المسجل والذي قدر متوسطه ب 3.67يتم اللجوء إلى المتابعة القضائية بعد استنفاد جميع الطرق الودية بمتوسط 3.80وكفاءة المستخدمين في مصلحة القانون والتحصيل ونشاطهم الحيوي واستعمالهم كل الطرق الودية القانونية من أجل التحصيل يلعب دورا هاما في خفض العجز بمتوسط بلغ 3.70ومنه نقبل الفرضية الثالثة أي أن مشكلة القروض المتعثرة تعالج وتساهم في استقطاب البنك لكتلته النقدية.

المراجع:

1. عادل مبروك محمد، الحلول البديلة لمواجهة ظاهرة الائتمان المصرفي المتعثر،كلية التجارة ، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.
2. محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان المصرفي على قيمة البنوك،دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،سنة 2008.

3. جمال أبو العبيد، إدارة القروض المصفية غير كاملة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

4. هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2012.

5. نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة، المجلة الجزائرية والتنمية الاقتصادية، العدد6، جوان2017.

6. نجيب رحيل سالم البرعصي، معالجة ظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن 2005.

7. ايهاب نظمي وخليل الرفاعي، القروض المتعثرة:الأسباب البوادر، سبل العلاج دراسة العلاج، دراسة تطبيقية على بنك الأردن، المؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي، ورقلة، أيام 11و12مارس 2008.

Le rôle de la gouvernance sur l'amélioration de la performance bancaire

- E.d.Bencheriet Zahra[1]
- Dr.Bensahla Tani Tewfik[2]

Resumé :

Les banques sont indispensables au bon fonctionnement des activités économiques, leur essornécessite une attention particulière afin d'assurer la stabilité de l'économie en général,l'objectif de notre travail était de démontrer le rôle de la gouvernance sur l'amélioration de la performance bancaire, à cet effet nous avons constaté que la taille du conseil d'administration, la présence des administrateurs étrangers ainsi que la dualité de la direction auraient une influence négative sur la performance bancaire, d'un autre coté le niveau d'endettement et la présence du comité de rémunération et de la nomination influencerait d'une manière positif la performance bancaire.

Mots-clefs : gouvernance bancaire - performance bancaire - conseil d'administration.

ملخص

للبنوك اهمية في التشغيل السليم للأنشطة الاقتصادية وتنميتها تتطلب اهتماما خاصا من أجل ضمان استقرار الاقتصاد بشكل عام، وكان الهدف من عملنا هو إظهار دور الحوكمة في تحسين الأداء المصرفي، ولهذا الغرض وجدنا أن حجم مجلس الإدارة ، وجود اداريين أجنبيين وازدواجية الإدارة لها تاثير سلبي على الأداء المصرفي ، ومن ناحية أخرى فإن مستوى المديونية ووجود لجنة المكافآت والترشيح يؤثر على الأداء المصرفي بصفة ايجابية.

كلمات مفتاحية:حوكمة البنوك - أداء البنوك - مجلس الإدارة.

Introduction

La gouvernance des entreprises fait partie des notions qu'on a tendance à redécouvrir que dans les moments de crises, de faillites, et de défaillance .Ce qui montre qu'elle apparait comme une façon d'atténuer les chocs économiques ,ces facteurs la sont à l'origine de l'émergence de cette gouvernance d'entreprise qui est devenu un sujet d'actualité et une condition primordiale dans l'expansion et la survie au moment de crise .depuis les années 1990 les pratiques de gouvernances d'entreprise (mise en place du comité d'audit , transparence fiscale , fonctionnement du conseil d'administration , indépendance des administrateur .), ont fait l'objet de différentes tentatives de codification des bonnes pratiques qui s'est accentué suite aux scandale financiers qui constituent de par leur ampleur un risque économique sérieux .

Les banques reconnue comme l'une des premières sources de financement , sont considérées comme le moteur de la croissance économique et elles ne cessent d'évoluer dans un environnement en perpétuel changement plus précisément durant ces dernières décennies suite aux bouleversement qui ont affecter le système bancaire (le progrès , la

[1] Université Abou Bakr Belkaid - Tlemcen-Zahrabencheriet94@gmail.com

[2] Université Abou Bakr Belkaid - Tlemcen-toufiktani@live.fr

technologie , la mondialisation , l'internalisation des flux financiers ..) c'est ce qui a engendré de nouvelles opportunités pour les banques ou des concurrences massives ce sont faites ressentir et c'est de là qu'apparait la notion de gouvernance bancaire qui a pour objectif d'aider les dirigeants à produire des informations fiables , de réduire l'asymétrie d'information pour les parties prenantes de la banques afin d'instaurer un équilibre et une transparence dans la répartition du pouvoir et le contrôle du pouvoir dans le but d'assurer le bon fonctionnement de la surveillance du conseil d'administration sur ses dirigeants.

Pour prendre exemple sur la banque qui est une entreprise comme les autres, à cet effet la gouvernance fait référence aux relations entre la direction, son conseil d'administration, les actionnaires et d'autres parties prenantes. Les dernières recherches ont souligné plusieurs insuffisances dans les méthodes de gouvernance des banques qui ont occupé une place dominante dans la mauvaise performance. Parmi les causes de la défaillance des banques ; le cumul des crédits non performants, d'où la nécessité d'appliquer les bonnes pratiques de gestion des , à savoir l'instauration d'un comité des risques placés au niveau du CA afin de superviser , agir et réagir rapidement et efficacement car c'est l'un des éléments de base de la gouvernance , il est chargé des stratégies et de la supervision de la performance , plusieurs chercheurs considèrent que c'est l'un des meilleurs indicateur de l'efficacité de la gouvernance.[1]

Ce travail de recherche, consiste à identifier la gouvernance et performance bancaire. Il vise aussi à définir les bonnes pratiques de la gouvernance et sa pertinence sur la performance bancaire à cet effet nous avons choisi de formuler notre problématique de la façon suivante.

Comment la gouvernance influence-t-elle l'amélioration de la performance bancaire ?

Cette recherche a pour but d'identifier le concept de la gouvernance et bien évidement celui de la performance en orientant notre choix sur ce sujet. Nous somme motivés par la manière dont la banque est dirigée et contrôlée y compris l'importance de la gouvernance sur l'évolution et l'amélioration de la performance bancaire.

La gouvernance bancaire :

Les établissements financiers et bancaires sont des acteurs majeurs dans la sphère économique réelle, Aussi l'importance des facteurs externes liés aux services bancaires sont à l'origine de la gouvernance bancaire

[1] Cooper,2018,Adams et Mehm 2012,Qet al,2013

La banque est une entreprise, et un acteur économique de premier rang par son activité quotidienne, Et l'importance de la maitrise des risques, au degré d'importance de l'innovation au niveau du secteur bancaire ainsi que à la réglementation au niveau de la structure de ce secteur. En effet la mise en place d'une bonne gouvernance est nécessaire pour assurer le bon fonctionnement des banques.

Définition de la gouvernance bancaire

Les banques sont un secteur fortement tributaire des contraintes aussi bien internes qu'externes dans l'orientation de son activité, en raison de l'importance des risques inhérents. De ce fait, ces mécanismes sont utilisés par les banques ayant comme objectif de surveiller et contrôler l'activité du dirigeant pour mieux orienter et inciter son comportement. Ces mécanismes sont liées à des dispositifs imposés par des réglementations d'ordre interne (contrôle interne, audit externe, chartes et statuts, etc.) et externe (Bâle II, normes IAS/IFRS comme règles de transparence d'information financière, loi bancaire, marchés financiers, etc).[1] En effet, la gouvernance bancaire contribue à l'instauration d'un climat stable à travers la réglementation prudentielle et confiant des deux côtés de son bilan : prêteurs (épargnants) et emprunteurs (demandeurs de crédits). Une bonne gouvernance bancaire est favorisée par une bonne communication financière interne et externe.[2] , puisque cette dernière représente l'ensemble des actions de communication mise en place par la banque afin de présenter ses perspectives de développement, sa trésorerie, ses capacités de financement auprès des actionnaires, les investisseurs et les régulateurs...etc

Les caractéristiques de la gouvernance bancaire

La mobilisation et l'allocation des fonds propres de manière efficiente qui sont postulés par la gouvernance bancaire permettent de diminuer le coût du capital pour les entreprises, d'accélérer la formation du capital et de stimuler la croissance de la productivité. Ce type de gouvernance présente néanmoins un certain nombre de spécificités qui rendent complexes son application.[3] D'un côté, la gouvernance bancaire est plus globale que celle des entreprises des autres secteurs : si dans un sens étroit, la gouvernance se réduit à la défense des intérêts des actionnaires,

[1]Ladjouzi. S, « La bonne gouvernance bancaire : une condition nécessaire pour le développement économique en Algérie», 2014, p27.

[2]Saidane. D, « la bonne gouvernance bancaire : une condition nécessaire pour le développement, les actes de la réunion ad-hoc d'experts sur le financement du développement en Afrique de la nord », 21octobre 2010.

[3] Ben kahla. K et al, « Systèmes financiers, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du Nord : états des lieux et conditions de réussite des réformes », CEA, 20 février 2007

pour les banques, il est nécessaire d'adopter une approche plus ouverte des réalités économiques et financières. En effet, les intérêts des déposants sont tout aussi importants que ceux des actionnaires et le problème de l'asymétrie de l'information se pose aussi bien pour les premiers que pour les seconds. D'un autre côté, la gouvernance bancaire est fortement régulée: Faire face à cette asymétrie implique des ressources que les déposants peuvent difficilement réunir. Dans ce cas, et même si elle peut gêner l'activité des banques, l'intervention de l'Etat ou d'une autorité de régulation peut atténuer ce problème. Par ailleurs, cette opacité (ou plutôt complexité) de l'activité bancaire est d'autant plus contrôlée que le fonctionnement des banques est une source d'impôts et de taxes importantes pour le budget de l'Etat et qu'elles sont déterminantes dans la mise en œuvre des politiques économiques. Aussi, la gouvernance bancaire est influencée par la forte opacité des banques. En effet, une analyse de la gouvernance bancaire suppose une connaissance des managers de ces banques, des mécanismes de leur contrôle et de motivation/rémunération. Ceci est rarement possible et les chercheurs où les observateurs sont obligés de se rabattre sur des indicateurs, des estimations quantitatives qui permettent de se rapprocher de la réalité de l'exercice du pouvoir à l'intérieur et à l'extérieur des hautes sphères de la décision bancaire L'opacité relative des activités bancaires est notamment liée aux difficultés mesurer les performances et de cerner les risques et à la possibilité de fuite en avant dans l'endettement : [1]

Les administrateurs d'une banque peuvent choisir de cacher le risque par de nouveaux engagements (risques) à des taux de plus en plus élevés.

-Les mécanismes de la gouvernance bancaire

La gouvernance bancaire s'exerce sur la base d'un certain nombre de mécanismes. Il s'agit essentiellement de l'organisation de la concurrence bancaire et des règles prudentielles adoptées par et pour ce secteur. Un des principaux dispositifs d'élaboration et d'évolution de ces règles prudentielles est constitué par les accords Bâle.

-La concurrence bancaire

Un système financier fiable et efficient est essentiel au développement et à la croissance à moyen et long terme de l'économie. En effet, pour le secteur bancaire, la question qui se pose est de savoir si le pouvoir de marché permet à la banque d'avoir une meilleure efficience. La grande particularité de ce marché est la présence périlleuse de l'asymétrie d'information qui amène à l'aléa moral et à la sélection adverse. Ces

[1]Ladjouzi. S, Op.cit, p.28

derniers effets rendent la banque sensible à la conjoncture économique.[1] En outre, pour réduire ce risque idiosyncrasique, c'est-à-dire les effets de l'asymétrie d'information, la banque doit fournir plus d'efforts, qui sont coûteux, pour l'analyse et la surveillance des projets à financer. Or, elle peut subir des coûts supplémentaires si et seulement si elle détient un pouvoir de marché et n'est pas contrainte par la concurrence.[2]

Bâle II : défis et enjeux

Les normes de Bâle II constituent un dispositif international prudentiel visant à mieux appréhender les risques/engagements bancaires et à les mettre en rapport avec les fonds propres de chaque banque. Ces normes agissent en faveur d'une convergence internationale des modes de régulation des activités bancaires et de standardisation des approches du risque. Tout en étant en continuité avec les dispositifs liés à Bâle I, l'adhésion à Bâle II renvoie à un processus plutôt qu'à un état fini ou figé. Ce processus a pour principales finalités d'une part, la modernisation des systèmes bancaires et l'insertion dans l'économie mondialisée et d'autre part, la sécurité des compatible avec l'approfondissement financier et la facilitation du commerce. Les dispositions de Bâle II reposent sur trois piliers à partir d'une approche plus globale et dynamique des risques :

- Les établissements de crédit sont tenus de respecter un niveau minimum de fonds propres pour couvrir leurs risques de crédit, opérationnels et de marché ;
- La Banque centrale doit s'assurer que les établissements de crédit disposent d'instruments leur permettant de maîtriser les risques et de respecter en permanence un niveau adéquat en fonds propres ; 28
- Les établissements de crédit sont tenus de publier des informations fiables et régulières sur les risques encourus, ainsi que sur les dispositifs mis en place pour leur maîtrise et l'adéquation de leurs fonds propres. Les marchés financiers qui ont été fortement impactés par la dernière crise financière, et plus globalement l'économie mondiale, ont mis en évidence les limites du dispositif réglementaire actuel défini par les accords de Bâle II.

-Les nouvelles mesures réglementaires Bâle III

L'orientation des nouvelles mesures Bâle III s'articule autour de deux approches : [3]

---

[1]Lapteacru. IetNys. E, l'impact de la concurrence bancaire sur l'efficience des banques : le cas de pays d'Europe Centrale et Orientale, publié dans « Revue Economique », vol.2, n°62, 2011.

[2]Ladjouzi. S, Op.cit, p.29.

[3]www.veille.ma/IMG/pdf/mohammed-semmae-gouvernance-bancaire-cooperative.pdf. Consulté le 20/04/2021

- Une approche micro-prudentielle pour améliorer, au niveau de chaque établissement financier, la capacité à résister en période de stress à travers le renforcement des normes d'exigence de fonds propres, de liquidité et de standard de gestion des risques ;effet, même si le dispositif Bâle II a permis une avancée majeure dans l'amélioration des méthodes de mesure des risques dans les établissements bancaires (mesure affinée du risque de crédit, introduction du risque opérationnel…), la crise a révélé l'insuffisance de ce dispositif à couvrir correctement l'ensemble des risques (notamment le risque de liquidité, le risque de pro-cyclicité, l'encadrement insuffisant du risque de marché). Sous l'impulsion du G20, le Comité de Bâle a élaboré un ensemble de nouvelles mesures dites Bâle III visant à renforcer les ratios de solvabilité de Bâle II et à améliorer de façon plus globale le dispositif de supervision du système financier à l'échelle internationale afin de se prémunir contre de nouvelles crises systémiques.[1]- Une approche macro-prudentielle pour limiter la pro-cyclicité et renforcer la surveillance du risque systémique. Sur le plan micro prudentiel, parmi les mesures clés proposées, on peut citer:

- Le renforcement de la qualité et de la quantité des fonds propres (partie numérateur du ratio de solvabilité). Autrement dit, les fonds propres « Noyau dur », composés d'actions et de bénéfices mis en réserves, devront présenter 7% des activités de marché ou de crédit des banques, contribuant ainsi à limiter l'incitation à la prise de risque ; - le dénominateur du ratio de solvabilité montre un durcissement par rapport aux Bâle II des règles de calcul des exigences en fonds propres, notamment sur les activités de marchés et de la titrisation qui ont été fortement impactées lors de la dernière crise financière. Il est question de mettre en place une série de mesures complémentaires pour mieux appréhender le risque en cas d'événement extrême par l'encadrement du risque de liquidité ; Le Comité de Bâle propose la mise en place de deux ratios de liquidité : Liquidity Coverage Ratio (LCR), ratio court terme qui exigerait des banques de détenir un stock d'actifs sans risque facilement négociables, afin de résister pendant trente jours (30) à une crise et le Net Stables Funding Ratio (NSFR), ratio long terme qui vise les même objectifs mais sur un an. En clair, les établissements de crédit ne pourraient investir dans des actifs à long terme qu'avec des ressources à long terme ; il en est de même pour les actifs à court terme et ceci à travers : - L'introduction d'un ratio de levier qui permet d'évaluer la taille des engagements des banques par rapport à la taille de leur bilan afin d'éviter un trop fort endettement des banques ; - le

[1]Sellami .R, « Application des nouvelles réformes Bâle III dans le contexte du marché maghrébin, le Maghreb en mouvement », édité par Kurt Salmon, 2011, pp.44-45

processus d'élaboration des règles Bâle III a fait l'objet d'un intense lobbying de la part des banques afin d'ajuster les modalités de mise en œuvre. Un délai assez long a été négocié afin de donner le temps aux établissements bancaires de se conformer aux nouvelles exigences et d'adapter éventuellement leurs activités et leur besoins aux modèles sans menacer le financement de l'économie dans son ensemble ; - le renforcement progressif des règles de calcul des fonds propres ; - le ratio de levier n'a été détaillé qu'en 2015 et ne sera intégré dans le premier pilier 1 qu'en 2018.[1]

La performance bancaire :

Depuis les années quatre-vingt, la performance bancaire est placée au cœur des discussions et des débats afin de contrôler l'activité au sein des systèmes bancaires. Ces discussions ont pour objectif l'identification des paramètres permettant de clarifier la notion de performance et de préciser les outils adéquats de sa mesure. En effet, la performance bancaire englobe différents concepts à savoir, l'efficacité, l'efficience et la pertinence.

Définition : La performance exprime le degré d'accomplissement des objectifs fixés par l'entreprise (la banque) tout en étant efficace et efficiente. Elle est dite efficace quand elle atteint les objectifs fixés, et efficiente quand elle minimise les coûts et utilise de la bonne manière les ressources disponibles pour atteindre ses objectifs.

MESURE DE LA PERFORMANCE BANCAIRE :

La mesure de la performance est, comme toute autre fonction de contrôle et de gestion, une manière de guider le comportement des acteurs d'une organisation et de les motiver. De plus, une éventuelle amélioration ne peut avoir lieu sans un mécanisme permettant d'avoir un retour sur la performance, car la mesure est la première étape de l'amélioration.Dans la littérature, la performance bancaire demeure majoritairement appréhendée au travers financiers Les plus utilisés sont les ratios de profitabilité : la rentabilité des actifs (Return On Assets :ROA) et la rentabilité des capitaux propres (Return on Equity).d'indicateurs quantitatifs

Le ROA : cette variable représente la rentabilité des fonds employés et exprime la capacité de ces fonds à créer un certain niveau de bénéfice opérationnel, il rapporte un indicateur de résultat (soit le résultat net de l'exercice RNE ou le résultat avant impôt) au Total Bilan ou encore au Total

[1]Abbad .H et Achouche. M., « Réglementation prudentielle, stabilité financière et développement économique En Algérie », les actes du Colloque International-Algérie : Cinquante ans d'expériences de développement, Etat-Economie-Société, Alger, 2012.pp, 14-15.

Bilan moyen de deux années consécutives (l'appellation ROAA est utilisée dans cecas).

Le ROE : ce ratio indique le niveau de contribution des capitaux propres à la réalisation des résultats. Il mesure, d'une certaine manière, le niveau de rentabilité de l'investisseur. Il rapporte le résultat net de l'exercice aux fonds propres ou aux fonds propre moyen (ROAE dans ce cas). Plus il est élevé, plus les fonds alloués sont plus effectivement utilisés pour assurer un résultat positif.

A l'opposé du compte des résultats, le bilan donne un aperçu à un instant t, il ne fournit pas un aperçu sur les changements ayant eu lieu durant une certaine période mais à la fin de cette période. Pour avoir une mesure précise du rendement des capitaux propres ou des actifs, les analystes financiers préfèrent prendre la moyenne des actifs ou des capitaux propres entre le début et la fin de la période de calcul utilisés pour définir le résultat net.

GOUVERNANCE BANCAIRE ET PERFORMANCE :

La gouvernance des banques est différente de la gouvernance des autres types d'entreprises. Ceci est dû à l'existence des déposants en plus des actionnaires et aussi à la forte réglementation gouvernementale. Ainsi, Macey,[1]suggèrent qu'une vision élargie de la gouvernance devrait être mise en place dans le cas des banques. La gouvernance bancaire implique des mécanismes internes et externes. Les mécanismes internes incluent mais ne se limitent pas à : la structure du conseil d'administration et son efficacité à superviser la gestion globale de la banque, la structure de l'actionnariat et la rémunération des managers. Les mécanismes externes incluent principalement dans le cas des banques la réglementation et les lois en vigueurs.[2]

En ce qui concerne les mécanismes de gouvernance internes, la littérature se concentre notamment sur l'analyse de la structure du conseil d'administration et la structure de l'actionnariat, deux aspects que nous allons traiter comme suit.

[1][6] Tandelilin, E., Kaaro, H., Mahadwartha, P.A., &Supriyatna. (2007). Corporategovernance, risk management and bank performance:Does Type of Ownershipmatter? EADN Working Paper No. 34. Macey, J.R. and O'Hara, M. (2003) The CorporateGovernance of Banks. Economic Policy Review, 91-107.

[2] Weir, C. and Laing, D. (2000) "The performance-governancerelationship: the effects of Cadbury compliance on UK-quoted companies", Journal of Management and Governance, pp: 265-81.

LA STRUCTURE DU CONSEIL D'ADMINISTRATION

Le conseil d'administration est généralement l'organe de gouvernance des entreprises. Sa responsabilité primaire est des assurer que l'organisation réalise les objectifs des actionnaires, ce qui fait que le conseil doit rendre compte à ces actionnaires.

Le conseil d'administration embauche, licencie et décide de la rémunération du top management [1]ce qui lui permet de protéger les actifs de l'entreprise et les capitaux investis. En plus de la détermination des objectifs de la banque (incluant la génération de revenus pour les actionnaires), le conseil d'administration impacte la manière par laquelle l'équipe de direction gère ses opérations quotidiennes, répond aux obligations de transparence des actionnaires de la banque et prend en considération les intérêts des autres parties prenantes.[2]

Selon la réglementation en vigueur (loi, règlements émanant du marché financier, etc), la constitution de conseils d'administration est soumise à certaines exigences : nombre minimum de membres, nombre de comités, comités particuliers, nombre minimum de réunions par période, proportion minimale de membres externes et indépendants des dirigeants, etc.[3]

LA TAILLE DU CONSEIL D'ADMINISTRATION

Les études réalisées montrent qu'il y a des avis partagés quant à l'impact de la taille du conseil d'administration sur la performance bancaire. D'après la théorie d'agence, la grande taille du conseil mène généralement à la domination du CEO et crée éventuellement des conflits d'intérêts entre les membres du conseil d'administration et les managers. Ce qui mène à un conseil d'administration fragmenté et inefficient avec des difficultés de parvenir à un consensus sur les décisions importantes[4]. De plus dans un conseil restreint, les membres sont susceptibles d'être engagés et plus actifs,

---

[1] Johnson, G., Scholes, K., and Whittington, R. (2008). ExploringCorporateStrategy, 8th Edition. Essex, England: Pearson
Education Limited.

[2] Basel Committee on Banking Supervision (2005). International Convergence of Capital Measurement and Capital
Standards: A Revised Framework, UpdatedNovember 2005. Bank for International Settlements Publications

[3] BELKHIR Mohamed (2007). « La Gouvernance Bancaire : Analyses Théoriques Et Etudes Empiriques », Thèse de Doctorat
en Sciences de Gestion, Université d'Orléans

[4] Jensen, M. C. (1993) The modern industrialrevolution, exit, and the failure of internal control systems, Journal of Finance,
48, 831-880.

ce qui résulte à plus d'efficacité et de rapidité. Certains auteurs ont conclu donc que la taille du conseil d'administration est négativement associée à la performance. A contrario, d'autres auteurs sont parvenus à dire qu'il y a une relation positive entre la taille du conseil d'administration et la performance. Pour ces derniers, la valeur ajoutée des différents conseils et l'expertise de chaque membre sont plus importants que l'accroissement des problèmes de communication, de coordination et de prise de décision.

LE COMITÉ D'AUDIT

Pour pouvoir fournir une assurance raisonnable qu'une banque accomplit ses objectifs en ce qui concerne la fiabilité de ses rapports financiers, l'efficience opérationnelle et le respect des lois et de la réglementation, la banque doit implémenter un système de contrôle interne fiable, surveillé par le conseil d'administration, la direction générale et le comité d'audit de la banque [1] Le comité d'audit s'assure principalement que le système de contrôle interne et les moyens mis en place sont cohérents et compatibles de façon à permettre la maîtrise des risques. Il veille également à ce que les informations financières destinées au conseil d'administration et aux tiers soient fiables et exactes, de manière que les intérêts légitimes des actionnaires, des déposants et des autres parties prenantes soient protégés. Le comité d'audit s'assure également de l'indépendance des auditeurs internes de façon qu'ils puissent s'acquitter de leurs tâches et d'atteindre leurs objectifs. [2]On trouvé que le comité d'audit a une influence significative et positive sur la performance.

LE NOMBRE D'ADMINISTRATEURS ÉTRANGERS[3]

Ont trouvé que les administrateurs étrangers impactent positivement la performance des entreprises. Leur étude a couvert plus de 200 entreprises en Norvège et en Suède de 1996 à 1998. Ils affirment que le recrutement d'un membre étranger au conseil d'administration est perçu comme un signal de transparence et de volonté à améliorer la gouvernance.

---

[1]Arouri,H, Hossain,M and Muttakin,MB 2011, Ownership structure, corporategovernance and bank performance:
Evidence fromgcc countries, CorporateOwnership and Control, vol. 8, no. 4 D, pp. 365-372

[2] Al-Baidhani, Dr. Ahmed, The Effects of CorporateGovernance on Bank Performance: Evidence from the Arabian Peninsula
(May 22, 2013). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2284814 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2284814

[3]Oxelheim, L. and T. Randøy. The Impact of ForeignMembership on Firm Valuation. Journal of Banking and Finance 27(12):
2369-2392.

Les administrateurs étrangers peuvent également apporter leur expérience et une nouvelle vision pour la banque.

Consécutivement nous supposons que : Le nombre d'administrateurs étrangers impacte significativement et positivement la performance bancaire.

LA STRUCTURE DE L'ACTIONNARIAT

LA PARTICIPATION ÉTRANGÈRE

Les études qui s'intéressent à la question de la gouvernance des banques étrangères (par exemple, [12]) traitent souvent la question d'efficience des banques à forte participation étrangère en comparaison avec celles à forte participation locale. En effet, les premières font généralement partie d'un holding bancaire et bénéficient ainsi d'économies d'échelle qui caractérisent ces grandes organisations. Elles tirent aussi profit des relations qu'entreprend le groupe avec les multinationales ayant des filiales dans le pays dans lequel est localisé la filiale bancaire. De plus, les banques à participation étrangère importante ont un meilleur accès aux marchés de capitaux, une plus grande capacité de diversifier le risque et de plus grandes opportunités d'offrir leur service aux clients étrangers qui ne sont pas facilement accessible pour les banques locales grâce à leur image de marque et la relation groupe. De plus, dans les pays en voie de développement, les banques à capital majoritaire étranger peuvent en général importer plus facilement les technologies et les systèmes d'information plus performante.

-La participation étrangère influence positivement la performance des banques marocaines

LA PARTICIPATION DES INVESTISSEURS INSTITUTIONNELS

La participation des investisseurs institutionnels (ex : Banques, compagnies d'assurance, les fonds mutuels, les caisses de retraite) est une des composantes importantes de la structure de l'actionnariat, car ils ont tendance à acquérir une part importante des capitaux de l'entreprise cible et mettent la pression sur ses directeurs pour la création de la valeur pour les investisseurs. [312]Les institutionnels investissent généralement plus dans les

---

[1]Berger, A., R. DeYoung, H. Genay, and G. Udell, 2000, "Globalisation of Financial Institutions: Evidence From Cross-Border
Banking Performance" Brookings-Wharton Papers on Financial Service 3, 23-120.

[2] Claessens, Stijn, Demirgüç-Kunt, Asli, Huizinga, Harry, 2001. How doesforeign entry affect the domesticbankingsystem?
Journal of Banking and Finance 25, 891–911.

[3]Falkenstein, E. G. (1996). Preferences for stock characteristics as revealed by mutualfund portfolio holdings. The Journal
of Finance, 111-135

entreprises caractérisées par une liquidité de marché élevée et une faible volatilité du rendement [3]par une meilleure diffusion de l'information [36] [4]et par une meilleure performance managériale.[5] Dans leur étude sur les banques américaine, Violeta Diaz et Mohammad Jafari nejad (2016), ont trouvé que la participation des investisseurs institutionnels, peut jouer, et joue un rôle significatif dans la gouvernance bancaire en améliorant la profitabilité et la performance. Par conséquent nous supposons que :

La participation des investisseurs institutionnels impacte positivement la performance des banques marocaines

Conclusion :

La gouvernance bancaire dans les pays est par rapport à la détention des banques une d'une position dominante dans le système financier. Ce travaille nous permis d'examiner l'effet des mécanismes de gouvernance liés au conseil d'administration et la structure de l'actionnariat sur la performance des banques.

Les résultats de cette recherche démontrent que la dualité, l'existence du comité d'audit et les capitaux détenus par les investisseurs étrangers ont un effet statistique significatif et négatif sur la performance bancaire, bien que les

La taille du conseil, la participation des investisseurs institutionnels et la participation de l'Etat ont un impact significatif positif sur la performance bancaire. Il en ressort que la nature de l'impact des mécanismes de la gouvernance sur la performance bancaire présente des résultats divergents.

Ces résultats affirment que dans le but d'améliorer la performance des banques, un conseil d'administration devrait comprendre des profils différents ayant de l'expertise pour que la valeur ajoutée de chaque membre soit plus importante que l'accroissement des problèmes de communication,

---

[1]Shleifer, Andrei and Robert W. Vishny. 1986. Large shareholders and corporate control. Journal of Political Economy 94(3):
461-488.

[2]Huang, J. (2014). Dynamic liquidityprefer ences of mutualfunds. In AFA 2009 San Francisco Meetings Paper.

[3] Badrinath, S. G.; J. R. Kale; and H. E. Ryan. "Characteristics of Common Stock Holdings of InsuranceCompanies." Journal
of Risk and Insurance, 63 (1996), 49-76.

[4]Bushee, B. J., &Noe, C. F. (2000). Corporatedisclosure practices, institutionalinvestors, and stock return volatility. Journal
ofAccountingResearch, 171-202.

[5]Parrino, R., Sias, R. W., &Starks, L. T. (2003). Votingwiththeirfeet:Institutionalownership changes aroundforced CEO
turnover. Journal of financialeconomics, 68(1), 3-46

de coordination et de prise de décision. De plus, les fonctions de directeur général et de président du conseil d'administration devraient être séparées et le comité d'audit devrait comprendre des membres avec de l'expertise dans le domaine afin que le comité puisse remplir convenablement ses fonctions.

Les résultats suggèrent également que les actionnaires devraient activement prendre part dans l'établissement des principes de bonne gouvernance dans le but d'avoir une meilleure performance et des profits durables.

Références :

Ouvrages :

1. ¯Abbad .H et Achouche. M., « Réglementation prudentielle, stabilité financière et développement économique En Algérie », les actes du Colloque International-Algérie : Cinquante ans d'expériences de développement, Etat-Economie-Société, Alger, 2012.
2. Al-Baidhani, Dr. Ahmed, The Effects of CorporateGovernance on Bank Performance: Evidence from the Arabian Peninsula(May 22, 2013). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2284814 orhttp://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2284814
3. ¯Arouri,H, Hossain,M and Muttakin,MB 2011, Ownership structure, corporategovernance and bank performance:Evidence fromgcc countries, CorporateOwnership and Control, vol. 8, no. 4 D.
4. Badrinath, S. G.; J. R. Kale; and H. E. Ryan. "Characteristics of Common Stock Holdings of InsuranceCompanies." Journalof Risk and Insurance (1996).
5. Banking Performance" Brookings-Wharton Papers on Financial Service 3.
6. -Basel Committee on Banking Supervision (2005). International Convergence of Capital Measurement and CapitalStandards: A Revised Framework, UpdatedNovember 2005. Bank for International Settlements Publications.
7. BELKHIR Mohamed (2007). « La Gouvernance Bancaire : Analyses Théoriques Et Etudes Empiriques », Thèse de Doctoraten Sciences de Gestion, Université d'Orléans.
8. ¯Ben kahla. K et al, « Systèmes financiers, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du Nord : états des lieux et conditions de réussite des réformes », CEA, 20 février 2007.
9. -Berger, A., R. DeYoung, H. Genay, and G. Udell, 2000, "Globalisation of Financial Institutions: Evidence From Cross-Border.
10. ¯Bushee, B. J., &Noe, C. F. (2000). Corporatedisclosure practices, institutionalinvestors, and stock return volatility. Journaof AccountingResearch.

11. Claessens, Stijn, Demirgüç-Kunt, Asli, Huizinga, Harry, 2001. How doesforeign entry affect the domesticbankingsystem?Journal of Banking and Finance.
12. Cooper,2018,Adams et Mehm 2012,Qet al,2013
13. Corporategovernance, risk management and bank,performance: Does Type of Ownershipmatter? EADN Working Paper No. 34. Macey, J.R. and O'Hara, M. (2003) The CorporateGovernance of Banks. Economic Policy Review, 91-107.
14. Falkenstein, E. G. (1996). Preferences for stock characteristics as revealed by mutualfund portfolio holdings. The Journalof Finance.
15. -Huang, J. (2014). Dynamic liquiditypreferences of mutualfunds. In AFA 2009 San Francisco Meetings Paper.
16. ¯Jensen, M. C. (1993) The modern industrialrevolution, exit, and the failure of internal control systems, Journal of Finance.
17. Johnson, G., Scholes, K., and Whittington, R. (2008). ExploringCorporateStrategy, 8th Edition. Essex, England: PearsonEducation Limited.
18. -Ladjouzi. S, « La bonne gouvernance bancaire : une condition nécessaire pour le développement économique en Algérie», 2014.
19. ¯Lapteacru. IetNys. E, l'impact de la concurrence bancaire sur l'efficience des banques : le cas de pays d'Europe Centrale et Orientale, publié dans « Revue Economique », vol.2, n°62, 2011.
20. ¯Oxelheim, L. and T. Randøy. The Impact of ForeignMembership on Firm Valuation. Journal of Banking and Finance 27(12).
21. ¯Parrino, R., Sias, R. W., &Starks, L. T. (2003). Votingwiththeirfeet:Institutionalownership changes aroundforced CEOturnover. Journal of financialeconomics.
22. Saidane. D, « la bonne gouvernance bancaire : une condition nécessaire pour le développement, les actes de la réunion ad-hoc d'experts sur le financement du développement en Afrique de la nord », 21octobre 2010.
23. ¯Sellami .R, « Application des nouvelles réformes Bâle III dans le contexte du marché maghrébin, le Maghreb en mouvement », édité par Kurt Salmon, 2011.
24. ¯Shleifer, Andrei and Robert W. Vishny. 1986. Large shareholders and corporate control. Journal of Political Economy 94(3).
25. ¯Tandelilin, E., Kaaro, H., Mahadwartha, P.A., &Supriyatna. (2007).
26. Weir, C. and Laing, D. (2000) "The performance-governancerelationship: the effects of Cadbury compliance on UK-quotedcompanies", Journal of Management and Governance,
27. www.veille.ma/IMG/pdf/mohammed-semmae-gouvernance-bancaire-cooperative.pdf.

La réglementation prudentielle et la performance du système bancaire Algérien

- **Dr. OUSSOUNI Habiba[1]**
- **Dr. Tlemcani Hanane[2]**
- **DrBendehina Merieme[3]**

Résumé

La récente crise a suscité beaucoup d'intérêt de la part des économistes et des autorités prudentielles. Elle se ressemble sous certains aspects : surendettement généralisé, panique provoquée par la dévaluation brutale d'actifs financiers, mauvaise gestion et prévision des crises par la réglementation prudentielle de Bâle II …Les autorités bancaires algériennes se sont engagées dans une série de réformes de l'indépendance jusqu'au nos jours, visant à moderniser leurs secteurs bancaires. Cette article se propose de mesurer quelques indicateurs de solidité et de performance des banques durant la période 2000-2018.Nos résultats permettent de conclure que le ratio de solvabilité, les ratios de fonds propres des banques demeurent supérieurs aux minimas réglementaires ,un hausse des créances non performantes, observée depuis 2015pour l'ensemble du système bancaire, s'est confirmée encore en 2018.ces créances ont atteint 13,13 % en 2018, contre12,96 % en 2017 et 12,09 % en 2016…la rentabilité des banques est en progression il s'est établi à, respectivement, 22,68 % en 2018 (20,0 % en 2017) ,comme pour le taux de rendement des actifs est en hausse en 2018 par rapport à 2017...

Mots clés : les accords de Bâle, système bancaire algérien, indicateurs de solidité

Abstract

The recent crisis has attracted much interest on the part of economists and prudential authorities. It resembles in some aspects: over-indebtedness widespread panic caused by the sharp devaluation of financial assets poor management and prediction of crises by the prudential rules of Basel II…

The Algerian banking authorities are engaged in a series of reforms of independence till the nowadays, to modernize their banking sectors. This article proposes to measure of some banks' soundness indicators (2000-2018).) Allowed us to point out that they are improving for some ratios. the solvency ratio, bank capital ratios remain above regulatory minimums, an increase in non-performing receivables, observed since 2015 or the banking as whole , was confirmed again in 2018.These claims reached 13.13% in 2018, compared with 12.96%in 2017 and 12.09%in 2016… Bank profitability up it stood at 22.68% in 2018(20.0% in 2017),as for the rate of return on assets is up in 2018 compared to 2017…

Key words: the Basel agreements, Algeria banking sectors ,banks' soundness indicators

Introduction

L'histoire des crises financière montre que le système bancaire n'est pas à l'abri de l'instabilité, que ce soit le niveau de la croissance d'un pays. Elle est régulièrement confrontée des problèmes. A titre d'exemple, la crise de 1929 et crise de Subprime, déclaré en 2008. En réponse à la grave crise mondiale de 1929 et d'autres crises, les autorités prudentielles ont mis en

[1]Maitre de conférences classe A , université Abou bakrBelkaid oussouni .h13@gmail.com

[2]Maitre de conférences classeB,, université Abou bakrBelkaid,t-hanane@outlook.fr

[3]Enseignante à université Abou bakr Belkaid,Meryemben17@yahoo.fr

place des règles rigoureuses pour l'activité bancaire afin de renforcer la robustesse de son système. Ces normes, voire des obstacles, ont éliminé par l'application de la politique de libéralisation et de globalisation financière, au début de l'année Quatre-vingt-huit, qui est adopté par les autorités publiques ,en raison de promouvoir la croissance économique. Il est donc impératif de protéger les déposants contre ces défaillances bancaires qui peuvent conduire à une crise systémique (Bhattacharya et Thakor,1993).La réglementation prudentielle[1] est aujourd'hui au cœur du contrôle réglementaire des institutions financière. Elle se repose sur la définition de ratios de solvabilité visant à garantir des fonds propres adaptés parles établissements de crédit et les entreprises d'investissement.

Le secteur bancaire algérien n'est pas à l'abri des risques en tant qu'un intermédiaire financier. De l'indépendance jusqu'aujourd'hui, le système monétaire et financier Algérien a entretenu une évolution remarquable. Il a connu deux périodes importantes :En premier temps, le système était enfermé sous le régime de l'économie dirigée dont le but d'accélération du processus de développement économique est exécuté par le contrôle direct de l'Etat sur les ressources nationales. A la deuxième période, commencé en 1990, le système cherche l'ouverture extérieure de l'économie par l'application le premier accord de Bâle.

Notre article traite une question très spécifique : Après l'évolution de l'application de réglementations prudentielles ,**quel est la relation entre l'application des normes prudentiels et le niveau de performance du système bancaire algérien ?**

Afin de répondre à cette question, nous allons partager notre travail en 3 axes :

1- Le premier axe parle sur les principales règles prudentielles élaborées par le comité de Bâle.

2- Le deuxième axe parle sur la réalité de l'application des règles prudentielles par les banques algériennes.

3- Le troisième axe parle sur l'effet de l'application des règles prudentielles par les banques algériennes à travers une étude analytique.

1-le premier accord de Bale I : ratio Cooke

[1] -Historiquement, La Banque des Règlements internationaux (Bank for International Settlements), à Bâle, a été créée en 1930 et se trouve être la plus ancienne des institutions financières internationales. Elle a servi à distribuer les financements de la reconstruction européenne. Aujourd'hui, on la surnomme «la banque centrale des banques centrales », puisqu'elle agit en tant que pivot pour les systèmes de transactions internationales et coordonne les actions des grandes banques centrales mondiales.

Les grandes lignes de la réglementation bancaire ont été définies par le Comité des règles et pratiques de contrôle des opérations bancaires en 1988 par des représentants des autorités bancaires et des banques centrales des pays du G10. Le but étant l'instauration d'un niveau minimal de fonds propres afin d'assurer la stabilité du système bancaire à l'échelle nationale et internationale. Ce ratio préconise des fonds propres équivalents à au moins 8% des engagements, lesquels doivent être pondérés en fonction de la nature des risques qui leur sont liés.

Ratio Cooke = Fonds propres / risques pondérés ≥ 8%

Cette réforme a poussé les banques à changer leurs méthodes d'évaluation du capital basées sur le risque où elle laisse la possibilité aux banques d'utiliser des modèles internes basés sur les approches de **Var** pour calculer leur risque de marché .

Le nouveau ratio devient donc :

$$\frac{\Sigma \text{ (Capitaux propres)}}{\text{(risque de crédit + capital requis pour couverture du risque de marché)}} \geq 8\ \%$$

Puis le Comité de Bâle a engagé des travaux pour rénover profondément l'accord de 1988 et définir un nouveau traitement en matière de fonds propres dit « Bâle II » en 2004.

2-Principales nouveautés de Bâle II

En janvier 2001, le Comité de Bâle propose une refonte de l'accord de 1988 et un nouveau ratio de solvabilité dite ratio Mc Donough. Cette nouvelle réglementation est apparue nécessaire du fait que les normes existantes en matière de fonds propres, celles du modèle «Bâle I» de 1988, ont été manifestement vidées de leur substance – principalement par les grandes banques internationales qui en ont exploité les lacunes et l'imprécision des normes d'évaluation des risques.

Le nouveau ratio devient

$$\frac{\textbf{Fonds propres effectifs}}{\textbf{F Pr c + (F Prm+ F Pr o) .12, 5}} \geq \textbf{8 \%}$$

Cette réforme repose sur trois piliers : améliorer la méthode de calcul du niveau adéquat des fonds propres, mettre au point un processus de contrôle et renforcer la discipline du marché. Ces derniers sont censés se renforcer mutuellement. L'objectif ultime étant de produire une norme de fonds propres intégrant certains aspects pointus de la gestion des risques tout en préservant le principe d'un niveau minimum obligatoire de fonds propres.

3 Vers une nouvelle norme bancaire mondiale : Bâle III

La crise financière qui a fortement impacté l'économie mondiale ces dernières années a mis en évidence les faiblesses du cadre réglementaire applicable et la nécessité de mettre en place un nouveau système de régulation financière avec une réforme de la réglementation tant micro prudentielle que macro prudentielle. Dans ce contexte, et afin de s'adapter à un environnement bancaire incertain et volatil, le groupe des gouverneurs des banques centrales et les responsables du contrôle bancaire se sont fermement résolus à augmenter la qualité, la quantité et la convergence des exigences en fonds propres, à renforcer les normes internationales relatives à la liquidité, à décourager le recours trop fréquent à l'effet de levier, la prise de risque excessive et à réduire la procyclicité. Ce nouvel accord dite Bâle III, proposent d'augmenter fortement la qualité des fonds propres (toujours 8% jusqu'en 2015) avec des fonds propres Tiers One à 4.5% dès 2013.

Donc le passage de Bâle II à Bâle III est présenté comme suite :

Graphique1 : Fonds propres : seuils réglementaires Bâle III

Source : *Autorité de contrôle prudentiel* Pour être plus claire…

- 2013 : Fonds propres à 8% des engagements dont 4.5% de Tier One

- 2014 : Fonds propres à 8% des engagements dont 5.5% de Tier One
- 2015 : Fonds propres à 8% des engagements dont **6%** de Tier One
- 2016 : Fonds propres à 8.625% des engagements dont **6%** de Tier One
- 2017 : Fonds propres à 9.25% des engagements dont **6%** de Tier One
- 2018 : Fonds propres à 9.875% des engagements dont **6%** de Tier One
- 2019 : Fonds propres à **10.5%** des engagements dont **6%** de Tier One

4- La réalité de l'application de règles prudentielles par les banques Algériennes

Le rôle des banques en Algérie et même de plusieurs pays émergents et en développement dans le financement des investissements productifs est négatif en raison de l'absence de marché financier.

4-1 Les caractéristiques du système bancaire algérien de l'indépendance jusqu'au nos jours

Le système bancaire et financier algérien s'est constitué en deux étapes principales. La première étape a consisté en la mise en place d'un système bancaire national et la seconde en sa libéralisation vers le secteur privé, aussi bien national qu'étranger..On peut dire que le système monétaire et financier Algérien a connu une évolution remarquable où il a passé par **deux (02) phases très importantes:**

La première phase, le système était considéré comme véritablement national, mais fermée sur lui-même sous le régime de l'économie dirigée.

La deuxième phase, le système cherche à s'ouvrir de nouveau vers l'extérieur où le fonctionnement du secteur financier s'est radicalement transformé ces dernières années.

Afin de corriger toute les déséquilibres qui touchaient le secteur bancaire sous l'effet conjugué de la chute des recettes pétrolières, l'Algérie a effectué un accord avec le FMI en 1989 pour avoir le financement de leurs dettes.

Dans ce cadre, l'Algérie à l'instar de la plupart des pays en développement, a engagé à partir de 1990 des réformes financières assez profondes afin de rendre le système bancaire plus compétitif et plus rentable à l'ère de la globalisation. A cet effet, des réformes économiques entamées dés 1990 se sont caractérisées par la promulgation de différentes lois dont la plus pertinente est la loi de 90-10 relative au régime de monnaie et de crédit qui constitue un nouveau dispositif législatif de

soutien aux réformes économiques, a pour mission sans aucun doute, l'ouverture de l'activité bancaire au capital privé national et étranger, et la libre détermination des taux d'intérêt bancaire par les banques sans intervention de l'Etat.

Afin de pallier aux insuffisances de régulation du secteur bancaire, les autorités monétaire ont été créé une nouvelle ordonnance 03 /11 le 26/08/2003, dont le but est de consolider le système, de porter plus loin la libéralisation établie par la loi de 1990, de renforcer la sécurité financière et d' améliorer nettement le système de paiement et la qualité du marché…

Mais, après la crise d'El Khalifa bank et de la BCIA, les banques étrangères privées sont devenues très réticentes pour traiter avec les banques privées national et notamment les opérations du commerce extérieure. En plus, le risque du pays a augmenté chez certains organismes d'assurance de crédit compris la KOFACE parisienne[1], et même la perte de confiance des agents Algériens du secteur bancaire privée, ce qui pousse les autorités monétaire a créé une nouvelle ordonnance 03 /11 le 26/08/2003. Ensuite, le secteur bancaire s'est engagé dans une mutation qui devrait se traduire par une bancarisation plus importante et par des opérations plus rapides.

La modernisation peut s'accélérer par la mise en œuvre de partenariats avec les institutions bancaires et financières internationales à travers de promulgation de la loi de finance complémentaire pour 2009 qui représente l'origine du partenariat dans l'activité bancaire où elle instaure le partenariat comme modalité d'implantation des investissements étrangers. A ce titre, l'ordonnance n°10-04 du 26 août 2010 modifiant et complétant l'ordonnance n°03-11 du 26 août 2003 relative à la monnaie et au crédit, publiée dans le Journal officiel n°50 du 1er septembre 2010, renforce le contrôle exercé par l'État sur les banques privées et en reprend les dispositions pour les faire appliquer au secteur bancaire.

Au regard de toutes ces réformes, la Banque d'Algérie veut s'aligner sur les règles prudentielles du Comité de Bâle dite accords Bâlois. Ace titre, un Règlement de la Banque d'Algérie n° 11-08 du 28 novembre 2011 relatif au contrôle interne des banques et établissements financiers vise à aligner le système bancaire algérien su1r les procédures prudentielles et de surveillance de l'activité édictées par la Comité de Bâle sur le Contrôle Bancaire et l'installation d'un système de notation interne généralisée à toute les banques à partir de cette année.

[1]- M Ghernaout, « crises financières et faillites des banques Algériennes : du choc pétrolier de 1986 à la liquidation des banques El khalifa et BCIA», édition GAL 2004 P 55

4-2- L'application de règle prudentielle par les banques Algérienne

1- La réalité de l'application de Bâle I

En Algérie, la loi n° 90-10 du 14 Avril 1990 confère une large autonomie à la Banque Centrale, désormais dénommée Banque d'Algérie. L'objectif de la promulgation de la loi sur la monnaie et le crédit N° 90-10 du 14.04.1990 était de faire progresser les méthodes de travail du système bancaire et d'ouvrir le champ au capital privé national ou étranger pour s'y impliquer sous forme de détention de la propriété entière du capital de la banque privée ou sous la forme mixte de partenariat. D'un autre côté, cette loi a accordé une attention aux règles prudentielles des banques, et au manque de liquidité imputé l'excès d'utilisation des fonds dans des opérations à long terme. Malgré que le comité de Bâle I a donné aux banques une période de transition de trois ans pour se conformer à ce ratio de solvabilité, la banque d'Algérie n'a pas réussi, où il a étendu le délai d'application par 5années[1]. Ce retard dans l'application était dû en premier degré à la période de transition de l'économie algérienne (planification centralisée) vers une économie de marché libre. Effectivement, les banques algériennes ont pu respecter les normes prudentielles en termes de l'accord de Bâle I comparativement aux autres pays du monde où le coefficient de solvabilité a atteint19,56%en 2017 contre 18,86%en 2016 18.70% en 2015 contre16% en 2014, 21% en 2013, 23,31% en 2010, 16,54% en 2008 et 11,94% en 2001, et dépassant largement le taux réglementaire de 8%.[2]

2- Bâle II dans le contexte des banques algériennes

Le cabinet londonien indique que le système bancaire algérien est sorti relativement indemne de la récente crise financière internationale et se caractérise à la fois par sa rentabilité et une abondante liquidité, d'après le Fonds Monétaire International (FMI). La Banque d'Algérie introduira à partir de 2008 de nouvelles règles prudentielles appelées Bâle II plus strictes, notamment en matière de risque de crédit, ce qui permettra de consolider davantage la supervision bancaire, avec son volet d'échange d'informations et avec les superviseurs des maisons mères des banques étrangères installées en Algérie. A ce titre, le Conseil de la monnaie et du crédit a promulgué, en décembre 2008, le nouveau cadre réglementaire portant sur le relèvement substantiel du capital minimum des banques (de

---

[1] Les banques algériennes était obligé d'appliqué le ratio de solvabilité 1er juillet 1995(après un retard de trois ans et demi par rapport au délai d'application fixé par le comité de Bale et que c'était en 1992) suite à l'instruction n 94-74 du 29 novembre 1994, où ils ont commencé par 4% pour passé à 8% décembre 1999.

[2] La banque d'Algérie, « Evolution économique et monétaire en Algérie-ChapitreVI : intermédiation et infrastructure bancaire »rapport annuel 2001,2006, 2010,2013 ,2014

2,5 milliards de dinars à 10 milliards de dinars), et établissements financiers (0,5 milliard de dinars à 3,5 milliards de dinars) jugé nécessaire pour leur permettre de faire face aux risques bancaires, y compris les risques systémiques.

5- Analyse *de* l'évolution de quelques indicateurs de l'approfondissement bancaire[1] en Algérie (2000 -2018)

Nous essayerons dans cette partie d'analyser l'évolution de quelques indicateurs de l'approfondissement bancaire en Algérie. L'évolution de ces indicateurs nous a permis de donner une idée sur les banques algériennes, notamment sur les plans de la rentabilité et de la gestion des risques durant la période (2001-2018).

Graphique1 : *Evolution des dépôts du système bancaire par secteur*

Source : Réalisé par les chercheurs sur la base des rapports annuels de la banque d'Algérie (2001-2018).

Les banques privées enregistrent un accroissement plus important dans la collecte des dépôts atteint à 59% ,63.1%,59.9%,60.3% respectivement à 2015,2016,2017 et 2018. En contrepartie, la part des dépôts du secteur public, enregistre un recul remarquable(87.7% en 2014) contre (40.1% en 2017) et (39.7% en 2018). Cette forte baisse est due, pour une grande partie, à la contraction des dépôts du secteur des hydrocarbures en contexte de choc externe.

[1]- L'approfondissement bancaire «BankingDepth» est appréhendé en littérature en se référant généralement à des indicateurs de mesure relatifs à l'activité de collecte de dépôts ou à la capacité du secteur bancaire à octroyer des crédits qui s'avère primordiale pour l'accélération de la croissance économique (Beck, Demirgüç-Kunt et Levine (2004), Beck, Levine et Loayza (2000). De même, la disposition des banques à prêter au secteur privé montre la maturité du système bancaire et sa capacité à canaliser l'épargne disponible vers des efficaces.

Graphique 2 : -Evolution du niveau des crédits à l'économie de 2000 à 2018

Source : Réalisé par les chercheurs sur la base des rapports annuels de la banque d'Algérie (2000-2018)

A partir de ce graphique en remarquant que le niveau du crédit distribué a connu une progression positive les dernières années enregistrant 37.8%,43.6% ,45.4%, 47%, et 49.5% respectivement à 2014,2015,2016,2017,2018.S'est traduit que l***es crédits distribués par les banques publiques fortement engagées dans le financement des grands projets de l'économie.***

Graphique 3 : Evolution de la liquidité de l'économie (M_2 /PIB

Source : Réalisé par les chercheurs sur la base des rapports annuels de la banque d'Algérie (2000-2018).

Le présent graphique montre que le niveau de liquidité a continué à accroitre dont elle atteint à 82.1% à la fin de cette période. Ce pourcentage a connu, une deuxième fois, une diminution légère en 2016 (79.4%) et en 2017 (79.2%) contre (82.1% en 2018).

Le secteur bancaire reste solide et résilient, ancré sur une position de liquidité des banques très solide.

Graphique4 : Evolution du rendement de fonds propres ROE et rentabilité des actifs (ROA)

Source : Réalisé par les chercheurs sur la base des rapports annuels de la banque d'Algérie (2000-2018).

Le présent graphique montre que le rendement des fonds propres (ROE) est en forte croissance, passant de 17.84 % en 2017 à 22,68 % en 2018, en raison de l'accroissement plus élevé des résultats (30 %) par rapport
*aux fonds propres moyens (9,5 %). Le rendement moyen des actifs (ROA) s'est aussi amélioré, passant de 2,01 % en 2017 à 2,27 % en 2018***.**Cela est dû principalement à l'augmentation du volume de leurs activités et à la baisse de la part de provisions pour risques de crédit dans le produit net bancaire.

Graphique05 : Evolution du ratio de solvabilité

Source : Réalisé par les chercheurs sur la base des rapports annuels de la banque d'Algérie (2005-2018).

La solvabilité des banques est représentée par sa capacité à faire face aux demandes de retraits de ses déposants, et cela fait partie de la responsabilité des autorités de tutelle de s'assurer que les banques sont bien aptes à faire face à leurs obligations. Il y va en effet de la stabilité de l'économie tout en entière d'un pays.

Remarquant à partir de ce graphique, le niveau ***de solvabilité du secteur bancaire en 2018 est demeuré*** presque ***stable par rapport à 2017(19.26% contre 19.56%) respectivement, et cela principalement dû à l'augmentation des risques de 10,8 % qui a été compensée par une hausse similaire de 10.9% du total des fonds propres.***
Mais reste au-dessus des normes minima recommandées par Bâle III.

Graphique 08 : Crédits non performants en % du total crédit

Source : Réalisé par les chercheurs sur la base des rapports annuels de la banque d'Algérie (2000-2018).

Le présent graphique montre que les crédits non performants sont généralement en diminution depuis l'année 2000.***La tendance à la hausse des créances non performantes, observée une deuxième fois depuis 2015 jusqu'au 2018. ces créances ont atteint 13,13 % en 2018, contre 12,3 % en 2017 et 11.9 % en 2016 et 9.8% en 2015.***

Conclusion

Dans ce papier, nous nous intéressons à l'ensemble des réformes économiques et financières prises par les autorités algériennes, afin de vérifier celles qui affectent l'activité du secteur bancaire. Pour cela notre recherche s'appuie sur l'analyse des différents indicateurs d'approfondissements financiers durant la période (2000-2018).
Et sur la base des données déclarées par les banques, l'analyse des indicateurs de solidité financière montre que la situation du secteur bancaire algérien demeure aussi positive que celle des années précédente, à l'exception de la liquidité des banques, situation fluctuant au cours des dernières années. Certains indicateurs ont connu une amélioration comme les ratios de rendement des actifs (ROA) et de rendement des fonds propres (ROE), d'autres, notamment le ratio des

créances non performantes rapportées au total des crédits, se sont encore dégradés pour dépasser le seuil des 13 %.

En résumé, les indicateurs d'intermédiation bancaire algérienne restent en deçà des performances réalisées par d'autres pays émergents. Il se caractérise par un faible niveau de prêts, où les PEM trouvent des difficultés d'accès au crédit.

Ainsi, le système bancaire algérien, encore largement dominé par le secteur public (les banques publiques détiennent environ 90% du total des actifs), contribue insuffisamment aux besoins de financement du secteur privé, et le marché des capitaux reste également peu développé et offre un nombre limité d'instruments et de sources alternatives au financement bancaire…

Il faut donc soulignée qu'il devrait être de trouver des moyens pour réduire l'emprise du gouvernement sur le système bancaire, le problème majeur pour les banques algériennes et qui s'opposent à l'application des normes prudentielle annoncées par Bâle II aux banques.

Bibliographie :

1. Alfred chaudler « stratégies et structures de l'entreprise », paris, édition d'organisation 1989
2. Aloin J et Christoine. L « Développement durable vers une nouvelle gouvernance des entreprises », Afnored France 2003
3. Audrey Fournier (2011) « De Herstatt à LehmanBrothers : trois accords de Bâle et 35
4. ans de régulation bancaire » revue économie 2011.
5. Alamgir M, « Corppratie governance: A Risk perspective », paper presented to corporate and Reform : paving the way to financial stability and developpement, a conference organized by the Egyptian banking Institute ; Cairo, may 2007
6. Berle, A and Means, G (1932) " the modern corporation and private property", New York-
7. Basel Comittee on Banking supervision , « Enhancing Corporate Governances for Banking organization », Bank for international settlements, Switzerland, september 1999
8. Basel Comittee on Banking supervision , « Enhancing Corporate Governances for Banking organization », Bank for international settlements, Switzerland, February 2006
9. Basel commitee on Banking supervision « principles for Enhancing corporate govermance », bank for international selllements switzerland, October 2010
10. BCBCS (2010 C), «Results of the comprehensive quantitative impact study», Bank for international settlements, December 16.

11. Basel -3- «International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring», Basel committee on banking supervision, December 2010.

12. Banque d'Algérie, « Contrôle et supervision bancaire : du renforcement de la solidité bancaire » Rapport annuel 2011

13. BCBS (2010a), "Basel III: A global regulatory frame work for more resilient banks and banking systems", décembre (rev. juin 2011)

14. BCBS (2010b), "Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standard and monitoring", décembre

15. BCBS (2011), "Revisions to the Basel II market risk frame work updated as of 31

16. -BIS (2011), "Basel III: Long-term impact on economic performance and fluctuations" ,Working paper No 338, février

17. Benoit Roger, Jean-Paul Decamps, Jean-Charles Rochet (2003), « The Three Pillars of Basel II: Optimizing the Mix"

18. Blum J. (2008), "Why Basel II may need a leverage ratio restriction", Journal of Banking and Finance, 32, 1699- 1707

19. -Béranger, F et al (2001), « Bâle II : une nouvelle approche réglementaire du risque de crédit :Quels impacts sur les marchés de crédit émergent ? », Etude-Marché Emergents, caisse des dépôts et consignations, juin 2001.

20. -Henry Mintzberg and al, « strategy safari a guided tour through the wilds of strategic managment », the free press, new York – USA, 1998

21. Moussouni Habiba »les accords de Bâle et règles prudentielle de Banques défis et contraintes

22. pour le système bancaire Algérien. Thèse de doctorat soutenu à Université de Tlemcen 2013-2014

23. Michel porter, « L'avantage concurrentiel », Edition Dunod, France 200

24. Pedro Arbulu, Éric Lamarque, « Les restructurations et la reconstruction de la confiance envers les banques : une nécessité de l'après-crise », Pearson France – Management de la banque, 3e éd 2011.

25. -Robins. J and Whersena, Mangement F, « Assures based approach to multi business firm : Analysis of profile interrelationship and corporate financial performance", strategic management journal, vol, 16 N° 4 may 1995 in

26. -wheelen T, and Hunger (2012) "Strategic Management, and Business policy : toward global sustainability » new Jersey , person Education.

27. Vankatraman, N. and Ramanujam v. « Measurement of business performance in strategy research : A comparison Approaches" Academy of management Review, vol 11, n°04, 1986

Les TIC comme Indicateurs de mesure de la performance du CRM. Cas de la banque du Golf AGB .Tlemcen.

- Dr.GRARI Yamina.[1]
- E.D.AMRANI Meriem.[2]
- Dr.BOUKLIKHA Latifa[3]

Résumé :
L'environnement dans lequel les entreprises déploient leurs activités est complexe, dynamique et multidimensionnel. Ceci implique que la performance de l'entreprise dépend de plusieurs variables et est mesurée de différentes manières. Comment se mesure la performance dans une entreprise ? Dans ce papier, nous avons pris comme facteur de mesure les TICs. Une enquête s'est réalisé au niveau de la banque AGB , elle vise à comprendre la relation du couple CRM/TIC

Mots clés :Performance, CRM, TIC, Banque

Abstract :
The environment in which business deploy their activities is complex, dynamic and multi-dimensional. This implies that the business performance depends on several variables and is measured in various ways. how to measure performance in a business? In this paper, we have taken as a measure of factor ICTs. A survey was carried to the bank's level AGB, it aims to understand the relationship of the couple CRM / ICT.

Keywords: Performance, CRM, ICT Bank

Introduction :

Bien que les technologies de l'information et de la communication TIC d'aujourd'hui se situent dans la continuité de générations technologiques antérieures, l'évolution de leurs performances facilite des transformations qui dépassent largement le cadre sectoriel des industries de l'information et de la communication et affectent l'ensemble de l'économie.

I. Evolution historique et définitions des tics.

I.1*Evolution* historique :

Les technologies de l'information et de la communication (TIC) appelées aussi cybertechnologies[4] sont nées au cours des vingt cinq dernières années de la fusion des télécommunications de l'électronique de l'information et des technologies de numération en particulier de l'information audiovisuelle.

Le mariage de l'information et du matériel audiovisuel a donné naissance aux disques et lecteurs compacts. Le rapprochement de l'informatique et des télécommunications a permis la mise en place des réseaux électroniques interactifs comme l'internet, comme le rappelle **Patrice Flichy** dans sa

[1] FSEGC.Laboratoire MECAS. Université de Tlemcen E-Mail: grarimina@yahoo.fr

[2] Doctorante.FSEGC. Laboratoire MECAS. Université de Tlemcen

[3]FSEGC.Laboratoire POLDEVA. Université de Tlemcen

[4]Christofol.H,Richir.S,Sanier.H, « L'information à l'ère des réseaux » édition Lavoisier, management de gestion des STICS, ,2004,P127.

conférence « ce réseaux des réseaux né de la recherche publique militaire américaine, s'est développé pendant prés de vingt ans dans les milieux universitaires en dehors de l'économie du marchés autour d'une culture de la gratuité et de la coopération »[1].

L'historique des TIC remonte bien après l'invention de l'écriture, les premiers pas vers une société de l'informatique ont été marqué par le télégraphe électrique, le téléphone et la radiotéléphonie, puis par la télécommunication mobile et le GPS qui ont associé l'image au texte et à la parole. L'Internet et la télévision sont devenus accessibles sur le téléphone portable qui est aussi un appareil photo.

Le rapprochement de l'informatique et des télécoms dans la dernière décennie du XXe siècle, a bénéficié de la miniaturisation des composants permettant la production des appareils « multifonctions » à des prix accessibles.

Dès les années 2000, les usages des TIC ne cessent de s'étendre. Ceci se fait ressentir surtout dans les pays riches. Les TIC sont appliqués dans tous les domaines tels que l'agriculture, la biodiversité, le commerce, la télémédecine, l'information et la gestion des multiples bases de données ainsi que la robotique et les usages militaires.

Le terme TIC est une invention des ingénieurs réseaux qui désigne Technologies de l'information et de la communication, les TIC sont essentiellement des moyens au service de l'apprentissage (Tardif, 1998).

En matière d'évolution technologique, les TIC sont le résultat de la convergence de trois technologies : l'informatique, les télécommunications et l'audiovisuel.

Internet est venu concrétiser la convergence informatique télécommunications.

Les TIC désigne d'une manière générale, un ensemble de techniques innovantes dans le domaine de l'audiovisuel, de l'informatique et des télécommunications permettant le stockage, le traitement et l'obtention de l'information.

I.2 : Définition des TIC

Suite à cette évolution, il existe plusieurs nominations de ces multimédias telle que TI technologie de l'information. On peut associé l'émergence des TIC à la convergence des progrès dans deux domaines distincts[2], d'une part dans la maitrise de la manière minérale et organique à travers notamment le

[1] Patrice Flichy, conférence international, « La nouvelle économies des Etats Units du 12 Octobre »2000 ,P52.

[2]M.Bellahcen, « impact des TIC sur la performance sociale de l'entreprise »,Mémoire de magister, université Abou Bakr Belkaid, 2004-2005,P10.

mariage de l'optique et de l'électronique des photons et des électrons, support de l'information et d'une part dans l'élaboration de nouveaux moyens de traitement de l'information, collecte, stockage, circulation… cette convergence a permis de créer des outils et techniques qui permettent de réaliser des performances jamais atteintes en matière d'enregistrement, de stockage, d'analyse et de transmission de l'information, c'est l'apparition des TIC.

L'expression « technologies de l'information et de la communication » est la transcription d'une locution anglaise utilisée dans divers instances internationales qui correspond à peu près au domaine de la télématique. Elles font l'objet de différentes définitions selon le point de vue de la source utilisée ou selon l'époque de la définition et ce en raison du brouillage progressif des frontières des domaines concernés et de l'évolution rapide des techniques avec la convergence numérique.

La définition des TIC reste particulièrement floue : le terme technologie qui signifie « discours sur la technique » est utilisé à la place de « technique », qui serait à la fois plus simple et plus exact. Les technologies de l'information et de la communication sont des outils de support au traitement de l'information et à la communication, ce traitement demeure l'objectif et au même temps.

Le dictionnaire Larousse définit les technologies de l'information et de la communication comme étant un "ensemble des techniques et des équipements informatiques permettant de communiquer à distance par voie électronique (câble, téléphone, Internet, etc.)"[1]. Mais cette définition se limite à la convergence de l'informatique et des télécommunications en vue de communiquer et ne tient pas compte de l'impact de la convergence numérique dans les multimédias et l'audiovisuel.

Le Grand dictionnaire terminologique de l'OQLF[2] définit les technologies de l'information et de la communication comme étant un « Ensemble des technologies issues de la convergence de l'informatique et des techniques évoluées du multimédia et des télécommunications, qui ont permis l'émergence de moyens de communication plus efficaces, en améliorant le traitement, la mise en mémoire, la diffusion et l'échange de l'information ». Cette définition est beaucoup plus complète que la précédente en tenant compte de la convergence numérique dans son ensemble. Elle reflète davantage le point de vue des institutions internationales qui considèrent les technologies de l'information et de la

[1]Définition de TIC, dictionnaire Larousse

[2] *Grand dictionnaire terminologique de l'OQLF*

communication comme étant l'intégration des techniques des télécommunications, de l'informatique, des multimédias et de l'audiovisuel[1].

La diffusion rapide des accès à l'Internet à haut débit a permis une explosion des usages des services audiovisuels qui prennent une importance accrue dans le concept des TIC, non seulement au niveau de la communication, mais aussi au niveau de la gestion des informations et des connaissances et au niveau de leur diffusion. Cette extension du concept des TIC est à l'origine de nombreux débats en raison de l'importance de son impact sur la société.

Selon une convention internationale fixée par l'OCDE[2], les technologies de l'information et de la communication (TIC) englobent les secteurs économiques suivants**:**

- secteurs producteurs de TIC (fabrication d'ordinateurs et de matériel informatique, de TV, radios, téléphone…);
- secteurs distributeurs de TIC (commerce de gros de matériel informatique…);
- secteurs des services de TIC (télécommunications, services informatiques, services audiovisuels…).

Selon Herbert Simon (prix Nobel des sciences économiques 1998), ces technologies aident à rendre : « Toute information accessible aux hommes, sous forme verbale ou symbolique, existera également sous forme lisible par ordinateur ; les livres et mémoires seront stockés dans les mémoires électroniques… »[3]

Agence Nationale d'Amélioration des Conditions du Travail (L'ANACT): définit les T.I.C comme « les technologies de traitement des processus intellectuels faisant appel à l'unification des différentes technologies basée sur l'électronique disponibles et accessibles via des infrastructures de réseau soit au plan local soit au plan mondial »[4]

La naissance de ces T.I.C est due notamment à la convergence de trois activités:

Du domaine des télécommunications qui comprend lui-même les services et les équipements ; du domaine de l'informatique qui comprend le matériel, les services et les logiciels ; et du domaine de l'audiovisuel qui comprend

[1] Indicateurs fondamentaux relatifs aux TIC

[2]**OCDE** : Organisation de coopération et de développement économique : créé en 1961, cet organisme a succédé à l'Organisation européenne de coopération économique (OECE), fondée en 1948 pour gérer l'aide américaine d'après-guerre (plan Marshall)

[3]Jdpro. Net /Le journal des professionnels, la révolution des N.T.I.C.

[4]ANACT : est un établissement public français à caractère administratif créé en 1973, et placé sous la tutelle du Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Santé. ....

principalement la production et les services audiovisuels ainsi que l'électronique grand public.

Les caractéristiques des TIC

- **Plus** : les TIC nous apportent des moyens nouveaux en plus de ceux que nous avions déjà, de nouveaux moyens de communiquer, de s'exprimer, de créer, de travailler, d'apprendre,
- **Plus vite** : ce que l'on pouvait faire avant sans les TIC, on peut le faire dorénavant beaucoup plus rapidement avec les TIC, on peut le faire dorénavant beaucoup plus rapidement avec les TIC, et ce phénomène se perpétue à une vitesse qui semble toujours aller en s'accélérant.
- **Plus petit** : la miniaturisions est une caractéristique importante des TIC, cela se manifeste tant au niveau les appareils que des supports d'information.
- **Plus abordable (coût, convivialité)** : le cout de l'acquisition et de l'utilisation des TIC est, semble-il, constamment à la baisse pour un niveau d'utilisation donné, ce qui les rend accessible à une partie toujours croissante de la population, donnant ainsi à chacun des moyens puissants (démocratisation des médias) ; leur utilisation est également, pour la plupart, de plus en plus aisée, ce qui en facilite évidemment l'expansion.
- **Plus puissant, plus grand** : les possibilités des outils TIC (appareils et logiciels) va constamment en s'accroissant, permettant un maximum d'effet, d'output[1].

D'autres caractéristiques sont proposées actuellement dans d'autre source.[2]

Actuellement, la restructuration des technologies de l'information et de la communication s'articulent autours de deux pôles : la téléphonie mobile et la mise en réseau des ordinateurs.

- **L'architecture en réseau** : est au centre des technologies de la communication. Le principe de base est le maillage des communications permettant de faire transiter des données au moyen de protocoles de communications (TCP/IP) entre les différents ordinateurs connectés. Le protocole a deux fonctions : assurer la commutation des paquets sur le réseau et contrôler l'intégrité des informations au départ et à l'arrivée.
- **Le nomadisme** : désigne le développement de la mobilité et de la portabilité par la possibilité d'utiliser des outils de travail, comme l'ordinateur ou le téléphone, en dehors du lieu de travail. Le nomadisme,

---

[1] **Bulletin Universitaire de la 2ème année Sces Edu UCAO UUBA**

[2] http://wiki.labomedia.org/index.php/Les_caract%C3%A9ristiques_des_Technologies_de_l'Information_et_de_la_Communication vu le 14/02/2016 à 14 :42.

grâce au développement de l'informatique et de l'Internet sans fil, permet aussi de conserver l'accès aux différents réseaux non plus seulement dans l'entreprise mais aussi chez soi ou en déplacement.

- **Le multimédia** : désigne l'interaction homme-ordinateur qui implique plusieurs technologies de diffusion de l'information : textes écrits, images fixes (photos, dessins) ou animées (vidéo, TV), son et/ou musique.
- **La convergence** : Une des caractéristiques des TIC est la convergence technologique de l'informatique, des télécommunications et de l'audiovisuel, car la numérisation de l'information permet l'utilisation de différents supports (textes, images, sons, vidéo) pour présenter différents matériaux. Par exemple, la convergence entre le téléphone mobile et l'Internet est assurée par une passerelle de communication qui permet d'afficher des pages Internet adaptées à la taille des écrans. De cette convergence émerge un certain nombre d'outils : l'Internet, l'Intranet, l'Extranet, la gestion électronique de documents (GED)[1], les échanges de données informatiques (EDI)[2]. Au niveau de l'entreprise, la convergence donne naissance à de nouveaux usages : échange de courriers électroniques, commerce électronique, formation à distance, etc.

La communauté scientifique va plus loin dans la description des caractéristiques des TIC on les scindant ont deux types principales et secondaires :

I.3: Les caractéristiques principales

a. La mobilité ou le nomadisme:

C'est la mobilité et de la portabilité qui permettent d'utiliser des outils de travail comme l'ordinateur et le téléphone, en dehors du lieu de travail c'est-à-dire chez soi ou en déplacement.

b. L'efficacité :

Les partenaires dans l'opération de communication peuvent échanger des rôles et cela qui a provoqué un genre d'efficacité entre les partenaires.

[1]**GED** : est un procédé faisant intervenir des moyens électroniques – typiquement des logiciels et/ou des matériels – pour prendre en charge la gestion des documents, à savoir les opérations et actions destinées à traiter et à exploiter les documents, par exemple la capture, l'acquisition, la numérisation, la validation, ...

[2]**EDI** : est une technique qui remplace les échanges physiques de documents entre entreprises (commandes, factures, bons de livraison,...) par des échanges, selon un format standardisé, entre ordinateurs connectés par liaisons spécialisées ou par un réseau (privatif) à valeur ajoutée (RVA).

On peut recevoir des courriers n'importe quel moment comme le cas de l'e-mail. Celui qui utilise ces technologies est indépendant[1].

c. La mondialisation ou globalisation

C'est l'environnement ou elles s'activent ces T.I.C parce qu'elles utilisent un espace plus grand dans n'importe quelle région du monde et elles permettent des flux du capital d'information, sa décentralisation a permis de s'épanouir dans l'environnement international surtout dans la transaction des commerces qui a permis de dépasser le problème du temps et l'espace[2].

d. L'architecture en réseau

Le maillage des communications permettant de faire transiter des données au moyen des différents ordinateurs connectés ; le protocole a deux fonctions, assurer la commutation des paquets sur le réseau et contrôler l'intégralité des informations au départ et à l'arrivée.

e. Le multimédia

C'est l'interaction homme-machine qui implique plusieurs technologies de diffusion de l'information (textes écrits, images fixes (photos, dessins).

I.4 :Les caractéristiques secondaires

a. La convergence

C'est la convergence technologique de l'informatique, des télécommunications et de l'audiovisuel, car la numérisation de l'information permet l'utilisation de différents supports (textes, images, sons, vidéo) pour présenter différents matériaux. Par exemple, la convergence entre la téléphonie mobile et l'Internet est assurée par une passerelle de communication qui permet d'afficher des pages Internet adaptées à la taille des écrans. De ce phénomène émerge un certain nombre d'outils tel que l'Internet, l'Intranet, l'Extranet, la Gestion Electronique de Documents (G.E.D), les Échanges de Données Informatiques (E.D.I), au niveau de l'entreprise, la convergence donne naissance à de nouveaux usages, l'échange de courriers électroniques, commerce électronique, formation à distance, etc[3].

---

[1] Abdeslam Bendiabdellah : Revue économie et management publication de la faculté des Sciences Économiques et de gestion Université Abou Bekr Belkaid – Tlemcen – N° 3 Mars 2004

[2] Mlle Souad Boumaila & Dr. Farès Boubakour Université de Batna Revue économie et management page 206 publication de la faculté des Sciences Économiques et de gestion Université Abou Bekr Belkaid – Tlemcen – N° 3 Mars 2004.

[3]http://www.ulb.ac.be/soco/creatic/chp5str.html: René Patesson ; Nathalie Lecomte : Application au stress dans les nouvelles technologies vu le 16/02/2016.

b. La décentralisation

C'est la caractéristique qui permet l'autonomie des T.I.C, le cas de l'Internet possède la continuité dans le travail dans n'importe quelle situation, c'est impossible aucune partie du monde ne peut arrêter l'Internet parce que c'est un réseau qui communique entre les personnes et les entreprises.

c. La connectivité

On peut relier entre les appareils même s'ils sont différents ou fabrique dans des dans pays ou ville éloignés.

d. La convertibilité

Elles peuvent transmettre des informations d'un milieu à un autre.

e. La démystification

On peut envoyer une lettre à une personne sans passer par la société comme le cas de l'envoi du producteur au consommateur.

f. La répartition

Ce réseau peut s'élargir comme il englobe un nombre plus élevé de personnes, une surface plus étendue avec une grande souplesse[1]**.**

II. Définition du CRM.

CRM est l'acronyme de « **Customer Relationship Management** » ou « **Gestion de la Relation Client** ». Il regroupe l'ensemble des dispositifs ou opérations de marketing ou de support ayant pour but d'optimiser la qualité de la relation client, de fidéliser et de maximiser le chiffre d'affaires ou la marge par client.

Le CRM regroupe à la fois des techniques d'analyse des données clients, des opérations marketing et des opérations de support.

Le CRM utilise tous les canaux de contacts disponibles avec le client et se trouve fortement impacté par la montée en puissance du multicanal et notamment par le développement des canaux de contact digitaux[2].

La gestion de la relation client est une **stratégie par laquelle l'entreprise vise à comprendre, à anticiper et à gérer les besoins de ses clients actuels et potentiels[3].**

[Rigby et al. 2002] indiquent que la plupart des dirigeants ne peuvent pas facilement définir CRM. Nous avons également constaté en parcourant la littérature du marketing qu'il est particulièrement difficile de trouver deux définitions concourantes du CRM dans la littérature.

---

[1]Abdelkaader Rachedi, « Tic, structures et comportement des hommes dans l'entreprise » mémoire de doctorat, université Abou Bark Belkaid,2012/2013 ,P29.

[2]http://www.definitions-marketing.com/definition/crm/ le 04/04/2016 à 10 :30

[3]https://www.bluenote-systems.com/faq-crm-sugarcrm/crm-definition-signification-gestion-relation-client.html le 04/04/2016 à 10 :30

Pour [René Le fébure et Gilles Venturi 2005] le CRM est une démarche qui doit permettre d'identifier, d'attirer et de fidéliser les meilleurs clients, en générant plus de chiffre d'affaires et de bénéfices. [Missi et ses collaborateurs 2002] définissent le CRM comme un ensemble qui englobe la gestion de la technologie, des procédés, des ressources informationnelles, des individus nécessaires pour atteindre les objectifs. [Dionne 2001] conçoit le CRM en tant que stratégie d'entreprise déployée suivant une méthodologie puis supportée par des technologies.

Pour [Plakoyiannaki et Tzokas 2002°], le CRM se base sur les TIC pour identifier, développer, intégrer et concentrer les diverses compétences de la firme vers l'écoute du client afin de lui fournir une valeur supérieure et à long-terme en échange d'un profit.

[Pierre Alard et Pierre Arnaud Guggémos 2005]définissent le CRM comme *« une démarche organisationnelle qui vise à mieux connaître età mieux satisfaire les clients identifiés par leur potentiel d'activité et de rentabilité, àtravers une pluralité de canaux de contact, dans le cadre d'une relation durable, afind'accroître le chiffre d'affaires et la rentabilité de l'entreprise ».* A travers cette définition,nous soulignons six éléments à savoir : une démarche organisationnelle, la connaissance duclient et sa satisfaction totale, identification du client par le potentiel d'activité et derentabilité, la pluralité de canaux de communication, la durée de la relation etl'accroissement du chiffre d'affaire et de la rentabilité de l'entreprise.

De toutes cesdéfinitions nous pouvons définir le CRM comme *une stratégie d'entrepriseorientée client, qui se base sur les TIC pour gérer de manière efficace etefficiente le cycle de vie du client.*

Des éditeurs de logiciels comme **Oracle, People Soft, SAP et Siebel** définissent le CRM en mettant un accent sur les technologies de l'information et de la communication.

Il ressort de toutes ces définitions que le CRM est perçu à la fois comme une stratégie d'entreprise et un processus technologique.

En 2000, Metagroup définit le CRM comme *« l'automatisation de processus d'entreprise horizontalement intégrés, à travers plusieurs points de contact possibles avec le client (marketing, vente, après vente et assistance technique) en ayant recours à des canaux de communication multiples et interconnectés ».*

Dans cette définition, l'automatisation et l'interconnexion font entièrement recours aux TIC et montrent l'orientation technologiquedu CRM. Ainsi, avec la mise en place du CRM dans une entreprise, cette dernière serait enmesure d'identifier et de pouvoir entretenir une

conversation avec un client sans que le clientsoit obligé de rappeler les détails de son dernier contact avec l'entreprise. Pour [Isolet 2003]le CRM désigne une solution « progiciel » ou l'intégration de différents progiciels aptes àautomatiser l'ensemble de la relation client ou prospects. Pour l'auteur, la mise en œuvre dece type de solution a pour objectif principal de centrer les activités de l'entreprise sur le client.

Il explique que la stratégie adoptée vise à améliorer la rentabilité individuelle du client et à le fidéliser en transformant cette relation en investissement durable par une politique de service, d'offre et de coût personnalisable et ajustable.

Au niveau le plus rudimentaire des fonctionnalités CRM se composent de logiciels de gestion de contacts qui saisissent, stockent et récupèrent les informations client (par exemple, Microsoft Outlook - Contact application) [Zikmund et al, 2003]. À l'autre extrémité de l'échelle, le CRM se compose d'un certain nombre de complexes intégrés d'entrepôts de données, les data marts, des outils analytiques et les applications utilisées pour capturer et analyser les informations clients à partir d'une variété de points.

Le CRM est une stratégie par laquelle l'entreprise vise à comprendre, à anticiper et à gérer les besoins des clients actuels et futurs (Brown, 2001). Pour McKenna (1998) le CRM doit mettre en place une infrastructure servant à nouer une relation durable avec le client. Pour l'auteur, l'infrastructure permettra de supprimer les barrières entre le fournisseur et le client (Jallat, Stevens et Volle, 2005). Le CRM constitue une véritable révolution dans la stratégie de l'entreprise car il impacte toutes les fonctions de cette dernière : marketing, service informatique, service clientèle, logistique, finance, production etc. (Jallat, Stevens et Volle,2005).

Le cadre stratégique CRM est basé sur l'idée que l'efficacité et la réussite CRM sont le résultat d'une coordination inter-fonctionnelle de processus et d'activités au sein des organisations (Frow & Payne, 2004, 2005, 2006).

III. La notion performance et la notion de cycle de vie du client.

L'environnement dans lequel les entreprises déploient leurs activités est complexe, dynamique et multidimensionnel. Ceci implique que la performance de l'entreprise dépend de plusieurs variables et est mesurée de différentes manières. Qu'est ce que la performance et comment se mesure-t-elle ? La littérature dans ce domaine classe l'évaluation des performances en deux parties.

La mesure des performances financières et celles non financières (Buckley et al. 1988 ; Frazier et Howell, 1982). Il existe cependant plusieurs méthodes d'évaluation de performances.

La définition du mot performance existe sous plusieurs formes dans les dictionnaires. Elle est définie dans certains documents (documents comptables, presses, etc.) comme un résultat chiffré obtenu par un sportif ou un cheval de course lors d'une épreuve, d'une compétition, d'une exhibition, etc. dans d'autres, on peut lire que la performance est le résultat optimal obtenu par un matériel. La performance d'entreprise est une notion centrale en sciences de gestion. Depuis les années 80, de nombreux chercheurs se sont attachés à la définir (Bouquin, 1986 ; Bescos et *al.*1993 ; Bourguignon, 1995 ; Lebas, 1995 ; Bessire, 1999 …) et plus récemment cette notion est mobilisée dans la littérature managériale pour évaluer la mise en oeuvre par l'entreprise des stratégies annoncées de développement durable (Capron et Quairel, 2005). En matière de sciences de gestion, une tentative de définition a été abordée dans le livre intitulé « évaluation des performances des systèmes de production » dirigé par Christian Tahon (2003). Selon les auteurs, la performance est la réalisation des objectifs organisationnels. Annick Bourguignon (1995) pense que la performance dépend d'un objectif, qu'elle est multidimensionnelle si les buts sont multiples, qu'elle est subjective car elle est le produit de l'opération qui consiste à rapprocher la réalité d'un souhait. Pour Lebas (1995), la performance n'existe que si on peut la mesurer et cette mesure ne peut en aucun cas se limiter à la connaissance d'un résultat.

Alors, on évalue les résultats atteints en les comparants aux résultats souhaités (Bouquin, 2004).

La mesure de performance peut être alors définie comme le processus d'évaluation quantitative de l'efficacité et de l'efficience des actions passées (Neely, 1998). L'efficacité, l'efficience et la productivité ont souvent été utilisées pour mesurer la performance.

L'utilisation de ces indicateurs résume l'évaluation de la performation aux résultats financiers. Lisboa, Yasin et Gomes (2004) ont distingué deux types d'entreprises en matière de mesure de performance. Les entreprises qui recherchent le profit à court terme en insistant beaucoup sur les critères financiers tels que le taux de rentabilité, la marge brute, le ROI (retour sur investissement), le chiffre d'affaires etc. la deuxième catégorie d'entreprises sont celles qui mettent l'accent sur les critères non financiers comme la satisfaction client. Ils soulignent que la diversification dans l'orientation stratégique suppose une relation potentiellement étroite entre la stratégie et la performance de l'entreprise. D'autres travaux comme

ceux de Morin et al., (1994) se sont focalisés sur la mesure des performances en identifiant quatre courants de pensée de la performance. Ils distinguent l'approche classique ou traditionnelle basée sur les critères économiques, l'approche politique qui se focalise sur la satisfaction des parties prenantes, l'approche systémique qui considère l'organisation comme un système dont le but ultime est sa survie et en fin l'école des relations humaines qui s'intéresse à la cohésion entre les objectifs individuels et ceux de l'organisation.

Mesurer la performance du CRM est une tâche très difficile du fait des multiples relations entre les différents domaines fonctionnels tel que le marketing, la vente, les processus du CRM. En outre, les prestations du CRM sont de nature qualitative, et il est donc difficile de prouver leur influence sur les résultats financiers. La mesure du rendement du CRM peut porter soit sur le calcul de l'avantage pécuniaire des investissements en CRM (ang et buttle

2005) ou sur la mesure et la gestion du succès des activités de CRM et des processus.

Des auteurs ont calculé de plusieurs manières la performance du CRM. Au nombre de ces méthodes, nous avons le « balanced score card », et la méthode de la chaîne des services et du profit qui utilisent des indicateurs comme le cycle de vie du client, le life time values et le ROI ou retour sur investissement encore appelée CFROI.

IV. Présentation de la banque

a.Historique et fondation de la banque AGB :

AGB est une banque commerciale de droit Algérie ; filiale de Burgan Bank Group et membre d'un des plus éminent groupe d'affaires du moyen orient KIPCO « Kuwait Project Company ».

Gulf Bank Algeria, au capital de 10 000 000 000 DZD a débuté son activité en Mars 2004 et se fixe principale mission de contribuer au développement économique et financier de l'Algérie en offrant aux entreprises professionnels et particuliers une gamme étendue et en constante évolution de produit et services financiers.

Aussi, pour répondre aux attentes de sa clientèle, Gulf Bank Algeria propose des produits bancaires conventionnels.

Gulf Bank Algeria dispose aujourd'hui d'un réseau de 55 agences classiques et autres automatique, opérationnelles, qui sera étendu à 60 agences dans le courant de 2016 afin de se rapprocher aux mieux de sa clientèle sur l'ensemble du territoire national.

Kuwait Projects Company (KIPCO)

Créé en 1975, le holding Kuait Projects Company (KIPCO) est un groupe Koweitien privé, considéré comme l'un des plus importants investisseurs dans la région du Moyen-Orient, de la Turquie et de l'Afrique du Nord (MENAT). Il détient des actifs de plus de 30 milliards USD.

Le groupe KIPCO détient des intérêts dans plus de 60 sociétés opérant dans 24 pays (Principalement dans les pays arabes) et employant plus de 12 000 personnes à travers le monde.

Ses principaux secteurs d'activité sont les Services Financiers et des Médias.

KIPCO est également engagé directement et indirectement dans les secteurs de la santé, du tourisme, de l'industrie, du conseil et de l'immobilier.

La stratégie de développement du groupe est basée sur une diversification à la fois globale et sectorielle de ses investissements et de ses prises de participations avec un objectif de minimisation des risques.

Elle vise à exploiter au maximum les synergies existantes à l'intérieur d'un même secteur aussi bien qu'entre les différentes sociétés du groupe.

La démarche managériale du Groupe est basée sur l'encouragement de l'adoption des meilleures pratiques par l'ensemble de ses filiales. C'est cette préoccupation constante qui a conféré au Groupe KIPCO une réputation de qualité et d'excellence parmi les investisseurs de la région.

Les ambitions du groupe KIPCO ne se limitent pas à figurer au premier rang des investisseurs de la région. Les valeurs qu'il défend et qu'il cherche à promouvoir visent également à contribuer activement à la prospérité économique des pays dans lesquels il exerce ses activités, tout en gardant le souci du respect des coutumes et des cultures des populations de ces pays.

b. Vision et stratégie

- **Vision** :

Leur vision est qu'il fasse une banque de référence en Algérie pour obtenir la confiance de leurs clients pour qu'il soit le partenaire choisie pour améliorer la qualité de vie.

- **Mission**

Etre en permanence à l'écoute des entreprises et des particuliers afin qu'AGB puisse offrir la gamme la plus innovante de produits et services financiers personnalisés.

- Progrès :

Le progrès c'est l'amélioration, le perfectionnement et l'évolution. Chez AGB le progrès nous adoptons la valeur du progrès pour la satisfaction des clients.

- Ecoute :

L'écoute est une priorité elle est considérée comme un outil de satisfaction qui donne accès à la connaissance des besoins des clients (employés, particuliers, entreprises).

Est un moyen de rapprochement c'est pourquoi chacun des membres d'AGB s'engage à être à l'écoute de l'autre et de son environnement pour toujours mieux répondre.

- Constance :

Pour AGB, la constance est une valeur synonyme de sécurité, de stabilité et de sérieux.C'est parce qu'AGB désire s'engager à vie avec ses clients internes et externes qu'elle choisit la qualité, la sécurité et la stabilité avec cette promesse de constance et de pérennité de ses activités.

- Engagement :

Pour AGB, faire preuve d'engagement c'est s'investir totalement dans la réussite de sa mission et de ses objectifs. C'est afficher « présent » chaque jour, par son écoute, par son dévouement, son initiative et sa participation active à répondre aux besoins entendus. C'est se sentir personnellement responsable de sa réussite comme de celle de son équipe et de son entreprise.

L'engagement part de l'intérieur vers l'extérieur, de soi vers l'autre. C'est pourquoi AGB s'engage totalement à connaître le succès de l'intérieur, avec ses employés, ses clients internes et peut ainsi s'engager totalement à faire connaître le succès à ses clients externes, les particuliers et les entreprises en Algérie.

c. Les différentes offres de carte

- **Carte RIB**

C'est une carte qui offre :

Une identification rapide et instantanée ;
Des Retraits non plafonnés au niveau de votre agence AGB ;
Des Retraits déplacés sur tout le réseau AGB ;
Le Traitement d'une demande de chéquier ;
La consolation du solde et la remise du relevé de compte.

- **Cartes VISA AGB**

AGB met à la disposition de ces clients une gamme des cartes bancaires Internationales VISA (VISA Gold et Classique, VISA Prépayée) qui permette :

- D'effectuer des opérations de retrait à l'étranger auprès des DAB et GAB portant le logo.
- De régler vos achats à l'étranger auprès des commerçants affiliés à VISA et VISA Electron ;
- De régler vos achats sur le réseau Internet.
- **Carte VISA Platinum**

Dans la continuité de sa politique d'innovation et de développement, **Gulf Bank Algeria (AGB)** fait évoluer son offre de cartes Visa, en lançant en exclusivité et pour la première fois en Algérie **la carte Visa « Platinum »**.

La carte Visa Platinum est une carte de paiement haut de gamme. C'est un moyen pratique, fiable et sécurisé pour le règlement des achats à l'étranger, par le biais de Terminaux de Paiement Electronique (TPE), Internet ou à travers des retraits espèces sur les distributeurs automatiques VISA au niveau des cinq continents.

La **Platinum** est une carte de débit automatiquement reliée au compte devises du détenteur. Elle est utilisable à concurrence du solde disponible en compte. Les transactions peuvent être effectuées pour tout montant ne dépassant pas le plafond quotidien ou mensuel. Le client peut ainsi disposer de son argent, selon ses besoins et ce où qu'il soit.

En outre d'offrir des plafonds de retrait et de paiement très avantageux, **la Carte Platinum** est source de tranquillité pour son détenteur, ainsi en cas de vol ou de perte, Une « Emergency Card » de secours lui sera envoyée, même s'il se trouve à l'étranger.

Enquête par questionnaire sur la relation entre des technologies de l'information et de la communication et la gestion relation client dans la banque AGB

d. Description du questionnaire

L'objet de cette étude, menée auprès la banque AGB et de ses clients est de connaitre la relation entre technologies de l'information et de communication (TIC) et la gestion relation client (CRM). Un questionnaire a été adressé aux clients de la AGB.L'échantillon choisi pour cette recherche représente 150 clients.

e. Interprétation et analyse des résultats :

<u>Question1</u> : « Age »

Tableau 1: Les fréquences « âge »

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20-30 ans	32	21,3	21,3	21,3
	31-40 ans	60	40,0	40,0	61,3
	41-50 ans	33	22,0	22,0	83,3
	plus de 55 ans	25	16,7	16,7	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

Source, réalisé par les auteurs

En référence aux résultats de ce tableau on constate que la plus part des clients sont âgés entre 31 et 50 ans, ce qui équivaut à **93 clients.** Pour la tranche d'âge 20-30 ans elle enregistre **32clients.** Concernant la tranche d'âge < 55 ans elle est égale à **25 clients.**

L'âge des clients est répartit comme suit : les 20-30 ans représentent 21.33%, entre 31-40 ans ils sont de l'ordre 40 % ainsi les clients dont l'âge varie entre 41et 50 ans inscrivent 22 % graphe sectoriel. Enfin les > de 50 ans enregistrent 16.67% dans le même graphe.

<u>Question2</u> : « genre »

Tableau °2: Les fréquences « genre »

Genre

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	femme	79	52,7	52,7	52,7
	homme	71	47,3	47,3	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

Source, réalisé par les auteurs

On constate que 47.33% des clients répondant à ce questionnaire sont de sexe masculin et les 52.67 de sexe féminin.

<u>Question3</u> : « niveau d'étude »

Tableau 3 : Les fréquences « niveau d'étude »

niveau d'étude

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	secondaire	27	18,0	18,0	18,0
	universitaire	85	56,7	56,7	74,7
	sans niveau	11	7,3	7,3	82,0
	autre	27	18,0	18,0	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

56.67% des clients questionnés ont un niveau universitaire, 18% ont un niveau secondaire et 18% des clients ont un autre niveau enfin 7.33% des clients n'ont pas de niveau.

Question4 : « domiciliation »

Tableau 4: Les fréquences « domiciliation »

Domiciliation

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moins d'un an	30	20,0	20,0	20,0
	entre 1 an et 2 ans	25	16,7	16,7	36,7
	entre 2 ans et 4 ans	51	34,0	34,0	70,7
	plus de 4 ans	44	29,3	29,3	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

Source, réalisé par les auteurs

Comme on peut le remarquer il existe une certaine hétérogénéité par rapport à la durée de domiciliation des clients affiliés à cette banque. En effet on constate : les pourcentages suivant : 20% pour les moins d'un an, 16,67% pour la tranche d'un an et deux ans, 34% pour les plus de deux ans et moins de quatre ans, 29,33% pour les plus de quatre ans.

Question 5 : « le choix de la banque »

Tableau 5: Les fréquences « le choix de la banque »

le choix de la banque

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	bonne relation avec la clientèle	54	36,0	36,0	36,0
	information disponible sur les services offerts	20	13,3	13,3	49,3
	un choix aléatoire	18	12,0	12,0	61,3
	un ami me la recommander	33	22,0	22,0	83,3
	un membre de la famille me la recommander	25	16,7	16,7	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

Source, réalisé par les auteurs

L'enquête démontre que le choix des clients par apport à cette banque est motivé par la recherche d'une bonne prise en charge le diagramme le montre bien avec un pourcentage de 36% réservé à la case bonne relation avec la clientèle. Il est à noter qu'une bonne partie représentant 22% s'adresse à cette banque suite à une recommandation par

un ami comme il existe aussi d'autres raisons qui attirent les clients vers cette banque a savoir 16,67% imitant un membre de la famille et 13,33% et 12% en se basant sur les informations disponibles ou de façon aléatoire.

Question 6 : la relation avec AGB

La majorité des clients questionnés ce qui représente 98,67% estiment entretenir une bonne relation avec la banque ce qui corrobore avec les résultats obtenues suite à la question numéro cinq (pourquoi avez-vous choisie cette banque ?).

Question 7 : changement de la banque

Il s'avère que plus de 65% des clients prévois prolonger leur domiciliation contre 34% qui manifeste leurs désagrément et leur souhait de départ vers une notre banque.

Analyse factorielle exploratoire:

La fiabilité d'une échelle désigne le degré selon lequel les items d'une échelle mesurent conjointement le même concept. La fiabilité est évaluée au niveau de chaque échelle par le coefficient alpha de Cronbach (α)

Le KMO reflète le rapport entre d'une part les corrélations entre les variables et d'autre part, les corrélations partielles, celles-ci reflétant l'unicité de l'apport de chaque variable

Le Test de sphéricité de Bartlett signifie qu'au moins une variable est une combinaison linéaire parfaite d'une ou de plusieurs autres variables. Il y a donc une variable qui ne rajoute aucune information nouvelle au-delà de celle fournie par les autres variables. On cherche un déterminant petit mais non égal à zéro

ACP1 :Les technologies de l'information et des communications :cette variable regroupe les items suivantes :

Satisfaction du site web.

Application dans les stores « net »

Les cartes bancaires

Tableau 7 : Variance totale expliquée « TIC »

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	1,778	59,269	59,269	1,778	59,269	59,269	1,351	45,024	45,024
2	,668	22,273	81,542	,668	22,273	81,542	1,096	36,518	81,542
3	,554	18,458	100,000						

Source, réalisé par les auteurs à partir du logiciel SPSS V°22

D'après le tableau de la variance totale expliqué, on peut dégager deux principales composantes restituant le plus d'information, ces deux

facteurs permettent de restituer 81,542% de l'information des variables analysées

ACP2 :<u>La gestion relation client :</u> cette variable regroupe les items suivantes :

Satisfaction du travail des employés.

Satisfaction de l'accueil des employés.

Les promesses de la banque

Tableau 8 : Variance totale expliquée « CRM »

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	2,022	67,385	67,385	2,022	67,385	67,385	1,422	47,399	47,399
2	,575	19,182	86,567	,575	19,182	86,567	1,175	39,168	86,567
3	,403	13,433	100,000						

Source, réalisé par les auteurs à partir du logiciel SPSS V°22

Plusieurs ACP successives ont été menés sur l'échelle globale et sur l'échelle de chaque variable.

Une solution satisfaisante a été obtenue sur plusieurs variables et Items.Le coefficient Alpha de Cronbach ainsi que le KMO et le test de Bartlett sont significatifs.

Le tableau suivant synthétise les tests de l'ACP. Les résultats montrent que le KMO et l'Alpha de cronbach sont tous supérieurs à la valeur critique de 0,6 et le test de BARTELLEt est très signifiant puisqu'il tend vers 0.000 ,ce qui prouve que la relation entre chaque construit et ses indicateurs de mesure est bien significative.

Le tableau suivant résume les résltats des ACP :

Tableau 9: Tableau récapitulatif

ACP	**KMO**	**BARTLETT**	**ALPHA de Cronbach**
ACP1	64,9%	.000	65,50%
ACP2	67.4%	.000	75,10%

Source, réalisé par les auteurs

Les relations entre les variables :

Tableau 10: Corrélation matrice

	Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9	Q10	Q11	Q12	Q13
Q1	1												

Q2	0.90	1											
Q3	0.809	0.762	1										
Q4	0.668	.0471	0.809	1									
Q5	0.629	.0561	0.371	0.574	1								
Q6	0.592	0.434	0.336	0.654	0.746	1							
Q7	0.521	0.499	0.657	0.610	0.381	0.844	1						
Q8	0.535	0.497	0.544	0.486	0.718	0.466	0.528	1					
Q9	0.934	0.582	0.809	0.508	0.493	0.493	0.671	0.532	1				
Q10	0.623	0.636	0.653	0.448	0.703	0.816	0.718	0.385	0.835	1			
Q11	0.615	0.56	0.697	0.599	0.436	0.518	0.669	0.612	0.563	0.545	1		
Q12	0.634	0.39	0.526	0.600	0.537	0.59	0.42	0.637	0.541	0.574	0.554	1	
Q13	0.501	0.538	0.561	0.559	0.354	0.447	0.483	0.545	0.930	0.712	0.864	0.684	1

Source, réalisé par les auteurs à partir du logiciel SPSS V°22

Selon la règle de Kaiser, on ne retient que les facteurs aux valeurs propres égales à 1. Dans ce cas, plusieurs variables sont égales à 1, chose très significative, ceci répond à notre questionnement, à savoir qu'il existe une bonne relation entre les TIC et la GRM dans l'AGB d'où le résultat principale de cette recherche la satisfaction des clients sur les services offerts par l'AGB, notamment dans le domaine des TIC.

C'est une matrice récapitulatif des relations entre les items dans laquelle nous pouvons remarquer qu'il existe une très bonne relation entre la majorité des items, excepté Q6 avec Q3 avec une relation acceptable moins de 50%, cette dernière n'a pas vraiment d'influence sur les autres items, d'où le résultat principale de cette recherche la satisfaction des clients sur les services offerts par l'AGB, notamment dans le domaine des TIC.Ce qui renforce aussi nos résultats98,67% estiment entretenir une bonne relation avec la banque, il s'avère aussi que plus de 65% des clients prévois

prolonger leur domiciliation contre 34% qui pensent changer la banque. Donc, pour ces dernières satisfactions et fidélisation ne sont pas sur le même axe de comportement et de réflexion.

Les résultats de l'étude pratique réalisée au sein de la banque AGB ont montrés une relative relation entre de la technologie de l'information et de communication et la gestion relation client.

Conclusion :

Les résultats de l'étude pratique réalisée au sein de la banque AGB ont montrés une relative relation entre de la technologie de l'information et de communication et la gestion relation client

Le point positif qui ressort de notre enquête est que les TIC sont largement intégrés dans le fonctionnement de la banque pour attirer plus de clientèle.

Les TIC sont des outils important dans la circulation des informations et un ensemble de phases allant de la définition des besoins en information jusqu'à la diffusion des informations utiles pour la prise de décision.

Référence:

1. Abdeslam Bendiabdellah : Revue économie et management publication de la faculté des Sciences Économiques et de gestion Université Abou Bekr Belkaid – Tlemcen – N° 3 Mars 2004
2. M.Bellahcen, « impact des TIC sur la performance sociale de l'entreprise », Mémoire de magister, université Abou Bakr Belkaid, 2004-2005
3. Christofol.H,Richir.S,Sanier.H, « L'information à l'ère des réseaux » édition Lavoisier, management de gestion des STICS, ,2004
4. Éric Besson « Les technologies clés : une prospective et un éclairage pour des décisions »Ministre de l'Industrie, de l'Énergie et de l'Économie numérique, 2015
5. Souad Boumaila & Dr. Farès Boubakour Université de Batna Revue économie et management page 206 publication de la faculté des Sciences Économiques et de gestion Université Abou Bekr Belkaid – Tlemcen – N° 3 Mars 2004
6. Christofol.H,Richir.S,Sanier.H, « L'information à l'ère des réseaux » édition Lavoisier, management de gestion des STICS, ,2004
7. Patrice Flichy, conférence international, « La nouvelle économies des Etats Units du 12 Octobre »2000
8. Olivier Largree,Laurent Magne, « E-Management, comment les nouvelles technologies transforment le rôle de manager », édition Dunod, Paris, 2001

9. Jean Menanteau : « De la tribu et la diaspora ». Le Monde du 17 mai 1995

10. Orsoni J., « économie et organisation des entreprises Vuibert en Poche », 2001

11. Abdelkaader Rachedi, « Tic, structures et comportement des hommes dans l'entreprise » mémoire de doctorat, université Abou Bark Belkaid, 2012/2013

12. Fred Robinson ;Michel Paré ; « gestion de l'approche client » ;2007

---

[1]Joanna Błach, Financial Risk Identification based on the Balance Sheet Information, mezinárodní konference Řízení a modelování finančních rizik, VŠB-TU Ostrava, Ekonomická fakulta, katedra Financí, Ostrava, 8-9/09/2010, P 1.

[2] قيرة عمر، إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية –دراسة حالة مؤسسة Michelin، مذكرة ماجستير، جامعة جيجل، (2006-2007)، ص 23.

[3] كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي –دراسة حالة مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى سوق أهراس، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 273.

[4] Ekaterina Svetlova, Karl-Heinz Thielmann, Financial Risks and Management, Audrey Kobayashi, The Encyclopaedia of Human Geography, vol. 5, Elsevier, 2020, P 142.

[5]Joanna Błach, Op, Cit,, P 1-2.

[6] لخديمي عبد الحميد، بن الصالح حورية، دور القواعد الإحترازية في إدارة المخاطر المالية "بنك الجزائر نموذجا خلال الفترة 1990-2018"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 125.

[7] بوشرى عبد الغني، منصوري حاج موسى، صناعة التوريق كآلية لتسيير المخاطر المالية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، التكامل الإقتصادي، المجلد 2، العدد 3، 2014، ص 423.

[8] عيساوي سهام، مرغاد لخضر، إستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 15، 2014، ص ص 154-155.

[9] فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية –دراسة حالة عدد من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، دراسات إقتصادية، المجلد 12، العدد 3، 2018، ص 417.

[10] عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-10/21-2009، ص 4.

[11] سعاد شدري معمر، دور إدارة المخاطر المالية والإنذاؤ المبكر في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص 73.

[12] كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3، 2021، ص 439.

[13] فاروق فخاري، أهمية إستخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية مع الإشارة لعملية تداول عقود الخيارات في بورصة الكويت، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص 308.

[14] قارة إبتسام وآخرون، إدارة المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية –دراسة حالة بنك NATIXIC وكالة غليزان، مجلة المستقبل للدراسات الإقتصادية المعمقة، المجلد 2، العدد 4، 2019، ص 74.

[15] Arun Bansal et al, Financial Risk And Financial Risk Management Technology (Rmt): Issues And Advances, Working Paper Series, Center for Research on Information Systems, Inforrnation Systems Department, New Yorli University, 1991, P 1.

[16] حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، (2011-2012)، ص ص 157-158.

[17] نسيمة بروال، إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، (2010-2011)، ص ص 101-102.

[18] سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية-واقع وتحديات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 14-2004/12/14، ص ص 2-5.

[19] بريش عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الإستقرار المالية والمصرفي العالمي، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 1، العدد 1، 2015، ص ص 104-105.

[20] زوبير عياش، إتفاقية بازل 3 كإستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 3، 2013 ص ص 453-454.

[21] بريش عبد القادر، زهير غراية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[22] حدوش شروق، النظم والمعايير الإحترازية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية – حالة الجزائر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري)، أطروحة دمتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص ص 129-132.

[23] شادي حسن أبو عفيفة، عقد المرابحة للآمر بالشراء وأثره في التضخم النقدي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد 2، 2016، ص 344.

[24] الياس عبد الله أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، اطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك الأردن، 2007، ص 17.

[25] أحمد بلقاسم التواتي، عبد الفتاح أحمد العائب، مقومات ومعوقات تطبيق صيغة بيع السلم بالمصرف الزراعي الليبي، مجلة آفاق إقتصادية، العدد 3، 2016، ص 115.

[26] آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية –دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، (2012/2011)، ص 39.

[27] خنوسة عديلة، دور عقد الإستصناع في تمويل البنى التحتية –عرض تجارب دولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 14.

[28] سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل (دراسة حالة البنوك الإسلامية)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص ص 89-90.

[29] محمد عبد الحميد عبد الحي، إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب سوريا، 2014، ص 30-31.

[30] حدوش شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-134.

[31] كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الإئتمانية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، يومي 5-2012/4/6، ص 11.

[32] سعيدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[33] معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 03-2012/12/04، ص 2.

[34] سعيدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[35] محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-55.

[36] حدوش شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 139-140.

[37]مليكة زغيب، نعيمة غلاب،"**تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية–دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته**"، مرجع سابق، ص5

[3838] مريم باي، "**السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص134.

[39] جمال اليوسف، فواز الحموي، "**الإدارة المالية**"، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2017/2016، ص250.

[40]مريم باي،"**السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز**"، مرجع سابق، ص134.

[41] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، "**الأطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية**"، رقم 111، صندوق النقد العربي أبو ظبي، 2019 ص14.

[42]مريم باي،"**السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز**"، مرجع سابق، ص134.

[43] جمال اليوسف، فواز الحموي، "**الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص253.

[44]نشأت حكمت عليوي، "**أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني، 2019، ص34.

[45] لينا الزهراوي، "**إدارة المخاطر المالية**"، متاح على الموقع الالكتروني 31/12/2020 15:00:37 http://www.m.marefa.org

[46] لينا الزهراوي، "**إدارة المخاطر المالية**"، متاح على الموقع الالكتروني 31/12/2020 15:00:37 http://www.m.marefa.org

[47] المرجع نفسه.

[48]مريم باي،"**السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز**"، مرجع سابق، ص134.

[49] لينا الزهراوي، "**إدارة المخاطر المالية**"، متاح على الموقع الالكتروني 31/12/2020 15:00:37 http://www.m.marefa.org

[50] أحمد العلي، " **أثر الرفع المالي على السيولة والربحية–دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**"، مجلة جامعة البعث المجلد40، العدد1، 2018، ص186.

[51]جمال اليوسف، فواز الحموي، "**الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص110.

[52]محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، الإصدار الثالث، 2010، ص110-111.

[53]المرجع السابق، ص96.

[54]محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، مرجع سابق، ص98.

[55]جمال اليوسف، فواز الحموي، "**الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص98.

[56] محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، مرجع سابق، ص99.

[57] Gérard CHARREAUX, "**Finance d'entreprise**", 3eme édition, Editions Management&société, 2017, p50.

[58] محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، مرجع سابق، ص111.

[59] محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، مرجع سابق، ص111.

[60] سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، دار المدينة الفاضلة، 2014، ص145.

[61] جمال اليوسف، فواز الحموي، " **الإدارة المالية**"،مرجع سابق، ص252.

[62] سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص147.

[63]حمزة الزبيدي، حسين سلامة، "اختبا ر **أثر بعض العوامل المحددة لهيكل رأس المال–دراسة تحليلية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (2003–2017)**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 28، العدد 1، 2014، ص34.

[64]محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح إسماعيل، السيد عبد اللطيف، طارق مصطفى الشهاوي، " **أساسيات الإدارة المالية** "، مكتبة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2019، ص307.

[65] سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص151.

[66] جمال اليوسف، فواز الحموي، " **الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص254.

[67]إلياس خضير الحمدوني، فائز هليل سريح الصبيحي، "**العلاقة بين الرفع المالي وعوائد السهم–دراسة في عينة من الشركات الأردنية للمساهمة**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد8، 2012، ص 155.

[68] سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص152.

[69] المرجع السابق، ص153.

[70] سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص153.

[71] المرجع السابق، ص153.

[72] مفيدة بحياوي،"**تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية** "، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر 2002، ص93.

[73] محمد بوشوشة، " **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية–دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**"، مرجع سابق ص170.

[7474] محمد بوشوشة، "**تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية–دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**"، مرجع سابق ص171.

[75] محمد بوشوشة، " **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية–دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**"، مرجع سابق ص172.

[76] غنية بوربيعة، " **محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة–دراسة حالة مؤسسة– الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز**"، مرجع سابق ص141.

[77] عبد السلام حطاطش، " **محددات الهيكل التمويلي وأثره على قيمة المنشأة في ظل النظام التقليدي ونظام المشاركة– مدخل مقارن– دراسة تشخيصية للهيكل المالي لعينة من المؤسسات الاقتصادية** "، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 33.

[78] سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص156.

[79] عبد السلام حطاطش، " **محددات الهيكل التمويلي وأثره على قيمة المنشأة في ظل النظام التقليدي ونظام المشاركة– مدخل مقارن– دراسة تشخيصية للهيكل المالي لعينة من المؤسسات الاقتصادية**"، مرجع سابق، ص 33.

[80] سالم صلال الحسناوي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سابق، ص156.

[81] مليكة زغيب، نعيمة غلاب،"**تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية–دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته**"، مرجع سابق، ص5

[82] – عدنان بن حيدر بن درويش (2007)، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، ص ص 17- 19، نقلا عن هواري معراج، حديدي آدم (2012)، **نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: حو كمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو م التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، يومي 06- 07 ماي ، ص ص 5- 6.

[83]- Freeland C (2007), **Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks,** and Reform: Paving the Way to Financial paper presented to: Coorporate Governance Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, pp7 – 8.

[84]- International finance corporate (IFC) (2005), **corporate governance :why corporate governance**, p1.

[85]– بن علي بلعزوز، عبد الرزاق جبار (2009)، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر، أيام 20- 21 أكتوبر، ص 6.

[86]- Shleifer, A, and R.W. Vishny (1997), **A Survey of Corporate Governance**, Journal of Finance 52, pp737-783.

[87]- Macey, J. R. and O'Hara, M (2003), **The Corporate Governance of Banks**, FRBNY Economic Policy Review, p 92.

[88]– عبد الله ياسين غفافيلة، بن لقريشي ربيعة (2020) ، **دور الحوكمة المؤسسية للبنوك في مكافحة الجريمة المالية المنظمة**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الرابع، العدد الأول، ص ص 62 -63 .

[89] - Joan Selorm Tsorhe, Anthony Q. Q. Aboagye and Anthony Kyereboah-Coleman, **Corporate Governance and Bank Risk Management in Ghana**, p p 4 -5 .

[90] – عبد الرزاق جبار، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي – حالة دول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 75، ص 86.

[91]- Basel committee on banking supervision (2006)**, Enchancing corporate governance for banking organizations**, Bank for International Settlement, p6-18.

[92] – عبد الرزاق جبار، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[93]- Henring, Richard (2004), **The Basel II Approach to Bank Operational Risk**. University of Pennsylvania.USA, www.en.wikipedia.org

94 – عبد الكريم نصر (2007)، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية ، أيام 4-5 جويلية ، ص 10.

[95]– عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان (2010)، **اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلاميه الأردنيه**، ورقة بحثيه مقدمه إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع: منظمات الإعمال المعاصرة من منظور إسلامي، جامعة فيلادلفيا الخاصه، عمان– الأردن، 23-25 تشرين ثاني، ص 6.

[96] – عبد الرزاق جبار ، محمد زيدان (2008)، **تطور الدور الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية – حالة بنك الجزائر** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، أيام 25 – 26 نوفمبر ، ص ص 3 - 4.

[97]– طارق الله خان، حبيب أحمد (2003)، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** ، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، ص 32.

[98] – حمزة محمود الزبيدي (2002)، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 175.

[99] - RETO R. GALLATI (2003), **Risk Management and Capital Adequacy**, McGaw-Hill Companies, USA, p 130.

[100] – سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأة المعارف، الاسكنرية، 2005، ص ص 44 – 46.

[101] – سامية حيداني (2008)، ميمي جيداني، **دور الحوكمة في إدارة المخاطر في المصارف** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حو ل: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، أيام 25 – 26 نوفمبر، ص ص 11 - 12.

[102]– طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، جامعة عين الشمس، مصر، 2005، ص 503.

[103]– المرجع السابق.

[104] – مريم هاني (2017)، **تقييم مدى إلتزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل**، مجلة الدراسات للتنمية الاقتصادية، العدد7 ، ص ص 207-211 .